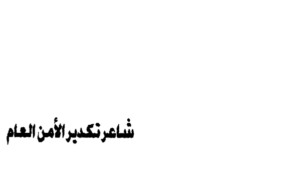

صلاح عيسى
شاعر تكدير الأمن العام
الملفات القضائية
للشاعر أحمد فؤاد نجم
دراسة ووثائق
دار الشروق


شاعر تكدير الأمن العام

الطبعـة الأولـى ٢٠٠٧

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

صلاح عيسى

شاعر تكدير الأمن العام

الملفات القضائية
للشاعر أحمد فؤاد نجم
دراسة ووثائق

دار الشروق



المحتويات



مقدمــة

الثالــوث المحــرم

تشكل الأوراق القضـائية مصدراً مـهـمـا من مصـادر التاريخ، بما تتضـمنه من وثـائق ووثائق تقدمها سلطات الاتهام، ووقائع ووثائق مضادة، تقدمها هيئات الدفاع وبما يدور بين الطرفين - فى ساحات المحاكم - من مبارزات منطقية، لكى يبرهن كل منهما، على صحة ما يستخلصه منهما... وهو مايمكن اعتباره مناظرة علمية تاريخية، يقوم خلالها كل طرف منهما باستخدام كل أدوات البحث التاريخى ليبارز بها الآخر:

من تقييم درجة مصداقية الشهود، إلى المقارنة بين رواياتهم المتعدده للواقعة الواحدة.

ومن المقـارنـه بين كل رواية على حـدة وبين الأدلة المادية التى تكشـف عنهـا المعـاينات وتقارير الطب الشرعى.

ومن المقارنة بين أقوال الشـهـود فى التـحقيق وبين أقـوالهم فـى جلسـات المحاكمـة، الى مـحاولة كشف الدوافع النفسية التى تشكك فى أقوالهم.

ومن حـصـيـلة ذلك كله، تنظر هيئة المحكمة فى القـضـيـة، لترجـح فى النهـاية، أحدى الروايات على الأخرى، وتقبل دليلاً ضد أحد المتهمين وترفض الأخذ به ضد الآخر استناداً إلى القواعد المنطقية والعقلية، ثم تحسم - فى النهاية - هذه المناظرة، باستخدام نفس أدوات البحث التاريخى على نحـو يجوز معـه النظر إلى الأقسـام المتعلقة بالوقائع من حيثيات الأحكام القضائية، باعتبارها بحثا خالصاً فى التاريخ.

لكن الأوراق القضائية - ككل مصـادر التاريخ - لاتخلو من عيوب تفرض على المؤرخ، أن يتعامل معها بشىء من الحذر.. فمادتها الأولية، وخاصة أقوال المتهمين والشـهود، توظف لإثبات أو نفى ارتكاب متـهم - أو أكثـر - لجريمة ما، وهو ما قد يدفع أحد طرفى المناظرة

التاريخية القضائية، أو كلاهما، للتلاعب فيها وبها، لأسباب قد تبدو - من الناحية القانونية - مشروعة، لكنها لاتكون - كذلك - حين يتعلق الأمر بالتاريخ:

فالمتهم قد ينكر الوقائع والوثائق على الرغم من صحتها، حتى يفلت من العقوبة، وقد يعترف بالجزء الذى يثبت التهمه على غيره، وينكر مايتعلق منها بشخصه، وربما ينسب ما قام به لغيره، سعيا لتخفيف العقوبة عنه..

وشهود الاثبات، وخاصة إذا كانوا من العاملين فى أجهزة الأمن، قد ينحون للمبالغة فى تفسير سلوك المتهم، لكى ينطبق عليه التوصيف القانونى للجريمة، وقد يصطنعون الأدلة، ويحشرون شهود زور، لكى يثبوا عليه التهمة، انطلاقا من عقدة الشك، التى تتلبس عادة العاملين فى أجهزة مكافحة الجريمة، أو لإخفاء تقصيرهم فى الحيلولة دون وقوعها، وعجزهم عن جمع الأدلة ضد المتهم، مع يقينهم بأنه هو الذى ارتكبها، أو خضوعاً لضغوط سياسية، إذا كان المتهم من خصوم النظام السياسى القائم.

وشهود النفى، كدفاع المتهم عن نفسه، أو دفاع غيره عنه، قد يلجأون لدوافع مضاده، لاستخدام الأساليب نفسها، فيغيرون الحقيقة، لكى يهيئوا له سبل النجاة من العقوبة.

وعلى الرغم من ذلك كله، تظل الأوراق القضائية، مصدراً ذا أهمية خاصه، ومصداقية عالية، من مصادر التاريخ بكل فروعه، من التاريخ السياسى إلى التاريخ الفنى والأدبى، ومن التاريخ الاقتصادى إلى تاريخ القانون والقضاء.. وترتفع مصداقيتها إلى الذروة، عند الترجمة لسير حياة الشخصيات التاريخية التى كان جانبا من سلوكها السياسى أو الشخصى موضوعاً للاتهام ومعروضاً أمام القضاء.. فضلاً عن أن الأوراق القضائية تصبح فى هذه الحالة، المصدر الرئيسى - وربما الوحيد - للمعلومات عن هذا الجانب من تاريخ صاحب السيرة، فإنها تضىء كذلك معرفتنا بسيكلوجيته فى لحظات الحصار التى يتهدده خلالها خطر السجن أو خطر الفضيحة وأحيانا خطر الموت شنقا..

وتختلف أهمية الأوراق القضائية - كمصدر من مصادر التاريخ الأدبى والفنى والفكرى - طبقا لنوع القضايا.. فالعدد الأكبر والأقل أهمية من هذه القضايا، هى قضايا مدنية، يدور الصراع فيها - عادة - حول حقوق شخصية أدبية ومادية ومنها قضايا الخلاف حول حقوق التأليف - بين المؤلفين والناشرين - وجرائم تزوير الكتب - بين الناشرين والناشرين - والسرقات الأدبية والفكرية بين المؤلفين والمؤلفين.

لكن العدد الأقل - والأكثر أهمية - من الأوراق القضائية، يتعلق بقضايا جنائية، يمثل

فيها المبدع، أو إبداعه، أو كلاهما، فى قفص الاتهام، متهما بارتكاب جريمة واحدة أو أكثر مما يعرف فى الفقه القانونى بـ«الجرائم التعبيرية».. وهى سلوك إجرامى يقع نتيجة لممارسة المبدع - أو غيره من الناس - لحقه فى التعبير عن أفكاره ومشاعره وإرادته بشكل يتجاوز الحدود التى وضعها القانون لممارسة هذا الحق.

وتنطوى الجرائم التعبيرية - التى تعرف كذلك باسم جرائم الرأى أو «جرائم الكلمة» - على طائفة من أنماط السلوك الإجرامى، تشمل جرائم التحريض أو الحث أو الإيحاء على الإضرار بالمصالح التى يحميها القانون.. وتحسين ارتكاب الجرائم .. وتحبيذ وترويج المذاهب الرامية إلى تغيير المبادئ الأساسية للهيئة الاجتماعية، والدعوة إلى كراهية وازدراء وبغض هيئات الدولة.. وفضلاً عن جرائم القذف والسب والإهانة، سواء وقعت على مواطنين آخرين، أو على القائمين على المصالح العامة، فإن إهانة الأديان أو الطعن عليها، تعتبر من أهم وأخطر هذا النوع من الجرائم.

ولاتدخل هذه الأفعال إلى نطاق التأثيم، إلا إذا ارتكبت علناً.. فالقانون لا يعاقب علي الرأى الذى يحتفظ به صاحبه لنفسه، لكنه يعاقب عليه، إذا قام صاحبه بنشره على غيره من الناس.. بإحدى وسائل العلانية.. كالخطابة أو الغناء والجهر بالصياح وكتابة الشعارات على الحوائط، أو الإذاعة فى محفل عام، أو العرض بشكل عام. كما فى حالة الأفلام السينمائية والمسرحيات - فضلاً عن الطبع والنشر والتوزيع بمختلف الوسائل الميكانيكية.

والحقيقة أن تاريخ مصر فى القرن الذى مضى، لم يعرف سوى عدد قليل من الإجراءات الإدارية كالمصادرة، أو القضائية كالمحاكمات الجنائية، كان جسم الجريمة فيها عملاً إبداعيا - كالشعر والأغنية والفيلم والمسرحية والقصة والبحث العلمى والفكرى - وانتهت بالفعل إلى صدور حكم قضائى بات بإدانة - المؤلف أو بمصادرة المصنف، مع أنها عرفت كثيراً من التحقيقات التى أجرتها سلطات التحقيق، مع مبدعين، بسبب أعمال إبداعية، ثم توقفت الإجراءات بحفظ التحقيق قبل مرحلة المحاكمة كما عرفت بعض الإجراءات الإدارية التى اتخذت ضد النص الإبداعى أو مؤلفه.

ولايعود ذلك فقط إلى أن الأدباء والفنانين والمفكرين لم يغامروا - إلاَّ نادرا - بالخروج عن النصوص القانونية التى تنظم حريات الرأى والتعبير والإبداع الأدبى والفنى، بل يعود كذلك إلى أن السلطة التنفيذية فى مصر، كانت تفضل فى معظم الأحيان، التعامل مع جرائم الإبداع خارج نطاق القانون، على الرغم من السلطات الواسعة التى تمنحها لها نصوص

القانون فى هذا المجال.. إما لخشيتها من أن يخذلها القضاء، أو لرغبتها فى توقى مايثيره الاحتكام إليه من ضجة تسىء إلى صورتها الديمقراطية أمام العالم الغربى الذى تحرص على أن تبدو أمامه فى صورة النظم الدستورية التى تحترم الحريات العامة..

وكان مما ساعد الحكومات المصرية، على تفضيل اللجوء إلى الأساليب الإدارية فى التعامل مع حريات الإبداع .. حالة الطوارئ، التى خضعت لها البلاد لمايقرب من نصف القرن العشرين.. ذلك أن قوانين الأحكام العرفية والطوارئ كانت ولاتزال تعطيها الحق فى فرض الرقابة الإدارية المسبقة على الكتب والصحف ومصادرتها عندما تريد من دون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء ومايجلبه ذلك من وجع للدماغ.

ولعل من أشهر الوقائع التى استخدمت فيها الحكومة سلطتها الإدارية، لتوقيع العقوبة من دون تحقيق أو محاكمة، القرار الإدارى الذى صدر فى أغسطس ١٩٢٠ بنفى الشاعر «محمود بيرم التونسى» من مصر، بسبب الأزجال التى ألفها بالعامية المصرية، عند زواج السلطان «فؤاد الأول» من زوجته الثانية «السلطانه نازلى».. ثم بمناسبة مولد ولى العهد «الأمير فاروق».. وهى أزجال تضمنت طعنا فى شرف السلطانة وتشكيكا فى نسبة ولى العهد إلى أبيه.. وكان هذا النفى هو البديل عن المحاكمة .. إذ كان «بيرم» بحكم أصوله التونسية - رعيَّة فرنسية، يتمتع بالامتيازات الأجنبية التى تمنع محاكمته أمام القضاء المصرى.. فضلاً عن حساسية الموضوعات التى كانت تتعرض لها الأزجال، مما يجعل عرضها على محكمة قنصلية فرنسية، أو محكمة مختلطة - وهما الجهتان اللتان كان منوطاً بهما محاكمة الأجانب - باعثا على الحرج الشديد..

ومن الجرائم التعبيرية، التى لم تتخذ بشأنها إجراءات قضائية، اكتفاء بالمصادرة الإدارية أو ما هو فى حكمها، مصادرة مجموعة القصص القصيرة، التى نشرتها سلسلة «كتب للجميع» - عام ١٩٤٩ - للدكتور «طه حسين» بعنوان «المعذبون فى الأرض»، استنادا إلى الأحكام العرفية التى كانت معلنة آنذاك، بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، بدعوى أنها تتضمن إثارة طبقية وتروج لأفكار شيوعية هدامة. وهو ما اضطر المؤلف لنشرها فى مدينة «صيدا» اللبنانية عام ١٩٥١، وفى نوفمبر من السنة ذاتها صدرت طبعتها المصرية الأولى فى سلسلة «اقرأ»، وكان طه حسين قد تحول - فى بداية العام ١٩٥٠ - من كاتب مغضوب عليه تصادر كتبه لأنها تروج لأفكار يسارية، إلى وزير للمعارف.

وفى الفترة نفسها منعت الرقابة، نشر كتاب «خالد محمد خالد» الأول .. «من هنا نبدأ»

.. وكان يحمل آنذاك عنوان « بلاد من ؟». وبعد انتهاء الأحكام العرفية، ورفع الرقابة، أضاف المؤلف إلى الكتاب بعض الفصول .. وحذف بعضها، وأصدره بالعنوان الذى عرف به ليصادر مرةً ثانية ولكن بقرار من النيابة العامة، ألغته المحكمة فيما بعد.

وفى مارس ١٩٥٢، وفى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت بسبب حريق القاهرة فى ٢٦يناير ١٩٥٢، صادرت الرقابة على النشر، العدد العاشر من سلسلة «كتاب الهلال» «الذى صدر بعنوان «عرابى : الزعيم الثائر» للمؤرخ «عبدالرحمن الرافعى»، ويتضمن تبسيطا لكتابه الضخم «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر»، الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٧، وكان مبرر المصادرة هو أن الكتاب يتهم الخديو «توفيق» - عم الملك فاروق - بالتواطؤ مع الجيش البريطانى الذى احتل مصر عام ١٨٨٢، فضلاً عن أن الطبعة المبسطة، قد صدرت فى وقت كان التوتر فيه قد بدأ يزحف على الجيش المصرى فى أعقاب الصدام بين القصر، وبين تنظيم الضباط الأحرار - الذى قام فيما بعد بالثورة بسبب انتخابات نادى الضباط التى جرت فى يناير ١٩٥٢.

وفى عام ١٩٦٠، وفى أعقاب الضجة التى أثارها نشر رواية «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ مسلسلة على صفحات جريدة «الأهرام».. تلقى المؤلف اعتراضا شفهيا رسميا على نشرها فى كتاب داخل مصر .. بعد مذكرة كان الرئيس «عبدالناصر» قد تلقاها من الشيخ «محمد الغزالى» تتهم الرواية بالطعن على الأنبياء. فالتزم «نجيب محفوظ» به ولم يحاول نشر الرواية فى مصر منذ ذلك الحين، وإن كان قد نشرها فى «بيروت».

وفى عام ١٩٦٥ صودرت رواية «صنع الله إبراهيم» الأولى «تلك الرائحة»إداريا - على الرغم من أن الأحكام العرفية لم تكن قائمة - بسبب مشاهد اعتبرتها الرقابة جنسية.. وأعيد طبعها بعد حذف هذه المشاهد.

وفى حالات أخرى حلّت المحاكمة الإدارية - أو العلمية - محل المحاكمة الجنائية .. كما حدث فى قضية «الدكتور منصور فهمى» - الذى اتهم بالطعن على شخص الرسول صلى الله عليه وسلم - والتشكيك فى دوافع زيجاته، فى رسالته للدكتوراه التى قدمها إلى جامعة السوربون، وطبعها فى كتاب صدر فى باريس عام ١٩١٣ .. مما جعله هدفا لحملة شنتها عليه الصحف الإسلامية، انتهت بفصله من الجامعة وحرمانه من التدريس فيها.

ولا يوجد ما يؤكد أو ينفى أن «منصور فهمى» قد تعرض إلى تحقيق فى الجامعة، كذلك الذى تعرض له الشيخ «على عبدالرازق» (١٨٨٨/١٩٦٦) بسبب نشره لكتابه الشهير

«الإسلام وأصول الحكم» ـ ١٩٢٥ ـ وانتهى بحكم أصدرته هيئة كبار العلماء ينص على «طرده من زمرة العلماء ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر، وطرده من كل وظيفة، وقطع مرتباته في أي جهة كانت.. وعدم أهليته لأية وظيفة عمومية، دينية كانت أو غير دينية».

وفيما عدا استثناء واحد، هو فيلم «المهاجر» للمخرج «يوسف شاهين»، فإننا لانجد أية أوراق قضائية، تتعلق بالأفلام والمسرحيات والأغاني، أو ما يعرف في المصطلح القانوني بـ«المصنفات الفنية»، لأن القانون المصري يخرجها من نطاق الحماية القضائية التي يفرضها الدستور على حرية التعبير والنشر والإبداع الأدبي والفني ويستثنيها من النص الثابت في كل الدساتير المصرية بعدم جواز فرض الرقابة الإدارية المسبقة على الصحف والكتب، ولايخضع قرارات الإدارة بشأنها لرقابة القضاء.. وهو يعطي للسلطة الإدارية ممثلة في «الرقابة على المصنفات الفنية»، الحق في فرض الرقابة على تلك المصنفات، مرتين: واحده وهي مخطوطة والثانية قبل العرض، كما يعطيها الحق في إعادة مراقبتها وسحب الترخيص بالعرض، في أي وقت، وهي قرارات تخضع للتظلم أمام مستويات أعلى في جهاز الرقابه، بعيداً عن أية رقابة قضائية.

وعلى عكس عشرات الأفلام السينمائية والمسرحيات والأغاني التي تحذف الرقابة مشاهد منها، أو جملاً من حوارها، أوتحظر عرضها تماما.. فقد كان فيلم «المهاجر» ـ يوسف شاهين ١٩٩٧ ـ هو الوحيد الذي منع من العرض بحكم قضائي صدر استجابة لدعوى قضائية أقامها أحد المحامين ضد الرقابة على المصنفات الفنية، لسماحها بعرض الفيلم، الذي ذهب صاحب الدعوى إلى أنه يظهر صورة أحد الأنبياء، ويشوه سيرته، وهو حكم ألغي بعد ذلك في درجات التقاضي الأخرى.

وباستثناء ذلك كله وباستثناء القضايا الصحفية، التي كان المتهم فيها صحفياً بالأساس، وكان جسم الجريمة سياسيا بالأساس، والقضايا التي يواجه الإديب والمبدع فيها تهماً سياسية بالأساس ـ كإدارة وتأسيس المنظمات السياسية أو حيازة المنشورات ـ فإننا لانجد في وثائق التاريخ المصري المعاصر، أوراقا قضائية تتخذ من الإبداع الأدبي والفني والفكري جسماً وحيداً للجريمة، سوى حوالي اثنتا عشر قضية، هي:

١ ـ قضية محاكمة الشاعر والناثر الشيخ «مصطفى لطفي المنفلوطي» [١٧٦٦/ ١٩٢٤] بتهمة الطعن في الذات الخديوية، لنشره قصيدة هجاء استقبل بها الخديوي «عباس حلمي الثاني»، عند عودته إلى مصر من مصيفه بالآستانة في أغسطس ١٨٩٧ ـ وقد صاغها على نمط واحدة من أشهر قصائد «المتنبي» في هجاء «كافور الإخشيدي»، التي استهلها بقوله:

«عيد بأية حال عدت ياعيد بما مضى أم لأمر فيك تجديد»

وقد خاطب فيها الخديو قائلا:

«قدوم ولا أقـول سـعيد ومُلك وإن طـال المـدى ســيبيد

يذكرنا مرآك أيام أنزلت علينا خطوب من جدودك سود»

وقد انتهت المحاكمة، بالحكم على «المنفلوطي» - في ١٤ نوفمبر١٨٩٧ - بالسجن لمدة عام، والحكم على ناشر القصيدة، الصحفي «أحمد فؤاد» بالحبس لمدة عشرين شهراً وبغرامة قدرها ثلاثون جنيهاً، وبرئ صاحب المطبعة.

٢- قضية محاكمة الشيخ «على الغاياتي» عام ١٩١٠، لتأليفه ديوانا شعريا بعنوان «وطنيتي»، يحتوي على «قصائد تحرض على القتل السياسي وكراهية الحكومة والازدراء بها وتحبيذ الجرائم و العيب في حق الذات الخديوية». وقد حكمت المحكمة بحبس الشاعر لمدة سنة، لكنه لم ينفذ الحكم لوجوده خارج البلاد. كما قضت بحبس الشيخ «عبدالعزيز جاويش» الذي كتب مقدمة للديوان - لمدة ثلاثة شهور.. وفيما بعد، صدر حكم آخر بحبس الزعيم «محمد فريد» [١٨٦٨/ ١٩١٩]- لأنه كتب مقدمة أخرى للديوان - لمدّة ستة شهور، وقد اتهم كلاهما بتحسين الجريمة التي ارتكبها «الغاياتي»، ونفذا الحكم.

٣- تحقيق النيابة العامة عام ١٩٢٦ مع الدكتور «طه حسين» - الأستاذ بالجامعة المصرية - بسبب تأليفه لكتابه الشهير « في الشعر الجاهلي» بناء على بلاغ قدمه «عبدالحميد البنان» - عضو مجلس النواب - يتهم فيه مؤلف الكتاب بالطعن في الدين الإسلامي .. وقد انتهى التحقيق بقرار من النيابة العامة بحفظ الأوراق إداريا لانتفاء القصد الجنائي.

٤- محاكمة «عباس محمود العقاد» عام ١٩٣٠ - والحكم عليه بالحبس لمدّة تسعة أشهر بتهمة العيب في الذات الملكية.

٥- محاكمة «عصام الدين حفني ناصف» عام ١٩٣١ بتهمة تأليف كتب تحوي أموراً وأفكاراً تخالف مبادئ الدستور ومن شأنها أن تؤدي إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، وقد انتهت المحكمة بتبرئته..

٦- تحقيق النيابة مع عدد من الكتاب والأدباء وحبسهم على ذمة التحقيق، ثم محاكمة بعضهم في إطار الحملة الشهيرة التي شنها «إسماعيل صدقي» ضد معارضيه في ١١

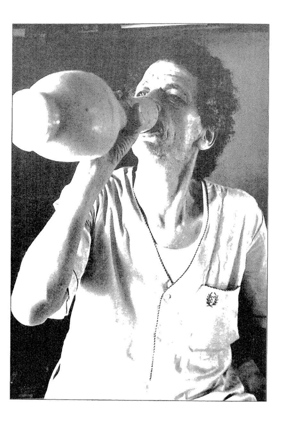
يوليو ١٩٤٦ والتى عرفت بقضية الشيوعية الكبرى.. وقد شمل قرار الاتهام فى القضية «أحمد رشدى صالح» - الصحفى والقصاص وصاحب كتاب «فنون الأدب الشعبى» فيما بعد - و«نعمان عاشور» - الكاتب المسرحى فيما بعد - و«عمر رشدى» - مؤلف وكاتب - و«فتحى الرملى» - صحفى ومؤلف - و«أنور كامل» - محامى ومؤلف - و«محمد أبو الوفا الغنيمى» - مؤلف كتاب الشيوعية فى الإسلام - و«مصطفى كامل منيب» - محام ومترجم - و«صادق سعد» - مؤلف - .. وكان جسم الجريمة بالنسبة لكل منهم مقالات وكتب وقصائد شعر نشروها، رأت سلطة الاتهام أنها تحبذ تغيير المبادئ الرئيسة للهيئة الاجتماعية.. وقد أفرج عن الجميع على ذمة المحاكمة التى لم تنته إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ببراءتهم جميعا.. وكانت الحملة قد شملت عدداً آخر من الكتاب هم «سلامه موسى» - كاتب ومفكر - و«محمد زكى عبدالقادر» - صحفى وقصاص ومؤرخ - و«محمد مندور» - ناقد وأستاذ بالجامعة - و«عبدالرحمن الشرقاوى» - شاعر ومسرحى وروائى - لكن قرار الاتهام فى القضية لم يشملهم.

٧ - مصادرة كتاب «من هنا نبدأ» للأستاذ «خالد محمد خالد» فى ٨ مارس ١٩٥٠. لما وصفته النيابه بأنه «تعدى مؤلفه علنا على الدين الاسلامى وتحبيذه مذهبا يرمى إلى تغيير النظم الاجتماعية للهيئة الاجتماعية، ولتحريضه علنا على بغض طائفة من الناس هى طائفة الرأسماليين». وقد رفضت المحكمة قرار المصادرة وأفرجت عن الكتاب.

٨ - تأييد المحكمة لقرار النيابة العامة بمصادرة كتاب «الله والإنسان» الذى ألفه الدكتور «مصطفى محمود» ونشر فى مارس ١٩٥٧

٩ - تحقيقات النيابة العامة مع الشاعر «أحمد فؤاد نجم» بسبب ما يوصف بأنه «قصائده المناهضة» فى أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و١٩٧٧ ... التى انتهت بتقديمه - فى السنة الأخيرة - لمحاكمة عسكرية، حكمت عليه بالسجن لمدّة عام لتأليفه قصيدة «بيان هام».. والحكم على شاعر آخر هو «محمد فتحى» بالحبس لمدّة ثلاثة أعوام، لتأليفه قصيدة بعنوان «سيدى القيصر» رأت المحكمة أنهما يتضمنان قذفاً وسبا فى حق رئيس الجمهورية.

١٠ - تأييد محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٢، لقرار النيابة العامة بمصادرة كتاب «فى فقه اللغة العربية» الذى ألفه الدكتور «لويس عوض»، لأنه - كما ذهب الحكم - «ينال من الإسلام ويهاجم القرآن ويشكك فى صحة ما جاء به، ويتهجم على علماء المسلمين ويصفهم بما ليس فيهم».





الفصل الأول

سيرة حياة غير عادية

(١)

ولد أحمد فؤاد نجم فى ٢٢ مايو ١٩٢٩، فى «عزبة نجم» إحدى القرى التابعة لمركز العباسة، أحد المراكز السبعة لمحافظة الشرقية بشرق دلتا النيل.

وكان والده «محمد عزت نجم» لا يزال يعمل ضابطاً للشرطة، حين تزوج ابنة عمه «هانم مرسى نجم» وحملها معه إلى القاهرة، التى كان آنذاك يعمل بشرطتها .. لتنتقل معه، بعد ذلك إلى «الإسكندرية» و«طنطا» و «السويس» وأخيراً «بنها» ..وفى أواخر سنوات عمره، ترك العمل بالشرطة وعثر على وظيفة مدنية بوزارة المالية، وعين رئيساً لخزينة محكمة الزقازيق.. فعاد إلى «عزبة نجم» التى لا تبعد عنها سوى ٢٤ كيلوا متراً وبنى لأسرته منزلاً، بينما أقام هو بالقرب من عمله بالزقازيق.

وكان «أحمد فؤاد» ـ الذى أطلق عليه أبوه هذا الاسم المزدوج تيمنا باسم الملك أحمد فؤاد ـ فى السادسة من عمره، حين مات أبوه فى عام ١٩٣٥، تاركاً ـ غيره ـ بنتين، هما «مديحة» و«صفية»، وثلاثة أبناء من الذكور هم «عبد العزيز» و«محمد» و«نجم» فضلاً عنه وعن شقيقه الأكبر «على» الذى اختفى فى زحمة السفر والتنقل بين البلاد.

وبوفاة الأب من دون أن يترك ثروة، ارتبكت حياة الأسرة، فترك «أحمد فؤاد» الكُتّاب، وبدلاً من أن يواصل التعليم به، ليلتحق بعد ذلك بالأزهر الشريف، التحق بالعمل فى الحقول.. وبعد عام آخر ـ وفى عام ١٩٣٦ ـ قررت الأسرة، إلحاقه بـ «ملجأ الزقازيق الخيرى» ضمن مائة وخمسين طفلاً من الأيتام والفقراء، كان الملجأ يوفر لهم إقامة كاملة، فضلا عن التعليم العام، والتدريب المهنى. وخلال السنوات التسع التى قضاها «فؤاد» فى

الملجأ، تعلم مهنة تفصيل الملابس، بينما تعلم أخوه «محمد» ـ الذى التحق بعده بالملجأ ـ الطباعة.

وغادر «فؤاد» الملجأ فى عام ١٩٤٥، ليعود إلى العمل بالحقول، بينما غادره أخوه، إلى القاهرة، ليعمل بـ «مطبعة مصر»، وما لبث أن اصطحبه معه إلى العاصمة، حيث عمل «صبى ترزى» لفترة قصيرة، ثم بائعًا متجولاً يتقافز بين عربات الترام، ليبيع بضاعته من السلع التافهة، ثم صبيًا لأحد الترزية، ثم عاملاً فى مصنع للغزل، قبل أن يعود إلى قريته مرّة أخرى، ليواصل العمل بالحقول، إلى أن توسط له أخوه عبد العزيز ـ الذى كان يعمل كاتبا للأنفار فى تفتيش الوادى التابع للخاصة الملكية ـ فالتحق بالعمال الذين يقومون بتنقية الأرز بأراضى التفتيش.

وفى عام ١٩٤٨، وجد أحمد فؤاد عملاً كترزى بمعسكرات القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس، وظل يعمل بها لمدة ثلاث سنوات، تفتح خلالها وعيه السياسى، من خلال الاحتكاك المباشر بقوات الاحتلال، وبزملائه العمال، وبعناصر الحركه الوطنية المصرية، التى كانت تهتم اهتماما خاصا بكل ما يجرى داخل القاعدة.

وكان «نجم» فى الثانية والعشرين من عمره، حين ألغت حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، معاهدة ١٩٣٦، فازداد حماسه الوطنى، وتعرف آنذاك على مجموعة من الشيوعيين المصريين، وساعد بعثة لجريدة «المصرى» على دخول معسكر ومطار فايد ومقر القيادة العليا للقوات الجوية، حيث قاموا بتصويرها من الداخل، ثم كان أحد العمال الستة الأوائل، الذين تركوا أعمالهم فى المعسكرات، ضمن خطة عدم التعاون مع القاعدة البريطانية، التى أعلنتها حكومة الوفد وانتهت بانسحاب ٨٠ ألفا من العمال المصريين، كانوا يعملون بها، وقررت الحكومة الوفدية، تعيينهم عمالاً فى وزارات الدولة ومصالحها.

وهكذا عين «أحمد فؤاد» عاملاً بوزارة المواصلات، حيث تنقل بين وحداتها الإدارية على امتداد السنوات التسع التالية، فعمل فى محطة الزقازيق للسكك الحديدية، ثم نقل إلى مصلحة البريد، للعمل طوافا ـ أى موزعًا للخطابات ـ بمنطقة بريد «أبو زعبل» إلى أن استقر أخيرًا كعامل فى ورش النقل الميكانيكى.

وفى ١١ فبراير ١٩٦٠، قبض عليه، بتهمة الاشتراك مع زميل له، فى تزوير استمارات حكومية، بأسماء وهمية، ليحصلا بمقتضاها على بضائع يبيعانها ويحصلان على ثمنها. وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

وخلال فترة العقوبة التى أمضاها بسجن مصر العمومى، بالقلعة التقى بأخيه المفقود «على» الذى كان مسجونا فى السجن نفسه باعتباره ملك سرقة الخزائن.. كما تعرف على ثلاثه من الكتاب الشيوعيين، كانوا محبوسين فى السجن نفسه، على ذمة إحدى القضايا الشيوعية هم الروائى «عبد الحكيم قاسم» والناقد «سامى خشبة ـ نائب رئيس تحرير الأهرام الآن». والصحفى «حسين شعلان». المحرر الآن بجريدة «الأهرام». فتأثر بهم، واستمع منهم إلى ما يحفظونه من شعر «فؤاد حداد» الذى كان معتقلاً هو الآخر آنذاك بمعتقل الواحات.

وفى حوالى عام ١٩٦١، وهو فى الثانية والثلاثين من عمره ـ بدأ يكتب الشعر، ولفتت موهبته نظر عدد من ضباط السجن فشجعوه، ونظموا له ندوات شعرية فى مسرح السجن، ونشروا له بعض قصائده فى مجلة كانت تصدرها مصلحة السجون، ويحررها المسجونون، وفازت إحدى قصائده بجائزة فى مسابقة نظمتها المجلة عن عيد الأم، ثم أقنعه أحدهم بأن يجمع أشعاره فى ديوان يشترك به فى مسابقه للكتاب الاول، التى كان ينظمها «المجلس الاعلى للفنون والآداب» فتقدم إليها بديوانه الاول «من الحياة والسجن»، وأحاله المجلس إلى الدكتورة «سهير القلماوى» فتحمست له، وأوصت بنشره.. وكتبت له مقدمة.

واستفاد «نجم» من الميزة التى يعطيها قانون السجون، للمسجونين حسنى السير والسلوك، فأفرج عنه فى ١١ مايو ١٩٦٢، بعد قضاء ثلاثة أرباع المدّة التى حكم بها عليه.. ولم يجد صعوبة فى العثور على عمل، فقد أوصت به الدكتورة «سهير القلماوى»، لدى الأستاذ «يوسف السباعى» الذى كان يجمع بين السكرتارية العامة للمجلس الأعلى للفنون والآداب، والسكرتارية العامة لمنظمة التضامن الآسيوى الأفريقى، فعينه موظفا بالمنظمة الأخيرة

وكان صدور ديوانه الاول، بعد ذلك بشهور، هو المناسبة التى تعرف بها على الشيخ «إمام عيسى» إذ وقعت نسخة منه ـ كان قد أهداها لقريب له يعمل موظفا بوزارة السياحة ـ بالمصادفة، فى يد «سعد الموجى» ـ الذى كان يعمل آنذاك، مديرا لإدارة المطبوعات بالوزارة نفسها ـ فسعى للالتقاء به، وأبدى إعجابه بالديوان، واصطحبه معه إلى حارة «حوش قدم» بالغورية، حيث قدمه إلى الرجل، الذى ارتبط به، على امتداد ربع القرن الذى تلى ذلك.

فى تلك السنة ـ ١٩٦٢ ـ كان الشيخ «إمام محمد عيسى» فى الرابعة والأربعين من عمره، إذ ولد فى ٢ يوليو ١٩١٨، فى قرية أبو النمرس، إحدى قرى محافظة الجيزة، وكان

لا يزال طفلاً رضيعًا حين أصيب بالرمد الحبيبي، ولجأت أمه إلى الداية التي عالجته بحشو عينيه بروث البهائم عدّة مرات، حتى فقد البصر تمامًا.

وعندما ختم القرآن في كتّاب قريته، حمله أبوه إلى القاهرة، حيث أودعه في ملجأ تابع للجمعية الشرعية الإسلامية، حيث أكمل تجويد القرآن، وغادره ليعمل مقرئًا للقرآن الكريم، ومؤذنًا في المساجد.

وكان في مطلع شبابه، حين تعرف على «الشيخ درويش الحريري» وهو كفيف هوى الموسيقى والغناء، وورث عن أبيه ربعًا كبيرًا في حي الحسين، كان يأوي فيه المكفوفون الموهوبون في هذا المجال، حيث كان يعلمهم تجويد القرآن والعزف على العود، وإنشاد الموشحات والتواشيح الدينية، وخلال تلك الفترة، تعلم «الشيخ إمام» العزف على العود، وأتقنه وعمل منشدًا للأذكار والتواشيح الدينية، وحفظ طائفة كبيرة من الموشحات والطقاطيق والأدوار القديمة.

وفي النصف الثاني من الخمسينيات التحق «الشيخ إمام» ببطانة الشيخ «عبد السميع بيومي»، الذي كان أحد منشدي التواشيح الدينية في الإذاعة آنذاك، وأصبح بعد قليل ملحناً من الباطن لتواشيحه التي كان يذيعها باسمه في الإذاعة، وكانت تلك هي البداية التي انتهت - بعد تعرفه إلى «أحمد فؤاد نجم» - بانضمامه إلى الملحنين الذين بدءوا حياتهم الموسيقية، بالتراتيل القرآنية، وإنشاد المدائح في الموالد، وفي حلقات وحضرات الذكر، ومنهم المشايخ: «المسلوب»، و«المنيلاوي» و«سلامة حجازي» و«سيد درويش» و«أبو العلا محمد» و«زكريا أحمد» و«محمد القصبجي» و«سيد مكاوي».

ولم يكن «الشيخ إمام»، قد لحن شيئًا يخرج عن التواشيح الدينية، حتى التقى بـ «أحمد فؤاد نجم» الذي يقول في مذكراته، أنه لاحظ أثناء استماعه لما كان يغنيه من ألحان «سيد درويش» وزكريا أحمد، وغيرهما أنه كان يضيف إلى الألحان، إضافات ذات طابع خاص، دفعته لسؤاله يومًا، عن مبررات اقتصاره على الغناء دون التلحين، فلما اعتذر بأنه لا يجد كلاما يناسبه، قدم له «نجم» أول نص لحنه، وهو قصيدة:

«أنا أتوب عن حبك أنا   أنا ليّ في بُعدك غنا؟»

التي كانت بداية تعاون فني بينهما، استمر حوالي ربع قرن.

وخلال السنوات الخمس التالية، التف حول «نجم» و«إمام»، مجموعة من الشعراء



أحمد فؤاد نجم فى شبابه

والفنانين والمثقفين، كان معظمهم من كتاب ومحررى ورسامى دار «روز اليوسف»، وجدوا فيما يقدمانه، فنًا جديدًا يستلهم الموروث الشعبى فى الشعر والموسيقى، وخلالها كتب «نجم» عددًا من القصائد لحنها «إمام» كان من بينها «على حسب وداد قلبى» و«عصفور وصياد» و«أبوك السقا مات» و«الحمام الإمرى» فضلاً عن قصائد أخرى، كتبها الشاعر «فؤاد قاعود».

ومع أنها كانت بعيدة عن تناول القضايا السياسية المباشرة، إلاّ أنها كانت تتميز ببصيرة اجتماعية نافذة، تلتقط بحساسية فائقة، مظاهر التناقضات الاجتماعية، التى كانت تزحم مصر فى تلك السنوات التى كانت توصف بأنها «سنوات التحول الاشتراكى».

وكانت واحدة من ظواهر مرحلة التحول الاشتراكى، وهى ظاهرة الطبقة الجديدة، هى التى ألهمت «نجم» أولى قصائده السياسية، وهى قصيدة «يعيش أهل بلدى» التى كتبها فى ربيع ١٩٦٧.. فقد تكثف الحديث آنذاك، فى الصحف والمنتديات، عن الفساد الذى دبّ مبكرًا فى جسد الاشتراكية الناصرية الوليدة، والتى لم يكن قد مضى على إعلانها سوى أقل من ست سنوات، واتخذ شكل الهجوم على قيادات القطاع العام، الذين تولوا إدارة الشركات والمؤسسات الاقتصادية، بعد انتقالها إلى ملكية الدولة بقرارات التأميم الواسعة التى صدرت فى عامى ١٩٦١ و١٩٦٣، باعتبارهم قد أصبحوا يشكلون - مع غيرهم - طبقة جديدة، حلت محل الطبقات الإقطاعية والرأسمالية، التى تمت تصفيتها وأصبحت هذه الطبقة الجديدة تستولى على فائض قيمة العمل المأجور، على صورة امتيازات أو انحرافات مالية مقننة، أو عبر الفساد والانحرافات المالية وهى حملة كان «نجم» يتابعها بإعجاب، بحكم صداقته لأبرز المشاركين فيها، وهم محررو ورسامو مجلة «روز اليوسف»، وخاصة صديقه الفنان «أحمد حجازى» الذى لفتت رسومه فى نقد الطبقة الجديدة آنذاك، الأنظار، بروحها الشعبية، وجرأتها.. وفكاهتها اللاذعة..

وفى حوار دار بين «عبد الناصر» وقيادات القطاع العام، فى أعقاب الجلسة الافتتاحية، لمؤتمر الإنتاج، فى ١٨ مارس ١٩٦٧ شكوا من الآثار السلبية، للحملة الصحفية ضد الطبقة الجديدة، على استقرار العمل، وعلى المبادرة، وعلى زيادة الإنتاج فى القطاع العام..

وعلى عكس ما كان «نجم» يتوقع فقد دافع «عبد الناصر» عن امتيازات الطبقة الجديدة قائلاً، إن رصيد مصر من الخبراء، هو الذى يميز تجربتها الاشتراكية عن غيرها من تجارب العالم الثالث التى لم تجد لديها كوادر كافية لإدارة وحدات الإنتاج بعد تأميمها.. ولفت النظر إلى أن الاشتراكية تلغى الامتيازات الطبقية الموروثة، ولكنها لا تلغى الفوارق

الطبيعية التى تتحقق نتيجة للعمل والخبرة والموهبة، ومن ذلك الامتيازات التى تحصل عليها قيادات القطاع العام، ونفى أن تكون هناك طبقة جديدة بالمعنى السلبى، الذى يروج له المنتقدون، إذ الواقع ـ كما قال ـ أن كل فئات التحالف قد تحولت إلى طبقات جديدة، وضرب المثل على ذلك بالفلاح المعدم الذى يحصل على خمسة أفدنة من الإصلاح الزراعى، وينتقل بذلك، إلى طبقة جديدة.

وتوقف عبد الناصر أمام الرسوم الكاريكاتورية، التى تصور المديرين فى صورة المستغلين المتنعمين، الذين يستخدمون سيارات فارهة، ويجلسون خلف مكاتب ضخمة تزدحم بعشرات من آلات التليفون، ويمارسون نوعًا من المظهرية التافهة، ويعيشون فى رفاهية من دون عمل جدّى، قائلاً إنها توحى بأنهم غير أمناء على المال العام، واعتبرها عملية تشهير بالقطاع العام..

ولأن النموذج الذى اختاره «عبد الناصر» من هذه الرسوم الكاريكاتورية ينطبق بالدرجة الأولى على رسوم «أحمد حجازى»، فقد استفزت كلمات عبد الناصر «نجم»، وأحبطه ما اعتبره انحيازًا من زعيم الثورة للطبقة الجديدة، ضد أصدقائه، فوجد نفسه ـ كما يقول فى مذكراته ـ مطالباً بـ «حركة جدعنة» مع رسامى الكاريكاتور.. فكتب قصيدته الشهيرة «التحالف».

وتعكس القصيدة، مدى وعى «نجم» السياسى، الذى استلهمه من الفطرة، فالتحالف فى رأيه، وهم دعائى، يكرس الواقع الطبقى الذى كان سائدًا قبل إعلان الثورة الاشتراكية وقبل صدور الميثاق، الذى أعلن قيام التحالف بين قوى الشعب العاملة، وعدّدها فى خمس قوى هى العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفون.. تجتمع فى تنظيم سياسى واحد هو «الاتحاد الاشتراكى العربى».. وقد استبعد الشاعر واحدة من هذه القوى، وهم «الجنود»، إذ كان وجودهم فى التحالف نظريا، لأن المؤسسة العسكرية ـ وعلى رأسها «المشير عامر» ـ كانت تنظر إلى الاتحاد الاشتراكى باعتباره منافسًا لها على النفوذ السياسى فى البلاد، ولم تكن تنظر بارتياح لتدخله فى شئونها. أما «المثقفون» فقد تعامل الشاعر معهم باحتقار واستهانة، بعد أن لاحظ أن «المثقف على مقهى ريش»، هو مجرد شخص «محفلط.. مزفلط / كتير الكلام / عديم الممارسة عدو الزحام / بكام كلمه فاضيه / وكام اصطلاح / يفبرك حلول المشاكل قوام».

وهكذا انكمش «التحالف» فى قصيدة «نجم» إلى قوتين رئيسيتين هما «التنابلة فى حى الزمالك»، الذى كان مركزًا لسكنى الإقطاعيين والرأسماليين المحليين والأجانب قبل الثورة، وزحفت إليه بعدها الطبقة الجديدة، التى تشكلت من عناصر النخبة العسكرية

الحاكمة، وحلفائها من التكنوقراطيين - وعلى الجانب الآخر، يقف الفلاحون «شحم السواقي» والعمال «فحم المصانع».. وليس بين الطرفين «تعارف يخلي التحالف يعيش»، إذ لا يزال الحال على ما كان عليه «تعيش كل طبقة من الثانية خايفة/ وتنزل ستاير بداير وشيش»، وهما يتحالفان فقط في حالة واحدة «لكن في الموالد/ يا شعبي يا خالد/ بنتلمّ صحبه ونهتف يعيش».

أما «التنابلة في حي الزمالك» فهم يظهرون في القصيدة، بالصورة نفسها التي كان «حجازي» يصورهم بها في رسومه الكاريكاتورية «ممكن تشوفهم في وسط المدينة/ إذا مرّ جنبك أتومبيل سفينه/ قفاهم عجينه/ كروشهم سمينه/ جلودهم بتضوي/ دماغهم تخينه». أما موهبتهم الحقيقية فتكمن في أن «سنانهم مبارد/ تفوت في الجليد/ مفيش، سخن بارد/ بياكلوا الحديد/ مادام نهر وارد/ وجاي م الصعيد/ تزيد الموارد/ كروشهم تزيد».

أما «الغلابه في طيّ النجوع» فإن «نهارهم سحابه/ وليلهم دموع/ سواعد هزيله/ لكن فيها حيله/ تبدّر تخضّر جفاف الربوع/ مكن شغل كايرو/ ما يتعبش دايره/ لا ياكل ولا حتى يقدر يجوع».

أما التحالف فإنه لا يتحقق إلاّ حين نسمع بأن «التنابله أو الأكالين/ ح يسمح كبيرهم ويعمل مقابله مع الفلاحين/ ويحصل تحالف مابين الجميع». فإذا بهذه المقابلة تفضح طبيعة هذا التحالف الوهمي المنقسم على نفسه، والذي يكرس الأوضاع نفسها التي كانت قائمة في مجتمع ما قبل الثورة.. فهو تحالف يحكمه قانون القهر، ويقوم على توزيع صارم للأدوار، فالتنابلة - الذين يأكلون ولا يعملون - يأمرون، والفلاحون - الذين يعملون ولا يأكلون - يطيعون.. وعلى كل منهم أن يؤدي واجبه، وأن يظل يعيش حيث هو، لذلك تذكّر التعليمات الفلاحين بأن «حي الزمالك مسالك مسالك/ تحاول تفكر تهوّب هنالك/ تودر حياتك/ بلاش المهالك». والأوامر واضحة وصريحة «أطيع الخليفه/ أطيع والديك/ أطيع التنابله/ دا مفروض عليك/ وتزرع وتبعت لحي الزمالك»، وليس مطلوبا من أي فلاح أو عامل أن يتعب نفسه في شغل السياسة بل «أن يشوف شغله بهمة وحماسة»، فإذا سمع اسم أحد التنابله، فإن أوامر التحالف تقضي بأن «يبسمل يكّبر/ ويهتف كذلك/ يعيش التنابلة/ يعيش... يعيش ... يعيش»!.

(٢)

..ولم تكن قد مرّت سوى أسابيع قليلة على كتابة «نجم» أولى قصائده السياسية وهى قصيدة «يعيش أهل بلدى» حين اشتعل التوتر فجأة فى المنطقة فى ١٥ مايو ١٩٦٧ بعد أن أذيعت أنباء ما وصف آنذاك بأنه حشود عسكرية إسرائيلية على حدود «سوريا»، تمهد لاحتلال «دمشق»، لوقف الغارات التى كان فدائيون فلسطينيون يشنونها على المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة للحدود. وأعلنت مصر حالة الاستعداد القصوى فى قواتها المسلحة. وطلبت من قوات الطوارئ الدولية - التى كانت تقف على الحدود بينها وبين إسرائيل منذ عام ١٩٥٧ - الانسحاب.. وأغلقت «خليج العقبة» فى وجه الملاحة الإسرائيلية.. ولم يكن لدى «نجم» شأنه فى ذلك شأن العرب جميعًا، شك فى أن الأوان قد آن لتحرير فلسطين فقد أيقن مثلهم أن تصعيد «عبدالناصر» السريع للمواجهة يأتى فى سياق تأكيده المتكرر بأنه هو الذى سيحدد وقت المعركة ومكانها.

وفى هذا المناخ - وفى اليوم الرابع من الحرب - ٨ يونيو ١٩٦٧ - كتب «نجم» قصيدته السياسية الثانية، وهى قصيدة «رسالة»، وقد صاغها على صورة خطاب أرسله حسن محارب - خفير بقرية «برج الحمام» بأقصى صعيد مصر - إلى ابنه «عبدالودود» الجندى الذى يربض على الحدود، يطمئن فيه على أحواله، ويطلب إليه أن يصمد، وأن يكون رجلاً كأبيه، حتى لا يشك الناس فى حقيقة نسبه إليه، وأن يعود بثأر أخيه الشهيد، الذى ما يزال دمه طريًا على رمال سيناء.. ويخبره بأن خاله «زناتى» فى طريقه إليه ضمن المتطوعين، وأن أخته تتردد يوميًا على المستشفى القديم، لكى تتمرن على التمريض، وأن «محمدين موافى» يتعلم المطافى.

وعندما ذهب «نجم» فى غروب اليوم نفسه، إلى مبنى مجلة «آخر ساعة» ليقابل رئيس تحريرها «يوسف السباعى»، الذى كان «نجم» لايزال يعمل مرءوسًا له فى منظمة التضامن الآسيوى الأفريقى - ليطلب إليه نشر القصيدة، علم من بعض مساعديه أن الجيش قد انهزم، وأن «عبدالودود» قد ارتد إلى الضفة الغربية لقناة السويس، فاكتفى بأن غير مطلع القصيدة من «واه يا عبدالودود/ يا رابض ع الحدود» إلى «واه يا عبدالمتعال/ يا رابض ع الكنال». لكن ما سمعه فسّر له التغير المفاجئ فى لهجة الإعلام الرسمى، الذى كان قد بشر المصريين فى اليوم الأول من الحرب بأن الطريق إلى «تل أبيب» قد أصبح

مفتوحًا، ثم تحول فجأة من إذاعة الأغانى الحماسية إلى إذاعة الأغانى الوصفية فى الوطن، كما فسرّ له والإيقاع البطئ فى إصدار البيانات العسكرية، التى أصبحت تتحدث عن أن القتال يدور عند خط الدفاع الثانى، وهو ما يعنى أن الحرب تدور على أرض مصر، وليس على أرض إسرائيل.

وفى الليلة ذاتها - ٨ يونيو ١٩٦٧ - كتب «نجم» قصيدته الثالثة التى وصفها فى مذكراته بأنها «أول قصائد الرد على الهزيمة»، وهى قصيدة «بقرة حاحا»، وهى بكائية فى رثاء «البقرة السمرا النطاحة» التى ماتت قهرًا، مع أنها تقيم فى دار لها أحد عشر بابًا، غير السراديب والحراس، .. لكنهم كانوا مشغولين عن حراستها بسلب خيراتها وشفط لبنها.. فما أن دفع الأعداء الباب، حتى تركوها لهم.. «وف يوم معلوم/ عملوها الروم/ زقوا الترباس/ هربوا الحراس/ دخلوا الخواجات/ شفطوا اللبنات».. ووضع «نجم» فأس المسئولية عن وقوع «بقرة حاحا» فى رقبة نفس الأوضاع التى أشار إليها فى قصيدته السياسية الأولى «وقعت م الخوف/ والخوف ييجى ليه؟/ من عدم الشوف/ وقعت م الجوع ومن الراحة/ البقرة السمرا النطاحة».

وإذا كانت «بقرة حاحا» - كما قال «نجم» - هى أول قصائد الرد على الهزيمة، قد كانت قصيدة «الحمد لله خبطنا تحت بطاطنا / يا محلا رجعة ضباطنا من خط النار» - كما قال كذلك - أول البلاغات الحربية التى صدرت من «غرفة عمليات حوش قدم». وقد كتبها «نجم» فى الشهر نفسه، وبعد أن اتضح الحجم الكامل للهزيمة.. وتكشفت الحقائق عن الطريقة الارتجالية وغير المسئولة التى أديرت بها المعركة. والغالب أنه قد استلهمها من موجة النكت السياسية العارمة، التى أطلقها المصريون فى حق المؤسستين العسكرية والسياسية عندما تكشفت أمامهم الحقائق، وهو ما دفع «عبدالناصر» إلى تخصيص قسم ملحوظ من أول خطاب عام يلقيه بعد الهزيمة فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧، لكى يلفت نظر الشعب إلى أن هذه النكت «تجرح كرامة.. أناس.. هم أولادنا وأخواتنا».

وعلى عكس «بقرة حاحا» التى كانت مرثية، مزجت بين الحزن والغضب، فقد جاءت «خبّطنا تحت بطاطنا» هجائية تمزج بين الغضب والسخرية، ويتدخل فيها الصوت الإعلامى الرسمى، بصوت الشاعر الذى يقاطعه ويفضح منطقه ويسخر منه «ح تقول لى سينا وما سيناشى / ما تدوشناشى / ماستُّميت أتوبيس ماشى / شاحنين أنفار / إيه يعنى لما يموت مليون / أو كلّ الكون / العمر أصلاً مش مضمون / والناس أعمار / إيه يعنى فى العقبة جرينا / ولاّ ف سينا / هى الهزيمة تنسّينا / إننا أحرار».

والقصيدة تربط بين الهزيمة والفساد و بين انعدام العدل وخيانة المثقفين فـ «أهل مصر المحمية بالحرامية، ضائعون، يعيشون فى ليل الذلة، بينما مصر الدولة «غرقانه فى الكذب علاوله / وكفايه أسيادنا البعدا / عايشين سعدا / بفضل ناس تملا المعده / وتقول أشعار / أشعار تمجد وتماين حتى الخاين / وإن شالله يخربها مداين / عبدالجبار».

وخلال أسابيع كانت القصيدة، التى لحنها وغناها «الشيخ إمام»، تنتشر كالنار فى الحطب. إذ كانت كما يقول «نجم» - أول اشتباك مع السلطة وأول هجوم صريح وجرىء على «عبدالناصر» شخصيًا.. وشدّ عشرات من المثقفين الرحال إلى المنزل رقم ٢ بـ «حارة حوش قدم» حيث يقيمان، يستمعون - بإعجاب ودهشة - إلى هذه النغمة الجديدة والمختلفة فى الشعر والغناء، فى وقت كان الجميع فيه وخاصة المثقفين، قد استعادوا حسهم النقدى.. الذى تعطل لسنوات طويلة، بعد أن تبددت - فى ضوء ما كشفت عنه الهزيمة - الأوهام الثورية التى كانوا يعلقونها على النظام الناصرى..

وكان احتشاد المثقفين حول الظاهرة - وقد عبّر عن نفسه ،كذلك، فى سيل من المقالات نشرتها الصحف لعدد من كبار الكتاب - من بين الأسباب التى حالت دون اعتقال «نجم» و«إمام» على الرغم من أن حالة الطوارئ كانت معلنة.. ومع أن المعتقلات كانت لاتزال تحتشد بآلاف من المعتقلين. وفضلاً عن أن النظام الناصرى كان يتميز بدرجة نسبية من التسامح مع الإبداع الأدبى والفنى حتى لو تضمن نقدًا قاسيًا.. فقد كان «عبدالناصر» يدرك مدى المرارة التى تركتها الهزيمة فى نفوس الشعب، ويرى أن من الحكمة أن يترك لهم فرصة للتنفيس عن غضبهم، خاصة أنه لم يكن قد أحكم قبضته بعد على الحكم، كما كان يواجه صراعًا على السلطة، طرفه الآخر هو المشير «عبدالحكيم عامر» الذى كان يخفى مسئوليته عن الهزيمة برفع شعارات ديمقراطية.

وساعد ذلك مجموعة من المثقفين من أعضاء «تنظيم طليعة الاشتراكيين» - وهو الجهاز القيادى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى سماه «السادات» فيما بعد بـ «التنظيم السرى» - لمحاولة عقد مصالحة بين النظام الناصرى وظاهرة «نجم / إمام» انطلاقًا من اعتقادهم بأنها صوت جديد ومتميز فى الفن، وبأنه لا يوجد تناقض رئيسى بينهما وبين التوجهات الوطنية للنظام.. فهما صوت يدعو للمقاومة والصمود وينحاز للفقراء وينقد الفساد ويطالب بمزيد من الحريات وأن استيعابهما داخل مؤسسات النظام الإعلامية، كفيل بأن يدفعهما للاعتدال، وأن يستوعب طاقاتهما فيما لا يجاوز الخطوط الحمراء.

وباقتناع قيادة التنظيم بهذا المنطق، أتيحت لأشعار «نجم»، وألحان «إمام» فرصة

للذيوع عبر الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون، ضمن شرط عام بألا يتعديا الخطوط الحمراء، وألا يذيعا الأغنيات والقصائد الأكثر صراحة وسخونة، ومن بينها «التحالف» و«بقرة حاحا» وعلى رأسها بالطبع - أغنية «الحمد لله خبطنا تحت بطاطنا» التى كانت تتضمن إشارة صريحة إلى مسئولية «عبدالجبار» - أو عبدالناصر - عن الهزيمة.

وعلى عكس الصحف والإذاعة والتليفزيون التى كان باستطاعتها تنفيذ هذا الشرط، كان «نجم» - الذى يصعب التحكم فيه أو ضبط حركته - يستغل الندوات العامة التى كان يدعى إليها، لكى يخرج عن هذا الخط الأحمر، فيلقى الأشعار المحظورة، ويغنى «إمام» الألحان الممنوعة، متذرعًا بأن الجمهور يطلبها منه، وأنه لا يستطيع أن يرفض له طلبًا..

وما لبثت السلطة الناصرية أن تنبهت إلى أن «نجم» قد استغل سعيها للتحالف معه أسوأ استغلال، واستفاد منه من دون أن يلتزم بشروط التحالف.. فاستثمر الجماهيرية الواسعة التى تحققت له بعد نشر أشعاره فى الصحف وإذاعة ألحانها فى الإذاعة والتليفزيون - بصوت الشيخ «إمام» وبأصوات غيره من المطربين - لكى يواصل، فى الندوات العامة والسهرات الخاصة، نشر أشعاره وإذاعة أغانيه التى تتالت وتجاوزت كل الخطوط الحمراء. واكتشفت أن الجماهيرية التى ساهمت بالدور الأكبر فى تحقيقها له، قد أصبحت عائقًا أمام ضربها له، إذ إن الذرائع التقليدية لذلك، لم تكن تتوفر فيه، أو يسهل إلصاقها به، فليس له تاريخ سياسى سابق، وهو ليس شيوعيًا وليس من الإخوان المسلمين، ولا يمكن أن يتهم بإضعاف الروح المعنوية.. ولن يكون لصدور قرار باعتقاله معنى، إلا أن النظام يضيق بالنقد، ويسعى لتقييد الحرية، على الرغم من اعترافه علنًا، بأن إهدار مراكز القوى - وهو التعبير الذى كان يستخدم آنذاك للإشارة إلى شلة المشير عبدالحكيم عامر - للحريات كان أحد أهم أسباب الهزيمة، ووعده المعلن بأن يطلق الحريات العامة، وأن يحترم آراء المخالفين والناقدين.

وفى ٣٠ أبريل ١٩٦٩، وقعت الواقعة التى أخرجت السلطة الناصرية من حيرتها، حول الطريقة التى تتعامل بها مع «نجم» إزاء إصراره على تخطى كل الخطوط الحمراء. ففى ذلك اليوم كان «نجم»، و«إمام» مدعوين إلى قرية «كمشيش» - بوسط الدلتا - للمشاركة فى الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة لوفاة القائد الفلاحى «صلاح حسين»، الذى اغتيل - عام ١٩٦٦ - بسبب تصديه لبقايا النفوذ الإقطاعى فى قريته.. ومع أنهما علما قبل مغادرتهما القاهرة، بأن وزير الداخلية «شعراوى جمعة» قد أصدر تعليماته بمنعهما من المشاركة فى الاحتفال، أو إنشاد أغانيهما بين الفلاحين، فقد تمكنا من الوصول إلى

القرية، وتحديا قرار منعهما من الغناء، وانسحب جمهور الاحتفال من الطلبة والفلاحين إلى منزل أحدهم، حيث غنيا كما يريدان، على الرغم من أنف قرار المنع، وخرجا عن جميع الخطوط الحمراء.

ولم تنظر السلطة الناصرية إلى واقعة الغناء فى «كمشيش» باعتبارها مجرد دليل جديد على إصرار «نجم» على تجاوز كل الخطوط الحمراء، وتحديه للحصار الذى بدأت تفرضه على فنه.. بل نظرت إليها - كذلك - باعتبارها خطرًا ماحقًا لابد من التصدى له مهما كان الثمن.. فقد كان لديها استعداد لدرجة من التسامح مع الظاهرة، طالما أن تأثيرها لايزال محدودًا بين المثقفين الذين كانت تثق بقدرتها - بوسائل مختلفة - على ضبط حركتهم، أما أن يصل هذا النوع من الفن التحريضى إلى الفلاحين والعمال، فذلك أمر لم يكن بمقدورها أن تسكت عنه.

وطبقًا لرواية شبه مؤكدة، فإن الرئيس «عبدالناصر» لم يعرف بذلك إلاّ فى تلك المرحلة، حين وصله تقرير حول ظاهرة «نجم» و«إمام» التى عجزت الأجهزة السياسية والأمنية عن اتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل معهما، فى مواجهة إصرارهما على تخطى كل الخطوط الحمراء، فطلب أن يستمع إلى ما يذيعانه من أغنيات وأشعار.. ثم سأل وزير الداخلية «شعراوى جمعة»: إيه المشكلة؟ - فقال الوزير: المشكلة أن اعتقالهم يمكن يعمل دوشة بين المثقفين. فقال «عبدالناصر»: بلا مثقفين.. بلا كلام فارغ.. اعتقلهم..

لكن «شعراوى جمعة» - الذى كان يشغل كذلك منصب الأمين العام لـ «طليعة الاشتراكيين» ويحرص على أن تبدو علاقته بالمثقفين طيبة - فضل أن يلجأ لطريقة ظنها كفيلة بتوقى المشكلة، فطلب من شرطة مكافحة المخدرات، أن تداهم منزل «نجم» و«إمام» وتقبض عليهما بتهمة إحراز وتعاطى المخدرات.

وفى بداية مايو ١٩٦٩، نفذت شرطة مكافحة المخدرات الأمر، فقبضت على «نجم» والشيخ «إمام» بتهمة الاتجار فى المخدرات وتعاطيها.. ويقول «نجم» إنه عرف من اللواء «زكى علاج - مدير أمن القاهرة أيامها - الذى استقبله عقب القبض عليه، أن إحدى المجلات الألمانية، قد هاجمت الرئيس «عبدالناصر» فى معرض حديثها عن ظاهرة المعارضة الغنائية والشعرية له، وألمح إلى أن ذلك كان أحد أسباب القبض عليه. ومع أن تفتيشه - كما يقول - لم يسفر عن العثور على مخدرات معه، كما أن ما ضبط مع الشيخ «إمام» كان قطعة صغيرة من الحشيش، فقد فاجأه وكيل النيابة بأن عرض عليه قطعة كبيرة من الحشيش، زعمت الشرطة أنها ضبطتها معه، وأمر بحبسه هو والشيخ «إمام» على ذمة التحقيق.

وفى اليوم التالى مثل الاثنان أمام قاضى المعارضات، ودافع عنهما محام متطوع مشيرًا إلى أن القضية ملفقة لأسباب سياسية، وفى نهاية الجلسة استدعى القاضى «نجم» إلى غرفة المداولة، وأبلغه أنه سيفرج عنهما بكفالة عشرة جنيهات لكل منهما، وهى الحد الأدنى الذى لا يستطيع أن ينزل عنه، وحذره من أن ذلك لن يكون آخر المطاف، وأنهما سيعتقلان فى الغالب.. ثم دفع له قيمة الكفالة من جيبه الخاص.

وحسم فشل تلفيق تهمة المخدرات، تردد السلطة الناصرية، واضطرها لاتخاذ الإجراء الصعب الذى كانت تتوقى اتخاذه.. فصدر قرار باعتقال «نجم» فى ١٥ مايو ١٩٦٩، ولحق به الشيخ «إمام» بقرار آخر صدر فى أول يونيو ١٩٦٩.. واستمر الاثنان رهن الاعتقال لمدّة تزيد على عامين، مات خلالها «عبدالناصر» وتولى «السادات» الحكم.

وكان الرئيس «عبدالناصر» قد رفض كل الوساطات التى بذلتها لديه شخصيات عربية كثيرة للإفراج عن «نجم» و«إمام»، وقال للأستاذ «نايف حواتمه» - الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - عندما طلب إليه الإفراج عنهما، وعن كاتب هذه السطور:

- الجماعة دول مش ح يخرجوا من السجن طول ما أنا عايش.

وكان ذلك هو الموقف الذى اتخذه الرئيس «السادات» حتى بعد أن انفرد بالحكم، وفاز على خصومه الذين كانوا يصارعونه على السلطة من أعوان عبدالناصر، وأفرج عن كل المعتقلين، وكان من بين الذى توسطوا لديه للإفراج عن «نجم» الكاتب الراحل «لطفى الخولى» - وكان قد زاملهما فى معتقل القناطر الخيرية خلال الشهور الأخيرة من عهد «عبدالناصر»، وأفرج عنه فى بداية عهد «السادات» ليشغل منصب أمين الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكى العربى - ويقول «نجم» إن «لطفى الخولى» قد زاره فى السجن، واقترح عليه أن يكتب رسالة للسادات، تساهم فى تذليل العقبات التى تعترض الإفراج عنه. وأنه سحب ورقة كتب عليها «السيد الرئيس السادات: أشكرك لأنك سمحت للأستاذ لطفى الخولى بزيارتى فى المعتقل.. ولكن ماذا عن الأرض المحتلة؟»، وأنه ظل رهن الاعتقال شهورًا بعد ذلك، إلى أن أفرج عنه هو والشيخ «إمام» عند التصفية النهائية للمعتقلات وضمن آخر أربعة معتقلين غادروها فى ٢١ أكتوبر ١٩٧١.

الفصل الثانى
لعبــة القط والفأر

(٣)

لأن الديمقراطية كانت الحلم الذى يتوق إليه المصريون، فقد كانت - دائما - السلاح الذى يرفعه رجال يوليو فى وجه بعضهم البعض كلما نشب بينهم صراع على السلطة، إدراكا من كل طرف من أطراف الصراع بأنها الوعد الذى ينتظره الناس، ويؤيدون كل من يلوح لهم به، فإذا ما انتصر على خصومه، وأجلاهم عن مواقعهم، أو استرد نفوذه الضائع، أعاد سلاح الديمقراطية إلى غمده، وحكم بنفس الأساليب غير الديمقراطية التى كان يحكم بها سلفه، ففتح المعتقلات التى أغلقها، واستأنف مطاردة المعارضين الذين تحالف معهم بالأمس.

وكما فعل «محمد نجيب» عام ١٩٥٤، والبغدادى وكمال الدين حسين، عام ١٩٦٤، و«عبدالحكيم عامر» فى عامى ١٩٦٢ و١٩٦٧، حين احتد الصراع على السلطة بينهم وبين «عبدالناصر» فإن الصراع بين السادات وشركائه من خلفاء عبدالناصر، قد دفعه للتلويح بشعارات ديمقراطية فضفاضة، مكنته من تصفيتهم ونقلهم من مقاعد الحكم إلى زنازين السجن فى ١٥ مايو ١٩٧١.

وفى أثناء ذلك أمر بوقف التنصت على تليفونات المواطنين، وإلغاء الحرس الجامعى، ووقف الملاحقات البوليسية للمعارضين، وإعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة، ومجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية، وتخفيف الرقابة على الصحف.. وتصفية المعتقلات والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين.

ولم يكن لحرص إدارة الرئيس «السادات»، على إبقاء «نجم» و«إمام» رهن الاعتقال حتى الإفراج عن الدفعة الأخيرة من المعتقلين فى ٢١ أكتوبر ١٩٧١، سوى معنى واحد، هو

أن نظرة ثورة التصحيح والديمقراطية، إلى خطورتهما، لاتختلف عن نظرة خصومهما من قادة ثورة الأخطاء والدكتاتورية، الذين أمروا باعتقالهما، ثم جاوروهما في المعتقل الذي أودعوهما فيه..

ولم يخيب الاثنان ظن ثورة مايو السيئ فيهما، فبعد أقل من ثلاثة أشهر على الافراج عنهما، كانا يندمجان بقوة في حركة المعارضه النشطة لنظام الرئيس السادات، التي بدأها طلاب الجامعات خلال الأسابيع الأولى من عام ١٩٧٢، واستمرت إلى أن تم تصفيتها في أعقاب زيارة السادات للقدس في خريف عام ١٩٧٧ .

وكان تكرار اللعب بسلاح الديمقراطية بين أجنحة النظام المتصارعة على السلطة قد بدأ يطرح أعراضه الجانبية، فارتخت أيدي أجهزة الأمن التي تعرضت للتطهير مرتين في خلال الصراع بين «عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر»، ثم بين «السادات» وخصومه - وفقد كثيرون من قادتها حماسهم للتشدد في ملاحقة خصوم النظام حتى لايلقوا المصير نفسه، فيتخذ منهم المتصارعون على السلطة كباش فداء لإرضاء الرأي العام.. وهكذا بدأت التناقضات الاجتماعية والسياسية داخل ما كان يعرف بـ «تحالف قوى الشعب العامل» تعبر عن نفسها علنا، بعد كبت طويل.. وما كاد العام الجامعي الجديد يبدأ في خريف ١٩٧١، حتى استأنفت الحركة الطلابية المصرية، نشاطها السياسي، الذي كان قد توقف منذ عام ١٩٥٤، فيما عدا انتفاضة جرت في عام ١٩٦٨ ونجحت السلطة الناصرية في استيعابها بسرعة.

وكان الطلاب اليساريون - المرتبطون في الغالب بتنظيمات شرع الماركسيون في تشكيلها سراً في أعقاب الهزيمة، بعد أن نكث «عبدالناصر» بوعده لهم بقبولهم في تنظيم «طليعة الاشتراكيين» مقابل حل تنظيماتهم المستقله عام ١٩٦٥ - هم طليعة الحركة الطلابية التي بدأت تبرز كقوة سياسية مؤثرة، والتي اتخذ نشاطها - في البداية - شكل فيض من مجلات الحائط، كانوا يصدرونها لإثارة وعي زملائهم، ويعلقون فيها على الأمور السياسية، ويركزون بشكل خاص على قضية تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧، فيرفضون ما كان يسمى أيامها بـ «الحل السياسي»... ويطالبون بأن تسحب مصر موافقتها على القرار ٢٤٢، وعلى «مبادرة روجرز»، وأن تعدل عن المبادرة التي أعلنها الرئيس «السادات» في ٤ فبراير ١٩٧١ باستعداده لإعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية مقابل انسحاب إسرائيلي محدود، يستأنف خلاله الطرفان التفاوض غير المباشر للوصول إلى حل سلمي، ويطالبون بكسر وقف إطلاق النار واستئناف القتال وتهيئة الجبهة الداخلية لحرب شعبية طويلة المدى...

وكان مما ساعد على سخونة الحوار حول هذه القضايا، أن «السادات» كان قد أعلن فى أعقاب انفراده بالسلطة وفى سياق الصراع عليها، أن سنة ١٩٧١ سوف تكون سنة الحسم بالنسبة لقضية الأرض المحتلة، وأن العام لن يمضى دون حسم هذه القضية إن سلما أو حربا.. وهو ماخلق انطباعاً بأن فى نيته أن يكسر وقف إطلاق النار، كان يتصاعد كلما قارب العام على الانتهاء.

ولم يكن قد مضى على الإفراج عن «نجم» و«إمام» سوى أسابيع، حين فوجئ بزيارة تقوم بها «سهام صبرى ـ الطالبة بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، بصحبة عدد من زملائها قادة الحركة الطلابية، لمسكنهم بـ «حارة حوش قدم»... ليطلبوا نسخا من قصائد «نجم» التى كتبها فى السجن، ويسجلوا بعض أغانيهما، لينشروها فى صحف الحائط، ويلقونها أو يذيعونها فى الندوات التى كانوا يعقدونها فى الجامعة..

وفى النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٧١، نظمت جماعة أنصار الثورة الفلسطينية بـ «كلية الهندسة بجامعة القاهرة» احتفالية بعنوان «أسبوع فلسطين» شملت ندوات سياسية ومناقشات فكرية شاركت فيها شخصيات مصرية وعربية وفلسطينية. وما كاد الاسبوع ينتهى حتى ألقى «السادات» ـ فى ١٣ يناير ١٩٧٢، خطابا قال فيه: إنه كان قد أصدر أوامره للقوات المسلحة بالبدء بتحرير الأرض، لولا أن نشبت الحرب الهندية الباكستانية، فأشاعت ضبابا على الساحة الدولية، اضطره للأمر بتأجيل قرار المعركة، إلى أن يعيد حساباته على ضوء «الضباب» الذى أسفر عن اختلال فى التوازن الدولى.. لأن الحليف الرئيسى له ـ وهو الاتحاد السوفيتى ـ كان يساند الهند فى الحرب، مما جعله غير قادر عن الانشغال بحربين فى وقت واحد، أحداهما فى الشرق الأوسط والأخرى فى الشرق الأقصى.

وأشعل الخطاب الذى بدا غير مقنع ثورة الطلاب فتصاعدت حركتهم من مجلات الحائط إلى المؤتمرات والمسيرات داخل الحرم الجامعى، واعتصموا بقاعة «جمال عبدالناصر» وطالبوا بحضور رئيس الجمهورية بنفسه لكى يجيب على أسئلتهم عن الاسباب الحقيقية لتأجيل البدء بتحرير الأرض المحتلة وشكلوا قيادة لهم باسم «اللجنة الوطنية العليا للطلاب» .. وبعد أسبوع من الاعتصام، اقتحمت قوات الأمن الجامعة وفضته بالقوة، واعتقلت ٩٥٠ من الطلاب، واتجه الباقون إلى وسط العاصمة، حيث اعتصموا بأكبر ميادينها وهو ميدان التحرير، ونشطوا لإجراء حوارات مع المواطنين الذين يعبرونه.. وباتوا ليلتهم حول قاعدة تمثال كانت قائمة به، ثم أزيلت بعد ذلك فى منتصف الثمانينيات.

وما أن علم «نجم» بالخبر حتى اتجه إلى ميدان التحرير ليمضى ساعات قليلة مع الطلبة المعتصمين حول قاعدة التمثال - التى سماها الشاعر «أمل دنقل» بـ «الكعكة الحجرية» - لكنها كانت كافية لكى تتعرف عليه أجهزة الأمن التى قامت فى الليلة نفسها بفض الاعتصام بالقوة، وباعتقال قادة الحركة الطلابية، والمتضامنين معهم، وكان بينهم «أحمد فؤاد نجم».

ومع أننا لم نعثر حتى الآن، على نص التحقيق الذى أجرته نيابة أمن الدولة العليا مع «أحمد فؤاد نجم» فى هذه القضية، إلا أن التحقيق فى الغالب لم يدر حول أشعاره بل دار أساساً حول واقعة انضمامه إلى الطلاب المعتصمين فى ميدان التحرير، وهو ما اعتبرته سلطة الاتهام تحريضاً لهم، وقد شمل هذا الاتهام سبعة آخرين من غير الطلاب نسبت إليهم وقائع مشابهة، ووصفتهم أجهزة الإعلام الرسمية بأنهم «مندسون»، ولم يشملهم عفو «السادات» الأول عن الطلاب الذين قبض عليهم فى الاعتصام، وقد أفرج عنهم بعد يومين كما استثناهم كذلك من عفوه الثانى الذى شمل قادة الحركة الطلابية الذين أفرج عنهم بعد أسبوعين - أما المندسون الثمانية فقد ظلوا خلف الأسوار لعدّة أسابيع أخرى إلى أن أفرج عنهم.

وكان الوحيد الذى ظل رهن الاعتقال، لعدة أشهر أخرى بعد ذلك، مواطن مسكين يعمل طاهيا بأحد فنادق وسط المدينة، ألقت أجهزة الأمن القبض عليه، وهو فى طريقه إلى عمله، وأشاعت أجهزة الإعلام الرسمية أنه كان يحمل معه «زجاجة مولوتوف» أخذها من قريب له يعمل طاهيا فى سفارة كوريا الشمالية بهدف استغلال حالة الفوضى التى أشاعتها مظاهرات الطلاب لتفجيرها فى أحد المنشآت العامة... فى محاولة للربط بين حركة الطلاب وبين إحدى سفارات الدول الشيوعية، وبين مطالبهم الديمقراطية وبين الفوضى والتخريب..

سجل «نجم» تجربة القبض عليه، والتحقيق معه لأول مرّة داخل نطاق القانون، فى أربع من قصائده التى كتبها فى «معتقل القلعة» خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٢ واستلهم أولى هذه القصائد من واقعة ضبطه، التى قام بها - كما يقول فى قصيدته «بلدى وحبيبتى» - فريق من ضباط مباحث أمن الدولة يضم «جوز تنابله/ ونص دسته من التيران»، والقصيدة تأخذ شكل رسالة كتبها «نجم» إلى حبيبته «عزه» - وهى غير الفنانة «عزّة بلبع» التى تزوجها بعد ذلك - يعبر لها فى مطلعها عن حنينه الجارف إليها.. فقد كان نائماً يحلم بابتسامتها التى هلت كالفجر تبدد ليله الحزين، وكالندى الذى سقى خدوده الذابلة، فاينعت بلون الورد، وبينما كانا يتقافزان بين المروج الخضراء ويتبادلان

الاحتضان ..«.. وانطلق فى الجو فجاة/ ياحبيبتى/ صوت مفاجاة/ صوت يخلى الدم يجمد/ أصحى يا أحمد/ اصحى يا أحمد/ فين إمام؟».

وحين يستيقظ الشاعر ليسألهم عن شخصياتهم، يقول له كبيرهم بصلافة، وبلهجة تحذير صريحة «إحنا ناس مكلفين/ تيجى سالك مش ح تتعب/ واحنا طبعا معذورين». ويستفز التهديد بالمتاعب، الشاعر، ويستدعى كل سخطه على فرقة الضبط، فيجابههم بحقيقتهم «انتوا دود الأرض والآفه المخيفه/ أنتوا ذرّة رمل/ فى عيون الخليفه/ انتوا كرباج الظالم/ والمآسى/ انتوا علّه فى جسم بلدى/ انتوا جيفه».

ولم تقصر فرقه الضبط فى تأكيد دقة توصيف الشاعر لها.. إذ ما كاد ينتهى من كلامه، حتى أصدر كبير التنابلة أمره إلى ثيرانه «سكتوه ابن الكلاب/ سففوه من التراب/ فتشوا كل الأماكن/ طلعوا رفوف الدولاب». أما الذى حدث فى أعقاب ذلك فهو طبقا لمقاله «نجم» فى رسالته «كمموني ياحبيبتى/ كتفونى ياحبيبتى/ قومونى/ قعدونى/ كل شعره بالعين فتشوها/ المخده من جنانهم شرّحوها». وكان طبيعيا الاّ يعثروا على دليل اتهام واحد، إذ لم يكونوا يبحثون عن شىء من ذلك، بل كانوا يبرهنون للشاعر بأنهم كانوا جادين فى تحذيرهم له «.. وانتهى التفتيش/ مافيش/ صدقينى/ ماتخافيش/ هوّا فيه يا «عزه» عندى ممنوعات/ غير باحب الناس/ وباكره السكات؟».

بعدالتكميم والتقييد والتفتيش ظن «أحد التنابلة» أن أوان الحصاد قد آن، بعد أن برهن عمليا للشاعر عن أنه كان جاداً حين حذره من البداية.. فنظر إلى عينيه نظرة لم يفت على الشاعر مغزاها، «كان مناه يلمح علامة خوف بسيطه/ طب ح ييجى الخوف منين ابن العبيطه/ هوّا مين فينا الجبان/ ولاّ مين فينا اللى خان؟/ اللى قلبه بالمحبه وبالأمانى/ وبالربيع الأخضر مزهر/ والاغانى/ .. ولاّ كلب الصيد وأسياده الأباطرة/ أكالين لحم البشر/ فوق الصوانى؟»..

أما وذلك كذلك، فقد انقلبت الآية، خاف الجلاد ولم تخف الضحية «هو بص فى عينى بصه/ ارتجف وف حلقه غُصّه/ واتعوج ومال وقال/ جملتين مش مفهومين/ أصله شاف صورتين جُمال/ مصر فى العين الشمال/ وانتى فى العين اليمين»

أما الورقة الثانية التى وصلت إلينا حتى الآن، من أوراق أول تحقيق قضائى مع «نجم»، فهى قصيدته «ورقة من ملف القضية» التى يستلهم فيها الشاعر تجربة التحقيق معه لأول مرّة، أمام نيابة أمن الدولة العليا، وهى ـ نظريا ـ هيئه قضائية مستقلة، لكن الانطباع الذى

خرج به الشاعر من وقائع هذا التحقيق هو أنه لافارق بينهما ـ آنذاك ـ وبين الشرطة فكلاهما جزء من السلطة التنفيذية، والقصيدة لاتكشف فحسب عن جانب من وقائع التحقيق معه، بل وتعكس ـ كذلك ـ نظرة الشاعر لمؤسسة العدالة، باعتبارها جزءًا من منظومة القهر التى تطارده، وتطارد الطلبـة، الذين اتهم وسـوف يتـهم بعـد ذلك، بالاندسـاس بينهم وتحريضهم.. فنحن لسنا أمام حوار يفترض أنه دار بين محقق ومتهم، بل أمام صراع يدور بين عدوين ينتميان لطبقتين اجتماعيتين مختلفتين، تتناقض مصالحهما، وتتناقض بالتالى رؤيتهما السياسية حول أسلوب تحرير الأرض..

من حيث البناء تقوم قصيدة «ورقة من ملف القضية» على حيله فنية يوهم بها الشاعر المتلقى أنه أمام نص تسجيلى وثائقى لمحضر تحقيق أجراه أحد وكلاء نيابة أمن الدولة العليا معه.. لكن التناقض بين شخصيتى المحقق والمتهم، سرعان ما يحول هذا النص الوثائقى إلى سيناريو سينمائى جيد الصنع، لأحد أفلام الكارتون التى صنعها «والت ديزنى» ويقوم ببطولتها الثنائى الشهير «القط توم» و«الفأر جيرى»..

وفى هذا السيناريو يلعب المحقق دور القط توم.. فهو الأقوى، وهو المدعوم بكل هيلمان السلطة وجبروتها.. ويلعب المتهم دور الفأر جيرى، الأضعف والذى لايملك أى سلطة أو قوه... خاصة أن الفيلم يبدأ، فى أعقاب مافعله حليف آخر للأخ توم، يتمثل فى بعثة الضبط التى كان يقودها اثنان من «التنابلة ونصف دستة من الثيران» بالفأر المسكين..

أما وقد وقع الشاعر «جيرى» فى الأسر واقتيد إلى عرين «المحقق / القط» فإن «توم» يتعامل معه بكل عجرفة، وخارج نطاق اتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، فلا يعترف له بأى حق من الحقوق القانونية، فما أن يتجاسر «جيرى» على أن يقول أثناء التحقيق «أنا من حقى» حتى يصرخ فيه «توم» : حق ف عينك.

لكن «توم» على الرغم من ذلك يبدو طوال الفيلم عصبياً ومستفزاً وفاقدا لأى قدر من الثقه بنفسه ولليقين بأنه الأقوى أو المنتصر.. لذلك يعجز عن السيطرة على لسانه الذى تتدفق منه كلمات السباب معبراً بذلك عن ضيقه لأن هذا الفار الصعلوك، يتجاسر على معارضة السلطة، وهو يتكلم أكثر مما يتكلم المتهم، الذى يبدو على الرغم من تدهور موقفه أكثر منه ثقة وسيطرة على نفسه، وأكثر منه يقيناً بصحة منطقه، لايتكلم إلاّ نادراً، فإذا فعل كشف عن ذكائه الخارق، ومكره الموروث، فهو يجيب على السؤال ـ أحيانا ـ بسؤال، فيستدرج «توم» للإجابة عليه، حتى يكادان يتبادلان المواقع، فإذا بالفأر هو الذى يستجوب القط، وإذا بالمتهم هو الذى يحاصر المحقق .. ويرد عليه ـ فى أحيان أخرى ـ بهدوء يستفزه،

فيندفع المحقق إلى حديث طويل يفضح فيه نفسه، فهو ليس أحد رجال العدالة، ولكنه أحد أركان النظام، وهو ليس محققاً محايداً، بل خصم يلعب دور الحكم.

ومنذ اللحظة الأولى في التحقيق، يكشف المحقق عن انحيازه ضد المتهم، فهو لا يبحث عن الحقيقة، بل يسعى للثأر، والمتهم عنده ليس بريئاً حتى يثبت العكس، بل هو عدو طبقي وسياسي تتوجب إدانته، وهو ليس صاحب رأى مختلف من حقه أن يذيعه، بل متآمر وعميل أجنبي يتوجب إسكاته.. لذلك كان أول سؤال وجهه إليه هو : أنت شيوعي؟ . ولما رد عليه: أنا مصراوي لم يستطع المحقق أن يخفي عداءه فصرخ فيه «انتوا مصايب انتوا بلاوي» لكن المتهم لايفقد أعصابه، ولايرد على الإهانة، ويتمسك بفضيلة الحوار، ويسأل محدثه عن صفته.. وحين يعرف أنه من «نيابة أمن الدولة» يسأله «دولة مين؟» فيرد «دولة مصر» فيعود المتهم ليسأله «مصر العشة ولاّ القصر؟».

وهكذا تتحدد أطراف الخلاف ويتحول التحقيق إلى حوار بين قطبين ينتمي أحدهما - وهو المتهم - إلى «مصر العشة» وينتمي الثاني - وهو المحقق - إلى «مصر القصر»، فيصبح طبيعياً حين يسأل المحقق الشاعر «ايه رأيك في سفارة كوريا» أن يرد الشاعر على سؤاله بمثله، فيسأله «وإيه رأيك في قضية مصر؟» وأن يتطاول إلى الحدّ الذي يستجوب فيه محققه قائلاً «مين مسئول؟ / ع اللي جرى لنا في غزّة وسينا؟»، فلا يرد المحقق على أسئلته بل يجد في طرحه لها اعترافاً بما أسنده إليه فينفجر فيه «أنت شيوعي أكيد وطاوعني / فض دماغك من دي قضية / شعبنا جاهل مهما تقول له/ مش ح يآمن بالشيوعيه».

أما وقد اكتشف المتهم أنه لافائدة من الحوار مع المحقق، فإنه ينتقل للسؤال عن وقائع الاتهام، فلا يواجهه المحقق إلاّ بواقعة واحدة، ويسأله «يوم خمسه وعشرين الماضي / إيه مشـاَك عند التحرير / (.....) / مين وداك بقى عند الطلبه؟/ رايح ضمن المندسين؟»، وعندما يرد الشاعر موضحاً أنه ذهب إلى ميدان التحرير ليلتقي بالطلبة ويتعرف منهم على مطالبهم، تستفز إجابته المحقق، فيصرخ في وجهه «تسمع منهم إيه ياسي طين/ دول عايزين الدنيا تولع / علشان أصلاً مش فاهمين / هيَّ الحرب ياعالم لعبه / دي بتتكلف بالملايين / (......) / إنت حمار وخدوك في مشمك / رحت هناك زيّ الباقيين / عاملين لجنه / وقال وطنيه / مش ممكن دول وطنيين / وجماعة أنصار الثوره / وفلسطين وهباب الطين / ماتخلينا ياسيدي في حالنا / مالنا ومال الفدائيين / هوّا إحنا اللي نهبنا بلدهم / دول عالم صيّع فاقدين / (......) / أمريكا بتزعل وبتحرن / هوّ إحنا ياعالم ناقصين؟ /

مش نستعبرم اللى جرى لنا / ونعيش بقى زىّ العايشين / دى عيال عملا للشيوعيه / واحنا عدو الشيوعيين».

وحين يقطع الشاعر تدفقه، لافتا نظره إلى أن الاتحاد السوفيتى ودول المنظومة الاشتراكية، هى التى تساعد مصر عسكريا واقتصاديا، ينتقل المحقق بهجومه إليها، كاشفا عن نفاق الطبقة التى يمثلها، والسلطة التى يتهم الآخرين باسمها ويحقق معهم بقانونها فاضحا زيف الشعارات الاشتراكية التى ترفعها، فيرد عليه قائلا «بيساعدونا صحيح ياسى بعجر / علشان أصلاً مش فاهمين / (......) / اخترعوا لنا السدّ العالى / علشان نبقى اشتراكيين / اشتراكيه هناك فى بلدهم / واحنا فى دارنا / نعيش حرّين / عايزين الفلاح الجاهل يتساوى بالمحترمين / وكمان قال / تحديد ملكية / أبو ألفين / يدوه خمسين / شغل ملاحده وعالم كفره / ومخالفين أحكام الدين / والعمال رخرين اسم الله / فاهمين روحهم بنى آدميين / ناس عايزين الحرق بولعه / دا كله من الشيوعيين / نشروا لنا الافكار السوده / أولاد الكلب الملاعين / مين بقى وداك عند الطلبه / انطق / اتكلم.. مين؟».

ويعود الشاعر المتهم ليكرر إجابته، فقد ذهب إلى الطلبة المعتصمين ليتعرف إلى مطالبهم، ويضيف قائلاً في إجابته أنه عندما عرفها اكتشف أنها أى المطالب لاتخص الطلبة وحدهم بل هى مطالب يؤمن بها كل الشعب فهم لايطالبون بكراريس ومساطر، ولكنهم يطالبون بتحرير الأرض المحتلة فتستفز إجابته المحقق، ويعود ليصرخ فى وجهه قائلاً «دول طالبين حرب وشعبيه / مين مجنون بقى / ح يمشيها؟ / عايزين يدوا الرتش سلاح عشان تحصل فيها مجازر / أنا لو اشوف حلوف فلاح / شايل شومه / لازم أهاجر».

أما وقد تحددت المواقف بشكل لايحتمل اللبس، وكشفت «مصر القصر» عن أن خوفها من أن تحمل «مصر العشة» السلاح، وتحقق النصر فتقع بين يدها ثمار هذا النصر، ويشجعها ذلك على أن تطالب بأن يكون لها رأى فى إدارة شئونها بنفسها، أكثر من حرصها على تحرير الأرض المحتلة.. فإن الشاعر يعود ليؤكد من جديد إيمانه بأن الطلبة على حق.. وآنذاك يصل غضب المحقق إلى ذروته، ويفقد «القط توم» كل سيطرة على نفسه، ويتحول فجأة من وكيل نيابة أمن الدولة، إلى ضابط بمباحث أمن الدولة.. ويختم التحقيق قائلا «رأيك يعنى ضرورى إن إحنا / وحتماً يعنى نخش الحرب / طيب / حاضر / فين المخبر / ح تغير رأيك / بالضرب».

(٤)

خلال الشهور القليلة التى قضاها «نجم» محبوساً على ذمة قضية الاندساس بين الطلبة المعتصمين فى ميدان التحرير تعرف «نجم» على قادة الحركة الطلابية، كما تعرف كذلك على «منذر» و«زياد» و«عزت» و«جواد»، وهم الفدائيون الفلسطينيون الاربعة الذين قاموا باغتيال رئيس الوزراء الأردنى الأسبق «وصفى التل» فى خريف ١٩٧١ أمام فندق شيراتون القاهرة.. فحسم اختياره السياسى والحركى الذى أدى فيما تلا ذلك من سنوات إلى تضخم ملف أوراقه القضائية، بسبب شعره الذى دافع به عن حق الطلبة فى التعبير عن رأيهم، وعن حق الفلسطينيين فى استرداد وطنهم.. وكان ذلك ما أعلنه فى قصيدته الثالثة «أنا رحت القلعه وشفت ياسين/ حواليه العسكر والزنازين/ والشوم/ والبوم/ وكلاب الروم/ ياخساره يا أزهار البساتين/ عيطى يابهيه على القوانين».. وعلى الرغم من حزنه على ما آل إليه حال القوانين، فقد كان متفائلاً وكبير الثقه «مش ممكن كده/ ح يحول الحول/ على كده والناس يفضلوا ساكتين/ خليكوا فاكرين/ خليكوا شاهدين/ أنا رحت القلعه وشفت ياسين».

وحدث ما توقعه «نجم» فقبل أن ينتهى عام ١٩٧٢، كانت الجامعة قد اشتعلت من جديد. وفضلاً عن التوترات السياسية والاجتماعية، التى كانت تطرح نفسها بقوه، نتيجة لانقضاء خمس سنوات على احتلال الأرض العربية، من دون أن يلوح فى الأفق أى دليل على أن هناك أدنى استعداد ـ أونيّة ـ لاستردادها.. فقد أضاف نظام السادات إلى عوامل التوتر عاملاً جديداً، فاستصدر من الاتحاد العام لطلاب الجامعات، لائحة للصحافة الجامعية، صدرت فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٢، لتضع نظاماً لإصدار وعرض صحف الحائط، وضوابط لما ينشر فيها وتنيط باتحاد الطلاب مراقبتها قبل الصدور لكيلا تحيد عن هذه الضوابط..

وضاق فريق من الطلاب باللائحة، وأصروا على التمسك بحقهم فى إصدار صحفهم من دون أى تدخل، ونتيجة لذلك أحيل ثلاثة منهم إلى مجلس تأديب، مما دفع زملائهم فى مختلف الكليات للتضامن معهم .. وبدأت حركه نشطه لتشكيل لجان باسم لجان الدفاع عن الديمقراطية فى مختلف الجامعات والكليات. وتصورت السلطات أن اعتقال قادة الحركة الطلابية و«العناصر المندسة» التى تحرضهم على التظاهر، كفيل بتصفيتها.

فتقدمت مباحث أمن الدولة فى الأسبوع الأخير من عام ١٩٧٢ ببلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا ضد ٦٧ شخصاً، من بينهم ٥٠ طالبا من جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية والمعاهد العليا، و١٧ آخرون ما بين خريج جامعة وعامل وموظف.. وطلبت الإذن بضبطهم لقيامهم بتحريض الطلبة على التظاهر.. وهو ما نفذ بالفعل فى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢.

وكان «نجم» أحد المندسين السبعة عشر الذين قبض عليهم فى الحملة الجديدة فمع بداية العام الدراسى الجامعى تدفقت عليه، وعلى زميله «الشيخ إمام»، دعوات قادة الحركة الطلابية، الذين تعرف إليهم فى السجن، للمشاركة فيما كانوا ينظمونه من أنشطة سياسية، بإلقاء الشعر وإنشاد الأغانى، لجذب الطلاب إليها، وتحمس الاثنان لإجابة هذه الدعوات، وزاد من حماسهما تجاوب الطلاب مع فنهما.. فضلاً عن أن مقتطفات كثيرة من أشعار «نجم» كانت تنشر فى صحف الحائط، أو ترد على لسان المهيجين الجماهيريين من قادة الطلاب، وتستخدم أحيانا كهتافات فى المظاهرات.

وعلى عكس ماتوقعت السلطات المصرية، فقد أدى القبض على هؤلاء الطلاب إلى تصعيد خطير أسفر عن خروج زملائهم فى مظاهرات عارمة، اصطدمت بقوات الأمن مما اضطر الحكومة لإغلاق الجامعات المصرية جميعها لمدّة شهر، ومع ذلك فقد اعتصم ٤٨ من طلاب جامعة عين شمس بمبنى إدارة الجامعة، وانضمت إليهم الكاتبة «صافيناز كاظم»- التى كانت قد تزوجت من «نجم» خلال عام ١٩٧٢ ـ ولكن سلطات الأمن نجحت فى فض الاعتصام وقبضت عليها وعليهم، بعد حوالى عشرة أيام.

وكان واضحاً أن الرئيس السادات، قد قرر ـ هذه المرّة ـ العدول عن سياسة الملاينة مع الطلاب... فما كادت المظاهرت تتجدد مع استئناف الدراسة حتى تواصلت بلا هوادة، عمليات القبض على الطلاب. ومع اتساع حركة تضامن المثقفين معهم التى وصلت إلى ذروتها بصدور بيان ٨ يناير ١٩٧٣، الذى وقعه ٤٣ كاتباً وأديباً وصحفياً كان فى طليعتهم «توفيق الحكيم» و«نجيب محفوظ» و«ثروت أباظه»، لم يتورع «السادات» عن استصدار قرارات بفصل ٧١ من الأدباء والكتاب والصحفيين من عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى، مما يفقدهم الحق فى العمل بالصحافة أو الإذاعة أو التليفزيون. وكان «أحمد فؤاد نجم» من بين هؤلاء، على الرغم من أنه ـ ككثير من ممن ضمت القائمة إسماءهم ـ لم يكن عضواً فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

ومع أننا لم نعثر ـ حتى الآن ـ على نص التحقيق الذى أجرته نيابة أمن الدولة العليا مع

«أحمد فؤاد نجم» في حملة ديسمبر ١٩٧٢، إلا أن بقية الأوراق القضائية والسياسية للقضية تركز على ما كان يلقيه من قصائد في الندوات الطلابية، وما كانت تقتطفه صحف الحائط الجامعية من أشعاره، باعتبارها من العوامل الرئيسية في إثارة وتحريض الطلاب.. واقتبس الرئيس «السادات» في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في أول مارس ١٩٧٣ من تقرير للنيابة العامة فقرة تقول إن التحقيقات «كشفت عن تردد غرباء على الجامعة لحضور الندوات والاجتماعات، وقد اعترف بذلك صحفيان سبق اعتقالهما، وشاعر سبق اعتقاله لمناهضة النظام القائم، كما ضبطت صحفية بين المعتصمين من الطلبة في مبنى إدارة جامعة عين شمس».

وهو نفس المعنى الذي كرره تقرير «لجنة تقصي الحقائق» التي شكلها مجلس الشعب للتعرف على أسباب الحركة الطلابية، فقد ركز على «وجود تيار فكرى مناهض تمثل في اليسار بكل ألوانه استقطب مجموعات قليلة من الطلاب»، وندد كثيرون من النواب أثناء مناقشة تقرير اللجنة بما ورد في صحف الحائط من «أسفاف وابتذال وإلحاد» وقالوا «إن حرم الجامعة أصبح مباحاً لكل إنسان مما ترتب عليه اندساس بعض العناصر وإثارت مشاعر الطلاب» وتساءلوا «هل يعقل بأن تنشر قصيدة شعر في مجلة حائط تصف مصر بما لا يمكن وصفه؟»!

وفي ٤ يونيو ١٩٧٣، بدأ إعلان قرارات الاتهام في قضايا الطلبة لعام ١٩٧٢ـ١٩٧٣، وهي أربعة قرارات شملت ١٢٠ طالبا، وعددا قليلاً من المندسين، كان من بينهم «أحمد فؤاد نجم» و«صافيناز كاظم» اللذان احتلا ذيل قائمة المتهمين في القضية الثانية.. ولم يختصهما قرار الإحالة، بمواد خاصة للعقاب، ولم يميز بينهما وبين الطلبة، فقد اتهمت النيابة المتهمين في هذه القضية جميعهم، بنفس المجموعة من التهم، وهي «إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة، وبث دعايات مثيرة، بأن أصدروا مجلات حائط وملصقات ونداءات ورددوا هتافات وألقوا كلمات وأشعار في اجتماعات عامة تتضمن إثارة للطلاب وفئات الشعب ضد نظام الحكم القائم». وفضلا عن ذلك نسب إليهم قرار الاتهام بأنهم «قد حرضوا الطلاب على الامتناع عن تلقى الدروس واشتركوا في اتفاقات جنائية الغرض منها ارتكاب الجرائم المتقدم ذكرها». وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ١٠٢ مكرراً و ١٧١و١٧٤/ ١ من قانون العقوبات و١و٢ و٣ من قانون حفظ النظام بمعاهد التعليم، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات، وقانون التجمهر.

وأشارت ملاحظات النيابة العامة الى أن «بعض العناصر المناهضة قد اشتركت في

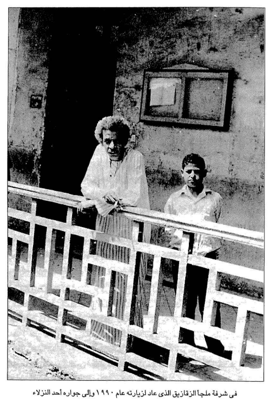
نشاط الطلاب بحضور الاجتماعات والندوات وألقت فيها كلمات تتضمن إثارة وتحريضا وبلبلة للأفكار، كما قامت - بعض هذه العناصر - بتأليف الأشعار والأزجال المناهضة وإلقائها فى الندوات والسماح لبعض الطلاب بنشرها فى مجلات الحائط» كما أشارت هذه الملاحظات كذلك إلى «أن تفتيش منازل المتهمين أسفر عن ضبط كمية كبيرة من المحررات الخطية، التى تثبت التهم من بينها قصائد شعرية تهاجم النظام وسياساته مثل أشعار المتهم أحمد فؤاد نجم».. وانتهى القرار باحالة المتهمين إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمتهم طبقا لمواد الاتهام، التى كانت تتضمن عقوبات تصل إلى الحبس لمدّة ثلاث سنوات والسجن مع الأشغال الشاقة لمدّة خمسة عشر عاما.

ولم يكن لدى أحد شك، فى أن الهدف من تأخير إعلان قرار الاتهام، إلى شهر يونيو الذى تبدأ فيه الامتحانات الجامعية، هو حرص الحكومة على توقى تأثيره على نفوس الطلاب، مما قد يؤدى إلى عودة الاضطرابات للجامعة.. وبينما توقع البعض منهم، أن المحاكمة سوف تبدأ خلال أشهر الصيف على الرغم من أنها أشهر العطلة القضائية، بحيث تنتهى قبل بدء العام الدراسى الجديد، إلا أن العطلة بدأت، من دون تحديد موعد للمحاكمة.

وخلال الشهور التسع التى أمضاها «نجم» خلف القضبان، بين ديسمبر ١٩٧٢ وأواخر سبتمبر ١٩٧٣، تنقل بين أربعة سجون، هى «القلعة» و«الاستئناف» و«القناطر الخيرية» وأخيرا سجن «شبين الكوم»، الذى أمضى به الشهرين الأخيرين.. وكانت الاحتكاكات بين الطلاب المحبوسين معه على ذمة القضايا الأربع، وبين إدارة «سجن القناطر الخيرية» قد تصاعدت فرأت أن تعزله عنهم، حتى لايساهم فى تحريضهم أو المشاركة معهم فى مقاومة عملية تأديب لهم كانت تخطط لها بهدف إجبارهم على الالتزام بقواعد الانضباط داخل السجن.

وخلال هذه الشهور التسعة، كتب «نجم» ثمانى قصائد، أربع منها كتبها فى «سجن القلعة».. هى «صباح الخير على الورد اللى فتّح فى جناين مصر» و«أوآه» و«الفوازير».. واثنتان كتبهما فى سجن الاستئناف، هما «القواد الفصيح» و«على الربابه» ، بينما كتب واحدة فى سجن القناطر هى «شيِّد قصورك» وكتب الأخيرة فى «سجن شبين الكوم» وهى «كلمتين لمصر».

وباستثناء غزلية واحدة، هى «فات الهوى» فإن القصائد السبع الأخرى، تعكس روح التفاؤل والثقة التى اكتسبها الشاعر من تمرد الجيل الجديد، وصلابته ووعيه، والأهم من



فى شرفة ملجأ الزقازيق الذى عاد لزيارته عام ١٩٩٠ وإلى جواره أحد النزلاء

ذلك كسره لحاجز الخوف من جبروت السلطة، وهوما أغراه أن يواصل هجاءه للمؤسسة الحاكمة بكل فروعها، فلم يقصر سخريته على أركان النظام وصحفييه ومطربيه وشعرائه، الذين شاركوا في حملة التنديد بالحركة الطلابية، بل وطالت سخريته الرئيس «السادات» نفسه، فأطلق عليه اسم «أوأه» وسخر من زبيبة الصلاة الضخمة التي تتوسط جبهته، واعتبرها ثمرة برقوق جافة، ألصقت في هذا المكان، ووصفه بأنه «أوأه المجنون أبو برقوقه/ عيره وبراني وملزوقه/ نصاًب/ ومنافق/ ودماغه/ مليانه مناطق موبوءة»، وشاع الاسم بين المعارضين، وخاصة قيادات الطلاب، كاسم حركي للرئيس السادات، إلى أن طور «نجم» شخصيته «أوأه» إلى «شحاته المعسل» الذي كتب عنه قصيدة «بيان هام» عام ١٩٧٦، فتغير الاسم الكودي للرئيس، إلى الاسم الجديد، الذي كان أقل هجاء، وأكثر دلالة على شخصيته..

وفضلاً عن السخرية التي تصل إلى حدّ الهجاء المقذع، فإن نغمة التفاؤل بالغد والثقة في النصر، تغلب على ماكتبه «نجم» من قصائد خلال فترة سجنه، فقد اشتعلت المقاومة داخل الجامعات على الرغم من القبض على زعماء الحركة الطلابية في بداية الحملة - ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢- وتخلقت لها قيادة جديدة واصلت المقاومة وتخطى الطلبة الأسوار في محاولة لاستنهاض المواطنين للانضمام إليهم، واندمجت الشعارات الوطنية بالشعارات الديمقراطية بالشعارات الاجتماعية في مزيج واحد كشف عن أن النظام أقل ديمقراطية كما أن حماسه لتحرير الأرض المحتلة لايزيد عن حماسه للعدل الاجتماعي.

وهكذا استقبل «نجم» بفرح فريقاً من طلاب المدارس الثانوية، الذين كانوا قد اشتركوا في المظاهرات التي اندلعت في أعقاب استئناف الدراسة في الجامعات احتجاجاً على الاعتقالات، واعتبر دخولهم المعتقل، دليلاً على حيوية الوطن وقدرته على المقاومة «صباح الخير/ على الثانوي/ وأهلا بيكو في القلعه / وباللي في الطريق جايين / مادامت مصر ولأده/ وفيها الطلق والعاده/ح تفضل شمسها طالعه/ برغم القلعه/ والزنازين». وعلى عكس ما كان يتصور الذين اعتقلوه، واعتقلوا زملاءه، فإن السجن لم يفت في عضدهم، بل أتاح لهم الفرصة للقاء وللتوحد ضدهم .. «واطلق كلابك، في الشوارع/ واقفل زنازينك علينا/ وقِلّ نومنا في المضاجع / احنا اتوجعنا واكتفينا / وعرفنا مين سبب جراحنا / وعرفنا روحنا والتقينا / عمال وفلاحين وطلبه / دقت ساعتنا وابتدينا / نسلك طريق / مالهش راجع/ والنصر قرب من عنينا/ النصر قرب من عنينا». وعلى الرغم من إدراكه، أن كراهيته للصمت هي التي تجلب له الشقاء، فقد غلبه عشقه للكلام، ولم يكف عن محاولة

إيقاظ النائمين «صلاح الدين / ينادى من منامته / على النايمين/ على دم الضحايا / لا أنا منكم ولا انتوا من ولادى / إذا رضيتم / بغير النصر غايه».

ومع بداية الخريف، وانتهاء العطلة القضائية كان الجميع يتوقعون أن يبدأ العام الجامعى الجديد بمواجهة ساخنة بين الحكم والطلاب بسبب محاكمة الطلاب المتهمين تكون امتداداً لأزمة العام السابق.. لكن الرئيس «السادات» فاجأهم حين أعلن فى خطاب ألقاه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ - فى مناسبة الذكرى الثالثة لوفاة عبدالناصر - قراره بإعادة الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم، وبحفظ قضايا الطلاب، والإفراج عن المحبوسين منهم.

واعتبر كثيرون من اليساريين، قرار «السادات» بإعادة الصحفيين المفصولين وحفظ قضايا الطلبة قبل أسبوع واحد من بدء الحرب، مؤشرا على تراجعه أمام المد اليسارى المعارض، وسعيه لإتمام مصالحة وطنية، تمهيدا للدخول فى مواجهة مع إسرائيل، مع أنه كان قد حذر من هذا الفهم الخاطئ لدوافع قراراته فى الخطاب نفسه الذى أذاعها فيه .. أما التفسير الحقيقى لهذه القرارات، فقد كشف عنه سلوك «يوسف السباعى» - وزير الثقافة آنذاك - فى مؤتمر عقده المثقفون والأدباء مساء ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ - لمناقشة دور الأدباء فى المعركة .. فدخل إلى الاجتماع ليعلن قرارات أصدرها - بصفته رئيساً لجمعية الأدباء - تحدد هذا الدور، وأسماء أمانة عامة اختارها لتنظيم ممارسته .. وعندما أقترح «نجم» بتكليف من المثقفين اليساريين الذين حضروا الاجتماع، انتخاب الأمانة العامة من بين الحاضرين لتكون ممثلة لكل التيارات، استفز اقتراحه «السباعى» الذى اعتبره مناورة من اليسار لكى يستولى على قيادة العمل الثقافى، فانسحب من الاجتماع، وتولى أنصاره تفسير موقفه، فالحرب التى تدور لاصلة لها بما كان يطالب به اليسار، والقيادة التى اتخذت قرار الحرب، هى القيادة التى كان اليسار إلى لحظة نشوبها، يتهمها بالخيانة والتفريط وبالتالى فلا مكان له، ولا لشعاراته، ولا للتحالف الدولى الذى ينتمى إليه، فى قيادتها، ولاحق له أن يأمل فى بعض مكاسبها السياسية!

وكان طبيعيا أن يتحمس «نجم» لحرب أكتوبر التى نشبت بعد أسبوع واحد من مغادرته السجن، لأنها حققت بعض ما كان يطالب به، وما سجن من أجله مرتين، فاختفت مؤقتا - التناقضات بينه وبين الحكم .. وكتب - خلال الأسابيع الثلاثة التى تلت الحرب - أربع قصائد هى «ضليله فوق رأس الشهيد» و«منشور علنى رقم واحد» و«دولا مين.. ودولا مين»، و«عطشان ياصبايا» .. كما كان طبيعيا - كذلك - فى حمى الحماس للحرب وجو

المصالحة الوطنية الذى أشاعته فى كل أنحاء الأمة - أن تجد هذه القصائد فرصة للنشر فى الصحف الرسمية التابعة لمؤسسة الحكم، وأن تلفت إحداها - وهى «دولامين» نظر سينمائى شاب هو «على بدرخان» فيرشحها لزوجته - آنذاك - النجمه السينمائية اللامعة «سعاد حسنى» فتغنيها بالحان الشيخ «إمام».

وفى القصائد الثلاث الأولى من هذه المجموعة، تبدو نظرة «نجم» للحرب واضحة، فالذين خاضوها، وانتصروا فيها هم أولاد البلد «قزحت صعايدة وفلاحين / بحر القنال ف شمال يمين / (......) / فرحوا الولاد / فرحت قلوب الناس وراهم / اسم النبى / يحرس خُطاهم / من خطاهم / رنوا الخواجه البربرى / علقه معلم عبقرى». وكان الذين انجبوهم وتعلقت قلوبهم بهم، يأملون أن يعودوا من الحرب، ليجدوا الدنيا فى مصر نوراً، والإنسان جديدا «ننشئ المداين والكفور / فى جوّ نور / وبكل إيد ونجيب حليب العندليب / فى المهد / للطفل الوليد / ونشجر التين والزتون / ضليله فوق رأس الشهيد»..

لكن التفاؤل الذى زرعته فى قلب الشاعر وقائع الأيام الأولى من الحرب ما يلبث أن يتراجع قليلاً حتى قبل أن تتكشف تماما النتائج السياسية التى ستسفر عنها.. لذلك تبدو قصيدة «عطشان ياصبايا» - التى كتبها فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ - أقل تفاؤلاً وثقة من القصائد الثلاث السابقة عليها، ومع أنه لم يشر فيها مباشرة إلى الحرب، فإنها تعكس نوعا من الأسى أو النبوءة، بأن ثمار النصر لن تقع بين أيدى الذين صنعوه «عطشان والنيل فى بلدنا / والزرع أخضر وجميل / وأنا كنت امبارح خالى / واليوم دا صبحت عليل». أما السبب فلأن «الميه ف بلدى / على عكس مايجرى النيل / والنخل العالى مطاطى / والجذع الواطى ذليل / والريح العاكس كابس / والريح العاطى بخيل / والنسمه اتعكر لونها من هم الناس ياخليل» .

وكانت المعارك العسكرية على الجبهة قد انتهت تقريبا حين بدأ العام الجامعى الجديد، وقد مال الميزان لصالح الحكم الذى كذّب عمليا مزاعم قادة الحركة الطلابية بأنه لاينوى تحرير الأرض المحتلة، فحارب، وحقق نصراً جزئيا، اعترف به العدو، وكان مصدر فخر ورضا للمصريين والعرب..

ومع أن الطلاب أستأنفوا نشاطهم السياسى بإصدار مجلات الحائط وعقد الندوات والمؤتمرات، ودعوا «نجم» و«الشيخ إمام» إلى بعضها.. ومع أن هذه الأنشطة لم تكن تخلو من نقد لبعض سياسات الحكم. إلاّ أنها كانت بعيدة عن التوتر، فقد كان النظام يتصرف

بثقه استمدها مما حققته حرب اكتوبر من نتائج .. وفضلاً عن أن هذا النقد كان هينا، فإنه لم يلق نفس الاستجابة الواسعة التى لقيها فى العامين السابقين، بين جماهير الطلاب، الذين بدءوا يتشككون آنذاك، فيما يسوقه المنتمون للتيار اليسارى - من الماركسيين والناصريين - من تقييمات للحكم، بعد أن خيب كل نبوءاتهم، وكذب كل تحليلاتهم، وحارب .. وانتصر.

ولم يكد عام ١٩٧٤ يهل، حتى ذوت آمال كل الذين كانوا يتوقعون أن تسفر الحرب عن نتائج عسكرية أكثر حسماً .. وأحبط «السادات» تمنياتهم بأن تكون معركة أولى فى سلسلة معارك لاتتوقف قبل تحرير كل الأراضى المحتلة، فأعلن بوضوح أنها آخر الحروب، كما ذوت آمالهم فى أن تسفر عن نتائج سياسية تؤكد بقاء مصر ضمن ما كان يعرف آنذاك بمعسكر التحرر الوطنى المتحالف مع المعسكر الاشتراكى، بعد أن أعلن «السادات» أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا، أما الأمل فى أن تحوز الطبقات الشعبية كل - أو بعض - ثمار النصر الذى تحملت عبء تحقيقه، فقد قضى السادات عليه، حين أعلن أن الأوان قد آن لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى والعدول عن اشتراكية توزيع الفقر إلى اشتراكية توزيع الرخاء.

ولم يكن طبيعيا أن يسكت «نجم» ولم يكن منطقيا أن يمضى عام ١٩٧٤ من دون أن يعود إلى السجن..



الفصل الثالث

ماذا يجرى فى الوطن؟

(٥)

فى ربيع عام ١٩٧٤ غالباً، كتب «نجم» أول بياناته الشعرية فى الهجوم على التوجهات الاقتصادية والسياسية التى انتهجتها إدارة الرئيس السادات فى أعقاب حرب أكتوبر. وهى قصيدة «ع اللى حاصل فى الحواصل»، ليسخر بها من اهتمام المثقفين. وخاصة اليساريين منهم. المبالغ فيه بالبحث عن تفسير لحلول « على أمين» محل «محمد حسنين هيكل» فى رئاسة تحرير « الأهرام»، ليبدأ حملة ضد العهد الناصرى وتوجهاته السياسية .. إذ كان من رأى «نجم» أنه لا فرق بين «عبدالناصر» و«السادات» ولا بين «هيكل» و«على أمين» .. وكل ما حدث هو أن «الخواجا لما فلّس/ جاب دفاترينه القدام/ دشدش البترينه تبعه/ شدّ شعره/ عض صابعه/ انت إيه شأنك تتابعه/ أما مخك مش تمام/ شالوا هيكل/ جابوا علْوه/ كلهم فى الهم بلوه».

أما الذى كان يشغل الشاعر مما هو حاصل فى الحواصل، فهو أنه «بينما شهدانا لسه/ دمهم أخضر ولسّه/ جرحهم فى القلب لسه/ بيواجعنا/ لوننام/ وإن صحينا/ نلقى غابه/ ضبّعت فيها الديابه/ والغلا كاوى الغلابة/ والكآبه ع الزحام».

وبعد أسابيع، وفى ١٢ يونيو١٩٧٤، وصل إلى القاهرة الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» في أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكى لها. وكانت حملة الصحف الامريكية علي «نيكسون» قد وصلت إلى ذروتها، بعد أن ثبت أنه أمر بزرع أجهزة تنصت فى مقر الحزب الديمقراطى المنافس له بـ «ووتر جيت» .. فقد هوت شعبيته حتى أصبح الجميع يتوقعون سقوطه.

وتصور الرئيس السادات - كما يقول «هيكل» في كتابه «خريف الغضب» - أنه يستطيع أن يؤثر على الرأي العام الأمريكي، ويقنعه بأن الرئيس الآيل للسقوط في واشنطن، بسبب فضيحة ووتر جيت، هو صانع السلام الذي تهلل له جماهير العالم العربي، التي طالما وقفت موقف العداء للسياسة الأمريكية. فدبر له استقبالا شعبياً أسطورياً، شارك فيه المصريون الذين أوهمتهم أجهزة الإعلام الرسمية بأن من واجبهم أن يبالغوا في الترحيب بأول رئيس أمريكي يزور بلادهم، إذا أرادوا أن تحل أمريكا كل مشكلاتهم فتضغط على إسرائيل لكي تجلو عن بقية الأراضي المحتلة، وتغدق مصر بالمعونات الاقتصادية، فينال كل واحد منهم نصيباً من دولاراتها.. وبعد يومين زار خلالها «نيكسون» كلا من القاهرة والإسكندرية، غادرها في جولة عربية شملت «الرياض» و«دمشق» و«عمان».

وكما كتب «بيرم التونسي» قصيدته في تهنئة السلطان فؤاد بزفافه، وبنفس طريقة فتوات الأنفوشي، حين يريدون إظلام العرس، فيرمون بمقعد في الكلوب الذي يضيئه، كتب نجم قصيدتيه «حسبة برما بمناسبة زيارة ابن الهرمه» و«شرفت يا نيكسون بابا»، ليفضح في الأولى زيف الأرقام التي أذيعت حول عدد الذين استقبلوا الرئيس الأمريكي من المصريين، وليشد السخرة في الثانية. وقد لحنها «الشيخ إمام» - على الضيف الكبير والمضيف الصغير.. وعلى جوقة أصدقاء الولايات المتحدة في الصحافة المصرية الذين مهدوا للزيارة، وأحاطوها بحملة دعاية واسعة، انطلاقا - كما كتب أحدهم آنذاك - من أن «موقف الشعب من زيارة الرئيس الأمريكي هو استفتاء على النظام الاجتماعي الذي يريده، والمعسكر الدولي الذي يريد أن ينضم إليه».

ولسبب ما استفزت قصيدة «شرّفت يا نيكسون بابا» السلطات المصرية، ربما بسبب المقطع الثاني منها، الذي يخاطب فيه «نجم» الرئيس الأمريكي «نيكسون» قائلا: «جواسيسك يوم تشريفك / عملوا لك دقّه وزار / تتقصّع فيه المومس / والقارح والمندار / والشيخ شمهورش راكب / ع الكوديا وهات يامواكب / وبواقي الزفه عناكب / ساحبين من تحت الحيط / وأهو مولد ساير داير / شي لله يا أصحاب البيت».. ففضلاً عن أنه يتهم - في هذا المقطع - كل الذين رحبوا بالرئيس الأمريكي، بأنهم من جواسيسه، فقد فهمت الإشارة إلى «الشيخ شمهورش» و«الكوديا» باعتبارهما إيماءة إلى الرئيس السادات، والسيدة «جيهان السادات»، اللذين كانا يتصدران كل مواكب الترحيب بالرئيس الأمريكي.

ويبدو أن القصيدة - التي نشرتها أكثر من صحيفة عربية - قد استفزت السلطات العليا في مصر، إذ كانت الثانية بعد قصيدة «أو أه» التي يسخر فيها «نجم» من شخص الرئيس ..

فطلبت من أجهزة الأمن، أن تبحث عن وسيلة قانونية لمعاقبته على تأليفها، إذ كان النظام لايزال يتفاخر بأنه صفى المعتقلات، وأطلق الحريات، فضلاً عن أنه كان قد ألغى بالفعل العمل بقانون الطوارئ فى أعقاب حرب أكتوبر.

ولم يكن قد مضى على تأليفه القصيدة - التى تؤكد الشواهد أنها كتبت فى النصف الثانى من شهر يونيو ١٩٧٤ - سوى أيام، حين ساقت الصدفة لمباحث أمن الدولة، واقعة بدت لها مناسبة لإقحام الشاعر سليط اللسان فى قضية كبيرة، تكفل لها تأديبه بوسيلة قانونية تماما... إذ كانت تتابع نشاط «سيف الغزالى» - أحد الأعضاء السابقين فى حزب الوفد القديم - بعد أن وصلها بلاغ بأنه ينتقد الحكم فى جلسات يعقدها فى منزله، حين وصلها من أحد مرشديها خبر بأنه قد دعى الشاعر «أحمد فؤاد نجم» و الملحن والمغنى «الشيخ إمام» لإحياء سهرة فى منزله.

فى تلك السنة كان «محمد نصر الدين الغزالى الجبيلى» - وشهرته «سيف الغزالى» - فى السادسة والخمسين من عمره، يعمل مفتشا ماليا وإداريا بمديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة. وينتمى لأسرة لم من بينها كثيرون من بين المشتغلين بالسياسة، إذ كانت شقيقته «زينب الغزالى» أحد أهم المتهمين فى قضية الإخوان المسلمين التى كان المتهم الأول فيها المرحوم «سيد قطب»، وكان شقيقه «عبدالمنعم الغزالى» أحد أقطاب الحركة الشيوعية، أما هو فقد انضم منذ شبابه الباكر إلى «حزب الوفد» - القديم - واعتقل أكثر من مرّة فى العهد الملكى بسبب نشاطه الحزبى، كما اعتقل فى بداية الثورة، ضمن الذين اعتقلتهم من الوفديين المطالبين بعودة الجيش إلى ثكناته. وفى أعقاب ذلك اعتزل العمل السياسى، إلى أن اعتقل مرّة أخرى عام ١٩٦٥ بتهمة المشاركة فى التخطيط لتحويل جنازة زعيم الوفد «مصطفى النحاس» إلى مظاهرة معادية لنظام الحكم.

وكان طبيعيا أن يتفاءل «سيف الغزالى» بانتصار «الرئيس السادات» على خصومه من الناصريين المتشددين فى ١٥ مايو ١٩٧١، وأن يرحب بتصفية المعتقلات.. وهو ما شجعه على الخروج من عزلته، لكى يساهم فى تأييد أحد المرشحين المتنافسين على تمثيل دائرة السيدة زينب - التى يسكن بها منذ سنوات طويلة - خلال الانتخابات العامة التى جرت فى صيف ١٩٧١ - ليفوز هذا المرشح بالنيابة، ويكسب «سيف الغزالى» عداء المرشح الخاسر وأنصاره، الذين أمطروا أجهزة الأمن ببلاغات ضده، تتهمه بأنه يروج لأفكار مناهضة لنظام الحكم، ويهاجم الاتحاد الاشتراكى ويطالب بالتعددية الحزبية.

ومع أن المعلومات المسجلة عن «سيف الغزالى» لدى مباحث أمن الدولة، والتى تصفه بأنه «كان حلقة الاتصال بين شباب الوفد والشيوعيين فى حركات الإضراب والإخلال بالأمن العام» لم تكن تخلو من مبالغة، إلا أنه كان بحكم ظروفه العائلية - على صلة بعدد من اليساريين، كان من بينهم «عبدالرحمن خير» - أمين مكتبة أحد المصانع - الذى ألقى القبض عليه خلال عام ١٩٧٢ بتهمة الانضمام إلى تنظيم قومى يسارى، باسم «الطليعة العربية»، وتعرف خلال فترة سجنه على «أحمد فؤاد نجم» الذى كان محبوساً آنذاك ضمن المتهمين بتحريض الطلاب على التظاهر، وأصبح «عبدالرحمن خير» أحد المترددين الدائمين على منزله بـ«حوش قدم» بعد الإفراج عنهما..

ولأن «سيف الغزالى» كان يحب الشعر السياسى، بل ويحاول كتابته فقد تمنى على «عبدالرحمن خير» أن يعرفه بـ«أحمد فؤاد نجم» .. فاصطحبه إليه، وفى هذا اللقاء وجه «الغزالى» الدعوة إلى «نجم» و«الشيخ إمام» لكى يزوراه فى منزله، ويحييا سهرة يلقيان فيها شعرهما وأغانيهما..

وكان ذلك هو الخيط الأول الذى صنع فيما بعد قضية قصيدة «شرفت يا نيكسون بابا»، وهى تحمل فى أوراق النيابة العامة رقم ٥٠١ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٤.

□ □ □

فى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ٥ يوليو ١٩٧٤، حرر النقيب «مصطفى موسى» - الضابط بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة - محضراً ذكر فيه أنه علم أن «أحمد فؤاد نجم» دأب فى الفترة الماضية على «تأليف قصائد زجلية تتضمن هجوماً ضد النظام القائم وقيادته وإثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة، وبث روح الحقد فى نفوس المستمعين لها ضد النظام. ويقوم «إمام محمد أحمد عيسى» - وهو مغنى شعبى وعازف على العود - بالاتفاق مع الأول بتلحين تلك القصائد وإنشادها فى الندوات واللقاءات الخاصة والعامة التى ترتادها العناصر المناهضة. كما يقوم الأول - «نجم» - بالتعليق عليها على مسمع من الحاضرين. ومن بين الأماكن التى يتردد عليها المذكوران سكن المدعو «محمد نصر الدين الغزالى محمد الجبيلى» وشهرته «سيف الغزالى» المقيم بالعقار رقم ٢٠ شارع الحلمية بالدرب الأحمر».

وعلى الفور رفع رئيس فرع القاهرة بمباحث أمن الدولة المحضر إلى رئيس نيابة أمن الدولة العليا، طالبا الإذن بالمتابعة وتسجيل اللقاءات التى يحضرها الأشخاص الوارد

ذكرهم بالمحضر. وفى اليوم نفسه أذن «حسن عثمان» ـ رئيس نيابة أمن الدولة العليا ـ لمباحث أمن الدولة بتسجيل أحاديث المتهمين، سواء تلك التى تجرى فى مساكنهم أو فى أية أمكنة خاصة أخرى، خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإذن، استناداً إلى أن الواقعة «تنطوى على جريمة بث الدعايات المثيرة وإذاعة البيانات والأخبار الكاذبة والمغرضة، المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات.

وفى الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه، أعاد النقيب «مصطفى موسى» فتح محضره، ليسجل فيه أنه وصلته معلومات تأيدت من التحريات والمراقبات بأن «سيف الغزالى» يعتزم إقامة أمسية شعرية بمنزله مساء اليوم ذاته، يحضرها بعض المرتبطين به وبنشاطه المناهض للنظام القائم، وأن الشيخ «إمام عيسى» سوف ينشد فيها بعض القصائد الشعرية من تأليف «أحمد فؤاد نجم» المناهض للنظام السياسى والتنظيم السياسى، والتى تدعو إلى إثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة، وبث روح الحقد والكراهية فى نفوسهم ضد القيادة السياسية الحالية للبلاد. وختم محضره بأنه اتخذ الإجراءات الفنية لتسجيل ما يدور فى هذه الأمسية..

وطبقا للتقرير الذى كتبه النقيب «مصطفى موسى» فى اليوم التالى ـ ٦ يوليو ١٩٧٤ ـ عن وقائع السهرة، فقد حضرها عشرة أفراد بدأوا يتوافدون منذ الثامنة والنصف، وبدأت السهرة فى التاسعة، وانتهت بعد منتصف الليل بنصف ساعة، من بين هؤلاء الأفراد العشرة، ثلاثة من الطلبة، وأربعة من الموظفين، فضلاً عن «نجم» و«إمام»، و«محمد على» ـ الذى كان يقوم بثلاثة أدوار، فهو مرافق «الشيخ إمام» وعازف الإيقاع، وأحد اثنين يقومان بدور الكورس فى الأغانى التى تتطلب ذلك مع نجم.. وأضاف التقرير أن الأمسية ـ التى تم تسجيل ما دار فيها ـ قد «تضمنت إنشاد وإلقاء أزجال مناهضة للنظام القائم، أنشدها «إمام»، وألقى بعضها «نجم» وأن أحد الذين حضروها، وهو «إبراهيم شعراوى» ـ ٥٦ سنة، رئيس وحدة العلاقات العامة بوزارة التربية والتعليم ـ ألقى هو الآخر بعض الأزجال المناهضة والمروجة للفكر الماركسى اللينينى».

ويبدو أن المسئولين فى مباحث أمن الدولة، لم يجدوا فى وقائع الندوة، ما يكفى لصنع اتهام محكم، خاصة وأن رئيس النيابة الذى أذن بالتسجيل وصّف الواقعة باعتبارها تنطوى على جريمة بث الدعايات المثيرة، وإذاعة الإشاعات المغرضة التى تكدر الأمن العام، وعقوبتها هى الحبس لمدّة تتراوح بين ٢٤ساعة وثلاث سنوات، والغرامة التى تتراوح بين ٥٠ و٢٠٠ جنيه. وهو ما دفع النقيب «مصطفى موسى» لأن يعيد فتح محضره، بعد أربعة

أيام أخرى، ليضيف إليه - في ١٠ يوليو ١٩٧٤ - ما يفيد بأن التحريات والمتابعة، قد كشفت عن أن «سيف الغزالي» قد «دأب في الفترة الأخيرة على عقد لقاءات سياسية بمنزله يحضرها بدعوة منه، بعض العناصر المناهضة لنظام الدولة الحالي، وتتم فيها مناقشات حول الأحداث السياسية الراهنة، ويهاجم خلالها النظام القائم والتنظيم السياسي الحالي بالبلاد، ويدعو إلى ضرورة إعادة نظام الأحزاب السياسية»، وأنه يصرح في تلك اللقاءات بأن «تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي فاشل وضعيف وغير قادر على احتواء الجماهير وقيادة العمل السياسي بالبلاد، وأن النظام السياسي الأمثل هو السماح بتعدد الأحزاب، وأنه يعمل على تكوين تنظيم يكون نواة لحزب سوف يتم تشكيله في المرحلة القادمة، ويحرص على استقطاب بعض الشباب من طلبة الجامعات لصالح نشاطه متبعاً في ذلك أسلوب إيهامهم بأنه يعمل على تنمية الوعي السياسي لديهم بالأحداث الجارية».

وربط التقرير بين ما نسبه إلى «سيف الغزالي» وبين «نجم» و«إمام» فقال إنهما يعاونانه على تحقيق هدفه، عن طريق الأزجال والقصائد التي ترِّغب الشباب في التردد على مسكنه، وتبث فيهم روح الحقد والكراهية ضد النظام القائم، ويعاونهم - بنفس الأسلوب - «إبراهيم شعراوي».. وبهذا التقرير، لم تعد الواقعة تنطوي فقط على جريمة بث «الدعايات المثيرة» المنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات، بل أصبحت كذلك تنطوي على جريمة «الترويج لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة والتحريض على كراهيتها والازدراء بها، وتحبيذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة» التي تنص عليها المادة ٩٨«أ» من نفس القانون، وارتفعت عقوبتها إلى خمس سنوات سجناً، وغرامتها إلى خمسمائة جنيه.

وبعد ثلاثة أسابيع وضع «سيف الغزالي» - خلالها - تحت الرقابة الحساسة لكشف اتصالاته ومعرفة المرتبطين به»، أعاد النقيب «موسى» فتح محضره في ٣١ يوليو ١٩٧٤، ليسجل أن هذه الرقابة كشفت عن أنه «يتردد بكثرة» على سبعة منازل، بينها منزل «حارة حوش قدم» الذي يقطنه الثلاثي «نجم» و«إمام» و«محمد علي»، ومنزل «إبراهيم شعراوي». وبعد أربعة أيام أخرى - وفي ٤ أغسطس ١٩٧٤ - أضاف النقيب موسى، أن هؤلاء التسعة، قد استجابوا لدعوة «الغزالي» «واتفقوا معه في الرأي»، حول التحرك لتكوين النواة التنظيمية، وبدءوا في لقاءاتهم - التي أخذت شكل الاستمرار - يرددون الأحاديث التي من شأنها تشويه صورة النظام القائم، وأنهم ركزوا في هذا الصدد على الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي «نيكسون» للبلاد، وعلى نتائج حرب أكتوبر، وعلى سياسة الانفتاح

الاقتصادى». ثم محرر المحضر عاد ليحكم الصلة بين «نجم» و«إمام»، وبين هذا النشاط، مؤكدا أن المشتبه فيهم «قاموا بتدوين القصائد والأزجال الشعرية المناهضة وتسجيلها على شرائط تسجيل بهدف تداولها بين المرتبطين بهم، وبين من يسعون لاستقطابهم».

وفى اليوم نفسه، أذن رئيس نيابة أمن الدولة العليا بضبط وتفتيش قائمة تضم ستة عشر شخصا، كان من بينهم كل الذين حضروا سهرة ٥ يوليو ١٩٧٤. وفى مقدمتهم «نجم» و«إمام» - فضلاً عمن كشفت المراقبات التالية صلتهم بـ «سيف الغزالى». لكن الإذن لم ينفذ خلال الفترة المحددة له وهى خمسة عشر يوما، وطلبت مباحث أمن الدولة تجديده لمدّة شهر آخر.

ويبدو أن تحديد يوم ٢٦ أغسطس موعداً للعرض الأول لفيلم «العصفور»، الذى أخرجه «يوسف شاهين»، واشترك فيه «نجم» و«إمام» بأغنية «مصر يا مه يا بهيه» هو الذى حال دون تنفيذ الإذن فى موعده، إذ الغالب أن سلطات الأمن خشيت أن يستغل غيابهما عن حفلة العرض الأولى للفيلم، لإثارة حملة تضامن معهما.

وهكذا، وبعد أسبوع واحد من عرض الفيلم حددت مباحث أمن الدولة ساعة الصفر، وقررت أن تضع حداً لظاهرة «نجم» و«إمام»!

(٦)

عصر يوم الاثنين ٢ سبتمبر ١٩٧٤، كانت الممثلة اللبنانية «جلاديس أبو جودة» التى لعبت أحد الأدوار فى فيلم «العصفور» تزور مخرج الفيلم «يوسف شاهين» فى منزله، فلفتت نظرها رسوم بدائية يعلقها على جدرانه، عرفت منه أن الذى يقوم برسمها، فنان فطرى، هو «محمد على» مرافق الشيخ إمام، وضابط الإيقاع وعضو فريق الكورس الذى يصاحبه فى غنائه. ولما سألته عما إذا كان يستطيع أن يدلها على عنوانه، لكى تقتنى بعض أعماله، اعتذر لها بأنه لا يعرفه.

لكن زميلها فى الفيلم نفسه، الممثل «على الشريف» - الذى عادت إلى منزلها لتجده فى انتظارها - أبدى استعداده لأن يصحبها إلى «حارة حوش قدم» لكى تلتقى بالرسام وتنتقى ما تريد من أعماله.

وبعد قليل دق جرس الهاتف فى منزل «حبيبة» - وهو الاسم الفنى الذى ظهرت به

«جلاديس أبو جودة» على الشاشة - لتجد على الطرف الآخر صوت شخص أمريكي قال لها إنه «جاك مور» الذى وصل إلى القاهرة ليساهم فى حملة مشتركة لتنظيم الأسرة، بين الحكومة المصرية وهيئة اليونسكو التى يعمل مصوراً تليفزيونيا بها، وكانت صديقة أمريكية لهما، قد أوصتها تليفونيا بأن تساعده فى التعرف على مصر، فدعته إلى الحضور إلى منزلها، وقررت أن تصحبه فى جولتها لزيارة المدينة القديمة، ومنزل حارة «حوش قدم» الذى كان من معالم القاهرة الفنية الفولكلورية فى ذلك الحين.

وقبل أن يغادر ثلاثتهم المنزل، وصل إليه «على بدرخان» - الذى كان مساعداً للمخرج «يوسف شاهين» فى إخراج فيلم «العصفور» - وعرفوا منه أنه فى طريقه أيضا إلى «حوش قدم» ليلتقى بـ «نجم» للتباحث معه، حول مشروع لكتابة عدد من أغنيات الأطفال، لكى تغنيها زوجته الفنانة «سعاد حسنى».

وفى حوالى الساعة الثامنة، غادر «نجم» - كعادته كل يوم - المنزل الذى كان يقيم فيه مع زوجته الناقدة «صافى ناز كاظم»، فى طريقه إلى «حارة حوش قدم». وعندما وصل لم يجد سوى «الشيخ إمام» و «محمد على» والشاعر «نجيب شهاب الدين» - الذى لحن له الشيخ إمام قصيدتين هما «يا مصر قومى وشدّى الحيل» و«سايس حصانك» - وكان قد انتقل للإقامة فى بيت «الشيخ إمام» ليحل محل «نجم» فى المكان الذى خلا بانتقاله إلى منزل الزوجية، إذ كان - آنذاك - بلا مسكن، فضلا عن «محمود حسن عاشور» - الشهير بـ «محمود اللبان» - الذى كان يقيم فى كوخ أمام المنزل - وهو فنان تشكيلى تلقائى، كان اسمه قد لمع آنذاك كجزء من ظاهرة «نجم» و«إمام».

وما لبثت غرفة الاستقبال الضيقة فى منزل عطفة «حوش قدم» - التى تعود «نجم» و«إمام» استقبال ضيوفهما بها - أن ازدحمت بآخرين، ممن تعودوا أن يترددوا عليهما، من دون سابق موعد أو دعوة، للتعرف أو للمسامرة، أو الاستماع إلى أغانيهما.. وما كادت الساعة تقترب من الحادية عشرة، حتى وصلت «حبيبة» وبصحبتها «على الشريف» و«جاك مور» - بعد أن قاموا بجولة فى «حى الحسين»، وجلسوا قليلاً على مقهى الفيشاوى - ليجدوا «على بدرخان» قد وصل قبلهم بقليل. وكان الحديث يدور حول رأى الجالسين فى فيلم «العصفور»، بينما شغلت «حبيبة» بتفقد رسوم «محمد على» حين بدأ الشيخ «إمام» الغناء، فأنشد أولاً قصيدة «نويت أصلى»، ثم تبعها بأغنية «شرفت يا نيكسون بابا».. وكان لايزال يردد المذهب، حين حل منتصف الليل، وهو الموعد الذى كانت مباحث أمن الدولة، قد حددته لمداهمة المنازل السبعة التى استصدرت من النيابة أذوناً بتفتيشها والقبض على أصحابها.

وكان طبيعيا أن تكون الفرقة التى كلفت بالقبض على الثلاثى «نجم» و«إمام» و«محمد على» على المستوى اللائق بالمتهمين الرئيسيين فى القضية، والمقصودين - أساساً - بالحملة.. فقد حرص الرائد «ثروت القداح» - الذى كان آنذاك أبرز ضباط قسم مكافحة الشيوعية بفرع القاهرة بمباحث أمن الدولة - على أن يقودها بنفسه، وحشد لها أربعة ضباط غيره، وعدداً كبيراً من صف الضباط والمخبرين.

وطبقا لما ذكره فيما بعد فى محضر الضبط، فقد صعدت القوة التى يقودها إلى المنزل فى الثانية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٣ سبتمبر ١٩٧٤. وكان باب الغرفة التى يقيم فيها الثلاثة المطلوب ضبطهم «مواربا» ويخرج منه دخان تفوح منه رائحة الحشيش.

ووجد الرائد «القَداح» فى بداية الممر الذى يقوده إليها شخصين، أمامهما قطع مشتعلة من الفحم، يمسك أحدهما بجوزة عليها حجر يتصاعد منه الدخان وتنبعث منه رائحة الحشيش المحترق.. وبتفتيشهما عثرت الفرقة فى جيب أحدهما على قطعة صغيرة من الأفيون، وفى جيب الآخر قطعة من الحشيش.

وكان عدد الذين وجدهم فى الغرفه هم ١٨ شخصاً - بمن فى ذلك الثلاثة الذين أذنت النيابة بضبطهم - وبتفتيشهم جميعا، لم يعثر مع أحد منهم على ممنوعات، سوى اثنين، عثر مع الأول على عملات نقد أجنبية: ريالين سعوديين ودولارين أمريكيين، بينما عثر فى حقيبة الممثلة «حبيبة» على ٢٥٤ ليرة لبنانية و ٢٣٠ ليرة سورية.. وكانت حيازة النقد الأجنبى، لاتزال - آنذاك - محظورة فى مصر.. كما عثر أسفل الكنبة التى كان بعضهم يجلس عليها على قطعة من الحشيش، أنكروا جميعا علاقتهم بها... وزعم الرائد «ثروت القداح» أنه ما كاد يجدها حتى قال «نجم» و«إمام»: ايه يعنى قضية مخدرات؟! فيها ايه يعنى؟! بننسجم. كما أسفر تفتيش الغرفة المجاورة - التى يقيم بها الشيخ «إمام» و«محمد على» - عن العثور، على مجموعة من الأوراق الخطية، تضم قصائد لنجم ولآخرين، و١٢ شريط تسجيل، وأجندة لتسجيل المواعيد.

اقتيد «نجم» و«إمام» و«محمد على» فى نفس الليلة، إلى سجن القلعة، الذى خصص لإيداع المتهمين الخمسة عشر، الذين أذنت النيابة بالقبض عليهم وتفتيش منازلهم، ثم لحق بهم عشرة ممن تمكنت الحملة من ضبطهم فى الليلة نفسها، بينما فشلت فى ضبط اثنين، نجحت - بعد ذلك بأيام - فى القبض عليهما.

أما السبعة عشر الذين قبض عليهم فى منزل الشيخ «إمام» فقد احتجزوا بمقر مباحث

أمن الدولة، حيث عرضوا فى مساء نفس اليوم - الثلاثاء ٣ سبتمبر ١٩٧٤ - على نيابة أمن الدولة العليا، التى أضفت الصفة القانونية على قيام الحملة بالقبض عليهم وتفتيشهم، على الرغم من أن إذن النيابة بالضبط والتفتيش، كان مقصورا على صاحبى المنزل (نجم وإمام)، ولم ينص فيه على امتداده إلى من يتواجد معهم، إذ اعتبرت - النيابة - انهم كانوا فى «حالة التلبس بارتكاب جريمة» التى تجيز للشرطة القبض على المجرمين وتفتيشهم، من دون حاجة إلى إذن مسبق من النيابة العامة.... بل وأمرت بتفتيش منازلهم جميعاً لضبط الأوراق والمحررات الخطية التى تتعلق بضبطهم متلبسين بارتكاب جريمة «ترديد الأحاديث المناهضة»!

وهكذا اتسع نطاق القضية، وتضاعف عدد الذين قبض عليهم على ذمتها من ١٥ إلى ٣٢ شخصاً، كان بينهم أجنبى يظن أنه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، وثلاثة من الفنانين المعروفين، وتضاعفت التهم الموجهة إلى المقبوض عليهم، ففضلاً عن تهمة تشكيل تنظيم مناهض، وهى التهمة الأصلية، أضافت إليها النيابة تهمتين أخريين، هما ترديد أحاديث مناهضة، وتعاطى وإحراز مخدرات.. وقسمت النيابة المتهمين إلى مجموعتين، ضمت الأولى «سيف الغزالى» وأعضاء التنظيم الوهمى الذى اتهم بشروعه فى تشكيله، ومن بينهم «نجم» و«إمام» و«محمد على»، وضمت الثانية المتهمين بترديد الأحاديث المناهضة وتعاطى المخدرات وحيازة نقد أجنبى فى غير الأحوال المصرح فيها بذلك..

ورأى «مصطفى الطاهر» - رئيس نيابة أمن الدولة العليا - أن يجرى التحقيق مع المجموعتين على التوازى، فوزعه على خمسة من مساعديه، وشرع فى تصفية موقف المجموعة الثانية بأسرع ما يمكن، واختص نفسه بالتحقيق مع ثلاثة، اثنين من المجموعة الأولى هما «نجم» و«إمام» وواحد من المجموعة الثانية هو المتهم الأمريكى، خشية أن يكون متمتعا بالحصانة الدبلوماسية، فيسبب ذلك حرجاً للحكومة.

وسرعان ما كشف التحقيق عن أن الذين قبض عليهم فى منزل «حوش قدم» لم يتجمعوا هناك بناء على اتفاق مسبق فيما بينهم، وأنهم وصلوا إلى المنزل فرادى، أو كل اثنين معاً، بمن فى ذلك الذين يقيمون فى المسكن نفسه، أو فى المنزل، أو فى المنطقة من جيران «الشيخ إمام» وأصدقائه وعددهم ثمانية.. وفيما عدا الذين يعرفون بعضهم البعض لأسباب شخصية أو فنية، أو بسبب الجيرة، فليس بين الجميع آراء سياسية مشتركة، أو علاقات شخصية غير مبررة، ولا يجمعهم ببعضهم البعض سوى إعجابهم بأشعار «نجم» و ألحان «إمام».

ولم يسفر تفتيش منازلهم الذى جرى فى الليلة ذاتها، عن العثور على دلائل تدل على ارتكابهم «جريمة ترديد الأحاديث المناهضة»، فيما عدا ثلاثة، عثر فى منزل الأول منهم على كتب ماركسية، مما يجرى تداوله فى الأسواق، فظل رهن الحبس الاحتياطى لمدّة أطول من الآخرين. وعثر فى منزل الآخرين على مخطوطات لأشعار «نجم» بعضها بخطه، فألحقا بالمجموعة الأولى، ولم يفرج عنهما، إلاّ عند تصفية القضية بعد حوالى خمسة أسابيع من ليلة القبض على «نيكسون بابا».

وكما أنكر الجميع معرفتهم ببعضهم البعض، فقد أنكروا ـ كذلك ـ صلتهم بقطعة المخدرات الصغيرة التى ضبطت تحت الكنبة، وبالجوزة التى ضبطت فى الممر، بل إن الاثنين اللذين ضبطت معهما تلك الجوزة، أنكرا صلتهما بها، وأجمع الكل على أن احداً لم يكن يتعاطى المخدرات، وأن الدخان الذى يدعى الرائد «ثروت القداح» أنه كان يتصاعد من باب الغرفة.. قد يكون دخان سجائر.. وكان الوحيد الذى فلتت منه عبارة بشأن هذا الاتهام، هو عبدالمنعم سعد يوسف حسنين ـ وهو طلاء معادن من أصدقاء «محمد على» ـ فمع أنه أنكر واقعة تدخين المخدرات فى تلك الليلة، إلاّ أنه أضاف «..ولكن فى بعض الأوقات باشوف أحمد فؤاد نجم وإمام محمد عيسى ومحمد على بيدخنوا الجوزة، وباشم رائحة الحشيش فيها».

وأنكر الجميع ـ كذلك ـ أن الحديث بينهم تطرق إلى أمور سياسية، وقال بعضهم إنه اقتصر على مناقشة فيلم «العصفور»، وتناول بعض نواحى الضعف فيه ومنها التناقض بين بطء الإيقاع فى نصفه الأول، وسرعته الشديدة فى نصفه الثانى، وعدم وضوح الصوت، وخاصة فى أغنية «مصر يا امه يا بهيه» التى غناها «الشيخ إمام» بصوته فى الفيلم.

ومع أن الشيخ إمام نفسه قد ذكر فى أقواله أمام المحقق، أنه غنى قبل وصول قوات الشرطة أغنية «شرفت يا نيكسون بابا»، فإن الآخرين ـ الذين كانوا يدركون أنها مناط الاتهام ـ فضلوا أن يسدّوا باب النقاش حول ما سمعوه، فأنكر بعضهم أن يكون الشيخ قد غنى شيئا، وقال آخرون ـ بينهم «نجم» ـ إنه كان قد شرع فى غناء «نويت أصلى»، وادعى فريق ثالث أنه لم يتنبه إلى ما كان يغنيه.

لكن ذلك لم يمنع آخرين من التطوع لنفى صفة المناهضة عن أشعار «نجم» والتركيز على ما كتبه من أشعار عن حرب أكتوبر.. فقال الشاعر «نجيب شهاب الدين» إن نجم يقول

آراءه السياسية في أشعاره، وأنه لا يتذكر أي كلام له مناهض لنظام الحكم.. وقال «على بدرخان» إن قصيدة «نيكسون بابا» مجرد نقد للترحيب المبالغ فيه باستقبال نيكسون. ومع أن الممثل «على الشريف» نفى أن يكون قد سمع من «نجم» خلال لقاءاته المتعددة معه، أو في الجلسة التي قبض عليه أثناءها، أي أشعار مناهضة، إلا أنه أكد أنه لا يتفق معه في آرائه السياسية لأن «شعره ما يعجبنيش... ومملوء بالسخط ومفيش فيه وعي»...

وما لبث التحقيق مع المجموعة الأصلية، أن كشف عن عدم وجود صلة بين نشاط «سيف الغزالي».. ونشاط «نجم» و«إمام».. إذ لم تثبت المتابعة - التي استمرت شهرين - صحة ادعاء مباحث أمن الدولة، بأنهما يلتقيان به، أو بأحد ممن نسبت إليهم تهمة عضوية التنظيم الذي قيل إنه يسعى لتشكيله، أو يقيمان حفلات تهدف إلى استقطاب الشباب للانضمام إلى هذا التنظيم، الذي لم يكن هناك في أوراق القضية دليل على وجوده أصلاً، بحكم التنافر الشديد في آراء المتهمين بالانضمام إليه، وتوجهاتهم السياسية، والتي كانت تضم خليطا من اليساريين والإسلاميين والوفديين.

وهكذا حصر التحقيق فيما يتعلق بهما في واقعة الأمسية الغنائية التي قاما بإحيائها في منزل «سيف الغزالي» مساء يوم الجمعة ٥ يوليو ١٩٧٤. وقد أنكر معظم الذين نسب إليهم حضورها أنهم شهدوها، وأنكر بعض الذين اعترفوا بأنهم حضروها أنهم سمعوا فيها أغنيات مناهضة، بل إن «عبدالرحمن خير» - الذي كان واسطة التعارف بين «نجم» و«الغزالي» - أنكر صلته بها، وقال إنه حضرها مصادفة.. بينما أنكر «سيف الغزالي» مسئوليته عن عقدها، مؤكدا أن «خير» هو الذي ورطه فيها، وأنه هو الذي رتبها ودعا «نجم» و«إمام» إلى منزله، من دون طلب منه، أو رغبة، وأنه استضافهما بسبب الحرج الذي ورطه فيه «خير».

وفي أقواله حرص «سيف الغزالي» - الذي كان يتوهم أن استضافته لـ«نجم» و«إمام» - هي السبب الوحيد للقبض عليه - على أن يغسل يده منهما، ويؤكد اختلافه مع «نجم» وأمثاله من اليساريين، مشددا على معاداته للشيوعية، ومتفاخراً بأنه يلعب دوراً مهما في تفنيد موقف الشيوعيين المعادي للرئيس «السادات»، في مناظرات تجري بينهم وبينه في المقاهي التي يتجمع فيها المثقفون. مؤكدا أن «نجم» و«إمام» زاراه على الرغم منه.

وفي روايته لوقائع الأمسية ذكر أنه بدأها بشرح تاريخ مصر وأمجادها التي وصلت إلى ذروتها بعبور الجيش المصري للقناة في حرب أكتوبر، ومدح الرئيس السادات، وأنه

تعمد ذلك لكى يعرفهم بآرائه «وينكشهم» لكى يعرف الهدف من مجيئهم إلى منزله، ولكن أحداً منهم لم يعلق، كما لم تدر أية مناقشات سياسية طوال الجلسة التى غنى خلالها الشيخ إمام، أغنيات «دولا مين» و«مصر يا امه» و«الجدع جدع» و«القلب يعشق لو سمع كلمة سلام» و«عطشان يا صبايا» .. و«شرفت يا نيكسون بابا» و«جيفارا مات»، وألقى «نجم» قصيدتين هما «ضليلة فوق رأس الشهيد» و«بابلو نيرودا»..

ورداً على سؤال من المحقق، قال «سيف الغزالى» انه شعر بأن بعض هذه الأغانى ليس وطنيا، ويناهض سياسة الدولة، لكنه أحرج، فلم يستطع أن يعبر عن رفضه لها، واكتفى بإظهار اشمئزازه، خاصة وأنه كان يعتبرها تهريجا لا تأثير له.. ولما سئل عن صورة المناهضة فيما سمعه قال:

مثلاً أغنية جيفارا.. ليه نغنى له.. نغنى لشهدائنا وأبطالنا.. دى أغنية شيوعية، والذين يغنونها هم الشيوعيون، ولمجرد أنها أغنية شيوعية، أنا اعتبرها مناهضة .. وأغنية «شرفت يا نيكسون بابا» فيها نقد لاذع لضيف استضافته الدولة، وفيها سخرية وهجوم على استقبال الشعب المصرى الحافل له..

وفى رده على سؤال آخر من المحقق، حول هدف «نجم» و«إمام» من حضورهما إلى منزله، وغنائهما فيه من دون دعوة منه، قال «سيف الغزالى»: جايز يكونوا جايين عندى ينشروا أفكارهم اليسارية المناهضة اللى بيقولوها فى أغانيهم، ويجوز غباؤهم صور لهم إنهم يقدروا يأثروا علىّ... وده ضرب من البلاهة!

لكن هذه الأقوال المراوغة، لم تؤد إلى الإسراع بالافراج عن «سيف الغزالى» الذى تعقد موقفه حين انتهز بعض خصومه، فرصة القبض عليه، لكى ينسبوا إليه وقائع تؤكد الاتهام، بانه يسعى لتشكيل تنظيم مناهض، تطلب التحقيق فيها استمرار حبسه احتياطيا.. بينما أسفر التحقيق مع الذين قبض عليهم فى منزل «نجم» و«إمام» عن تصفية مواقف معظمهم بعد أيام قليلة من القبض عليهم.

وكان المصور الأمريكى «جاك مور» هو أول من أخلى سبيله، بعد أقل من ٢٤ ساعة من القبض عليه.. وفى اليوم التالى- ٤ سبتمبر ١٩٧٤- أفرج عن الممثلة «حبيبة». وفى اليوم الثالث، أفرج عن سبعة آخرين، كان من بينهم «على الشريف» و«على بدرخان» و«محمود اللبان» وبعد أسبوع.. وفى ١٠ سبتمبر ١٩٧٤- أفرج عن ثلاثة آخرين من المتهمين، كان بينهم الشاعر «نجيب شهاب الدين» .. وبعد ثمانية أيام أفرج عن المتهم الخامس عشر، ولم

بيق رهن الحبس، سوى الاثنين اللذين كشف تفتيش منزليهما عن العثور على قصائد «نجم» المناهضة.

وكان الوحيد الذى أفرج عنه من المتهمين الأصليين فى القضية، هو الشاعر «إبراهيم شعراوى» الذى أخلى سبيله فى اليوم التالى - ٤ سبتمبر ١٩٧٤ - بعد أن اعترف للمحقق، بأنه أحد مصادر هيئة الأمن القومى - وهى إحدى هيئات جهاز المخابرات العامة - وأنه كان مكلفا منها بمتابعة النشاط الشيوعى، والمناهض بما فى ذلك نشاط «أحمد فؤاد نجم» و«الشيخ إمام»!.

(٧)

استغرق التحقيق مع «أحمد فؤاد نجم» أمام نيابة أمن الدولة العليا، فى القضية التى عرفت باسم قضية «نيكسون بابا» حوالى ثمانى ساعات، توزعت على ثلاث جلسات، فضلاً عن جلستين لم يحضرهما، خصص المحقق الأولى منهما للاطلاع على تفريغ التسجيل الذى أجرته مباحث أمن الدولة للأمسية التى اشترك فيها بمنزل «سيف الغزالى» مساء يوم ٥ يوليو ١٩٧٤، والثانية للاطلاع على المحررات الخطية وأشرطة التسجيل، التى تم العثور عليها، سواء فى منزل «حارة حوش قدم»، أو فى المنزل الذى يقيم فيه مع زوجته، والذى كان قد فتش فى الليلة ذاتها..

ولم يكن قد مضى على القبض على «نجم» سوى نصف ساعة، حين افتتح المحقق الأستاذ «مصطفى الطاهر» محضره فى الساعة الواحدة، بمبنى مباحث أمن الدولة، ليسأله عن أقواله فيما هو منسوب إليه بعد أن أفهمه إياه تفصيلاً .. وتركه يتكلم من دون أن يقاطعه إلاّ مرّات قليلة. فقال(١):

اسمى أحمد فؤاد عزت نجم. عمرى ٤٤ سنة. شاعر. مقيم ١٦ شارع العباسية بالقاهرة. أولا بالنسبة للقول بأننى أكتب شعراً مناهضاً للسلطة، فهذا غير صحيح إلاّ إذا كانت السلطة تناهض الشعب المصرى.

وشعرى موجود، وأنا مسئول عنه وفخور به. وأنا قد ألفت مئات القصائد التى قام بتلحينها «الشيخ إمام» وسواه من الملحنين، وموضوعات هذه القصائد تدور حول مصر ومشكلاتها وتطلعاتها وآمالها. ومنها قصائد «مصر يأامه يابهيه»، وهى التى عملت كأغنية



«نجم» يعبر مصرفًا في قرية العباسة

في فيلم «العصفور» المعروض حالياً، وقام بتلحينها «الشيخ إمام» وبغنائها المجموعة وجميع أبطال الفيلم. وقصيدة «كلام المصطبه» وقصيدة «رسالة».

وفي إبان حرب أكتوبر كتبت ثلاث قصائد «منشور وطني علني» وقد نشرتها مجلة «الطليعة» و«ضليله فوق رأس الشهيد» - ونشرتها مجلة «روز اليوسف» - و«غنوه للعساكر»، وقد أذيعت بالإذاعة بصوت السيدة «سعاد حسني». وكل النقاد قالوا إن أجمل قصائد أُلِّفت عن حرب أكتوبر، هي هذه القصائد الثلاث.

وصحيح أنني أردد قصائدي وشعري في الندوات.. وفي سهراتي الخاصة والعامة بشكل احتراف علشان آكل، لأنني بلا عمل وممنوع من التعامل مع أجهزة الإعلام من أيام الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر»، ومعنى أنني ألقي هذه القصائد بشكل احترافي، أنني أنا والشيخ «إمام عيسى» نسير علي نظام ألاّ نطلب شيئاً، وألاّ نرفض ما قد يقدم لنا من المستمعين.. والحق أنه قليل جدا.. وليس لي أيّ مورد آخر.. لا أنا ولا الشيخ أمام(٢).

وقصائدي لاتحتوي على مهاجمة السلطة، وإنما قد تتضمن نقدا يمثل وجهة نظري،(٣) موجها للأحداث والتصرفات والانحرافات الموجودة بالفعل داخل جهاز الدولة. وأرى أن

مثل هذا النقد يدعم السلطة ولا يقوضها.. فمثلاً عندى قصيدة استخدمت فيها المثل الشعبى «أبوك السقا مات» وأعدت صياغته من جديد، وفى هذه القصيدة شننت هجوما شرساً جداً على الانتهازية والاختلاسات والمحسوبيات، وقد ألفتها فى عام ١٩٦٨.

علما بأننى قبض علىّ من أجل هذا الاتهام (٤) فى أحداث الطلبة سنة ١٩٧٢، وظللت محبوساً عدّة أشهر فى سنه ١٩٧٣ وكنت مقدماً للمحاكمة حتى صدور عفو السيد الرئيس. وكنت قبل ذلك معتقلاً لنفس السبب فى المدّة من ١٥ مايو سنة ١٩٦٩ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٧١.

وإذا حاولت أن أتذكر حصر القصائد التى ألفتها منذ الإفراج عنى آخر مرّة فى خلال سنة ١٩٧٣ إلى الآن.. فهى القصائد الثلاث التى ألفتها عن حرب أكتوبر، وقصيدة «كلمتين لمصر». وقد نشرت فى مجلة «روز اليوسف». وموضوعها التغنى بالأمل الذى انبثق فى نفوسنا بعد حرب أكتوبر، وألفت قصيدتين بمناسبة زيارة «نيكسون» لمصر، واحدة بعنوان «نيكسون بابا».. والثانية بعنوان «حسبة برما» ولم تنشر هاتان القصيدتان.

ولأنى كنت غير موافق على زيارة «نيكسون» ولازلت غير موافق عليها، فقد أبديت فى القصيدتين وجهة نظرى التى تعبر عن استيائى الشديد من الزفة التى قابل بها بعض الصحفيين «نيكسون» القاتل، بينما دم أولادنا فى حرب أكتوبر الذى أساله رصاص «نيكسون» بالتحديد لم يكن قد جف بعد. وأنا مازلت مستاء من موقف بعض الصحفيين المعروفين بولائهم للأمريكان، والذين أدانهم القضاء المصرى،(٥) بسبب تهليلهم للمساعدات الأمريكية المزعومة، واستفزازهم للشعب المصرى.. وضمنت هذا المعنى فى القصيدتين، وهذا من حقى، ومن حقى أيضا أن أطالب بنشر هاتين القصيدتين فى جهاز الإعلام لأنه رأيى، ولأنى لست جاسوساً.

وألفت أيضا قصيدة «نويت أصلى»، وهى قصيدة تتضمن محاولة فنية لإعادة كتابة الفولكلور المصرى، وقصدت منها إبراز أن الإنسان إذا نوى أداء عمل فعليه أن يتمه رغم أى تشويش. وهذه القصائد جميعها قام بتلحينها «الشيخ إمام» عدا قصيدة «حسبة برما» فأنا ألفتها ولم يلحنها.

وأريد أن أقرر أن وسيلتى فى التعبير، هى الشعر فقط، ولا أقول أى تعليقات وأضمن رأيى فى قصائدى وحدها، لأن الشعر - والحمد لله - طيع معى.

وبالنسبة لصلاتى بالأشخاص الذين تلوتم علىّ أسماءهم:

فالشيخ «إمام عيسى» أنا على علاقة به من سنة ١٩٦٢، وهو صديقي ويلحن لي قصائدي. والشيخ «إمام» كأي مواطن عادي، يقول رأيه في الأحداث بشكل صادق .. وكان فخوراً جدا بحرب أكتوبر، ووضع لحن قصيدة «غنوة للعساكر» وهو من أجمل الألحان التي عرفتها الموسيقى العربية.

وبالنسبة لـ «محمد علي أحمد» فهو صاحب البيت الذي يقيم فيه الشيخ إمام.. وهو فنان تشكيلي تلقائي. وهو مواطن عادي خالص ويقول رأيه زيّ كل الناس.. إذا لم يجدوا الصابون أو الكبريت أو السكر فممكن يبدو تضررهم ..[٦] وكما قلت فهو رجل أمي..

وبالنسبه لـ «الغزالي»، وأقصد الرجل الكبير، لأني لا أعرف ابنه الذي قلتم إن اسمه «جهاد» - فهذا «الغزالي» أنا لم أره إلاّ مرّة واحدة، عندما حضر لي مع «عبدالرحمن خير»، الذي أعرفه وتردد عليّ أكثر من مرّة للاستماع للشيخ إمام. و«عبدالرحمن خير» رجل تقدمي الفكر ولكنه ليس معادياً. [٧] وقد دعاني «عبدالرحمن خير» للسهر في منزل «الغزالي» فتوجهت أنا و«الشيخ إمام»، وغنى الشيخ وقلت أنا شعرا.. وهذا تقريباً من شهرين.

أما الأستاذ «إبراهيم شعراوي»، فهو شاعر، وقد حضر لي مرّة مع «عبدالرحمن خير» واستمعت إليه كشاعر، وبعد أن سمعته، سعيت لصداقته، لأنه شاعر عظيم، وقد خلبتني له قصيدة «.. ماذا يقول أبوك عني».. وقد كان معتقلاً بتهمة الشيوعية في الستينيات. وموضوع القصيدة، هو أن اتهامه بالعمالة والخيانة من الأبواق المأجورة غير صحيح. وهو يهاجم القمع والإرهاب والظلم الاجتماعي ولا أعتقد أن هذا يعد هجوما على السلطة إذا كانت وطنية[٨].

واعتقادي أن السلطة وطنية رغم كل أخطائها التي منها اختفاء السلع الضرورية للشعب، ومهزلة المواصلات التي تشكل مهانة في رأيي للشعب المصري.

وأنا لا أعرف «عبدالشكور حسن خليفة» ولا أعرف «سامي عبدالعزيز قنديل» ولا أعرف «عادل خير» - الذي تقولون أنه شقيق «عبدالرحمن خير» - ولا أعرف «أحمد عبدالرحيم حمادي».. ولا أعرف «محمد أمين هاشم».. وأعرف «محمد السيد عبدالعال الشاذلي»[٩]، وقد كان معي في السجن في سنة ١٩٧٢.. وكان موجوداً في الليلة التي ألقيت فيها أشعاري في بيت «الغزالي».

والغزالي للعلم، رجل وفدي يعشق «النحاس باشا» ويعيش في عصر غير عصرنا

تماما.. وفى رأيى أنه لايشكل أى خطورة على السلطة، وكل كلامه عن أمجاده فى محاربة الإنجليز. وبالنسبة «للشاذلى» فكان معى فى السجن حيث كنت ممسوكا فى قضية الطلبة سنة ١٩٧١، وهو اتمسك فى قضية «الطليعة العربية» ولا أعرف موضوعها. ولم أر «الشاذلى» فى المدّة الأخيرة، إلاّ فى الليلة التى كنا فيها فى الأمسية الفنية بمنزل «سيف الغزالى».

وبالنسبة للظروف التى تم فيها القبض علىّ، فقد كنت بمنزل «الشيخ إمام»، بـ «عطفة حوش قدم»، وكنا نغنى قصيدة «نويت أصلى» بالتحديد.

وقد حضر لنا «حسين عبدالجواد» - وهو صديقى وساكن معى فى بيت العباسية - وبصحبته «على بدرخان»، الذى أعرفه، وقد غنت زوجته السيدة «سعاد حسنى» لى «أغنية للعساكر». ثم جاء «على الشريف»، ورجل مربى ذقنه لم يقدم لى بوضوح واعتقدت أنه قسيس إنجليزى، ومعهما الفنانة «حبيبة»، ثم حضر صديقى «نادر عبدالوهاب»[١٠] ومعه جملة أشخاص أعرف منهم واحدا فقط اسمه «شوقى»[١١] وشفته مرةً واحدة قبل كده. وهؤلاء جميعا جاءوا لسماع ألحان «الشيخ إمام».

أما عما تتهموننى به من تدخين مواد مخدرة فى هذه الجلسة، فهذا غير صحيح، واسألوا القسيس الإنجليزى وهو لايكذب: هل كان هناك تحشيش أم لا. وبالنسبة لجهازى التسجيل المضبوطين، فالجهاز السانيو بتاعنا، أنا و«الشيخ إمام».. والجهاز الثانى كان مع أحد الموجودين لا أعرفه وكان موجودا فى البيت[١٢] أشرطة تسجيل، كما وجدت فى بيت «الشيخ إمام» أشرطة تسجيل ولا أستطيع معرفتها إلاّ إذا سمعتها وهذا حقى..

□ □ □

واكتفى المحقق بهذا القدر من أقوال «نجم» بعد جلسة تحقيق استمرت حوالى ٤٠ دقيقة، ليعود فى اليوم التالى إلى مبنى مباحث أمن الدولة، حيث قدم له المسئولون بها محضراً يتضمن أربع قصائد، قرروا أنها تمثل تفريغا التسجيل الذى أجرى للأمسية الشعرية التى أقيمت بمنزل «سيف الغزالى» فى ٥ يوليو ١٩٧٤.[١٣] وقال المحقق فى محضره:

«ويبين من القصيدة الأولى المعنونة «نيكسون بابا» أنها تتضمن هجوماً على الرئيس الأمريكى السابق[١٤] نيكسون، وتنديداً بزيارته للبلاد والدول العربية الأخرى،

وبالمسئولين الذين وجهوا له الدعوة، وقابلوه بالحفاوة، وسبًّا فيمن وصفوا بالجواسيس الذين كانوا فى استقباله. وقد صيغت القصيدة بأسلوب جارح وتضمنت العديد من الشتائم والعبارات المنافيه للآداب، ومما جاء بها[١٥].

«شرّفت يا نيكسون بابا / يا بتاع الووترجيت / عملوا لك قيمه وسيما[١٦] / سلاطين الفول والزيت[١٧] / فرشوا لك أوسع سكه / من رأس التين على مكه[١٨] / وهناك تنفد على عكا / ويقولوا عليك حجيت / ما هو مولد ساير داير / شي الله يا أصحاب البيت».

«جواسيسك يوم تشريفك / على كيفك[١٩] نصبوا الزار / تتقصع فيه المومس / والقارح والمندار[٢٠] / والشيخ شمهورش راكب ع الكوديا وهات يا مواكب[٢١] / وبواقى الزفه عناكب / ساحبين من تحت الحيط / وأهو مولد ساير داير / شى الله يا أصحاب البيت».

«عزموك[٢٢] فقالوا تعالى / تاكل باميون وهريسه[٢٣] / قمت انت لانك مهيف[٢٤] / صدقت إن إحنا فريسه / طبيت لحقوك بالزفه / يا عريس الغفله يا خفه / هات وشّك / خذلك تفه[٢٥] / ودى نقطة صاحب البيت / وأهو مولد ساير داير / شى الله يا أصحاب البيت».

«خد منى كلام / يبقى لك / ولو إنك مش ح تعيش / لاح أقول أهلا ولا جهلاً / ولاتيجى / ولا ماتجيش / بيقولوا اللحم المصرى / مطرح مابيسرى بيهرى / ودا من تأثير الكشرى / والفول / والسوس أبو زيت / وأهو مولد ساير داير / شى الله يا أصحاب البيت).

وقال المحقق عن القصيدة الثانية التى اطلع عليها، وهى بعنوان «كلمة بمناسبة زيارة ابن الهرمة»[٢٦]، أنه «على الرغم من غموض عباراتها، فالراجح أنها تسخر من عملية انتخابية ما، وتصفها بالتزوير ومجافاة الحقيقة، وللتدليل على ذلك اقتبس المحقق سطوراً تقع قبل نهاية القصيدة يقول فيها الشاعر «يبقى موافقين / حسب انضباط القوانين / والحسبة شرعيه / تسعه وتسعين وتسعميه وتسعه وتسعين / من ألف فى المايه / أجرى التدوين بمبنى بندر قافشين / وبلجنه مدنية / طرطور الدين / رئيس نيابة هابشين».

وكانت القصيدة الثالثة التى تضمنها تسجيل الأمسية الفنية فى بيت «سيف الغزالى» هى قصيدة «ع اللى حاصل فى الحواصل» وقد ذكر المحقق بعد الاطلاع عليها أنها «تتضمن هجوماً صارخاً على السلطه من عدّة وجوه. إذ يندد قائلها فيها بما يصفه بالمجاعة وسوء الأحوال، التى ينعتها بأنها «نيله»، كما يشير إلى وجود ضحايا عديدين للنظام. ويسخر

أيضا من تغيير القيادة فى مؤسسة «الاهرام» منددا بأن «هيكل» و«علوه» سواء. كما نرجح أنه يهاجم سياسة الانفتاح فيما يصفه بقدوم الخواجا.. كما يهاجم الغلاء الشديد ويندد بأنه كاوى الغلابة .. وأضاف المحقق أنه من بين الفقرات التى وردت بتلك القصيدة متضمنة المعانى السابقة ما يلى:(٢٧).

«ع اللى حاصل فى الحواصل / ياسلاملم / ياسلام / الكلام عايز إذاعة / والوطن عايز كلام / والاذاعه مستباعه(٢٨) للمباعه فى الغرام / والبلد آخر مجاعة / والجماعة فى انتخام (٢٩) / واللى يخشى انه يمشى / جيم وريه ودال ولام(٣٠) / ينقح الكلمه الرصاصة / ع القصيده وع المقام / تدوى زىّ الرعد / تدوش / تهتك الليل واللثام / ينكشف جسم الحقيقة / تظهر اللقمه الحرام.

«ياسلاملم ياسلام / والوطن عايز كلام / والإذاعة مستباعه / قول ياعم «الشيخ إمام».

«ماحنا قلنا م البداية / وأنتو عارفين الختام / حيث وإن الصاله بوظه (٣١) / والحضور نيام نيام / والمجال فيه ألف قاضى / كل قاضى وله مرام / والشهود نسيو الشهادة / والقضيه والكلام / والقفص مليان ضحايا / «والهلالى» (٣٢) لما قام / قلعوه روب المحامى / ولبسوه توب الاتهام / والنيابه ع الغلابة / طبقت بند اللجام..

ياسلاملم ياسلام / والوطن عايش آلام / والإذاعة مستباعه / قول ياعم الشيخ إمام.

بينما والحاله نيله / والبلد بالعه الفتيله / والخواجا(٣٣) بألف حيله / جاى يلغوص فى البرام / يحكى عن أسطى الفلافسة(٣٤) / إنه افتى / ولاّ أفسى / فى القضية الهيكليه / وإن دى ماهوش منافسه.

وانت مالك يا أسطى فلّس(٣٥) / جاى تحسس او تملس / الخواجا لمّا فلس / جاب دفاترينه القدام(٣٦) / دشدش الباترينه تبعه / «شدّ شعره / عض صابعه / أنت إيه شأنك تتابعه / أما مخك مش تمام» / شالوا هيكل / جابوا علوه (٣٧) / كلهم فى الهم بلوى / إنت شوف لك سهره حلوه / بكام قرازه وجوز حمام / واحنا شايفين الخواجه / واللى جايبين الخواجه / واحنا كاشفين / كل حاجه / وانت تتنيل تنام.

ياسلاملم ياسلام / ع الهيافه فى الكلام / شوف ياعم الشيخ إمام / خلق فاضيه وعامله قاضيه / وهىّ موضع الاتهام.

بينما شهدانا له / دمهم أخضر ولسه / جرحهم فى القلب لسه / بيواجعنا لوننام /

ولن صـحـينا نلقى غـابه / ضـبّـعـت فـيـهـا الديـابـه / والغـلا كـاوى الغـلابه / والكآبه ع الزحام.

يحكو عن واحد صاحبنا / كان أمين دايرة صاحبنا / والدواير / فرع (٣٨) داير / ع الجميع قرّن (٣٩) صاحبنا / (نزّل العدّاد (٤٠) وهاتك / واعلا وانزل بجنيهاتك / خد مراتى وهات مـراتك / كل مـاشى ياعب سـلام / وإما ريحة القـرع فـاحت / والإشـاعـه جـات وراحت / جابوا تفسير المنام / فضحوا فنانه فى زمانها / بعد ما الزمن غبنها / رحنا مصر وجينا بنها / واحنا سارحين فى الكلام.

«ياســلاملم ياســلام / مين يدوق الراحــه واصل / والوطن عـايش آلام / والإذاعــه مستباعة قول ياعم الشيخ إمام».

أما القصيدة الرابعه والأخيرة، التى ألقيت فى أمسية ٥ يوليو، وهى قصيدة «يافنتنى وأنا بسـجنى» التى كتبها الشاعر «إبراهيم شعراوى»، ووصفها محضر تحريات الشرطة بأنها «قصيدة مناهضة ومروجة للفكر الماركسى»، فإن رئيس النيابة، لم يجد فيها ما يؤكد هذا الزعم، وسجل فى محضره «أنها قصيدة غزلية يناجى فيها الشاعر حبيبته أثناء سجنه ويرد فيها على الاتهام بالعمالة للروس ويفنده»..

وعلى ذلك أنهى المحقق الاطلاع على جسم الجـريمة، وأرسل يسـتـدعى «نجم» من السجن، لكى يناقشه فى القصائد ـ أو الجرائم ـ الثلاث التى ارتكبها.

(٨)

فى الحادية عشرة، من صباح يوم الخميس ٥ سبتمبر ١٩٧٤، استأنف المحقق الأستاذ «مصطفى الطاهر» ـ رئيس نيابة أمن الدولة العليا ـ التحقيق مع «أحمد فؤاد نجم»، الذى حضر من معتقله بـ «سجن القلعة» حيث دارت المناقشة، حول القصائد الثلاث موضوع الاتهام، على النحو التالى:

المحقق: ما هو موقفك من نظام الحكم القائم ومن سياسة الدولة الخارجية والداخلية؟

أحمد فؤاد نجم: أنا مع الاشتراكية، ومع «الميثاق»، ومع «بيان ٣٠ مارس»، ومع الاتجاه إلى تعميق الحريات وإرساء سيادة القانون لأن هذا من صالح طبقتى، هذا من الناحية النظرية..

أما من ناحية التطبيق فأنا شايف إن ده مبيحصلش، فأنا لا أوافق على السماح لبعض الأقلام الرجعية المشبوهة، المدانة بالتجسس مثل «على» و«مصطفى أمين» والأراجوز «صالح جودت» شاعر الملك «فاروق» بالتهجم على أعز المنجزات التى حققتها ثورة يوليو، وهى القطاع العام والتأميم والسد العالى وتحالف قوى الشعب، ونسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين فى مجلس الشعب، وأنا مندهش إن ده ينشر فى صحف مملوكة للاتحاد الاشتراكى بينما تتربص المباحث العامة بالشرفاء وتزج بهم فى السجون والمعتقلات لمجرد إبداء الرأى الوطنى الشريف مهما كانت حدّة هذا الرأى، وأجد فى هذا تناقضاً صارخاً بين مواثيق الثورة بين الناحية النظرية وبين التطبيق.

زائد ما يحدث فى كل أجهزة الدولة من فساد وانحراف ورشوة وسرقات وتخريب، وأخص بالذكر وزارة الثقافة لأن على رأس وزارة الثقافة مجموعة من الناس، وعلى رأسهم وزير الثقافه نفسه معادين للثقافه وللتقدم وللفكر الإنسانى: فأين «بيرم التونسى»؟ وماذا قدمت وزارة الثقافة لنشر تراثه الخالد.. وماذا قدمت لنشر تراث فنان الشعب المصرى العظيم «سيد درويش»..

وأنا أتساءل : ما المقصود بشعار الحرية، وهل يعنى حرية «على أمين» و«مصطفى أمين» وأمثالهما فى التهجم على الشعب المصرى وقيمه وعلى إعلان ولائهما الوقح للأمريكان وللرأسمالية العالمية المعادية بطبيعتها لمصالح شعب مصر.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فأنا أرى ألاّ نكون تابعين لأحد، وبالتحديد فأنا لا أفهم ما الذى يتم بالنسبة لسياسة البلد الخارجية، وغير واضح لى حتى الآن، ما الذى تم بالنسبة لعلاقتنا بالأمريكان وبالسوفييت فهى علاقات لاتزال هلامية.

وكل ما أرجوه أن توفق القيادة السياسية فى تحرير الأرض المحتلة وفى النهوض بالدولة حتى تستطيع اللحاق بركب التطور وأنا استفززت واستآت من زيارة «نيكسون» لمصر، وبالأخص الأسلوب الذى قابله به الصحفيون المعروفون بولائهم للأمريكان.

المحقق: هل تعتبر الحكومة الحالية وسلطة الحكم مسئولة عن هذه المآخذ والعيوب؟

أحمد فؤاد نجم: بالتأكيد أيوه، لأن السلطة مهيمنة على البلد.. وتستطيع منع ذلك.

المحقق: هل أبديت آراءك السالفة للآخرين، أو نشرتها بأى وسيلة؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أقول رأيى دائما فى شعرى، فموضوع «نيكسون» أنا كتبت فيه قصيدة بعنوان «نيكسون بابا» وأعتقد أن هيّ موضوع هذه القضية. وأسجل أسفى الشديد

لأن جهاز المباحث العامة، قدم فىّ بلاغا للنيابة بأنى شتمت «نيكسون»، اللص المنحرف اللى طرده الشعب الأمريكى.

وقد كتبت قصيدة «حسبة برما» رداً على المهاترات والسخافات التى دأبت صحيفتى «الأخبار» و«أخبار اليوم» على نشرها أثناء استقبال «نيكسون» فى مصر. وعملت قصيدة «ع اللى حاصل فى الحواصل» «ياسلام لم ياسلام» هاجمت فيها الشيوعيين ومن يسمون أنفسهم بالتقدميين للمناحة التى أقاموها، على «هيكل» حينما عزله السيد رئيس الجمهورية، باعتباره شهيداً وبطلاً، وعلقت فى القصيدة أيضا على قضية «ميمى شكيب» بالعطف عليها، لأننى أرى أنها قدمت خدمات جليلة للفن المصرى، فضلاً عن أنها ليست المومس الوحيدة فى مصر.. والدعارة تمارس علنا فى كل مرافق الدولة. وقد ألفت القصيدة الأخيرة بعد خروج «هيكل» من «الأهرام».

المحقق: هل تم طبع وتوزيع القصائد سالفة الذكر؟

أحمد فؤاد نجم: بمعرفتى لا.. ولكن أعلم أن ناشرى بيروت يطبعون ويوزعون أشعارى بعشرات الآلاف من النسخ، وأنا مش لاقى آكل.. وبالتحديد لا أعلم ما إذا كانت القصائد التى ذكرتها، طبعت ونشرت بهذا الشكل أم لا؟

وأريد أن أقرر أننى تقدمت بمجموعة من الأشعار لإدارة «كتاب روز اليوسف» لطبعها فى مصر، لقطع الطريق على سماسرة «بيروت»، وقد وافقت الرقابة بعد الاطلاع على القصائد، على الطبع، ثم فوجئت بإدارة كتاب روزاليوسف تسوِّف وتسلمنى النصوص فى النهاية دون نشرها...

المحقق: هل ردَّدت قصائدك الشعرية السالفة فى أى محفل أو ندوة؟

احمد فؤاد نجم: نعم وهذا حقى.. وفى أى محفل أو ندوة أدعى إليها أرددها..

المحقق: هل يمكنك تحديد الأماكن والمناسبات التى رددت فيها تلك القصائد؟

أحمد فؤاد نجم: ما قدرش لأن ده حصل كتير..

المحقق: هل من بين هذه الأماكن منزل «سيف الغزالى» فى ندوة تمت بتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٤؟

أحمد فؤاد نجم: لست متأكدا من التاريخ، ولكن حصل إنى أنا و«الشيخ إمام» رحنا مرَّة عند «سيف الغزالى» وأحيينا أمسية فنية عنده، ومش متذكر القصائد التى قلتها فى هذه الأمسية.

المحقق: ما دور المتهم «إمام عيسى» بالنسبة لترديد ما تؤلفه من أشعار؟

أحمد فؤاد نجم: «الفنان الشيخ إمام» يقوم بتلحين قصائدى القابلة للتلحين ويغنيها بصوته فى أى محفل نذهب إليه، وسبق له أن غنى فى الراديو والتليفزيون، وهو يغنى الآن فى فيلم «العصفور» بصوته أغنية «مصر يا أمه يا بهيه» التى ألفتها والتى لحنها هو وغناها، ولم يكتب لا اسمى ولا اسمه فى الفيلم، وفى رأيى أن هذا إجرام من منتجى هذا الفيلم.. وأنا أعرض هذه الأغنية على جهات الإعلام دون مقابل، لأنها حتى الآن لم تذعها الإذاعة. وأعتقد أن ما يحدث هو مؤامرة صمت ضدى وضد «الشيخ إمام».

المحقق: هل قام «إمام عيسى» بتلحين وغناء قصائد «نيكسون بابا» و«حسبة برما» و«اللى حاصل فى الحواصل»؟

أحمد فؤاد نجم: «الشيخ إمام» لحن وغنى «نيكسون بابا» و «على اللى حاصل فى الحواصل» .. أما «حسبة برما» فأنا ألقيها لأنها غير قابلة للغناء أو للحفظ..

المحقق: وهل تبدى أيضا ـ فضلاً عن تأليف الأشعار ـ تعليقات سياسية تحمل آراءك فيما تحضره من ندوات..؟

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أبدى تعليقات وربما فقط أسمع تعليقات .. أما وسيلتى فى التعبير فهى الشعر..

المحقق: من من الأشخاص المتهمين فى القضية الذين تلوت عليك أسماءهم يلتقى معك فى موقفك تجاه سياسة الحكم؟.

أحمد فؤاد نجم: «الشيخ إمام» فقط، أما باقى الأسماء التى ذكرت أنى أعرفها فعلاقتى بهم سطحية ومجرد ناس بتيجى تسمع أشعارى..

المحقق: ألم تكون مع أحد منهم، جماعة أو تنظيما لنشر آرائك؟!

أحمد فؤاد نجم: غير صحيح على الإطلاق... وأنا لست مؤمنا بالتنظيمات ووسيلتى الوحيدة فى التعبير هى شعرى وألحان «الشيخ إمام»..

المحقق: ما الذى تقصده من تأليف الأشعار ومنها القصائد التى أشرت إليها؟

أحمد فؤاد نجم: موقف فنى بحت، ويحمل رأيى وموقفى من الأغنية، أقدمه بشكل

عملى، وكذلك بالنسبة للقصيدة الشعرية ونفس الرأى قدمه «بيرم التونسى» وقدمه «سيد درويش»..

المحقق: ما هى - فى رأيك - الآثار التى يحدثها سماع قصائد «نيكسون بابا» و«حسبة برما» و«اللى حاصل فى الحواصل».

أحمد فؤاد نجم: أنا أعترض على تجزئة أشعارى، بهذه الصورة، وإذا أردتم أن تكون المناقشة عن مجموع أعمالى الشعرية وليس عن قصيدة واحدة أو اثنتين..

المحقق: الا ترى أن من شأن القصائد الثلاث المذكورة بث الكراهية والسخط فى نفوس وأفكار الجمهور تجاه المسئولين عن الحكم؟

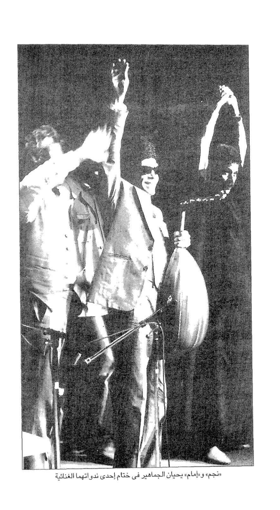
أحمد فؤاد نجم: غير صحيح، وأنا أرى أن هذا الكلام الذى ينشره «على أمين» و«مصطفى أمين» وأمثالهما هو الذى يبث الكراهية فى نفوس الناس، ضد ثورة يوليو ومنجزاتها.

المحقق: قدمت لنا إدارة مباحث أمن الدولة محضراً ذكرت أنه تفريغ لتسجيل ما دار فى الأمسية الشعرية التى عقدت بمنزل المتهم «محمد نصر الدين الغزالى» - الشهير بـ «سيف الغزالى» - يتضمن قصائد بعناوين «نيكسون بابا» و«كلمه بمناسبة زيارة ابن الهرمه» و«على اللى حاصل فى الحواصل» و«يافتنتى وأنا بسجنى ماذا يقول أبوك عنى».. فهل يمثل هذا المحضر حقيقة ما ألقى من أشعار بتلك الندوة، ويتضمن نصوصها بصورة صحيحة؟!

أحمد فؤاد نجم: هذه القصائد ألقيت بواسطة «الشيخ إمام» وأنا و«إبراهيم شعراوى» فى أمسية الشعر، بمنزل «سيف الغزالى» والقصائد لى ما عدا «يافتنتى وأنا بسجنى» فهى من تأليف الأستاذ «إبراهيم شعراوى».. ومعلوماتى أنه كتب هذه القصيدة فى سنة ١٩٥٩ بالمعتقل، أما عن النص نفسه المقول بأنه نص هذه القصائد فأرى مراجعته كلمة.. كلمة..

المحقق: هل نص قصيدة «نيكسون بابا» الوارد بهذا المحضر يطابق نص القصيدة التى ألفتها.. (عرضناه عليه).

أحمد فؤاد نجم: النص الذى عرضتموه علىّ يطابق قصيدة «نيكسون بابا» فيما عدا النقاط التالية (قام «نجم» بإصلاح أخطاء وردت فى النص كما نقله الذى قام بتفريغ تسجيل الأمسية).



«نجم» و«إمام» يحيان الجماهير فى ختام إحدى ندواتهما الغنائية

المحقق: ما الذى تقصده، ومن هم الذين تعنيهم بما ورد فى هذه القصيدة من عبارة «سلاطين الفول والزيت» وعبارة «فرشوا لك أوسع سكه من راس التين على مكه».

أحمد فؤاد نجم: إذا كانت القصائد هجوما على السلطة.. ومع هذا فأنا سأجيب على أسئلة النيابة مسجلاً أسفى الشديد على معاملة الشعر بتلك الصورة فى مصر..

فالمقصود بـ «سلاطين الفول والزيت» هو شتمة مهذبة للشتمة الشعبية «ابن سلاطين الكلب» وأقصد بـ «اللى فرشوا له السكه» عملاء أمريكا الذين بالغوا فى الحفاوة بـ «نيكسون».

المحقق: ألا يفهم أنك تقصد المسئولين فى جهاز السلطة الذين وجهوا الدعوة للرئيس الأمريكى السابق «نيكسون» وقاموا باستقباله؟

أحمد فؤاد نجم: لا .. وإذا كانت كلمة «سلاطين» فهمت على أنها جمع «سلطان» فهذا تفسير غبى لأنه ليس لدينا «سلطان» فى مصر، وما زلت أصر على أن قصدى هو الصحفيون الذين هللوا لـ «نيكسون» ورجال الإعلام..

المحقق: يتنافى ذلك مع ما ورد بتلك القصيدة فى مقطع آخر من عبارة «عزموك فقالوا تعالى» مما يفهم منه أنك تقصد المسئولين فى السلطة الذين وجهوا الدعوة له..

أحمد فؤاد نجم: فى هذه الشطرة التى تبدأ بكلمة «عزموك فقالوا تعالى.. يمكن تلحق لك هبره فأنا فعلاً أقصد من عزم «نيكسون» ووجه الدعوة له من المسئولين.

المحقق: ما الذى تقصده بما ورد فى هذه الشطرة من «اللحاق بالهبره» ومن «الخدعة الكبرى»..؟

أحمد فؤاد نجم: المقصود بالهبرة هو استغلال الإمبريالية الأمريكية الواقع على كل الشعوب التى تخضع لسيطرة احتكارات رأس المال وأضرب مثلاً على ذلك بأمريكا اللاتينية والمقصود بالخدعة الكبرى هو تحذير «نيكسون» ومن يمثلهم من أن الشعب المصرى لن يسمح باستغلاله بأية احتكارات ولأنه قوى...

المحقق: هل قصدت بناء على ذلك القول إن المسئولين الذين وجهوا الدعوة لـ «نيكسون» قصدوا التمكين للاستعمار الأمريكى من استغلال الشعب المصرى؟

أحمد فؤاد نجم: مش كده بالضبط.. وأنا تصورى أن الاحتكارات الرأسمالية، التى

تحكم أمريكا لايمكن أن تقيم علاقات مع دولة صغيرة مثل مصر على أساس الندية الكاملة والمصالح المتبادلة.. وهل يتصور عاقل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مصنع للسيارات مثلاً فى مصر لتغلق مثله فى الولايات المتحدة.. وهذا هو فهمى للموضوع.

المحقق: ألا ترى أن القصيدة فى جملتها من شأنها إحداث إثارة بالغة فى نفوس السامعين ضد المسئولين عن الحكم بسبب زيارة «نيكسون»؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أرى أولاً أن القصيدة رأى ووجهة نظر فى مسألة حيوية بالنسبة لمصر وللمصريين، وأنا كمصرى من حقى أن أبدى رأيى وأعرض وجهة نظرى بالصورة وبالأسلوب الذى أجيده، وإذا كنت قد نجحت فنياً فى عرض وجهة نظرى فى موضوع زيارة «نيكسون» والعلاقات مع أمريكا فهذا شىء أحمد الله عليه!

وانتقل المحقق بعد ذلك إلى دليل الاتهام الثانى وهى قصيدة «كلمة بمناسبة زيارة ابن الهرمة».. ودار الحوار على النحو التالى.

المحقق: بالنسبة للقصيدة الواردة فى هذا المحضر المعنونة «كلمة بمناسبة زيارة ابن الهرمة» فما مدى مطابقة ماجاء بالمحضر لنصها الحقيقى؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصيدة موضوعها ردًّى على ما قيل من أن أجهزة استطلاع الرأى العام بالمخابرات المركزية الأمريكية قد أعلنت قبل زيارة «نيكسون» بشهور أن ٥٠٪ من الشعب المصرى يوافق على الزيارة..و٥٠٪ يرفض الزيارة. وهذا اعتراف من المخابرات المركزية نفسها أن من حق الشعب المصرى أن يمارس حقه فى قبول أو عدم قبول زيارة «نيكسون» للقاهرة، وهذا مافعلته أنا بكتابة قصيدة «نيكسون بابا». وقبل زيارة «نيكسون» بأيام قالت أجهزة الاستطلاع الأمريكية إن عدد الموافقين على الزيارة، ارتفع إلى ٧٥٪، بينما انخفض عدد المعترضين إلى ٢٥٪.. فأنا عملت هذه القصيده أقول فيها رأيى، فى سخرية من الموضوع كله، لأنه ذكرنى بالمهزلة التى كانت تحصل فى الانتخابات أيام ما كانت مراكز القوى تحكم مصر، والنتائج كانت تذاع أن ٩٩،٩٩٪.. فأنا عملت قصيدة على نفس النمط لأسخر من التدليس الذى يحدث فى صحافتنا والتطبيل والزمر لـ «نيكسون» من عملائه، بينما أنا أخذت موقف الشعب المصرى اللى طلع يقابل «نيكسون» فى الشوارع..

وبالنسبة لمدى مطابقة النص المعروض علىّ للحقيقة ألاحظ الآتى (وقام «نجم» بعد ذلك بإصلاح عدد من الأخطاء وقع فيها من قام بتفريغ التسجيل).

المحقق: ما المعنى الذى قصدته فى هذه القصيدة خاصة فى الفقرات الأخيرة منها؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصيدة مكتوبة بأسلوب أى كلام.. وهذه طريقة فى التعبير باعتبار أن الكلام الذى نشر بمناسبة زيارة «نيكسون» هو أى كلام برضه.. وهى بصفة عامة سخرية وتندر بتدليس أجهزة الاستطلاع والاستهانة بعقلية الشعب المصرى بالنسبة لما قيل عن أعداد الموافقين على الزيارة.

انتقل المحقق إلى قصيدة «ع اللى حاصل فى الحواصل»، وأقر «نجم» بأنها غنيت بالفعل فى أمسية ٥ يوليو.. وبعد أن راجع النص الذى قدمته مباحث أمن الدولة، نقلا عن التسجيل وصححه، دارت المناقشة على النحو التالى:

المحقق: من المقصود بالهجوم الذى تتضمنه هذه القصيدة؟

أحمد فؤاد نجم: المقصود بالهجوم هو مجموعة الأحداث التافهة التى حدثت فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة، والقصيدة فى مجموعها تعليق على الأحداث.. فمثلا تصدى مجموعة من الشيوعيين المنحرفين وأدعياء التقدمية لحدث طرد «محمد حسنين هيكل» من «الأهرام» بشكل فورى، وتشنجوا متباكين على هذا الصحفى الذى ظل فى اعتقادى يحكم مصر لمدّة ١٨ سنة، وبعضهم اعتبره شهيداً أو بطلاً وطنيا، وبعضهم اعترض على الطريقة التى نحى بها «هيكل» عن موقعه فى جريدة «الأهرام»، واعتبر الطريقة غير ديمقراطية، وكأن هذا «الهيكل» جاء إلى «الأهرام» والسلطة والجاه بطريقة ديمقراطية، وحادثة «ميمى شكيب» وهى المقصود بالفقرة الأخيرة من القصيدة، يعنى كان فيه رائحة مسك وورد طالعة من قناة السويس ومن دم الشهداء وكان فيه عفن هنا فى القاهرة، وهذا ما استفزنى..

المحقق: ما الذى تقصده بعبارة: «والبلد آخر مجاعة والجماعة فى انتخام؟ / واللى يخشى إنه يمشى جيم وريه ودال ولام»

أحمد فؤاد نجم: أقصد ارتفاع الأسعار الجنونى، الذى مازال موجودا حتى الآن، وصعوبة الحصول على القوت الضرورى اللى بتعانى منها الطبقات الكادحة فى هذه اللحظة.. والجماعة فى انتخام «هيكل» ومديرى بيوت الدعارة اللى قاعدين يناقشوا مسائل تافهة وهايفة مثل خروج «هيكل» من «الأهرام» أو دخوله جهنم بينما آباء وأمهات الشهداء بيعانوا من الجوع، ومش قادرين يحصلوا حتى على الفول..

المحقق: ألا ينطوى المعنى الذى أبرزته على إثارة مبالغ فيها، إذ صوّرت الغلاء بأنه أدى إلى مجاعة؟!

احمد فؤاد نجم: أنا شاعر ولا تحاسبونى بطريقه واحد زائد واحد يساوى اثنين وده تعبيرى عن الإحساس بأزمة الغلاء..

المحقق: ألا تقصد بـ«الجماعة فى انتخام» الأشخاص القائمين بالحكم..؟

احمد فؤاد نجم: مش ممكن تبقى كل كلمة أقولها المقصود بها السلطة لأنه لايوجد تار بايت بينى وبينها.

المحقق: تشير فى القصيدة إلى أن «الصالة بوظه والحضور نيام نيام والقفص مليان ضحايا».. فما قصدك من ذلك؟

أحمد فؤاد نجم: هذا مجرد استطراد شعرى لاستكمال الصورة وتعبير فنى بحت..

المحقق: ألا ينطوى ذلك على تشهير مبالغ فيه بسوء الأحوال فى البلاد كما يشير ما ذكرته عن امتلاء القفص بالضحايا إلى الادعاء باستفحال القمع؟

احمد فؤاد نجم: يجب أولاً تحديد المخاطب بهذه القصيدة، فإن المخاطب بها ليس السلطة، وكل الاستهلال الذى تناقشوننى فيه، هو مجرد مخاطبة للحشرات الموجودة فى جهاز الإعلام المصرى واللى أقامت جنازة حارة على «هيكل» وغيره بينما لم يذرفوا دمعة واحدة على أغلى شباب مصر اللى استشهد فى قناة السويس وسيناء..

المحقق: ألا تتضمن الشطرة التى تقول فيها «بينما والحالة نيلة والبلد بالعه الفتيله» تحريضاً وإثارة صارخة ضد الأوضاع القائمة؟..

أحمد فؤاد نجم: أنا أقصد بـ«النيله» التناقض بين البطولات الموجودة فى حرب أكتوبر، وبين المهازل والخناقات التافهة على الكراسى ورئاسة مجالس الإدارات فى القاهرة.. وأنا لا أدعى هذا ولا أتمسح فى هذا، وأنا أحسد الناس اللى تغنوا بالبطولات اللى قدموها أولاد الفلاحين والعمال على ضفتى قناة السويس ووقف لها العالم باحترام شديد...

المحقق: ألا تنصرف الشطرة التى تقول فيها «شالوا هيكل جابو علوه، كلهم فى الهم بلوى» إلى الاستهزاء الشديد بالقيادة السياسية بسبب قيامها بتغيير رئاسة «مؤسسة الأهرام»؟

أحمد فؤاد نجم: غير صحيح.. أنا باستهزئ فقط بـ«هيكل» و«على أمين» والدليل على أنهم هزؤ فعلاً، إن نفس القيادة السياسية شالت «على أمين» من «الأهرام» وجابت «أحمد بهاء الدين»..

المحقق: ما الذى تقصده بما ذكرته فى هذه القصيدة عن حضور الخواجا وعن اليقظة له.. هل تهاجم بذلك سياسة الانفتاح المعلنة فى الآونة الأخيرة؟

أحمد فؤاد نجم : لا . وأنا أقصد ما سبق أن بينته من أننا يجب أن نتنبه إلى أن علاقتنا بأى دولة كبرى، سواء فى الغرب أو فى الشرق لايمكن أن تقوم على أساس الندية، ثم إن هذا الموضوع - أى موضوع الانفتاح - نوقش فى الصحافة، وأى إنسان وطنى لازم ينبه ويحذر - وهذا هو دور الفنان بالدرجة الأولى - من عواقب الانفتاح بأسلوب غير سليم حتى لاتتحول المسائل إلى تجارة .. وأريد أن أنوه إلى أن الصحافة بتكتب أكثر من الكلام ده، فليه لايتشككون فى كتاب الصحافة كما يتشككون فى كل ما أقوله .. فهل ثبت أنى جاسوس أو عميل لأى جهة؟

المحقق: يلاحظ أن الأسلوب التى صيغت به آراؤك فى موضوع الانفتاح أسلوب صارخ فيه تعريض بالمسئولين .. ويصورهم بأنهم يمكنون الأجانب من استغلال البلاد.

أحمد فؤاد نجم: هذا أسلوبى لأنى استقيه من الشعب المصرى المشهور بالسخرية اللاذعة والنكتة الساخنة، أما مسألة التعريض بالمسئولين التى تشتم من كل كلمة من كلامى، فهى غير صحيحة، والمسئولون ليسوا زجاجا علشان كل ما الواحد يتكلم كلمة يقولوا حاسبوا على المسئولين والمفروض أن ترتفع هذه الحصانة الغبية عن المسئولين إذا كنا فعلاً نريد بناء بلدنا ونتغلب على سلبياتنا..

وبانتهاء التحقيق حول القصائد الثلاث موضوع الاتهام، لم يعد باقيا من إجراءات التحقيق مع «أحمد فؤاد نجم»، سوى موضوعين: صلته بالتنظيم الوهمى الذى اتهم بتشكيله «سيف الغزالى»، ومواجهته بالمضبوطات التى ضبطت بمنزله بالعباسية، وبمنزل عطفة حوش قدم، والتى أفرد المحقق محضراً خاصا للاطلاع التفصيلى عليها، حرره صباح يوم السبت ٧ سبتمبر ١٩٧٤، قبل أن يستدعى «أحمد فؤاد نجم» من السجن، ليواصل التحقيق معه، فى السابعة من مساء اليوم نفسه، حيث دارت المناقشة بينهما على النحو التالى:

المحقق: أوضح لنا صلتك بالمتهم «محمد نصر الدين الغزالى» الشهير بـ«سيف الغزالى» وبمن يعرفهم الأخير من المتهمين الذين تلونا عليك أسماءهم؟

أحمد فؤاد نجم: أعرف «الغزالى» عن طريق «عبدالرحمن خير»، وأعرف «عبدالرحمن خير» من تردده علينا فى الغورية لسماع غناء «الشيخ إمام» اعتبارا من تاريخ الافراج عنى سنة ١٩٧٢، بعد انتهاء قضية الطلبة التى حبست مع «الشيخ إمام» فيها. وعلاقتى بـ «عبدالرحمن خير» ليست وطيدة، فهو واحد من آلاف الناس المعجبين بشعرى وبالحان وغناء «الشيخ إمام».. وقد عرفنى «عبدالرحمن خير». كما قلت. بـ «الغزالى» فى الشارع، قبل ذهابى إلى منزله بيوم أو اثنين.. وكان جاى معاه يدعونى إلى عمل أمسية شعرية غنائية ببيت «سيف الغزالى» وفعلاً رحت أنا و«الشيخ إمام» إلى منزله فى حوالى شهر يوليو هذه السنة، ولم أر «الغزالى» مطلقا سوى عندما دعانى.. وعندما سهرت عنده، لا قبل ذلك ولابعده.. أما ماحدث فى الأمسية، فأذكر أنه قد حضرها ممن أعرفهم «عبدالرحمن خير» و«الشاذلى» ثم حضر «إبراهيم شعراوى». وأتذكر أننى ألقيت فيها قصيدة «حسبة برما» لان «الشيخ إمام» لم يلحنها، وغنى الشيخ قصيدة «نيكسون بابا» و«نويت أصلى» وأغانى أخرى كثيرة مش متذكرها لان للشيخ «إمام» برنامج فى مثل هذه الحفلات يختاره من مئات الالحان التى عملناها سوا أنا وهو..

المحقق: ألم يلق أحد آخر، أشعارا أو تعليقات سياسية فى ندوة «الغزالى» التى أشرت إليها؟

أحمد فؤاد نجم: ألقى الأستاذ «إبراهيم شعراوى» «عدّة قصائد أتذكر منها «يافتنتى وأنا بسجنى، ماذا يقول أبوك عنى؟».. أما عن التعليقات فالأستاذ «سيف الغزالى» قعد دشّ حدوتته الطويلة مستعرضاً تاريخه وتاريخ الوفد الذى كان عضوا فيه، وأمجادهما الوطنية فى محاربة الاستعمار الإنجليزى بشكل واضح المبالغة لدرجة أننى علقت لاحد المستمعين بأن الراجل مخه طاقق..

المحقق: ألم يبد «سيف الغزالى» أو غيره تعليقات على الأوضاع الراهنة؟

أحمد فؤاد نجم: لا أتذكر.

المحقق: ورد بمحضر تحريات مباحث أمن الدولة أن المتهم «سيف الغزالى» داب على عقد لقاءات سياسية تحضرها عناصر مناهضة تدور فيها مناقشات تهاجم النظام الحالى وتنظيم الاتحاد الاشتراكى وتدعو إلى عودة الأحزاب..

أحمد فؤاد نجم: أنا لم أحضر هذا لانى لم أقابل «الغزالى»، إلا فى هذه الندوة، ولا أتذكر أن «سيف الغزالى» تكلم بشىء عن الأوضاع الحالية. علما بأنى أنا نفسى لا أرى عودة

الأحزاب لأنى أعتقد أن عودتها معناها صعود الطبقات الرأسمالية كـ «فؤاد سراج الدين» وأمثاله مرّة أخرى..

المحقق: كما جاء بمحضر التحريات أن من بين الذين حضروا الأمسية الشعرية بمنزل «الغزالى» كلا من «سامى قنديل» و«عبدالشكور خليفة» و«محمد محمد على أحمد» و«عادل محمد خير معوض» بخلاف من ذكرتهم...

أحمد فؤاد نجم: صحيح «محمد على».. وهو ساكن مع «الشيخ إمام» ومرافق دائم له، حضر معنا ودوره الوحيد أن يردد وراء «الشيخ إمام» أغانيه، وهذا يسمى بطانة، أما هو فلم يتكلم بشيء لأنه لايعرف أن يتكلم فى شيء. وأنا لا أعرف باقى الأشخاص، ويجوز أنهم معارف «سيف الغزالى»، وهذا لايمنع أنهم هم يعرفوننى، إذ يجوز أنهم حضروا ندوة لى..

المحقق: هل تبينت أن سيف الغزالى يكون مع أحد من المناهضين تنظيما سياسياً؟

أحمد فؤاد نجم: لا .. وهو فى رأيى لايصلح لبيع بطاطا، وبدون أن أجرّحه فإن عقليته مختلة.

المحقق: ورد بمحضر التحريات أن من المترددين على «الغزالى» أيضا «محمد أمين هاشم» و«مجدى عليوه» و«محسن الصاوى».. فهل لك صلة بأى من هؤلاء؟

أحمد فؤاد نجم: لا .. ولا عمرى سمعت هذه الأسماء

المحقق: نوهت بمعرفتك بـ «محمد الشاذلى» فما طبيعة الصلة بينكما؟

أحمد فؤاد نجم: لاتوجد صلة سوى أنه كان مسجونا معى كما سبق وقلت ولم أره إلا تلك الليلة فى أمسية «الغزالى».. ولا أعرف من أحضره، ولم نتبادل من الحديث سوى التحية..

المحقق: بالنسبة لـ «عبدالرحمن خير» ماذا تعرف عن رأيه فى نظام الحكم القائم..؟

أحمد فؤاد نجم: ليست بيننا علاقة وطيدة، ولا أتذكر رأيا محددا له!

المحقق: بالنسبة لواقعة ضبطك،انت و«إمام عيسى» وآخرين بالمنزل الكائن بالغورية فما هى ظروف تجمع الأشخاص الذين كانوا حاضرين حينذاك..؟

أحمد فؤاد نجم: أنا رحت «للشيخ إمام» بيته فى الغورية لأنى معتاد ذلك ولم يكن هناك سبب معين لحضورى. ووصلت تقريبا العصر، فكان موجودا هناك الشيخ و«محمد على» ودول أهل البيت.. وبعد شويه حضر «على بدرخان» و«حسين عبدالجواد». و«حسين» صاحبى وكان جاى كمان لكى يتكلم عن شراء لوحات من «محمد على». كما أن «على بدرخان» صاحبى، ويتردد علىّ لأنى كما قلت من قبل أعد لزوجته السيدة «سعاد حسنى» مجموعة أغانى، من بينها غنوة «رسالة» التى تعتزم غناءها فى احتفالات أكتوبر القادم. وبعد ذلك حضرت حبيبة والقس الإنجليزى. و«على الشريف»، بمناسبة عرض فيلم «العصفور» لأننا نعتبر أنا و«الشيخ إمام» زملاء لهما فى هذا الفيلم الذى نجح جماهيريا.. فأنا اعتبر حضورهم زيارة عادية لأن إحنا زملاء.. وفنانون كثيرون جدا يزورونا فى هذا البيت.

وبالنسبة للأشخاص الباقين، فاذكر أنه كان موجوداً «مصطفى سالم عزب» وهو من نفس الحته، و«محمود حسين عاشور»، وهو من نفس الحته أيضا.. و«محمد شوقى عبدالفتاح» و«محمد محمد على الليثى» و«محمد عبدالوهاب نور الدين» لأنه نسيب (صهر) «محمد على» صاحب البيت.. و«عيد عبد الرحيم حسنين» لأنه ساكن فى نفس البيت.. و«مجدى» ابن «محمد عبدالوهاب نور الدين» وابن أخت «محمد على» فى نفس الوقت.. و«نادر عبدالوهاب عنانى»، و«محمد نجيب أبو العينين شهاب»لأن ده مستضيفه «الشيخ إمام»، ودول كلهم جايين يسمعوا «الشيخ إمام» ويقعدوا معاه.. و«حبيبة» قالت الراجل القسيس الإنجليزى جاى يسمع «الشيخ إمام»، فالشيخ إمام وافق، وأعدّ العود.. ولسه ح يغنى أغنية «نويت أصلى» فجاء البوليس قبل أن يكمل الأغنية..

المحقق: هل دخن أحد مواد مخدرة فى تلك الليلة؟

أحمد فؤاد نجم: لا..

المحقق: ضبطت جوزة ومواد مخدرة مع «محمد عبدالوهاب نور الدين» و«عيد عبدالرحيم حسنين».

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف، ولم أر لا جوزة .. ولا مخدرات..

المحقق: ألم يبد أحد تعليقات سياسية أو يلقى أشعارا فى تلك الليلة؟

أحمد فؤاد نجم: محصلش لأننا مالحقناش..

المحقق: ضبطت فى المنزل بتلك الليلة أشرطة تسجيل وجهازا تسجيل فلمن هى وما هى محتوياتها..؟

أحمد فؤاد نجم: هذا الجهاز بتاعى وواخده من «سعاد حسنى» واديته «للشيخ إمام» يشتغل عليه.. أما الجهاز الثانى «وأشار إليه» فكان موجودا فعلاً لكن لا أعرف صاحبه.. أما الأشرطة، فكما سبق أن ذكرت يجب أن أسمعها لأقول هل تحمل قصائدى التى غناها «الشيخ إمام» أم هى مدسوسة علينا..؟

المحقق: ما الذى تعرفه عن ميول كل من «محمد شوقى عبدالفتاح»، و«محمد محمد على الليثى» و«عيد عبدالرحيم حسنين» و«نادر عبدالوهاب عنانى» و«حسين عبدالجواد عبدالمطلب» و«محمد أبو العينين شهاب الدين»؟..

أحمد فؤاد نجم: بالنسبه لـ «شوقى عبدالفتاح» فلم أره سوى مرّة أو مرتين.. وحتى لا أعرف بقية اسمه.. ولا آراءه.. و«محمد الليثى» فى نظرى مجرد طفل وليس له ميول محددة. أما «عيد عبدالرحيم حسنين» فرجل ثور لايفهم الألف من كوز الذره... أما «نادر» فأعلم فقط أنه ضابط احتياط فى الجيش ودمه خفيف.. أما «محمد أبو العينين شهاب الدين» فهو شاعر مبتدئ ولا أعرف له ميولاً.. أما «حسين عبدالجواد» فلا أعرف عنه أكثر من أنه زميل «على بدرخان» وعرفته عن طريقه، ويجمع كل هؤلاء حب «الشيخ إمام» ورغبتهم فى سماع الأغانى التى يلقيها بصوته..

المحقق: ألم تتبادل مع أى ممن ذكرت أسماءهم أحاديث حول الشئون السياسية؟

أحمد فؤاد نجم: لا..

المحقق: ضبطت فى منزل «الشيخ إمام» بالغورية عند القبض عليكم مجموعة من الأوراق والمحررات نعرضها عليك (عرضها المحقق على نجم).

أحمد فؤاد نجم: بالنسبة للقصائد التى عرضتموها علىّ فقصيدة «الكعكة الحجرية» ليست لى.. ولا أعرف من مؤلفها .. أما قصيدة «المرجيحة» فهى لى وإن كانت فى صورتها الحالية كتبت بخط شخص غيرى ... أما قصيدة «الجوع» فمكتوب عليها أنها لـ «زين العابدين فؤاد» وأنا أعرفه ولكن لا أعرف إن كانت هذه القصيدة له أم لا.. وهو شاعر زميلى.. أما قصيدة «غنوة لعشاق السلام» فلا أعرف عنها شيئا.. وكذلك لا أعرف شيئا عن القصيدة المنسوبة للشاعر «هارون هاشم رشيد» أما «دولا مين» فهذه قصيدتى .. ولكنى لا أعرف من كتبها على الماكينة ويسأل «الشيخ إمام» عن هذه الأوراق.. أما الفهرس المذكورة

فيه أسماء عدّة قصائد فهى كلها أغانى لى .. لكنى أنا نفسى لم أحرر هذه الورقة .. أما باقى الورق والصور فأنا أرجح أنها خاصة بـ «محمد محمد على» وفيها بعض صور أهديتها له، علماً بأن «محمد محمد على» قاعد مع الشيخ إمام فى نفس البيت، أما الأجندة التى عرضت علىّ فأعتقد أنها بتاعة «محمد على» علما بأنه يجهل القراءة والكتابة ويعطى عادة لأى واحد يعرف يكتب، لكى يكتب له العناوين والمواعيد فيها..

المحقق: بالنسبة للأوراق المضبوطة، حسبما جاء بمحضر إدارة مباحث أمن الدولة بمنزلك الكائن ١١٦ شارع العباسية، فنعرضها عليك لتوضيح ماتعرفه عنها «عرضها عليه».

أحمد فؤاد نجم: عرضتم علىّ جوابا موجها إلى «سيدتى الفاضلة» وأعتقد أنه يخص زوجتى ولا أعرف مرسله، وأسجل احتجاجى على ضبط شىء يخص السيدة زوجتى.. أما الخطابان الآخران فمرسلان من «سليمان الفهد» ـ الصحفى الكويتى ـ الذى كان فى زيارتى وتعرفت عليه أخيرا هذا العام، وكتب عنى أنا و«الشيخ إمام» سلسلة من المقالات فى الكويت، وأما عن المشروع الذى يذكره فى الجواب، بخصوص نشر وطبع أشعارى وأغانى الشيخ إمام فلم يتم.. علما بأن أشعارى تطبع فى بيروت وتوزع ولا آخذ منها مليما واحدا. أما الورقتان المكتوب على الأولى «المنقول» وعلى الثانية «التسجيل المباشر» فهما بخطى، ويتضمنان فهرسا للأغانى الموجودة فى الشريط والتى ألفت أغلبها وقام بتلحينها وغنائها «الشيخ إمام عيسى»، أما عبارة المنقول فالمقصود بها أن التسجيل يتم من تسجيل آخر.. أما التسجيل المباشر فمعناه أنه يتم مباشرة من «الشيخ إمام».. علماً بأن هذه المجموعة من القصائد والأغانى تشمل القديم والجديد.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟.

أحمد فؤاد نجم: أريد أن أسجل أن القصائد موضوع الاتهام ليست أكثر حدّة مما يكتب على صفحات الجرائد وأنه فى المرات الكثيرة التى قبض فيها علىّ وقدمت فيها للتحقيق أو اعتقلت لم يثبت أنى عميل لأى جهة أجنبية، ولا معاد لبلدى.. كل ما فى الأمر أنى فاهم أن الشعر له دور نقدى وأن الفنان كالفانوس ويجب الاهتداء به لاتحطيمه، وأسجل شكرى للنيابة على الجو الديمقراطى اللى حصل فيه التحقيق وأسجل أنه لم تحدث علىّ أى ضغوط من قبل مباحث أمن الدولة وده بفضل الضباط الشباب اللى شفتهم أخيراً فى الجهاز...

(٩)

لم يستغرق التحقيق مع الشيخ إمام فى قضية «نيكسون بابا» سوى جلستين، استجوبه المحقق خلالهما، حول ما دار فى الأمسية التى شهدها بمنزل «سيف الغزالى»، والأمسية التى ضبط فيها.. والقصائد التى ألقيت أو غنيت فيها.. وطبيعة صلته بالأشخاص الذين حضروها.. كما استجوبه فى نصوص القصائد التى يلحنها ويغنيها بهدف تحديد مسئوليته عن ارتكاب جريمة «بث الدعايات المثيرة وإذاعة البيانات والإشاعات الكاذبة والمغرضة» المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ مكرر (أ) من قانون العقوبات.

بدأت جلسة التحقيق الأولى مع الشيخ «إمام» فى الساعة الواحدة من صباح يوم ٤ سبتمبر ١٩٧٤، وفى أعقاب انتهاء المحقق من الاستماع إلى أقوال «نجم» الأولى.. حيث سأله المحقق عن أقواله فيما هو منسوب إليه بعد أن أفهمه إياه تفصيلاً.

فقال الشيخ إمام عيسى: اسمى «إمام محمد عيسى». سنى ٥٦ سنة. مقيم بشارع المعز لدين الله، عطفة حوش قدم. رقم ٢. أنا لا أهاجم أشخاصاً وإنما أهاجم أوضاعا. فمثلاً الشعب كله يعانى الأمرين من الوقوف فى الطوابير من أجل الحصول على ضروريات حياته، وهناك ناس بتاخد مهايا مرتفعة ومئات الأشخاص لايجدون قوت يومهم. وهاجمت حرب ١٩٦٧ لأنها لم تكن حربا.. وقلت هذا الهجوم فى قصائد ألفها «أحمد فؤاد نجم»، ولحنتها أنا. وأنا لا أقول شيئا غير الغنوة. وأقصد بالهجوم الذى قلته، أننى ألحن قصائد تتضمن هذا الهجوم، ولكنى لا أؤلفه.. وهناك أشخاص قد يقولون تعليقات أمامى فيها هجوم على المسائل والأوضاع التى ذكرتها، وهم كثيرون جدا، لا أعرفهم، وفى كل مصر. مع مراعاة أننى كفيف البصر، وأنا أتمنى أن كل المصريين يعيشون حياة رغدة، وفى رأيى أن مثل هذا ممكن التحقق، إذا كان هناك أشخاص أمناء يفهمون رجال السلطة، أن الناس تعبانة والأقلية مرتاحة، والأكثرية متعبة جدا.. وهذا الرأى الذى قلته احتفظ به لنفسى، ولا أقوله إلاّ أمام بعض رجال حتّى من فرانين ونجارين، عندما أجلس على القهوة ويلتقى بى الناس ونتكلم.

وأنا أؤيد حرب أكتوبر وأعتقد أنها بشرة خير، واحنا عملنا فى حرب أكتوبر غنوتين «دولا مين» و«عطشان يا صبايا». «أحمد نجم» ألفهما، وأنا لحنتهما. وهما تمجيد لحرب أكتوبر وبطولاتها.

ولما حضر «المستر نيكسون» إلى مصر، أنا عملت له زفة تمرمغ به الأرض. فقد ألف «أحمد فؤاد نجم» قصيدتين هما «شرفت يا نيكسون بابا» والثانية هي «نويت أصلي» تتضمنان هجوما على «نيكسون» ولحنتهما، وغنيتهما .. وأنا عندما ألحن أغنية لـ«أحمد فؤاد نجم» أغنيها.

وبالنسبة للأشخاص الذين ذكرتموهم، فأنا أعرف منهم «على بدر خان» على أساس أنه مشترك فى إخراج فيلم «العصفور» الذى لحنت فيه أغنية «بهية» وهى مصر.. وللعلم فلم ينشر اسمى كـ«ملحن» لها بالفيلم، ولا «أحمد فؤاد نجم» كمؤلف لها فى الفيلم. واعتقد أن الأستاذ «على بدرخان» أحبنى بعدما سمع لى هذه الأغنية. وبالنسبة لـ«نجيب شهاب الدين»، فهو صديق أراه أحيانا ويسافر أحيانا لبلده، وقد كتب لى قصيدتين أعجبتانى واحدة تقول «يا مصر قومى وشدّى الحيل» والثانية قصيدة تقول «سايس حصانك»، والقصيدة الأولى سياسية تدعو الشعب للالتفاف حول مصر، والذود عن أرضها، وليس فيها هجوم. والثانية قصيدة غنائية فلكلورية وليست سياسية.

وقد لحنت القصيدتين وغنيتهما فى الجلسات الخاصة لأنى لا أقترب من الإذاعة منذ سنة ١٩٦٨، كأوامر الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر»، لأنى كنت أهاجمه فى الأغانى.. وهاجمته فى سنة ١٩٦٧ بعد النكسة. و«نجيب شهاب الدين» هذا شخص مصرى.. يحب مصر.

أما «سيف الغزالى» فلا أعرفه إطلاقا، وإنما ذهبت لمنزله مرّة واحدة مع «أحمد فؤاد نجم» فى أمسية شعرية، وحصل فيها شوية كلام وأغانى. فقعد «سيف الغزالى» يتكلم عن الوفد، لأنه كان -كما يقول- وفديا.. وكان كلامه عن أمجاد الوفد... وأنا غنيت فى تلك الليلة قصيدة «نيكسون بابا» و«نويت أصلى» وقصائد أخرى غيرهما لا أذكرها بالتحديد وأعرف «إبراهيم شعراوى» لأنه رجل يحب مصر ويتفانى فى حبها، وشاعر وهو لايهاجم إلاَّ ما أهاجمه كالأوضاع التى ذكرتها.

وأعرف «محمود حسن عاشور» وهو نحات تلقائى ولا يعرف القراءة ولا الكتابة وهو أيضا يحب مصر. وأعرف «على الشريف» وأساس هذه المعرفة أنه الذى يغنى أغنية بهية فى فيلم العصفور، ولم يحصل بينى وبينه أىّ نقاش سياسى، لأن صلتى به حديثة. أما «عيد عبدالرحيم حسنين» فهو جارى فى المنزل، وهو يحب أن يصاحبنى فى مشاويرى لمعاونتى باعتبار أنى كفيف البصر وليس له فى السياسة. أما «عبدالرحمن خير»، فصلتى

به، كصلتى بالأستاذ «إبراهيم شعراوى» باعتبارهما يحبان مصر حبا جماً، وأىّ آراء يبديانها ليست إلاّ لمصر.. وفى حبها..

وبالأمس كان كثيرون جدا موجودين فى البيت .. وقد جاءوا من أجل تهنئتى بفيلم «العصفور» الذى ذاع صيته.. وأنا لا أعرف أحداً منهم، سوى من ذكرت.. علما بأن الأستاذ «إبراهيم شعراوى» و«عبدالرحمن خير» لم يكونا موجودين، وقد غنيت بالأمس أغنية واحدة وهى «شرقت يا نيكسون بابا».

وبالنسبة لما ذكرتموه عن وجود حشيش فأمامى لم يحصل شىء، ولا شميت حشيش، ولا شربت حشيش، وأنا بقالى شهر مبتعد عن الحشيش لعلمى أنه يضر بصحتى. وقد كان عندى فى البيت جهاز تسجيل واحد، وعدد من الأشرطه لا أذكرها. والذى يقوم بتوضيب عملية التسجيل، جارى فى المسكن «محمد محمد على»، وهو رسام تلقائى. وكان امبارح نائم فى أوضته، لأنه يقيم معى فى نفس المنزل..

وفى نهاية جلسة التحقيق الأولى مع «الشيخ إمام»، أمر المحقق بحبسه هو والشاعر «أحمد فؤاد نجم» على ذمة التحقيق، وانتدب إدارة مباحث أمن الدولة لتفريغ جميع أشرطة التسجيل المضبوطه لدى المتهمين، مع تعيين وتخصيص ما وجد منها فى كل منزل على حدة.

□ □ □

وبعد أربعة أيام وفى أعقاب إدلاء «نجم» بأقواله للمرّة الثانية استدعى الشيخ إمام، لجلسة التحقيق الثانية التى جرت فى الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٨ سبتمبر ١٩٧٤. وانتقل المحقق من التعميم إلى التفصيل، ومن مواجهته بالوقائع إلى مناقشته فى السياسة لتحديد مسئوليته عن إذاعة القصائد التى تتضمن بثّا للشائعات المغرضة.. وإثارة وتحريضا على ازدراء هيئات الحكم.. ودارت المناقشة بينهما، على النحو التالى :

المحقق: ما هو رأيك فى نظام الحكم القائم، وفى السياسة التى تسير عليها حكومة البلاد؟

الشيخ إمام عيسى: من رأيى أن مواثيق الثورة، والدستور حاجة عظيمة جدا.. جدا.. وقد سرنى أن سيادة الرئيس السادات، يعمل جاهداً على تطوير الاتحاد الاشتراكى لكى يعى كل الشعب، وينفذ رغباته التنفيذ الصحيح، لأن تنظيم الاتحاد الاشتراكى، كان فيه

بعض خزعبلات كان الشعب غير راض عنها. ولما رأى السيد الرئيس أن هذا لايتفق مع روح الشعب وأصالته، فقد اختار أن يطوره تطويرا سلميا بحيث يكون من الشعب وله.. وأنا كغيري من أفراد الشعب أحس بضجره من حكاية الطوابير عامة في التموين والمواصلات..

وبالنسبة للسياسة الخارجية فحرب أكتوبر عمل معجز وعظيم جدا، وأرجو أن يظل هذا المعجز سارى المفعول حتى تحرر الارض شبراً شبراً. ولكنى اعترضت على زيارة «نيكسون» لأنه الشريان الذى يغذى إسرائيل بالاسلحة والمساعدات. وأنا رأيى أن يكون تفاهمنا مع الأمريكان والروس بشرط أن نكون أصحاب الرأى الاول والأخير في كل شيء. ومن رأيى أن كلاً من الأمريكان والروس متآمران ضدنا، بدليل اعترافهما بإسرائيل.

المحقق: هل أبديت في أى ندوة، أو جلسة، تعليقات سياسية، تنتقد فيها ماتراه من مآخذ وعيوب في الأوضاع الراهنة؟

الشيخ إمام عيسى: يدور هذا الكلام - أى رأيى الذى قلته - على لسانى ولسان آخرين ممن التقى بهم من الشعب في المقهى، وأنا اكون مجرد واحد من المتكلمين لأن عادتى أن استمع، ولا أبدأ بالكلام.. أما في منزلى فتكون الجلسات غنائية بحتة علما بأن الغنوة تتضمن الرأى الذى أريد أن أقوله.

المحقق: ما هي الأغاني التى قمت بأدائها وضمنتها آراءك السياسية في الفترة الأخيرة؟

الشيخ إمام عيسى: من حرب اكتوبر للآن، لحنت اربع قطع للزميل «أحمد فؤاد نجم». الأولى «دولا مين» وهذه أغنية تمجد البطولات التى قام بها الجيش المصرى الباسل في حرب أكتوبر المجيدة، والثانية نقد للاتحاد الاشتراكى وعنوانها «عطشان يا صبايا»، وألفها الزميل «أحمد فؤاد نجم» تقريبا في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣. ونصها كالآتى:

«عطشان يا صبايا/ وأنا عاشق ع السبيل / عطشان والميّه في بلدى / على عكس ما يجرى النيل / والنخل العالى مطاطى / والجذع الواطى ذليل / والريح العاكس كابس / والريح العاطى بخيل / والنسمة اتعكر لونها / من همّ الناس يا خليل / عطشان والنيل في بلدنا / والزرع أخضر وجميل / وأنا كنت أمبارح خالى / واليوم ده صبحت عليل / عطشان ودوايا حبيبى / يسقينى العشق دليل / ودليل الحب عمايل / وكلام الحب دليل / وأنا كل ما أقول التوبه / تغوينى المواويل / تطرح في القلب جناين / تقلقس فيها

الزغاليل/ عشاق يا حمام الغيّه / ولافيش قدامنا بديل / سكّه ومحسوبة علينا / نطويها جيل ورا جيل / ع الشوك نفرد خطاوينا / فى الليل تضوى القناديل / حوالينا قلوب حبّابه / ومعانا العقل دليل / والشمس تصب صبابه / والمنبع نهر النيل / وإن لاموا علينا يلوموا/ مالهمش علينا سبيل / ماهو شوك العشق ملامُه / والشوك فى الورد أصيل / ودونى ع السبيل».

وهذه القصيدة ـ كما فهمت من «أحمد فؤاد نجم» ـ فى المقطع الذى فيها عن المياه المعاكسة والريح الكابس العاكس، هى نقد لبعض الأوضاع الخاطئة وخصوصاً فى الاتحاد الاشتراكى، وهو ما يعمل السيد الرئيس على تلافيه وتطويره.

وعملت لحنا لقصيدة ألفها الزميل «أحمد فؤاد نجم» بمناسبة زيارة «نيكسون» عنوانها «شرفت يا نيكسون بابا» (وهنا فتح المحقق قوساً كتب فيه: عرضنا عليه نص القصيدة المقدم لنا الذى سبق عرضه على المتهم أحمد فؤاد نجم فقرر أنها ذات القصيدة) ثم واصل الشيخ «إمام» قائلا: وهذه القصيدة تتضمن مهاجمة «نيكسون» وفى رأيى أنها لاتهاجم سوى «نيكسون» بالذات.

وفى القصيدة الرابعة التى لحنتها وغنيتها، وهى أيضا للزميل «أحمد فؤاد نجم» وعنوانها «نويت أصلى» ونصها كالآتى:

«نويت أصلى / صرصور دخل لى / هرش لى مخى / قعدت أفلّى / خربوش خرابش / صرصور مهابش / وفضلت أهابش / ماحدّ دلّنى / حليت رباطى / من تحت باطى / لاقدرت أطاطى / ولا طلت أعلى / حيران ياحالى / سهران ليالى / وسنين بقالى / مربوط فى ضلى / وسألت قال لى / شيخنا المصلى اركع ترانا / اسجد ترلى / يارب ياللى / يارب ياللى / زرعت عودى سارح تملى / وعدلت ضهرى / على سرج مهرى / وطبعت زهرى على خدّ خلى / وحياه ماعشقى / متعب ومُشقى / مهما جرالى / مهما حصل لى / لا وهب حياتى / وأوصل صلاتى / والآتى آتى / فى يوم تجلى».

وهى قصيدة فيها تفاؤل بأن ما نشكو منه سينتهى..

وقد نسيت أن أذكر أنى لحنت قصيدة أخرى للزميل «أحمد فؤاد نجم» بعنوان «على اللى حاصل فى الحواصل» (وهنا فتح المحقق قوسا ذكر فيه أنه عرض عليه نص القصيدة بعد أن عدّله المتهم أحمد فؤاد نجم، فقرر مطابقته للنص الذى غناه) والقصد من هذه

القصيدة ما قلناه سابقاً، وهو مهاجمة الأوضاع بتاعة الاتحاد الاشتراكى التى تلاقاها السيد الرئيس، ومهاجمة «الأستاذ هيكل» والأستاذ «على أمين»..

علما بأننى أنا والزميل «أحمد فؤاد نجم» نعمل مع بعض، هو يؤلف، وأنا ألحن وأغنى منذ سنة ١٩٦٢ ولم يذع لنا شىء قبل ١٩٦٨. وقد عملت لنا حفلة فى نقابة الصحفيين فى ليلة النصف من شعبان سنة ١٩٦٨. وكتبت عنها جميع الجرائد المصرية ومنهم «محمود أمين العالم» وغيره من كبار النقاد.. وقد أرسل لنا فى أثرها السيد «محمد فائق» الوزير السابق للإرشاد ـ الأستاذ «محمد عروق» وكان مديراً لصوت العرب، وجه البيت عندنا، وقال إنه يجب أن هذه الكلمة الشريفة، وهذه النغمة الشريفة، تصل إلى آذان الشعب عن طريق جهاز الإعلام.. فوافقنا وقعدنا نشتغل ثلاثة أو أربع شهور فى الإذاعة والتليفزيون، ثم وجد المسئولون فى ذلك العهد أننا لن نباع، فلفقوا لنا قضية مخدرات، ومن فضل الله تعالى أنها باءت بالفشل.. فصدر لنا ـ قبل الحكم فى القضية ـ قرار اعتقال فى مايو سنة ١٩٦٩. وكان القرار مدى الحياة، وشاءت إرادة الله تعالى أن نخرج من المعتقل سنة ١٩٧١، بعد ثورة التصحيح.. التى أعلنها الرئيس أنور السادات وتم الإفراج فى أكتوبر سنة ١٩٧١، وبعد أن خرجنا ظلت قضية المخدرات معلقة كالسيف، حتى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣، وحكم فيها بالبراءة.

المحقق: ما هى الأماكن أو الندوات التى قمت فيها بغناء القصائد السالفة وبخاصة قصيدتا «نيكسون بابا» و«ع اللى حاصل فى الحواصل»؟

الشيخ إمام عيسى: غنيتهما فى جلسات غنائية فى منزلى بالغورية، وعند بعض ناس زىّ فرانين فى حينا، لأنهم اللى اقدر أتجاوب معهم وأحس أحاسيسهم.. ولما دعينا إلى منزل الأستاذ «سيف الغزالى» أنا والزميل «أحمد فؤاد نجم» فى ٥ يوليو ١٩٧٤ تقريبا، غنيت أيضا من ضمن البرنامج الأغنيتين دول.

المحقق: ما هى فى رأيك الآثار التى تتولد فى نفس السامع من سماع أغنيتى «نيكسون بابا».. و«ع اللى حاصل فى الحواصل»؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لست مؤلف الغنوة.. وأنا ملحن ومغن فقط. ولكن مع هذا فأنا مقتنع ومؤمن بالأشعار التى يكتبها زميلى «أحمد فؤاد نجم».. وكل ما أستطيع أن أقوله عن تأثير هاتين الأغنيتين أن الناس أعجبوا بهما ورددوهما ورائى.

المحقق: ما رأيك فى أن هاتين الأغنيتين تنطويان على إثارة المشاعر ضد السلطة

السياسية، بما تتضمناه من هجوم مقنع على دعوة الرئيس الأمريكى السابق نيكسون وعلى الأوضاع العامة فى البلاد وعلى مسلك القيادة السياسية بالنسبة لتغيير رئاسة تحرير الأهرام؟.

الشيخ إمام عيسى: لم يكن فى ذهنى هذه المعانى.. والذى كان فى ذهنى أنها مهاجمة للأوضاع التى عمل السيد الرئيس على تلافيها وعلى تصحيحها.

المحقق: يلاحظ على الأسلوب والعبارات التى صيغت بها هاتان القصيدتان بالذات أنهما تتضمنان ألفاظا مقذعة وشتائم مما يحمل معنى الإثارة وإهاجة المشاعر.

الشيخ إمام عيسى: هذه الألفاظ التى أشرتم إليها تساوى تماما مسلك «نيكسون» عندما ساعد إسرائيل.. والقصيدة الغرض منها مهاجمته بشدة.

المحقق: نوهت عن معرفتك بكل من «إبراهيم شعراوى» و«محمود حسين عاشور» و«على الشريف» و «عيد عبدالرحيم» و «عبدالرحمن خير» و «محمد محمد على».. فما طبيعة الصلة التى تربطك بهم؟

الشيخ إمام عيسى: «محمد محمد على» صلتى به، أننى أعرفه هو وأسرته منذ ثلاثين سنة وأكثر، وهو ساكن فى أول دور، وأنا أوضتى فى نفس المنزل بآخر دور، ووقت القبض علينا كنا موجودين بغرفة «محمد محمد على» اللى فى أول دور.. وأيضا «محمود حسين عاشور»، نفس الصلة لأنه من أهل الحتة، وهو رجل بلا مأوى وينام فى الشارع ويتردد علينا أحيانا.. أنا و«محمد محمد على» و«نجم».. عشان يورينا أعماله فى النحت، لأنه نحات تلقائى.. و«إبراهيم شعراوى» كان يتردد علينا فى البيت بعض الأحايين للسؤال علينا، وكانت هذه الفترة لاتتجاوز السنة. وكان يحضر مع «عبدالرحمن خير» فعرفناه عن طريقه.

وبالنسبه لـ «عبدالرحمن خير» فلا يوجد أكثر من أنه كأى شخص ممن يحبون سماعى.. والصلة به من فترة قريبة. أما «على الشريف» و«على بدرخان» فالذى جمعنى بهما هو تسجيل أغنية «بهية» التى غنيت فى فيلم «العصفور»، ويقوم «على بدرخان» فيه بدور مساعد المخرج، ويمثل فيه «على الشريف». أما «عيد عبدالرحيم حسنين»، فهو مقيم فى نفس البيت ويتردد علىّ لأنه جارى ومن بلدى «أبو النمرس».

وأنا أعرف «نجيب شهاب الدين» وهو صديق وشاعر وصداقتى به من عهد قريب، وقد

لحنت له أغنيتين كما سبق أن ذكرت، الأولى بعنوان «يا مصر قومى وشدّى الحيل» والثانية بعنوان «سايس حصانك»، وقد غنيت الأغنيتين فى الندوات التى حضرتها، ونص الأغنية الأولى كالآتى:

«يامصر قومى وشدّ الحيل / كل اللى تتمنيه عندى / لا القهر يطوينى ولا الليل / أمان .. أمان بيرم أفندى / يسعد صباحك ياجنينه / يسعد صباح اللى رواكى / ياخضره من زرع إيدينا / شربتى من بحر هواكى / شربت من كاس محبوبى / وعشقت نيل أسمر نوبى / وغسلت فيه بدنى وتوبى / وكتبت اسمك على زندى / أمان .. أمان .. بيرم أفندى».

أما الأغنية الثانية فنصها:

«سايس حصانك على القنا وتعالى / تلقى القُليله مبخره وملانه / الصدر مرمر والنهود عريانه / مديت إيدى على النهود أتفرج / نطرت دراعى يادراعى يانا / نطرت دراعى ليه وأنا م الأول / عاشق وعشقى للجميله طوّلْ / وإزاى أتوب عن الغرام واتحول / يابو رمش جابنا فى الهوا ودانا / نطرت دراعى يادراعى يانا / باحلم بيومنا.. وانتى إيدك فى إيدى / باحلم وحلمى قدّ ما انتى تريدى / قد الحلال .. قد القمر وتزيدى / قد الهموم اللى تبات شغلانا / نطرت دراعى يادراعى يانا»

والذى فهمته أن الأغنيه الأولى تمجد مصر .. وليس فيها شىء غير هذا. والثانية أغنية فولكلورية موضوعها غزلى.. وكما قلت فأنا لا أعرف «سيف الغزالى» وأحييت له أمسية شعرية فقط.. بدعوة منه.

المحقق: ألا تعرف أحداً آخر من الأشخاص المضبوطين فى هذه القضية؟.

الشيخ إمام عيسى: لا

المحقق: هل لأحد ممن ذكرت أنك تعرفهم ميول سياسية معادية لنظام الحكم الحالى؟.

الشيخ إمام عيسى: لا توجد لأحد منهم ميول سياسية.

المحقق: جاء بمحضر تحريات مباحث أمن الدولة أن هؤلاء الأشخاص، يبدون تعليقات مناهضة خاصة «سيف الغزالى» و«إبراهيم شعراوى».

المحقق: كل اللى سمعته فى ليلة «سيف الغزالى» هو مجموعة من المبالغات عن أمجاده فى حزب الوفد.. وكان قد أبدى أيضا بعض تعليقات على الأوضاع الحالية فقال إنه

لا توجد ديمقراطية سليمة وأن الوفد كانت ديمقراطيته سليمة، لأنه كان يناوئ الملك، وكان متهما بمحاولة قلب الملكية إلى جمهورية، ولم يرق حديثه هذا فى نظرى أنا شخصيا، وأنا لا أذكر مما قاله سوى ذلك، لأنى لم أحبه، ولم أكن أصغى لكلامه..

المحقق: هل تعلم بتأليف أحد ممن ذكرت، أو انضمامه لتنظيم مناهض؟

الشيخ إمام عيسى: لا .. فقط عرفت من «سيف الغزالى» أنه كان منتميا للوفد..

المحقق: هل تعرف الأشخاص الذين كانوا حاضرين فى الأمسية الشعرية فى منزل «سيف الغزالى»؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف منهم سوى «إبراهيم شعراوى» و«عبدالرحمن خير». وهما اللذان وجها لنا الدعوة من قبله لحضورها.. وأنا كفيف البصر فيجوز أن آخرين كانوا موجودين ولا أعرف بذلك.

المحقق: هل أبدى «إبراهيم شعراوى» أو «عبدالرحمن خير» تعليقات سياسية بتلك الأمسية؟

الشيخ إمام عيسى: الأستاذ «إبراهيم شعراوى» قال قصيدته التى مطلعها «يا فتنتى وأنا بالسجن......ماذا يقول أبوك عنى؟» ولم أسمع أى تعليق من «عبدالرحمن خير» لأن «سيف الغزالى» كان بالع الجو بتهريجه.

المحقق: من هم الأشخاص الذين كانوا بالمنزل محل الضبط، ليلة القبض عليكم؟

الشيخ إمام عيسى: كثيرون لا أعرف منهم سوى «نجيب شهاب الدين» و«محمود حسن عاشور» و«محمد محمد على» و«أحمد فؤاد نجم» و«على بدرخان» و«على الشريف» و«حبيبة»، وهى أول مرّة التقى بها. و«عيد عبدالرحمن» و«محمد عبدالوهاب» .. ولم اتحقق من شخصيات الآخرين.

المحقق: ما ظروف تجمع المذكورين فى تلك الليلة؟

الشيخ إمام عيسى: معظمهم جاء لتهنئتى بالأغنية ونجاح فيلم «العصفور».

المحقق: وماذا دار فى الجلسة التى تمت تلك الليلة؟

الشيخ إمام عيسى: كل ما دار أنى غنيت أغنية «بهية» و«شرفت يانيكسون بابا» ولم تكمل .. لأنى وأنا باقولها البوليس حضر.

المحقق: ألم تدر تعليقات سياسية أو تلقى أشعار مناهضة من أحد الموجودين فى الليلة المذكوره؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: هل تم تعاطى مواد مخدرة فى ذلك التاريخ؟!

الشيخ إمام عيسى: أمامى لم يحدث.

المحقق: جاء بمحضر مباحث أمن الدولة أنه قد ضبط حشيش وأفيون فى حيازة «محمد عبدالوهاب» و«عيد عبدالرحيم حسنين» وكذلك قطعة من الحشيش أسفل أريكة يجلس عليها بعض الحاضرين.

الشيخ إمام عيسى: لاعلم لى بهذا.

المحقق: كما ضبطت جوزة كان يعدها «محمد عبدالوهاب» و«عيد عبدالرحيم حسنين».

الشيخ إمام عيسى: لاعلم لى بهذا.

المحقق: ألا توجد بالمنزل عادة «جوزة»؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لا أعرف.. وأنا إذا أردت أن أشرب دخانا أذهب إلى القهوة.. ولا أمتلك جوزة.

المحقق : ضبط أيضا جهازا تسجيل أحدهما ماركة سانيو، والآخر ماركة ناشيونال.. ومجموعة من أشرطة التسجيل فما معلوماتك عنها؟.

الشيخ إمام عيسى: الذى أعلمه أن أحدهما، وهو ماركة سانيو، ملك الأخ «أحمد فؤاد نجم».. ولا أعلم مالك الجهاز الثانى.. والأشرطة لا أعرف بوجودها، وإن كنت أسجل أغانىّ على أشرطة.

المحقق: ضبطت فى المنزل أيضا مجموعة من الأوراق والمحررات عبارة عن أشعار هى «الكعكة الحجرية» و«المرجيحة» و«الجوع» من تأليف «زين العابدين فؤاد» و«غنوه لعشاق السلام» و«غنوة للجنود» وفهرس لمجموعة من الأغانى، وبطاقات زيارة مختلفة، ومجموعة من الدعوات لك أنت والمتهم «أحمد فؤاد نجم» وأجندة تليفونات..

الشيخ إمام عيسى: هذه ليست شقتى التى فتشت، والورق مالوش لازمة معى، لأنى

لا أقرأ ولا أعرف شيئاً عن هذه الأوراق، وإن كنت أعرف «زين العابدين فؤاد»، لأنه يزورنى أحيانا، وهو يقول الشعر ولكنه ليس محترفا .. ولم ألحن له شيئاً..

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

الشيخ إمام عيسى: لا..

□□□

كتب «أحمد فؤاد نجم» خلال الشهر الذى أمضاه فى معتقل القلعة ـ محبوساً احتياطيا على ذمة التحقيق فى قضية قصيدتى «شرفت يا نيكسون بابا» و«ع اللى حاصل فى الحواصل» ـ قصيدتين جديدتين، هما «بيانات على تذكرة مسجون» و«غنوة للشباب». وقد استوحى الأولى من بطاقة الدخول التى تسجل عليها إدارات السجون المصرية، البيانات الأولية عن كل مسجون يودع خلف أسوارها، وهى تشمل عادة، الاسم والسنّ والمهنة ومكان الميلاد وتاريخه، ومدّة الحكم، والملامح البارزة فى الوجه..

لكن الشاعر لم يسجل على تذكرته ـ أو قصيدته ـ البيانات التى تتعلق بشخصه، فالمسجون ليس «أحمد فؤاد عزت نجم» ولكنه الشعب الذى ينتمى إليه، ويعبر عنه، ويسجن فى سبيله، ويستفزه صبره الطويل على كل مايصنعه به حكامه.. فاسمه هو «صابر» وتهمته أنه «مصرى». لأن الجنسية أصبحت تهمة، والجهة التى ولد فيها «أى أوضة مضلمة تحت السما على أرض مصر/ مطرح ما يجرى النيل/ مادام ما يكونش قصر»، وفى خانة المهنة يسجل «وارث عن جدودى والزمان/صنع الحضارة والنضارة والأمان». وأمام بند المدّة المحكوم بها عليه يكتب «من سبع تلاف سنه وأنا راقد سجين/ ألحن على ضراسى الحجر / من الضجر وأبات حزين»، أما سبب الحكم عليه، فلأنه «طيب / وابن نكته / وابن إيه».

فى القصيدة الثانية، «غنوة للشباب» يتوارى أسى الشاعر لصبر الشعب على ما يجرى له، ويبدو أكثر تفاؤلاً وثقة، فقد هلّت، وطابت شمس البشاير، لأن مصر «اللى خاضت ليالى/ بحر الضلام الرهيب / عرفت بلاها ودواها/ بعيون شبابها النجيب».

ولم يكن منطقيا أن يستمر حبس «نجم» و«إمام» احتياطياً على ذمة قصيدتى «نيكسون بابا» و«ع اللى حاصل فى الحواصل»، بعد أن اضطر «نيكسون» للاستقالة من منصبه، حتى قبل القبض عليهما، وانهارت تهمة التنظيم الذى كان يشكله «سيف الغزالى»

ويستعين بأغانيهما في تجنيد الأعضاء له، ليس فقط لتهافت أدلتها، ولكن ـ كذلك ـ لأن الرئيس «السادات» نفسه، كان قد طرح في أغسطس ١٩٧٤ ما عرف بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي، وكانت تقوم على فكرة تعدد المنابر داخله، ولأن المطالبة بالعودة إلى التعددية الحزبية، كانت نغمة زاعقة في الحوار العام الذي فتح حول هذه الورقة..

وهكذا تخلت النيابة عن القضية، وتركتها للقضاء، الذي أفرج عنهما ـ في أول تظلم من قرار الحبس يعرض عليه ـ بكفالة قدرها خمسون جنيها لكل منهما، لكن الاتهام ـ بالنسبه لـ «أحمد فؤاد نجم» ـ لم يحفظ، وضم بعد ذلك إلى أسانيد اتهامه بالمشاركة في التحريض على مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

هــوامــش

(١) حرصاً على الطابع الوثائقى للدراسة فضلنا الاحتفاظ بالنص الكامل لأقوال نجم فى التحقيق، كما جاءت به، وبنفس سياقه، على أن نعلق عليه عند الضرورة في الهوامش. والوارد هنا هو نص أقواله بعد منتصف ليل ١٩٧٤/٩/٤.

(٢) وضع «نجم» و«إمام» هذه القاعدة، بعد أن بدأ صيتهما يذيع.. وسعى كثيرون لدعوتهما لإحياء أمسيات شعرية غنائية فى منازلهم أو فى بعض الأماكن العامة، وكان الطلبة الذين يحضرون المؤتمرات التى يغنيان فيها يجمعون من بعضهم البعض ما يقدمونه لهما..

(٣) يكشف هذا الرد، وردود أخرى سوف ترد فى هذه الجلسة من جلسات التحقيق، والجلسات التالية، عن أن «نجم» لم يكن خالى الذهن، عن أساليب المراوغة فى التحقيقات، ومن الواضح أن الآراء الواردة هنا فى نظام الحكم لاتعبر كلها عن آرائه الحقيقية، ولكنها مجرد مراوغة للتهرب من انطباق مواد الاتهام على شعره..

(٤) الإحالة هنا إلى الاتهام بتأليف قصائد مناهضة للسلطة.

(٥) الإشارة هنا إلى الكاتب الصحفى الراحل مصطفى أمين، الذى كانت محكمة عسكرية قد حكمت عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة عام ١٩٦٥ بدعوى أنه كان يتجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أفرج عنه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ضمن خطة الرئيس السادات للتمهيد لتغيير سياسات عبدالناصر. وكان «مصطفى أمين » يتزعم مجموعة من الصحفيين يبشرون آنذاك، بأن على مصر أن تغير تحالفاتها الدولية وتتجه بها نحو الولايات المتحدة ، بدلاً من الاتحاد السوفيتى . وفى إجابة نجم محاولة للمراوغة لايهام المحقق بأن خلافه هو مع «مصطفى أمين» ومن يصفهم بأنهم «جواسيس الأمريكان» فى حين أن الهجوم الوارد فى القصيدة يتوجه إلى الرئيس «السادات» نفسه وإلى سياسة التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية ونشدد هنا علي أننا نلتزم بنص الوثيقة، وبما ورد على لسان «نجم» من دون أن يعنى هذا موافقتنا على ما يبديه من آراء فى الآخرين، أو على تقييمه لأشخاصهم أو مواقفهم، ونلفت النظر إلى أن الأوراق القضائية، تضم أحيانا آراء لبعض المتهمين فى متهمين آخرين، لا تعكس مواقفهم الحقيقية منهم، لأن الهدف منها هو الإفلات من التهمة، وأحيانا الدفاع عن النفس وعن الآخرين. وهو مما سوف يتكرر على لسان «نجم» سواء بشأن الأستاذ محمد حسنين هيكل أو الأستاذ سيف الغزالى أو آخرين ممن نعرفهم ونقدر دورهم، ونعتقد أن ما أبداه «نجم» فى التحقيق من آراء فيهم، فى هذا المحضر، كان تحت وطأة الظروف السياسية التى كانت قائمة آنذاك، أو رغبة فى الهروب من التهمة، أو ظنا من نجم أنه بالهجوم عليهم، يصد عن نفسه وعنهم الاتهام

(٦) كان اختفاء بعض السلع الأساسية من الأسواق المصرية مثل الزيت والبوتاجاز والكبريت والسكر

ظاهرة متفشية آنذاك تسبب مشكلات كثيرة للمواطنين المصريين .. وكانت كل أنواع الصابون قد اختفت من الأسواق فى الفترة التى كتبت فيها القصيدة .

(٧) كان «عبد الرحمن خير» يعمل آنذاك أمينا لمكتبة أحد المصانع الحربية ، وسبق التحقيق معه والقبض عليه فى قضية تنظيم الطليعة العربية ، التى كان المتهم الأول فيها ، هو المفكر القومى المعروف «د. عصمت سيف الدولة» .

(٨) لم يكن «نجم» حين قال هذا الكلام قد عرف بعد أن إبراهيم شعراوى هو أحد مصادر هيئة الأمن القومى لمتابعة النشاط الشيوعى بما فى ذلك نشاطه.

(٩) الأشخاص الستة الذين وردت أسماؤهم على لسان «نجم» هم من بين الذين حضروا أمسية ٥ يوليو ١٩٧٤ فى بيت «سيف الغزالى» ، ومن المنسوب إليهم تهمة الانضمام إلى التنظيم الذى كان بصدد تشكيله.

(١٠) كان «نادر عبد الوهاب» آنذاك مهندساً وضابطاً احتياطيا ، وقد اعتقل بعد ذلك أكثر من مرة بتهمة الانضمام إلى تنظيمات يسارية .

(١١) اسمه الكامل ـ طبقا لمحضر الضبط ـ هو «محمد شوقى عبد الفتاح خميس» ـ موظف بالجمعية التعاونية للبترول.

(١٢) يشير «نجم» هنا إلى مسكنه فى العباسية . وكانت محاضر الشرطة قد اعتبرت أنه مقيم فى عنوانين وبالتالى أصبح مسئولاً عما يضبط فيهما .

(١٣) تكشف أقوال الذين حضروا الأمسية الفنية فى بيت «سيف الغزالى» عن أنها تضمنت إلقاء وإنشاد قصائد أخرى منها «دولامين» و«مصر يا امه يا بهية» و«الجوع جدع» و«كلمة سلام» و«عطشان يا صبايا» و«شَيِّليه فوق راس الشهيد» و«جيفارا» .. فضلاً عن القصائد الثلاث التى أشار إليها المحقق واعتبرها ـ دون غيرها ـ موضوعا لانطباق الفقرة الأولى المادة ١٠٢ من قانون العقوبات ..

(١٤) كان الرئيس الأمريكى قد استقال من منصبه ، فى ٨ أغسطس (آب) ١٩٧٤ بسبب تداعيات فضيحة «ووترجيت» وهو ما أفقد القضية جانباً من خطورتها ونلاحظ بشكل عام أن سلطة الاتهام تحاشت أن توجه إلى الشاعر تهمة إهانة رئيس دولة أجنبية حتى قبل عزل «نيكسون» حتى لا يبدو وكأنها ملكية أكثر من الملك وخاصة أن «نيكسون» كان يتعرض آنذاك لحملة صحفية أمريكية شرسة ضده ..

(١٥) اقتطف المحقق فقرات من القصيدة ، وجدها تصلح دليلاً على صحة الاتهام وأهمل فقرات أخرى وقد رأينا أن ندرج النص الكامل للقصيدة للمقارنة بين ما اعتبره دليلاً على الاتهام وما استبعده منه مع ملاحظة أن المحقق عند مناقشته لـ «نجم» فى الجلسة التالية أضاف إلى أدلة الاتهام سطورا أخرى من القصيدة ، غير التى اقتطفها فى هذا المحضر وقد وضعنا بين قوسين السطور التى استبعدها المحقق من أدلة الاتهام فى البداية .

(١٦) عملوا لك قيمة وسيما ، أى افتعلوا لك قيمة ليست لك ومنحوك سيماء أو علامة لا يستحقها والتعبير فصيح وبنفس المعنى .

(١٧) سلاطين الفول والزيت : يؤكل الفول ـ أحيانا ـ فى سلطانية من الصاج المطلى بالخزف ويؤكل بالزيت والمعنى يشير إلى حكام البلاد التى تأكل الفول والبلاد التى تنتج النفط .

(١٨) استقبل الرئيس «السادات» ضيفه الرئيس الأمريكى «نيكسون» فى قصر رأس التين بالإسكندرية الذى كان مقراً رسميا صيفيا لملوك مصر وسافر الضيف بعد ذلك إلى السعودية .

(١٩) هكذا وردت فى المحضر فضلاً عن تسجيل الأمسية والوارد فى «الأعمال الكاملة» للشاعر ، هو «عملو

لك دقة وزار» وكان «الشيخ إمام» أحيانا يغير بعض كلمات القصائد أثناء الغناء. والدّقة، هى الرق على الدفوف فى احتفالات الزار وهو طقس شعبى لاستحضار وصرف العفاريت .

(٢٠) القارح هو المجروح الذى يعانى من القروح وهو كلمة فصيحة بمعنى الموصوم، والمندار: كلمة عامية بمعنى الذى يدير ظهره للآخرين وتشير إلى الشواذ جنسياً .

(٢١) شمهورش : إشارة إلى اسم أحد العفاريت التى ورد ذكرها فى ألف ليلة، والكوديا هى المختصة بتنظيم الزار والغالب أن هذه الشطرة كانت السبب الرئيسى فى اعتبار أن قصيدة «نيكسون بابا» قد خرجت عن كل الخطوط الحمراء .إذا فهم أن الشاعر يشير بها إلى تصدر الرئيس «السادات» وزوجته السيدة جيهان لمواكب الترحيب بـ «نيكسون» .

(٢٢) عزموك : أى وجهوا إليك دعوة لحضور وليمة .

(٢٣) البونبون والهريسة ، من أنواع الحلويات الغربية والشرقية

(٢٤) الهياف فى القاموس : هو من يشتد عطشه ولا يصبر عليه والفتاة الهيفاء هى ضامرة الخصر وفى العامية تستخدم للدلالة على التفاهة والبلاهة .

(٢٥) أصلها اللغوى تفلة بمعنى بصقة .

(٢٦) العنوان الأصلى للقصيدة هو «حسبة برما .. بمناسبة زيارة ابن الهرمة ، وبرما قرية مصرية وحسبتها تشير إلى عملية حسابية معقدة ترويها نادرة شعبية ، والتعبير يستخدم للدلالة على التلاعب بالأرقام بهدف الاحتيال وابن الهرمة هو الابن الذى يولد لامرأة عجوز فى آخر سنوات خصوبتها فيكون ضعيفا وأبله والقصيدة بأكملها فى صورة بيان إحصائى على لسان مسئول رسمى ، تبدأ باحصاء مزيف عن الرافضين لزيارة نيكسون يظهرهم باعتبارهم أقلية .. ثم يبدأ فى إحصاء الموافقين .

(٢٧) اقتطف المحقق كدليل على الاتهام ، أجزاء من القصيدة والوارد هنا هو نصها الكامل وقد ميزنا الاجزاء التى استبعدها بوضعها بين قوسين .

(٢٨) مستباحة ، الأصل «مباحة» وهو لفظ من ابتكار الشاعر على وزن مستباحة .

(٢٩) انتخام : من التخمة وهو لفظ من ابتكار الشاعر على وزن انتفاخ ..

(٣٠) الحروف تكون كلمة «الجردل» أو «الدلو» وهو يستخدم فى العامية المصرية للتدليل على التفاهة والانحطاط

(٣١) البوظة : فى العامية المصرية شراب مسكر يصنع من الخبز المخمر والإشارة إلى العفن الذى يملأ الحياة العامة .

(٣٢) إشارة إلى المحامى الديمقراطى المعروف أحمد نبيل الهلالى وكان محامياً للطلاب فى كل قضاياهم مما أدى إلى اعتقاله فى عام ١٩٧٣ ولم يفرج عنه إلا بعد الحرب .

(٣٣) إشارة إلى « هنرى كيسنجر» وزير خارجية أمريكا الذى كان يكثر من زيارة مصر آنذاك .

(٣٤) أسطى الفلافسة : أى شيخ الفلاسفة وهو تصغير وتحقير للكتاب الذين كانوا يدافعون عن «محمد حسنين هيكل» بعد خروجه من الأهرام .

(٣٥) أسطى فلس : تصغير لكلمة فيلسوف ، توحى بالإفلاس المعنوى وضعف العقل .

(٣٦) مستوحاة من المثل الشعبى المصرى الذى يقول : التاجر لما يفلس، يفتش فى دفاتره القديمة والإشارة إلى أن القوى الاستعمارية عادت إلى أوراقها القديمة وسعت للاستعانة بأنصارها القدماء.

(٣٧) علوه ، إشارة للكاتب الصحفى «على أمين» الذى كان قد حل آنذاك محل «محمد حسنين هيكل» فى رئاسة تحرير الأهرام .

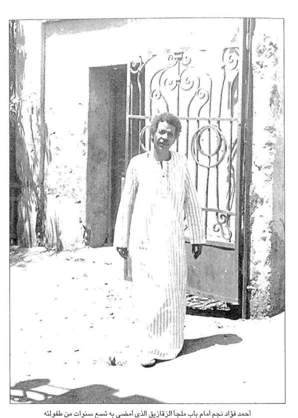
(٣٨) القرع فى العامية المصرية يرمز إلى عدة معان منها الكذب والمبالغة والخيانة والقوادة ..

(٣٩) قرّن : أى أصبح له قرون فى إشارة إلى ذكر الماعز الذى لا يغار على أنثاه .

(٤٠) تشبيه لحالة الفساد بحالة التاكسى وتنزيل العداد ، معناه وجود الراكب وبداية العد..

(٤١) إشارة إلى القبض على الممثلة المشهورة آنذاك «ميمى شكيب» بتهمة إدارة شبكة دعارة تضم فنانات أخريات

(٤٢) واصل: كلمة مستخدمة فى صعيد مصر وتعنى «مطلقاً» أو «أبداً» !.



أحمد فؤاد نجم أمام باب ملجأ الزقازيق الذى أمضى به تسع سنوات من طفولته



الفصل الرابع
آخــر ســـــنوات المـد

(١٠)

كانت زيارة الرئيس الأمريكي «نيكسون» إلى مصر قد رفعت من درجة توتر الجو السياسي والاجتماعي خلال صيف عام ١٩٧٤، الذي شهد عدداً من الإضرابات العمالية، ومن الاشتباكات بين المواطنين وأجهزة الأمن، في الوقت الذي كان فيه «الرئيس السادات»، يعد لتوقيع اتفاقية الفصل الثاني للقوات على جبهة سيناء، التي وقعت بالفعل في مارس ١٩٧٥، وتضمنت ضمن بنودها أول تعهد مصري رسمي بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل..

وفضلاً عن ذلك، فقد شهد صيف ١٩٧٤، الاندفاع نحو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بطريقة مرتجلة أدت إلى ارتفاع متصاعد في نفقات المعيشة، وتدهور سريع في مستوى حياة الطبقات الشعبية، كما شهد صراعاً عنيفا بين المثقفين وبين وزير الثقافة «يوسف السباعي»، بسبب مشروع قانون لإنشاء «اتحاد الكتاب» كان يعده، بعيداً عن الحوار معهم.. وبسبب إصراره على فرض الرقابة على مجلة «الكاتب» وهي مجلة قومية ذات نفس يساري كانت تصدر عن «الهيئة العامة للكتاب» التي لا تزال إلى الآن إحدى هيئات وزارة الثقافة، لأنها مارست حقها في انتقاد سياساته، مما انتهى باستقالة أسرة تحريرها.

وخلال ذلك الصيف - كذلك - كانت أجهزة الأمن، قد تأكدت من أن الشيوعيين المصريين - الذين كانوا قد حلّوا تنظيماتهم المستقلة في عام ١٩٦٥ على وعد من النظام بأن ينضموا إلى الاتحاد الاشتراكي - قد عادوا إلى تنظيم أنفسهم، فأسسوا ثلاثة تنظيمات سرية على الأقل، وكانت معظم القيادات النشطة داخل الحركة الطلابية، تنتمي إلى هذه التنظيمات،

التى لم تكتف بالعودة للنشاط بل أخذت تحرض كذلك الناصريين المعارضين لسياسات الرئيس «السادات»، على إنشاء تنظيم سرى مستقل لهم..

وبتجمع كل هذه العوامل، توقعت أجهزة الأمن، أن تتجدد الانتفاضة الطلابية بمجرد بداية العام الدراسى الجديد ١٩٧٤/١٩٧٥ بعد أن توقفت خلال العام السابق، بسبب حرب أكتوبر، واستعدت هذه الأجهزة لتوجيه ضربة وقائية فى اللحظة المناسبة، لتجهضها وتحول دون انتشارها خارج نطاق الجامعة، على نحو ماحدث فى يناير من عامى ١٩٧٢ و١٩٧٣.

ومع أن القيادات الطلابية اليسارية، قد استأنفت نشاطها مع بداية العام الدراسى، إلاّ أنها لم تستطع تحقيق نفس الدرجة من النجاح الذى كانت تحققه فى الأعوام السابقة، إذ كانت تواجه بمقاومة من الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية، تشجعها دوائر فى الحكم، نجحت فى شق جبهة الطلاب، وحالت دون توحيد صفوفهم فى معارضته.. لكن الكرة انتقلت إلى عمال حلوان الذين خرجوا فى يوم أول يناير ١٩٧٥، فى مظاهرات صاخبة تهتف ضد رئيس الوزراء «عبدالعزيز حجازى» بشعارات كان من أقساها «حكم النازى.. ولا حكم حجازى».. وفى مساء اليوم نفسه، نفذت أجهزة الأمن خطة الإجهاض التى كانت قد أعدتها، فاستصدرت من النيابة العامة أذونا بالقبض على عدّة مئات من الطلاب بتهمة التحريض على الشغب وعدّة عشرات من العناصر الماركسية، اتهمت بتشكيل ثلاثة تنظيمات شيوعية على خلاف القانون.

وكان نصيب «نجم» من هذه الحملة، القبض عليه، هو وزوجته «صافيناز كاظم» بتهمة عضوية أحد هذه التنظيمات الثلاثة، وهو تنظيم «اليسار الجديد»، وقد وصفته مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة التى قدمتها إلى النيابة العامة، واستصدرت على أساسها أذون القبض والتفتيش، بأنه «تنظيم يضم بعض العناصر الشيوعية المتطرفة.. التى تنتهج خليطاً من الفكر الصينى والتروتسكى والجيفارى، ويتخذون موقفاً معارضاً رافضاً لنظام الحكم الحالى، ويعتمد أسلوب تحركهم على العنف فى مواجهة السلطة، واتخاذ شكل البؤر الثورية فى المواقع الجماهيرية والسكنية، لنشر الثورة والتمرد على نظام الحكم الحالى مستغلين الحركة التلقائية للجماهير، وأضافت المذكرة أنهم «يركزون نشاطهم على تجنيد العناصر الشابة من الطلبة والمثقفين، بدعوى أن الثورة القادمة ستكون وليدة المثقفين من الطبقة البورجوازية الصغيرة، وأن الطلبة ـ بحكم عدم مسئوليتهم الاقتصادية ـ سيكونون طليعة عملية التحول».

وقالت المذكرة أنه «قد وضح تحرك هذه العناصر الشيوعية داخل القطاع الطلابى، وأن عناصر منهم قد تزعمت التحركات المضادة خلال الإضرابات الطلابية فى الأعوام السابقة، وأن عناصر تنظيم «اليسار الجديد» قد لجأت فى فبراير ١٩٧٢، إلى إشهار جمعية باسم «جمعية كتاب الغد» واتخذوا منها ستاراً لتحركهم المضاد».

وفى مجال التدليل على صحة هذا الاتهام، رصدت المذكرة أرقام القضايا التى سبق القبض على أعضاء فى الجمعية على ذمتها، إذ اتهم اثنان من أعضاء مجلس إدارتها، هما الناقد «إبراهيم فتحى قانصوه» والكاتب «خليل سليمان كلفت»، بتهمة تأسيس تنظيم شيوعى، يضم بعض الطلبة والعمال، كانت تجرى محاكمته آنذاك فى محكمة أمن الدولة بالإسكندرية. واتهم اثنان من هؤلاء الاعضاء هما الشاعران «محمد عزت عامر» و«محمود حسن الشاذلى» بإلقاء أشعار مناهضة تحض على كراهية نظام الحكم الحالى، بمركز شباب جنزور، بمحافظة المنوفية، فضلاً عن اتهام أربعة آخرين من أعضائها هم «زين العابدين فؤاد» - شاعر عامية - و«خالد إبراهيم جويلى» - طالب وفيما بعد مخرج مسرحى - و«أحمد فؤاد نجم» - شاعر عامية - و«صافى ناز كاظم» - ناقدة وصحفية - فى قضية التحريض على الاضطرابات الطلابية سنة ١٩٧٢.

وفى تلخيصها لمظاهر النشاط المضاد، الذى تقوم به «جمعية كتاب الغد» كواجهة شرعية لتنظيم «اليسار الجديد» رصدت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة ثلاثة مظاهر، دللت على كل منها بواقعة:

○ الأول: هو أن الجمعية تنشر الدعوة لتكوين ما يسمى بـ «الاتحاد الوطنى الديمقراطى للأدباء والفنانين» بهدف هدم المؤسسات الشرعية لوزارة الثقافة بدعوى سيطرة العناصر الرجعية واليمينية عليها. وفى هذا الصدد أشارت المذكرة إلى أن أعضاء فرع الجمعية بمدينة بورسعيد، قد رفعوا هذا الشعار خلال ندوة عقدت بقصر الثقافة بالمدينة، خلال الاسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٧٤، مما أسفر عن خلافات انتهت بأحداث شغب، حرض خلالها أعضاء الفرع الجماهير على التظاهر وكراهية النظام القائم وأصدروا بيانين يتضمنان هجوماً على النظام(١).

○ الثانى: أن أعضاء جمعية كتاب الغد - أو بمعنى آخر أعضاء تنظيم «اليسار الجديد» - يحضرون ندوات ومؤتمرات بكليات الجامعة المختلفة، لإثارة الطلاب وتحريضهم على كراهية النظام القائم من خلال التشكيك فى موقف القيادة والمؤسسات الشرعية بالنسبة

للأوضاع السياسية والاقتصادية.. وأن عدداً من الطلبة المرتبطين بأعضاء «الجمعية / التنظيم»، يشاركون في تحقيق هذا الهدف بكتابة مجلات الحائط التي تتضمن تعريضاً بالنظام وحضاً على كراهيته وتحريضا للطلاب على القيام بالمسيرات والاعتصامات والمظاهرات. وفي مجال التدليل على ذلك رصد التقرير تردد ثمانية من أعضاء الجمعية ـ كان من بينهم «أحمد فؤاد نجم» «وصافي ناز كاظم» على كلية الحقوق بجامعة عين شمس، في الفترة بين ٧ و١٢ ديسمبر ١٩٧٤، للمشاركة في ندوات هاجموا خلالها النظام القائم والمؤسسات الدستورية.

ولأن المذكرة، كانت مجرد ذريعة لإضفاء شرعية قانونية على حملة اعتقالات كانت الحكومة في حاجة إليها للحيلولة دون تصعيد التوتر السياسي، حتى لا تضطر إلى إعادة فتح المعتقلات التي كانت تتفاخر بأنها قد صفتها إلى الأبد.. فإن أجهزة الأمن لم تعن بتدقيق ما ورد بها من معلومات، بل لعلها تعمدت ذلك، حتى تسوّغ لنفسها إدراج أسماء عدد من العناصر المعارضة التي تقوم بنشاط علني غير مؤثم قانونياً، ضمن آخرين ممن قامت لديها شواهد على أنهم يقومون بأنشطة محظورة قانونا، ولكنها لم تكن تملك أدلة كافية على ذلك.

والحقيقة أن «جمعية كتاب الغد» [٢] كانت ـ كعدد من الأسر الطلابية في الجامعة ـ إحدى الواجهات العلنية لمنظمة شيوعية سرية، لم تتخذ لها اسما ولم تعلن عن وجودها إلاّ بعد ذلك بعدّة شهور وفي منتصف عام ١٩٧٥، هي «منظمة حزب العمال الشيوعي المصري».. لكن أعضاء الجمعية، لم يكونوا جميعا أعضاء في هذه المنظمة، بل ولم يكن معظمهم يعرف عن وجودها شيئاً.. وهو ما تجاهلته المذكرة، التي تضمنت كذلك أسماء آخرين، لم تكن لهم صلة بالجمعية، أو بالمنظمة، بل كانوا ممن يختلفون معها وتختلف معهم، إما لأسباب تتعلق بخلطها بين دور المنظمة الثقافية، ودور المنظمة الحزبية، أو لأنهم كانوا يفضلون العمل المستقل، وكان من هؤلاء «أحمد فؤاد نجم».

لكن «نجم»، الذي كان حريصاً على استقلاله، وعلى ألاّ يتجاوز دور الشاعر المحرض، والذي رفض كل محاولات المنظمات الشيوعية، لضمه لعضويتها لكي يكون صوتا لها، إدراكاً منه بأن ذلك يحدّ من جماهيريته ومن تأثيره، مما كان سببا في توتر العلاقات بينها وبينه، وجد نفسه يساق من جديد إلى السجن، فجر يوم الخميس ٢ يناير ١٩٧٥، هو وزوجته «صافيناز كاظم»، لينتقل بعد ساعات إلى معتقل القلعة، وبعد ساعات أخرى، وفي التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه كان يمثل أمام الأستاذ «صلاح عبدالستار» رئيس

النيابة، الذى واجهه بالتهمة طبقا لما ورد فى البلاغ الذى قدمه نائب وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة .. فقال «نجم»:[٣]

أحمد فؤاد نجم: اسمى «أحمد فؤاد نجم» السن ٤٥ سنة. بدون عمل مولود بالعباسة مركز أبو حماد شرقية ومقيم ١١٦ شارع العباسية.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك؟

أحمد فؤاد نجم: أنا ماحصلش منى شىء.. وأنا غير منتسب لجمعية «كتاب الغد»، لأن هذه الجمعية تعادينى.. وبتشنع علىّ.. والمنضمون لهذه الجمعية بعض الشعراء محدودى الموهبة وبيحاربوا الشعراء ذوى المواهب وأنا على وجه التحديد.. لأنى أتمتع بموهبة فذّة فى الشعر.

وأنا حضرت ندوة[٤] بمبنى «كلية الهندسة» جامعة القاهرة من حوالى يومين ثلاثة. بناء على دعوة موجهة إلىّ من اتحاد طلبة كلية الهندسة. وسبق أن وجهت إلىّ دعوتان من «كلية حقوق عين شمس» و«كلية الاقتصاد والعلوم السياسية» بجامعة القاهرة ومارحتش ولم يحدث أن قمت بتأليب فئات طلابية.

وأنا ألقيت فى الندوة اللى أنا حضرتها بعض أشعارى من الذاكرة وكانت هذه الأشعار كلها تدور حول تمجيد مصر وشعبها. وبخلاف ذلك ليس لى أىّ نشاط آخر. وملتزم منزلى. ولم أحضر أى اجتماعات أو ندوات سوى الندوة التى أشرت إليها.

وأنا تم ضبطى اليوم الساعة ٥ صباحا. ووضعونى أنا وزوجتى وطفلتى[٥] التى اصطحبتها معى لعدم وجود أحد بالمنزل. بدورة مياه «قسم شرطة الوايلى» لمدّة عشر ساعات تقريبا.. وملابسى الداخلية اللى كنت واضعها فى شنطة وسجائرى .. احتجزوها فى سجن القلعة..

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أطلب من النيابة أن تضع حداً لطغيان المباحث وجبروتها تسلطها على الشرفاء.

□ □ □

وفى أعقاب ذلك التحقيق القصير، أغلق المحقق محضره، وقرر حبس «نجم» احتياطيا على ذمة القضية، وهو إجراء اتخذ مع جميع الذين قبض عليهم فى تلك الحملة، بسبب

كثرة أعدادهم، ولأن سلطات التحقيق كانت حريصة على استيفاء الشكل القانونى للحملة، بحكم أن قانون الإجراءات الجنائية المعمول به فى مصر لا يجيز للشرطة أن تحتجز المتهم لمدّة تزيد على ٢٤ ساعة، من دون عرضه على النيابة، وفضلاً عن ذلك فإن أجهزة الأمن كانت قد اكتفت بتقديم مذكرة التحريات العامة، وقوائم بأسماء المطلوب ضبطهم، ووعدت بأن تتقدم - فيما بعد - بمذكرة تفصيلية عن الوقائع المنسوبة لكل متهم على حدة.

ومع أن هذه الأجهزة قدمت بعض الوقائع والأدلة، ضد المتهمين بعضوية المنظمتين الشيوعيتين الأخريين، إلا أنها لم تقدم أيه وقائع تتعلق بما سمته بـ«تنظيم اليسار الجديد».. وهكذا لم تستأنف النيابة التحقيق مع «نجم»، إلا بعد حوالى شهر من التحقيق الأول، وكان المحقق هذه المرّة، هو رئيس النيابة «نبيل الفقى»، الذى كان قد كلف بالاطلاع على ما ضبط لديه من أوراق مخطوطة وكتب، فاستدعاه إلى سراى النيابة فى الساعة الحادية عشرة و٣٥ دقيقة من ضحى يوم السبت أول فبراير ١٩٧٥، حيث دار الحوار بينهما على النحو التالى:

المحقق: هل كنت حاضراً عند تفتيش مسكنك؟

أحمد فؤاد نجم: أيوه كنت موجود.

المحقق : وما الذى أسفر عنه هذا التفتيش؟

أحمد فؤاد نجم: لم يسفر التفتيش عن شيء مطلقا. وأنا حتى قلت للضابط فتش البيت تانى يمكن تلاقى حاجة علشان ما حدش ياخد عليك ملحوظة، فأشاح بيده وأخذنى أنا والست وبنتى الطفلة وودونا قسم شرطة الوايلى. ولما رحنا قسم شرطة الوايلى أثبتنا فى دفتر أحوال القسم أنه ليست معنا أى مضبوطات، وعندما سئلت فى محضر النيابة أول مرّة، لم أواجه بأية مضبوطات رغم أنه كان قد مرّ ١٢ ساعة على ضبطنا.

المحقق: هل كنت تحوز كتبا بعناوين «الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن» و«إيران فوق بركان» و«نحو الاشتراكية: اليسار الجديد» (عرضنا عليه هذه الكتب الثلاثة).

أحمد فؤاد نجم: رغم أن هذه الكتب مطبوعة وتباع فى السوق. ومن الجائز أن يكون أى شخص حائزًا لمثلها، إلا أننى أقطع بأن هذه الكتب ليست ملكى، وأؤكد أن التفتيش لم يسفر عن العثور على شيء فى منزلى.

المحقق: ولمن النداء الذى كتبه «عبدالرحمن الخميسى» إلى أعضاء وفود مهرجان العراق[١] «عرضناه عليه».

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف عنه شيئا.. وحتى لم أقرأه مع أحد.. ولم أشاهده مع أحد إطلاقا.

المحقق: ولمن البيان الصادر [٧] عن اتحاد طلاب كلية الفنون الجميلة؟ «عرضناه عليه»

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف عنه شيئا. والتعليقات الثابتة على هوامشه ليست بخطى.

المحقق: ولمن الكراستان وأوراق الشعر المضبوطة؟ (عرضناهما عليه).

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أعرف شيئاً عن الورقة المكتوبة بعنوان «سكران» [٨]، أما الورقة التى بها قصيدة «لاجل ما نطلع فى الأخبار» فهى بخطى.. وكانت محاولات أولى لكتابة قصيدة نشرت فعلاً فى مجلة «روزاليوسف» خلال حرب أكتوبر، أما الكراسة اللى فيها قصائد متضمنة أسماء فيتنام وسبارتاكوس وكمشيش، فإن فيها صفحات محررة بغير خطى، وأنا أستعجب إزاى انكتب فى هذه الكراسة بغير خطى.. أما القصيدة الأصلية، فهى بتاعتى وبخطى وكانت عن «الشاعر بابلونيرودا» أما الكراسة الثانية ففيها نفس القصيدة، وهى بخطى.

المحقق: وبماذا تعلل حصول المباحث على هذه القصائد رغم أنك تقرر أن التفتيش لم يسفر عن العثور على شىء؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصائد ليست مكتملة، وإنما هى محاولات أولى، وأنا أبدأ كتابة قصائدى فى أى مكان، وأترك المحاولات الأولى فى أى مكان شرعت فيه فى كتابة القصيدة.. ومن المؤكد أن المباحث حصلت على هذه المسودة، بواسطة أحد عملائها.. وربما يكون هذا العميل صديقى. ومثلاً الشاعر «إبراهيم شعراوى» كان من أعز أصدقائى، واتضح فى قضية المخرج السينمائى «على بدرخان» أنه كان مندوب الأمن القومى لرصد نشاطى أنا و«الشيخ إمام».

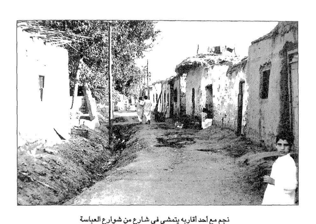
المحقق: هل من بين هذه المضبوطات مخطوطات بخط زوجتك «صافى ناز كاظم»؟

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف وتسأل هى عن ذلك [٩].

المحقق: ما هى عقيدتك السياسية؟

أحمد فؤاد نجم: أنا مصرى.. وأحب مصر وبس.

المحقق: ألا تعتنق فكرا سياسيا معينا؟



نجم مع أحد أقاربه يتمشى فى شارع من شوارع العباسة

أحمد فؤاد نجم: أنا من مصلحتى الاشتراكية حتى يسود العدل والتقدم.. والازدهار فى مصر اللى أحبها أولاً وأخيراً(١٠).

المحقق: وهل تعتنق نوعا معينا من الاشتراكية؟

أحمد فؤاد نجم: الاشتراكية واحدة.. وليست أنواعاً.. ولكنها لا تصل إلى درجة الشيوعية، وأنا أفهم أن الاشتراكية هى العدل.. أما الشيوعية فلا أعرف عنها شيئا.. ولا يمكننى أن أدين فكراً لم أقرأ فيه.

المحقق: وما رأيك فى السياسة التى تنتهجها الدولة فى الداخل وفى الخارج؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أرفض الإجابة على هذا السؤال، ومستعد أقول الكلام ده فى الصحف.. ولكن مش هنا(١١).

المحقق: وما قولك فى الآراء التى وردت فى بيان «عبدالرحمن الخميسى»؟

أحمد فؤاد نجم: أنا سبق أن قلت أننى لم أطالع هذا البيان، ولم يعثر عليه فى منزلى.. والحقيقة أننى أرفض إطلاقا أن أكون خارج مصر، وأهاجم مصر لحساب أى نظام عربى أو أجنبى.. وأنا أرى أن المناضل الحقيقى، هو الذى يقف على أرض مصر ويعلن آراءه

بصراحة، طالما أنه يقصد البناء وليس الهدم، وعليه أن يتحمل نتائج رأيه.. وأنا أضرب المثل بنفسي وأنا ليست لي أيّ مسئولية بالنسبة للغير.

المحقق: هل تعرف الكتاب والأدباء الذين يتضمن بيان «عبدالرحمن الخميسي» أسماءهم ويقول إنهم من التقدميين الذين ضحوا بحياتهم ثم زج بهم في السجون؟ (عرضنا الأسماء عليه).

أحمد فؤاد نجم: «أحمد نبيل الهلالي» أنا احترمه كإنسان شريف.. و«خليل كلفت» كذلك.. و«إبراهيم فتحي».. ولا أعرف «أديب ديمتري» أو «زكي عمر» أو «سعيد العليمي»[١٢].

المحقق: ما مفهومك عن الكاتب التقدمي؟

أحمد فؤاد نجم: الكاتب التقدمي مع العلم وضد الجهل.. وضد التخلف ويكون عنده فكر يخدم بيه البلد دون أن يكون عميلاً لأي جهة. وأنا ضد أي شخص يكون عميلاً لأي معسكر أو جهة خارجة عن مصر..

المحقق: وما رأيك فيما جاء ببيان «عبدالرحمن الخميسي» في شأن التقارب بين أمريكا ومصر والنظام الرأسمالي؟[١٣].

أحمد فؤاد نجم: ما دام التقارب بين أمريكا ومصر راح يكون في مصلحة مصر وشعبها، فأنا موافق عليه، وإذا كان ضده فسوف أهاجمه مهما كانت النتيجة. وعلى كل أنا واثق من الحكام في مصر وواثق من أنهم مصريون ووطنيون قبل كل شيء.. وأنهم يتخذون قراراتهم حسب ظروف البلد وحسب مصلحتها..

المحقق: هل تؤمن بالعنف كوسيلة لفرض رأي أو فكر سياسي معين؟

أحمد فؤاد نجم: أنا ضد هذا .. وأنا أكثر الناس اللي عانوا من العنف.. واستعمل معي العنف في كل العصور.. رداً على آرائي وأفكاري الوطنية..

المحقق: وما صلتك بجمعية «كتّاب الغد»؟

أحمد فؤاد نجم: مافيش صلة. وليس صحيحاً أنني عضو بها.

المحقق: دلت تحريات المباحث على أنك من زعماء تنظيم سياسي ماركسي يدعى «اليسار الجديد» ويسعى لقلب نظام الحكم عن طريق إثارة الطلبة والجماهير؟

أحمد فؤاد نجم: أنا شاعر عاشق لمصر وفخور بها ومستعد أن أصعد المشنقة فى سبيل هذا.

المحقق: كما دلت التحريات على أنك من مؤسسى «جمعية كتّاب الغد»؟

أحمد فؤاد نجم: أنا كنت فى المعتقل ساعة تأسيس وترخيص هذه الجمعية. وبعد ذلك كان أعضاء الجمعية بيهاجمونى لأنى لست ماركسياً. ولست منتميا لأى معسكر.

المحقق: وما الفكر السياسى الذى تعتنقه «جمعية كتاب الغد»؟

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أعرف أهم ماركسيون أم غير ماركسيين واللى أعرفه أنهم دائما يهاجموننى علشان شعرى منتشر.. وهم أنصاف موهوبين..

المحقق: علت فيما سبق مهاجمة «جمعية كتّاب الغد» لك بأنك غير ماركسى فهل معنى ذلك أنهم ماركسيون؟!

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف الحقيقة.. ومش عاوز أقرر حاجة أنا مش متأكد منها.

المحقق: أنت متهم بالانتماء إلى تنظيم سياسى ماركسى يقصد قلب نظام الحكم فى مصر عن طريق إثارة الطلبة والجماهير.؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أنفى هذه التهمة .. وأتحدى وزارة الثقافة، أن أقدم لها شعرى لتنشره.. وأقبل رأى النقابة..أما بالنسبة للطلبة فلم أحضر أىّ ندوة، سوى ندوة واحدة فى كلية الهندسة وبدعوة موجودة فى أماناتى بسجن طره.. وكانت إلقاء أشعار وطنية، وغناء، بعضها بصوت الشيخ إمام.. ولم تحدث فيها مناقشة أى فكر لا سياسى ولا غير سياسى.. وإنما ندوة فنية..

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أسجل هنا فى محضر النيابة، المعاملة غير الأدمية التى تعرضت لها أنا وزوجتى وطفلتى البالغة من العمر ١٤ شهراً، فقد اعتقلت هذه الطفلة معنا عند الضبط، واحتجزت معنا فى دورة مياه لمدّة عشر ساعات فى قسم الوايلى، حتى كادت تختنق، وفى القلعة تعرضت لعملية إرهابية، لأنهم غمّوا عينىّ، أخذوا منى كل شىء. وفى سجن طره وضعت فى التأديب فى زنزانة لا تصلح لسكنى البشر وأغلقت علىّ هذه الزنزانة طيلة ١٨ يوماً لمدّه ٢٣ ساعة ونصف فى اليوم. وأنا أعانى من قرحتين فى المعدة والاثنى عشر، وروماتيزم فى المفاصل، وطلبت عرضى على الطبيب، فلم يحدث ذلك إلاّ

بعد أسبوع. وعندما عرضت عليه واسمه «حسن» قال لى بالحرف الواحد: خش موت فى الزنزانة يا شيوعى يا ابن الكلب. ولما سألته: هل هو دكتور أم ضابط مباحث؟ قال لى إنه ضابط مباحث. وحين تم عرضى على مدير مستشفى السجن، أوصى بعدم إغلاق الزنزانة علىّ طوال النهار وتدبير البطاطين اللازمة والغذاء الطبى. ولم ينفذ من هذه التوصية حتى الآن سوى الغذاء الطبى وهو عباره عن كيلو لبن فى اليوم. وأنا أطلب من النيابة العامة، أن تخلى سبيلى فوراً، لأننا ناس شرفاء ولسنا جواسيس أو لصوصاً.

ولم يستجب المحقق بالطبع، لطلب «نجم»بالإفراج عنه، بل أقفل محضره، بقرار يقضى بإعادته إلى محبسه، لينتهى التحقيق معه فى هذه القضية، التى ظل المتهمون فيها محبوسين، حتى مطلع الصيف، عندما شرع القضاء فى قبول تظلماتهم من قرارات الحبس الاحتياطى، والإفراج عنهم بكفالات مالية.

(١١)

قبل أن يهل صيف عام ١٩٧٥ كان أحمد فؤاد نجم قد استرد حريته، بعد أن أمضى ما يزيد على أربعة أشهر، محبوسا احتياطيا على ذمة التحقيق فى قضية انضمامه إلى تنظيم شيوعى وهمى هو تنظيم «اليسار الجديد» الذى اختفت أنباؤه منذ ذلك الحين، ولم يرد له ذكر فى بقية أوراق نجم القضائية، أو فى تاريخ التنظيمات اليسارية المصرية فى الحقب التالية. وخلال الثمانية عشر شهرا التالية، وحتى يناير ١٩٧٧، استأنف «نجم» نشاطه على النحو الذى كان قد أصبح مألوفا للجميع: يكتب ـ بين الحين والآخر ـ قصائد يلحنها ويغنيها «الشيخ إمام»، إما فى سهرات خاصة كانا يدعيان إليها فى منازل المعجبين بهما من المثقفين والمشتغلين بالعمل العام، خاصة حين يكون لديهم ضيوف من أصدقائهم العرب غير المصريين، يطلبون التعرف على ظاهرة «نجم /إمام» التى شاع صيتها فى أنحاء العالم العربى، أو يغنيها أمام وفود من المعجبين لم يتوقفوا عن التدفق على منزلهما فى «حوش قدم». وهى وفود كانت تضم خليطا من المثقفين العرب والمصريين والمستشرقين الاجانب، الذين لفتت الظاهرة– على صعيديها السياسى والاجتماعى ـ أنظارهم، فجاءوا ليتعرفوا عليها، أو ليكتبوا عنها، فضلا عن الجمهور الأكثر قربا إلى الظاهرة، من قادة الحركة الطلابية والعمالية والمشتغلين بالسياسة ، وصعاليك الأدباء، وأبناء الحتة، من مختلف الطبقات والدرجات والمستويات. ولم يكن نادرا أن يدعى «نجم» و«إمام» إلى ندوات عامة، وخاصة فى كليات الجامعة.

وكان الوضع السياسى قد شهد خلال تلك الفترة، انفراجة نسبية بدأت بإعلان الرئيس السادات عن نيته فى الأخذ بنوع من التعددية السياسية، والاعتراف بثلاثة منابر - لليمين واليسار والوسط - فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى، الذى كان حتى ذلك الحين، التنظيم السياسى الوحيد فى مصر منذ إلغاء الأحزاب السياسية فى ديسمبر ١٩٥٢. وفى مغامرة محسوبة، منحت الحكومة الصحف القومية هامشا محدودا للتعبير عن آراء معارضة، ولنقد المسئولين الإداريين، بل وحتى الوزراء، وهى رخصة استخدمتها بعضها إلى أوسع مدى تستطيعه، كما حدث فى «روزاليوسف» - تحت رئاسة «عبد الرحمن الشرقاوى» و«صلاح حافظ» - و«الطليعة» - تحت رئاسة تحرير «لطفى الخولى» - فانعكس ذلك كله على الحركة الطلابية، وعلى حركة المعارضة عموما، التى وجدت فيه - بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ - تحقيقا لجانب من مطالبها، ومارست حريتها فى إصدار صحف الحائط، وفى القيام ببعض المسيرات داخل الجامعة، من دون أن يؤدى ذلك إلى صدام مع قوات الأمن، كما كان يحدث فى السنوات السابقة.

وشهد عام ١٩٧٦، أول انتخابات عامة تجرى فى ظل نوع من التعددية السياسية وفى مناخ متحرر - نسبيا - من التدخلات الإدارية، فأشاعت - خلال فترة الحملة الانتخابية طوال صيف ١٩٧٦ - مناخا من الحيوية شغلت جانبا كبيرا من التوترات السياسية التى كانت السمة الغالبة، طوال السنوات السابقة، واستوعبت طاقات العناصر السياسية النشطة من المعارضين، وأسفرت نتائج تلك الانتخابات - التى أعلنت فى خريف العام نفسه - عن فوز أقلية بارزة من النواب المستقلين والمعارضين، ساهمت فى مزيد من تخفيف التوتر، خاصة حين فاجأ الرئيس «السادات» الجميع، فى خطاب ألقاه فى افتتاح مجلس الشعب الجديد، بالإعلان عن تحويل التنظيمات الثلاثة، التى كانت تعمل فى إطار الاتحاد الاشتراكى، إلى أحزاب.

على الصعيد القومى، كانت الأوضاع العسكرية التى انتهت إليها حرب أكتوبر قد أسفرت عن اتفاقية الفصل الثانى للقوات بين مصر وإسرائيل التى وقعت فى أغسطس ١٩٧٥، وتلتها بعد ذلك اتفاقية أخرى وقعتها سوريا، ومع أن الاتفاقية المصرية قد أثارت معارضة عنيفة، لأنها تضمنت إشارة يفهم منها أن الطرفين قد اتفقا على إنهاء حالة الحرب، إلا أن إتاحة الفرصة للمعارضين للتعبير عن آرائهم فى الاتفاقية، قد شغلت الجانب الأكبر من التوتر السياسى الذى كان يمكن أن يحدث فى ظروف أخرى، فضلا عن أن الحرب الأهلية اللبنانية التى تصاعدت آنذاك، وانتهت بدخول الجيش السورى إلى لبنان، كانت قد حولت الصراع

الإقليمي في المنطقة إلى صراع أهلي اجتذب اهتمام هؤلاء المعارضين وأصبحت له الأولوية في أنشطتهم بينما تراجعت أولوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي نفسه، وشارك الثنائي «نجم» و«إمام» في صيف ذلك العام في نشاط طلابي واسع عقد في الجامعات المصرية على الرغم من تعطيل الدراسة لإعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني والدعوة لكفالة حرية النشاط للمقاومة الفلسطينية من كل الأراضي العربية.

وفضلا عن أن موجة من الرواج الزائف، كانت قد خففت نسبيا من الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي على مستوى معيشة محدودي الدخل، مما حال دون تصاعد التوتر الاجتماعي نتيجة لذلك، فإن الانفراجة الديمقراطية النسبية قد شفطت جانبا آخر من تلك التوترات، ليس فقط لأنها أتاحت للمعارضين فرصة توجيه انتقادات حادة لسياسة الانفتاح الاقتصادي على صفحات الصحف، بل وأتيح لهم كذلك، ولفترة محدودة، حق التظاهر السلمي دفاعا عن المطالب الاقتصادية للفئات المختلفة، وأصبح من الشائع، أن تتوجه مسيرات سلمية محدودة العدد، إلى مبنى مجلس الشعب، أو مجلس الوزراء، ترفع مطالب فئوية، وتقدمها إلى المسئولين من دون أن يتعرض لها رجال الشرطة.

والحقيقة أن المناخ الديمقراطي الذي شهدته مصر خلال الفترة بين صيف ١٩٧٥، ويناير ١٩٧٧، كان الأكثر رحابة خلال سنوات حكم الرئيس «السادات»، إلى أن ضاق صدره بالديمقراطية في أعقاب أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، التي يمكن القطع الآن، بأنها كانت ظاهرة سلبية في مجرى التطور الديمقراطي المصري، وقد وصلت هذه الرحابة إلى أوسع نطاق لها بانتخابات ١٩٧٦ التي كان التدخل الإداري فيها أقل بكثير مما حدث بعد ذلك، ووصلت إلى ذروتها بالمسيرة الكبيرة، التي خرجت من جامعة القاهرة في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦، لتتوجه إلى مجلس الشعب، في أعقاب أسبوع عقد بجامعة القاهرة، بعنوان «الجامعة والمجتمع» حيث قدمت إلى مكتب المجلس، عريضة تتضمن ١٢ مطلبا، تعترض على مجمل سياسات الحكم في النواحي السياسية والاقتصادية والوطنية، ومع ذلك لم تتعرض لها الشرطة بشيء.

وكما كانت الانفراجة الديمقراطية التي شهدتها مصر، خلال تلك الشهور، من عوامل شفط التوتر فقد كانت ـ كذلك ـ من عوامل شحن هذا التوتر، إذ كان الجميع ـ وفي مقدمتهم الطلاب ـ قد كسروا حاجز الخوف من إبداء آرائهم، ومن معارضة الحكومة، بل وتعودوا على أسلوب المظاهرات التي تعبر عن هذه المعارضة، وهو ما كان المصريون قد نسوه تماما، منذ العام ١٩٥٤.

على الصعيد الشعرى كتب «نجم»، خلال تلك المرحلة، مجموعة من أجمل قصائده، لحن «إمام» معظمها، ليقدم هو الآخر مجموعة من أفضل ألحانه، كان من بينها قصيدة «فاليرى جيسكار ديستان» التى كتبها عام ١٩٧٥ فجاءت تنويعة أخرى على قصيدة «شرفت يا نيكسون بابا» مع فارق جوهرى، هو أن نغمة السخرية فى صور الشاعر وتركيباته قد تغلبت على نغمة الهجاء المقذع التى اعتمد عليها فى قصيدة «نيكسون بابا»، وهو ما انعكس على اللحن ذى الإيقاعات السريعة المقهقهة الذى استوحاه «إمام» من سياق كلماتها، وهى خليط من مفردات العامية القاهرية، والعامية الصعيدية، مع كلمات لاتينية، تلقى جميعها بلكنة فرنسية، على نحو يتضمن سخرية باطنية عميقة، من سياسة الاتجاه إلى الغرب والانبهار به، وتعليق الآمال عليه، وإشاعة الاعتقاد بأنه يملك عصا سحرية لحل مشكلات مصر وهى السياسة التى كانت إدارة الرئيس «السادات» تتجه إليها بقوة فى ذلك الحين، وتروج لها عبر أجهزة الإعلام الرسمية بشكل لا يخلو من الفجاجة وهو ما فجر سخرية «نجم»، الذى نظر إلى الموضوع من شرفة الهامشيين من صعاليك القاهرة، الذين كان يستوحى منهم كل شعره.

والقصيدة التى كتبت بمناسبة زيارة قام بها لمصر - آنذاك - الرئيس الفرنسى الأسبق «فاليرى جيسكار ديستان»، استقبل خلالها هو وزوجته التى صحبته بحفاوة بالغة - ومبالغة - تبدأ بخبر يسوقه الشاعر بحيث يتضمن فى ثناياه التعليق الساخر عليه «فاليرى جيسكار ديستان / والست بتاعه كمان / ح يجيب الديب من ديله / ويشبِّع كل جعان / يا سلام يا جدعان / ع الناس الجنتلمان» وعلى هذا النسق تمضى القصيدة لتبشر الناس بأنهم سوف «يتمنجهون واصل» فـ «التليفزيون» «ح يلون / والعربيات ح تمون / بدل البنزين / بارفان / «......» / وح تبقى الأشيا زلابيه / ولا حوجه لسوريا وليبيا / وح نعمل وحدة أرابيا / مع لندن والفاتيكان / والفقرا ح ياكلوا بطاطا / وح يمشوا بكل ألاطه / ويدال ما يسموا شلاطه / ح يسموا عيالهم / جان»!

وفضلا عن أن قصيدة «فاليرى جيسكار ديستان» جاءت تنويعة أخرى على قصيدة «نيكسون بابا» فهى تكاد تكون - كذلك - المسودة الأولى لقصيدة «بيان هام»، وهى واحدة من أهم قصائد «نجم» إن لم تكن - فى رأينا - أهم قصائده على الإطلاق، فضلا عن أهميتها كواحدة من عيون الشعر السياسى العربى، وأنفذها رؤية وتحليلا لظاهرة الحكم السلطوى الديماجوجى، من منظور صعاليك المصريين الذين يعتبر «نجم» لسان حالهم الشعرى، حتى فى مستوى وعيه السياسى، وهو وعى فطرى، لم تدخله أية صنعة أو

رطانة سياسية من أي نوع وفي أي وقت من الأوقات، وربما يكون ذلك السبب في احتفاظ هذا الشعر ببكارته الدائمة على النحو الذي سنتعرض له حين يأتي أوان الحديث عن تلك القصيدة غير المسبوقة، ذلك هو ما يكشف عنه بناء قصيدة «فاليرى جيسكار ديستان» ـ الذي سيعمقه «نجم» بعد ذلك في «بيان هام» ـ وهو بناء يقوم على المزج بين صوتين، أحدهما صوت شخص غائب، والثاني هو صوت الشاعر نفسه، الذي ينقل عن هذا الغائب ما يقوله، بنصه أحيانا، وغالبا من خلال صور وتراكيب تتضمن السخرية ـ إلى درجة الهزل ـ مما ينقله عنه، على نحو ما فعله في قصيدته عن «ديستان»، فهو يكشف في المقطع الأخير منها، عن أن الشخص المجهول الذي ينقل عنه، ويسخر من أقواله هو الرئيس «السادات» فيقول «ودا كله بفضل صديكي / ديستان الرومانتيكي / ولا حدش فيكو شريكي / في المسكن / والسكان».

ويضغط الهم الفلسطيني بقوة على «أحمد فؤاد نجم» خلال تلك الفترة الفاصلة التي كانت بداية التخلي الرسمي عن حلم تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، فيكتب قصيدته القصيرة الموجعة عن مأساة «تل الزعتر» «تصحى على لسان الناس / وتبات في ضمير الناس / يا أطهر جرح وأشرف جرح / وأوجع جرح في قلب الناس / يا تل الزعتر»، ويستهل قصيدته «موال مصري فلسطيني» بمطلع لموال فلسطيني يقول «يا أمه مويل الهوى / يا أمه مويليا / طعن الخناجر ولا حكم الخسيس فيا» ليكتشف في ضوء هذا المطلع، أن «الصبر حلم العواجز / يطرح زهور الأماني / والقهر عدى الحواجز / وأنا اللي واقف مكاني / شايف غيطان البشاير / خايف. وكانْ إديا»، ويعزف شيخ الطريقة عن تطبيبه، ويحيله شيخ الأطبا إلى نفسه يبحث داخلها عن علاج لما هو فيه من عجز وسلبية، ويقوده التأمل إلى الوطن، الذي فيه حبه واغترابه وشقاؤه وجرحه وفيه كذلك دواؤه، ويستلهم من حبه المصري الفلسطيني، حلا لما قاده إليه «الصبر على حكم الخسيس فيه» يخاطب به مصر، «علمني حبك عبارة / سهلة / وبسيطة / وعفية / شرط المحبة الجسارة / شرع القلوب الوفية»!

وتتفرد قصيدة «نجم» عن الإسكندرية التي كتبت خلال تلك المرحلة، بأنها تكاد تكون القصيدة الوحيدة التي تتغزل في جمال الطبيعة، وهو موضوع لا يظهر كثيرا في شعره، ربما لأن العشوائيين الذين عاش بينهم، واستلهم شعره من تجاربهم، لا يستمتعون بها، ولا يشعرون بجمالها، وهو ما عبر عنه في مطلع القصيدة، حين تمنى أن يكون له ـ ولأمثاله من الصعاليك ـ نصيب من هذا الجمال، لكنه لم ينس، حين فاز به، أن الإسكندرية

ليست فقط أميرة فاتنة، باسمة الثغر، تطل على الدنيا من شباك البحر، يغسل الإنسان فى بحرها هدومه، وينشر على شمسها همومه، ويرتاح على صدرها من تعبه.. ولكن فيها من مواطن الجمال كذلك، أنها بلد «بيرم التونسى» و«عبد الله النديم»، وأنها البلد الذى مات فيه فلاحون من جيش عرابى، دفاعا عن الاستقلال، لذلك لم يذهله جمال الطبيعة الخلاب عن تذكرهم، ولم ينسه ـ كذلك ـ أن هذا الجمال الخلاب، ينطوى فى داخله على تناقض اجتماعى صارخ، بين الفقراء والأغنياء، وهى الحقيقة التى يصارح بها معشوقته «يا اسكندرية فيكى الغلابه/ ع الرزق يسعوا ولاينامو ش/ صبح صباحهم/ رجع مساهم/ وزاد شقاهم/ ومـا ارتاحوش/ يا عينى ع اللى الزمان تعبهم/ وضـاع تعبهم ومالنقوش/ «...» / وفيكى بين البشر/ ديابه/ وفيكى فوق البشر/ وحوش/ وفيكى ناس مغرمين صبابه/ لو خان زمانهم ما بيخونوش».

على الصعيد الشخصى، كان «نجم» قد عاد للإقامة فى منزل حوش قدم، بعد سفر زوجته «صافى نازكاظم» إلى بغداد، فى سبتمبر ١٩٧٥، لتنضم إلى هيئة تدريس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بالجامعة المستنصرية فى محاولة لضمان دخل ثابت للأسرة تستطيع أن تواجه به ظروف الحياة، وأعباء تربية ابنتهما «نوارة»، إذ كانت قد منعت من نشر مقالاتها على صفحات مجلة «المصور» التى كانت تعمل بها، بسبب مواقفها المعارضة لسياسات الحكم، وكانت الأسرة قد عجزت عن تدبير كفالة مالية كان لابد من دفعها للإفراج عن «نجم» على ذمة قضية «نيكسون بابا»، مما اضطر «صافى ناز» لاقتراضها من الشاعر «صلاح جاهين»، فضلا عن أن «نجم» نفسه، كان قد تعود على الحياة يوما بيوم، وعلى تطبيق شعار اصرف ما فى الجيب .. يأتيك ما فى الغيب الذى لم يكن يتحقق منه، سوى النصف الأول.

وفى تلك الأثناء تعرف «نجم» على «عزة بليغ» التى كانت قد تخرجت قبل سنوات من كلية التجارة بجامعة الإسكندرية وعملت بوكالة أنباء الشرق الأوسط وكانت تتمتع بصوت جميل، وتشغف بترديد أغانى «فيروز» وقد اجتذبتها أشعار «نجم» وألحان «إمام» كما اجتذبتها حياة الصعلكة التى كانا يعيشانها، على الرغم من أصولها الارستقراطية إذ كان جدها «مرسى بليغ» يحمل لقب الباشوية ـ، إلا أن أسرتها ، كانت تضم جناحا متمردا اعتقل بعض أفراده بسبب نشاطهم اليسارى.

ومع أن «نجم» لم يكن بحكم تركيبته وطبيعة حياته، يتوافق مع مؤسسة الزواج، إلا أن الإعجاب المتبادل بينه وبين «عزة بليغ» سرعان ما تحول إلى حب جارف ،ثم زواج عقد فى

١٠ أبريل ١٩٧٦ أثار كـمـا حـدث عند زواجـه من «صـافي ناز كـاظم» دهشـة واسـعـة، واعتراضا من أسرة الزوجة وعندما عادت «صافي ناز» من بغداد في إجازة صيف العام نفسه، طلبت الانفصال، فاستجاب لطلبها.

وخلال السنوات الثلاث التالية، أصبحت «عزة بلبع» ضلعا ثالثا في ظاهرة «نجم / إمام» وأضفت على المشهد الفاجومي الذي كانا يشكلانه، تناقضا جعله أكثر جاذبية، ولا تزال حتى الآن، أفضل وأعمق الأصوات التي تؤدي ألحان الشيخ «إمام»، خاصة بعد أن نضج صوتها بحكم تراكم الخبرة، ومرور السنوات.

وفي تلك السنة ـ ١٩٧٦ ـ طبعت أشعار «نجم» السياسية لأول مرة في مصر، فصدر ديوانه الخامس «عيون الكلام» عن «دار الثقافة الجديدة» ـ وهي دار نشر يسارية يملكها «محمد يوسف الجندي» أحد القادة البارزين للحركة اليسارية منذ الأربعينيات ـ مع مقدمة ضافية عن شعره كتبها د. أحمد الطاهر مكي الأستاذ بكلية دار العلوم، ورسوم لصديقه فنان الكاريكاتير المقتدر أحمد حجازي. وضم الديوان مختارات من ديوانيه الثالث «بيعيش أهل بلدي» والرابع «بلدي وحبيبتي» اللذين صدرا عن دار «ابن خلدون» ببيروت، وكتبت مقدمة الثاني الناقدة «فريدة النقاش» التي كانت في طليعة النقاد الذين احتفوا بظاهرة «نجم» و«إمام».

وفي السنة نفسـها، تلقى «نجم» و«إمام» وعزة دعوة للسفر إلى باريس للاحتفاء بصدور أول أسطوانتين تضمان مختارات من أغانيهما طبعتهما شركة باسم Le Chant Du Monde تخصصت في طبع مختارات من الغناء الشعبي وخاصة السياسي منه، و لإحياء حفلات غنائية للمغتربين العرب الذين كانوا يتابعون فنهما، عبر تسجيلات للسهرات العامة والخاصة التي كانا يقيمانها، انتشرت آنذاك في كل الأقطار العربية، بل وكانت بعض إذاعاتها، تذيعها كذلك ضمن برامجها، في سياق التعبير عن الخلافات السياسية بينها وبين سياسات الرئيس السادات.

ولكن المشروع ما لبث أن تعثر، إذا صدر قرار بمنع الثلاثي من السفر، وهو تصرف بدا متناقضا مع الانفراجة الديمقراطية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة .. وعندما سأل «نجم» ضابط الجوازات في مطار القاهرة الذي استدعاه ليبلغه بالقرار عن الجهة التي أصدرته قال له إنه جهاز المدعي العام الاشتراكي فحزقت النكتة نجم وقال: قصدك المدعي العام الرأسمالي، إذ لم تكن إجابة الضابط دقيقة لأن نجم لم يكن متهمًا في أية قضية يحققها هذا الجهاز، والأغلب أن القرار هو قرار سياسي، لم يكن ممكنًا من الناحية

القانونية الشكلية ـ صدوره إلا عن النائب العام، استنادا إلى ذريعة قانونية هى اتهام «نجم» فى قضيتى «شرفت نيكسون بابا» وعضوية تنظيم «اليسار الجديد» اللتين كان التحقيق فيهما لايزال ـ من الناحية النظرية ـ مفتوحاً.

واستلهم «نجم» من قرار منعه من السفر، واحدة من أجمل قصائده، وأبلغ ألحان إمام، هى قصيدة «ممنوع من السفر»، وفيها ينعكس معنى القرار، فلا يصبح قرارا بالمنع من الرحيل عن الوطن، بل قرار بالمنع من الرحيل فيه، ومصادرة للحق فى حبه، ولحرية الغناء له، والاشتياق إليه والاستياء مما آل إليه حاله «حبيبتى يا سفينة/ متشوقة وسجينة/ مخبر فى كل عقدة/ عسكر فى كل مينا/ يمنعنى لو أغير/ عليكى أو أطير/ إليكى واستجير/ بحضنك أو أنام/ فى حجرك الوسيع/ وقلبك الربيع/ أعود كما الرضيع/ بحرقة الفطام/ «.....»/ ممنوع من إنى أصبح/ بعشقك أو أبات/ ممنوع من المناقشة/ ممنوع من السكات/ وكل يوم فى حبك/ تزيد الممنوعات/ وكل يوم باحبك/ أكتر من اللى فات»!

ومن بين القصائد التى كتبها «نجم» ولحنها «إمام» فى تلك المرحلة، التى يمكن الجزم بأنها كانت فترة التألق والنضوج فى ظاهرتهما ـ قصيدة «حلقة ذكر» التى استلهم فيها الاثنان ما يختزنانه من مأثور شعبى، يجمع ـ فى الشعر واللحن ـ بين أهازيج الذاكرين فى مواكب الطرق الصوفية، وشخصيات أبطال السيرة الهلالية، ليصوغا من الاثنين شعرا ولحنا، أغنية تمزج بين حب الله فى الوطن وحب الوطن فى الله «يا سيد يا بدوى/ يا سيدنا الحسين/ مدد يا أم هاشم/ يا كحل العينين/ مولانا الرفاعى/ يا طب الأفاعى/ يا سيدى إبراهيم الدسوقى/ أنت فين/ باندى عليكو/ يا أهل الطريقة/ وجوايا شوق للغزل والحقيقة/ وبرايا عالم/ مشعلل حريقة/ فزعنى ولسعنى/ وكوى قلبى كىّ»!.

أما السبب، فلأنه قد عشق «سلمى» وهو حين يعشق لا يتوب عن عشقه «تاخدنى المعاصى/ آدم جدى عاصى/ وأنا راضع معاصى/ وشبعان ذنوب/ ولو قالوا/ عشق المحاسن خطيّة/ آلم الخطايا/ وأفوز بالعطية/ وأسافر بحلمى/ سعيد المطية/ عزيز الخطاوى/ ما يلوينى شئ»، لكن «غانم» كان قد أغوى «سلمى» مع أنه من النوع الذى «يحب السلامة/ ولجل المغانم/ يبيع العمامة/ ويبعد ويقرب/ ويعشق المآرب/ وفى الجد يهرب/ ليوم القيامة»، أما الذى يثق فيه الشاعر فهو أن «الله حى/ غانم رايح، عاشق جى/ شيخنا الشايب/ ماشى وسايب/ كلمة بسيطة لأهل الحى/ كل ما تمشى قدم ع السكة/ كل السكة ما تشبع ضىّ/ الله حىّ، الله حىّ/ فوت فى السكة/ تشوف الضىّ».

وفيما بعد، وحين مات الشيخ «إمام» في عام ١٩٩٥، وأنيط بي صياغة النعي الذي نشره «الأهرام» ووقع عليه أكثر من مائة كاتب ومثقف، لم أجد ما يمكن أن يعبر عن ظاهرة «نجم» وإمام سوى مقطع من هذه القصيدة/ الأغنية، يقول «وأنا اللي في هواكي/ سبقت المعاد/ يا سلمى/ يا عشق البنات والولاد/ وطلّعت صورتك/ في كل البلاد/ وكبرّت فيها الأمل في اللي جي/ «....»/ ومين القريِّب/ ومين البعيد/ ومين اللي باقي/ ومين اللي زايل/ ومين اللي شايل/ ومين اللي طايل/ ومين اللي يثبت/ في وقت الهوايل/ ومين فينا ميت/ ومين فينا حيّ»!

لكن أحدا ممن استمعوا إليها ضمن أعمال «نجم» و«إمام» المتألقة خلال سنتي ١٩٧٥، ١٩٧٦، لم يكن يتوقع أن العد التنازلي، لانتهاء الظرف الموضوعي الذي أنجب ظاهرتهما المتفردة، كان قد بدأ مع بداية العام ١٩٧٧.

هوامش

(١) جاء بمذكرة المعلومات الخاصة بالطالبة «سهام سعد الدين صبرى»، التى قبض عليها ضمن من قبض عليهم فى هذه الحملة من الطلاب، وأفردت لهم قضية خاصة هى قضية «الشغب»، أن العناصر الماركسية بالجامعة عقدت مؤتمراً فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤، لمناقشة ما حدث فى مدينة بورسعيد من أعتقال للطلاب فى أعقاب ما وقع فى قصر الثقافة بها .. وأسفر عن قرارات بتشكيل لجان من الطلاب للتضامن معهم، وللمطالبة بإطلاق حرية الصحافة والإضراب والاجتماع وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والغالب أن هذه التحريات، كانت من بين أهم العوامل التى دعت أجهزة الأمن إلى تنفيذ خطة الإجهاض بمجرد تحرك عمال حلوان .. خشية أن يؤدى ذلك إلى تفاقم الموقف. (محاضر تحقيقات القضية ١٨٤٤ لسنه ١٩٧٧ - أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ الجزء ٥٥ ص ٥٤٤٣).

(٢) ضمت قائمة المتهمين بعضوية «جمعية كتاب الغد» أو «تنظيم اليسار الجديد» عدداً من المثقفين اليساريين المعارضين، توقف بعضهم عن الإبداع بعد ذلك، أو بدأه بعد ذلك.. كان من بينهم - فضلاً عن «أحمد فؤاد نجم» - عدد من شعراء العامية، هم «محمود الشاذلى» و«نجيب شهاب الدين» و«صابر زرد» و«عبدالصبور منير» ومن الكتاب والنقاد «إبراهيم منصور» و«عبدالرحمن أبو عوف» والفنان التشكيلى «عز الدين نجيب»، ومن القصاصين «محمد صادق درويش» و«محمود إبراهيم». وكان كاتب هذه الدراسة من بين المقبوض عليهم فى هذه القضية.

(٣) ما يرد بعد ذلك، هو النص الرسمى الكامل لمحضرى التحقيق مع أحمد فؤاد نجم فى ٢ يناير وأول فبراير ١٩٧٥.. وقد أوردناه بنصه حرصاً على الطابع الوثائقى لهذه الدراسة، واحتفظنا بتعليقاتنا لهذه الهوامش. ويلاحظ أن التحقيق مع «نجم» فى هذه القضية، لم يكن يدور حول شعره، بل حول انضمامه إلى تنظيم سرى.

(٤) عقدت هذه الندوة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤، واشترك فيها - كما ورد فى مذكرة النشاط الخاصة بالطالبة «سهام سعد الدين صبرى» الشاعر «أحمد فؤاد نجم» و«الشيخ إمام عيسى» والصحفية «صافى ناز كاظم» (محاضر تحقيقات قضية ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ص ٥٤٤٢).

(٥) هى «نوارة نجم» الابنة الثانيه لنجم، والثمرة الوحيدة لزواجه من «صافى ناز كاظم». وهى تعمل الآن بقناة النيل للمعلومات، إحدى قنوات التليفزيون المصرى، وتكتب مقالات فى عدد من الصحف.

(٦) جاء فى محضر الاطلاع الذى حرره رئيس النيابة «نبيل الفقى» عن المضبوطات التى عثر عليها بمنزل المتهمين «أحمد فؤاد نجم» و«صافى ناز كاظم»، عن هذا البيان، أنه يقع فى خمس صفحات.. طبعت بالمطبعة ومعنون بـ «نداء من الكاتب والشاعر المصرى عبدالرحمن الخميسى إلى أعضاء وفود مهرجان

المريد الشعرى الثالث بالعراق». و«الخميسى» كاتب مصرى من جيل الأربعينيات، ارتبط اسمه بالحركة اليسارية، ونشط فى مجالات متعددة من الإبداع فكان صحفيا وقصاصاً وشاعراً وموسيقيا وممثلاً ومخرجاً فى الإذاعة والسينما والمسرح. غادر مصر فى عام ١٩٧٢، حيث تنقل بين بغداد وموسكو ..وكان من أبرز المعارضين فى الخارج لسياسات «الرئيس السادات». والبيان مؤرخ فى أول أبريل ١٩٧٤.

(٧) جاء فى محضر الاطلاع على المضبوطات عن هذا البيان، أنه من ورقة واحدة، معنونة بـ«بيان هام عن اتحاد طلاب كلية الفنون الجميلة بالقاهرة»، وهو بيان ينقد فيه الاتحاد عميد الكلية لقيامه بإبلاغ النيابة العامة، ضد أحد الطلبة - من أعضاء الاتحاد - لإصداره مجلة حائط، مما اعتبره البيان عدواناً آخر على الديمقراطية والرأى الحر داخل الكلية. وعلى هامشه تعقيبان بخط اليد يتهمان إدارات الكليات وبعض أساتذة الجامعات بأنهم يعملون لحساب الشرطة ويبلغونها معلومات ضد طلبتهم.

(٨) ذكرت «صافى ناز كاظم» فى أقوالها أمام المحقق - فى اليوم نفسه - أن هذه الورقة بخطها وأنها كتبتها أثناء دراستها فى أمريكا، وأنها تسجيل لمشهد رأته أثناء إقامتها فى أمريكا، دونته لعلها تستخدمه فيما بعد فى نص تكتبه. وكانت «صافى ناز» قد أنكرت هى الأخرى أن تكون الشرطة قد ضبطت لديهما أى أوراق، بما فى ذلك الكتب الثلاثة، مع أن أحدها كان مهدى لها من الناشر، ومن الواضح أن ذلك كان اتفاقا بين الزوجين، على سبيل الاحتياط، وخشية أن يكون من بين المضبوطات ما يصلح لاتخاذه دليلاً على اتهامهما.

(٩) تعكس هذه الإجابة إدراك «نجم» بأن المحقق يريد أن يحصل منه على اعتراف ربما يستغل فى إدانة زوجته إذا كان من بين المضبوطات أوراق محظورة بخطها.

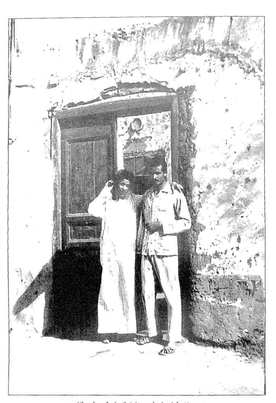
(١٠) فى الإجابة عن سؤال مشابه وجهه المحقق إلى «صافى ناز كاظم»، قالت إن عقيدتها السياسية هى الإسلام. (محضر التحقيق معها بتاريخ ٢يناير ١٩٧٥). وسجلت فى محضر التحقيق الثانى معها، الذى أجرى بعد منتصف ليلة أول فبراير ١٩٧٥، اعتراضها على أسلوب استدعائها للتحقيق من سجن القناطر الخيرية للنساء بعد منتصف الليل، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تكفل لها حق الامتناع عن الخروج بصحبة رجال أغراب ليلاً.. وقالت إنها أجبرت على ذلك على الرغم من إرادتها..

(١١) بالمقارنة بأقوال «نجم» فى محضر التحقيق معه فى قضية ١٩٧٤ فإن رفضه الإجابة عن هذا السؤال، يعكس إدراكه بأن استجوابه عن آرائه السياسية فى تحقيق جنائى أمر غير قانونى وغير دستورى.. ولكنه عدل عن هذا الرفض فى نهاية التحقيق.

(١٢) أشار بيان «عبدالرحمن الخميسى» - طبقا لما ورد فى محضر الاطلاع على المضبوطات إلى اعتقال عدد من العناصر اليسارية فى الوقت الذى يشيع فيه النظام أنه أطلق الحريات الديمقراطية للجميع، وكان من بين هذه العناصر، المحامى «نبيل الهلالى» والكاتب والباحث «أديب ديمترى»، اللذان كانا رهن الاعتقال منذ عام ١٩٧٣، فضلاً عن الناقد «إبراهيم فتحى»، والقصاص - آنذاك - ثم الباحث والناقد «خليل كلفت»، و«سعيد العليمى»، وكانوا يحاكمون آنذاك فى الإسكندرية بتهمة تأسيس تنظيم سرى، تبين فيما بعد، أنه كان يضم عدداً من خلايا المنظمة التى عرفت بعد ذلك باسم «حزب العمال الشيوعى المصرى». وكان أحدهم «سعيد العليمى» متزوجاً - آنذاك - من السيدة «ضياء» ابنة «عبد الرحمن الخميسى». ويأتى اهتمام المحقق، بالأسماء التى وردت فى هذا البيان، لأن اسمى «إبراهيم فتحى»

ومخليل كلفت» كانا قد وردا فى مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة، باعتبارهما عضوين بمجلس إدارة «جمعية كتاب الغد».

(١٣) تضمن بيان «الخميسى» هجوما عنيفاً على ما كان يوصف آنذاك بأنه انقلاب السادات على سياسات عبدالناصر، سواء على الصعيد العربي، بالتحالف مع الدول العربية المحافظة ـ وعلى رأسها السعودية ـ على حساب تحالفه مع ما كان يسمى بالدول التقدمية العربية، أو على الصعيد الدولى، بالتحالف مع الولايات المتحدة على حساب التحالف مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى أو على الصعيد الداخلي، بإطلاق الحرية لليمين المصرى ومصادرة حريات اليسار



نجم يقف أمام باب أحد منازل العباسة مع أحد أقاربه



الفصل الخامس

الشعراء فى كل واد يهيمون

(١٢)

لم يكن أحد ممن استمعوا إلى ما كتبه «نجم» ولحنه «إمام» خلال عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦ يتوقع أن العد التنازلى لانتهاء الظرف الموضوعى الذى أنجب ظاهرتهما المتفردة، قد بدأ مع بداية عام ١٩٧٧، بل إن بدايات شهر يناير نفسه، لم تكن توحى على الإطلاق، بأنه لن ينتهى قبل أن تنتهى معه الانفراجة الديمقراطية الحيية التى شهدتها مصر، خلال الفترة الأولى من رئاسة الرئيس السادات..

على العكس من ذلك كله، بدأ العام وكل شىء يوحى بالتفاؤل: نشرت «الأهرام» صباح أول أيامه تصريحاً لرئيس الوزراء «ممدوح سالم» أكد فيه أن حكومته ستركز خلال العام على إصلاح الهيكل الاقتصادى، ورفع المعاناة عن الشعب، وتحقيق العدل الاجتماعى، وأنها ستعمل على تثبيت أسعار جميع السلع بإجراءات حاسمة، وتحسين أوضاع كل العاملين فى الدولة، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية إلى كل مواطن ومواطنة، وستؤكد على الحريات بإصدار قانون الأحزاب والمحكمة الدستورية.

وكان ذلك ما ظلت الصحف تردده، حتى يوم ١٦ يناير فى حين أن البحث كان يجرى فى رفع الدعم عن سلع الاستهلاك الشعبى، تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولى.

وكان ذلك ما حدث بالفعل: خرجت صحف يوم ١٨ يناير ١٩٧٧، لتعلن عن قرارات اتخذها مجلس الوزراء، تقضى بإلغاء الدعم عن بعض هذه السلع، كان منها الخبز والأرز والسكر والسجائر والوقود السائل والمكرونة.. وكرد فعل للصدمة القاسية بدأت مظاهرات الاحتجاج على هذه القرارات. وكان عمال شركة مصر حلوان للنسيج، هم أول المتظاهرين،

ثم تلاهم طلبة كلية الهندسة بجامعة عين شمس في مسيرة سلمية وصلت إلى مركز المدينة، وما لبثت المظاهرات أن عمت العاصمة، لتتحول في مساء اليوم نفسه إلى التخريب الذي شمل الاعتداء على أقسام الشرطة وبعض المباني الحكومية وعلى وسائل المواصلات العامة والخاصة، وفي اليوم التالي استؤنفت المظاهرات في القاهرة والجيزة، وامتدت إلى الإسكندرية ثم إلى معظم عواصم الاقاليم، وتصاعدت عمليات التخريب، ولم تتوقف إلا بعد أن أصدرت الحكومة قراراً بإيقاف العمل بقرارات رفع الأسعار، وبإعلان حظر التجوال ونزول القوات المسلحة لمساعدة الشرطة في الحفاظ على الأمن العام، ووقف الدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية.

وابتداءً من فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧، بدأت سلطات الأمن، تستصدر أذوناً من النيابة العامة بالقبض على من وصفتهم بـ«المتزعمين لتلك الأحداث من العناصر الماركسية ومدعي الناصرية»، وشملت الموجة الأولى من الحملة ٤٤ اسماً من هذه العناصر، كان من بينهم أربعة من الصحفيين هم: فيليب جلاب ويوسف صبري وحسين عبدالرازق وكاتب هذه السطور، وفي اليوم التالي، أصدرت نيابة استئناف الإسكندرية إذناً بالقبض على ٤٦ مواطناً، وفجر اليوم الثالث أذنت النيابة بالقبض على ٦٠ مواطناً آخرين، بتهمة عضوية «حزب العمال الشيوعي المصري»، أضيف إليهم في اليوم نفسه ٣٢ من عمال مصنع شركة حلوان للغزل والنسيج.

وحتى ذلك الحين، كان يبدو أن الحكومة لاتزال مترددة في توسيع نطاق الحملة ضد اليسار، وأن حملات القبض هي مجرد إشارات إنذار له ولغيره، إلا أنها حسمت ترددها في اليوم الثالث، وهو يوم ٢١ يناير ١٩٧٧، فقدمت أجهزة الأمن تقريراً موسعاً بعنوان «المخطط الشيوعي السري ومسئوليته عن أحداث الشغب الأخيرة»، أشار إلى أن هناك أربعة تنظيمات شيوعية سرية تعمل من أجل هدف إستراتيجي واحد، هو الإطاحة بالنظام القائم، وأنها استغلت أساليب الإثارة والتحريض لاستعداء الجماهير ضد النظام، وتهيئة المناخ لأحداث ١٨ و١٩ يناير، وطلبت الإذن، بالقبض على ٣٢٢ شخصاً بتهمة الانضمام إليها(١).

وشملت الحملة - التي نفذت بعد منتصف ليل هذا اليوم - عدداً آخر من الكتاب والصحفيين والأدباء والرسامين، كان من بينهم «رشدي أبوالحسن» و«رفعت السعيد» و«رجائي الميرغني» و«ميشيل كامل» و«إبراهيم عبدالحليم» و«محمد يوسف الجندي» و«زهدي العدوي» و«عبدالقادر شهيب» و«محمود أمين العالم» و«عبدالمنعم القصاص»

و«عبدالمنعم تليمة» فضلاً عن خمسة من الشعراء، اتهم واحد منهم ـ هو «سمير عبدالباقى» ـ بعضوية الحزب الشيوعى المصرى، واتهم الأربعة الباقون، وهم: «زين العابدين فؤاد» و«حمدى عيد» و«محمود الشاذلى» و«أحمد فؤاد نجم»، بعضوية حزب العمال الشيوعى المصرى.

وكان التقرير ـ الذى وقعه اللواء «حسن أبوباشا» مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة آنذاك ووزيرها فيما بعد ـ قد أشار إلى أن الندوات التى كانت تعقدها فروع هذه المنظمات فى القطاع الطلابى كانت تهدف إلى إثارة الطلاب، وذكر أنها كانت «تتعمد دعوة كل من الشيوعيين أحمد فؤاد نجم وإمام محمد عيسى لحضورها واستغلال ما يرددانه من أشعار وأناشيد مضادة فى إلهاب حماس القاعدة الطلابية واستعدائها على النظام القائم».

وعلى الرغم من ذلك، فإن أجهزة الأمن لم تطلب القبض على الشيخ «إمام عيسى»، واكتفت بطلب القبض على «أحمد فؤاد نجم»، وهو الأمر الذى نفذه الرائد «أحمد المصرى» فى الساعة الواحدة من صباح يوم السبت ٢٢ يناير ١٩٧٧، وطبقاً لما ورد فى محضره، فإنه لم يجد لديه، «سوى بعض البيانات الصادرة عن جماعات طلابية بالجامعات وبعض الأوراق محرر عليها بعض أبيات شعرية من تأليف المذكور يهاجم فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد» ،منها قصيدة بعنوان «القضية» وأخرى بعنوان «موال الفول واللحمة»، فاصطحبه ـ حسب التعليمات ـ إلى سجن ليمان طره.

وفى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه، وبسجن ليمان طره نفسه، مثل «أحمد فؤاد نجم» أمام الأستاذ «عزت عمران» ـ وكيل النيابة ـ الذى حرر محضراً قصيراً بأقواله، كان واضحاً من سياقه أنه أجرى لمجرد استيفاء الشكل القانونى الذى يقضى بضرورة عرض المقبوض عليه على النيابة العامة قبل مرور ٢٤ ساعة على احتجازه، لتحقق معه ثم تقرر ـ بعد التحقيق ـ القبض عليه أو إطلاق سراحه.

وهكذا جرى نص التحقيق على النحو التالى بعد الديباجة التى لخص فيها المحقق محضر الضبط:

اسمى أحمد فؤاد نجم .سن ٤٧ . شاعر. مولود بالعباسة شرقية، ومقيم بالدرب الأحمر، ٢عطفة حوش قدم..

المحقق: ورد بتحريات رجال المباحث العامة أنك ضمن حزب العمال الشيوعى المصرى.

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: وما سبب اتهامهم لك بذلك؟

أحمد فؤاد نجم: لأنى رافع قضية أمام مجلس الدولة على وزير الداخلية والمباحث العامة لمنعهم لى من السفر إلى الخارج..(٢)

المحقق: وما رأيك فى أحداث الشغب الأخيرة.. وهل شاركت فيها؟

أحمد فؤاد نجم: ليس لى رأى.. ولم أشارك فيها

المحقق: أين كنت يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧؟

أحمد فؤاد نجم: لم أغادر منزلى.. فى خلال الفترة الماضية

المحقق: هل لك نشاط سياسى معين فى السنوات الأخيرة؟

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: أنت متهم بالانتماء إلى تنظيم شيوعى سرى مناهض للحكم

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أطلب الإفراج عنى لأنى مريض.

..وأنهى المحقق جلسة التحقيق القصيرة، بقرار يقضى بحبسه حبساً مطلقاً(٣) على ذمة التحقيق.

ولم يكن ما حدث مع «نجم» استثناء مما حدث مع غيره من المتهمين الذين قبض عليهم على ذمة التحقيق، فيما عرف بعد ذلك باسم قضية التنظيمات الشيوعية والتحريض على أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، إذ كان عدد الذين قبض عليهم على ذمة هذه التحقيقات يبلغ المئات، ولم يكن الاطمئنان إلى استقرار الأوضاع الأمنية كاملا، أو عدد وكلاء النيابة كافيا، وهو ما اضطر النيابة العامة إلى الانتقال إلى المتهمين فى محابسهم، بدلا من أن ينتقلوا - كما هو الحال فى الظروف العادية - إلى مقرها، كما اضطرها إلى قصر التحقيقات الأولية

على مواجهة كل منهم، بالتهمة الموجهة إليه، والاستماع إلى رده عليها، ثم الأمر بحبسه، استيفاء للشكل القانونى، فضلا عن أن أجهزة الأمن لم تكن قد قدمت للنيابة العامة ما لديها من أدلة وشهود ووقائع قبل كل منهم.

ولم يكن شىء من ذلك قد وصل إلى سلطات التحقيق، سواء فيما يتعلق بـ «نجم» أو بغيره من المتهمين، حين أعاد المحقق - يوم ٢ فبراير ١٩٧٧ - فتح المحضر، ليثبت فيه إطلاعه على مضبوطاته، التى وجدها مطابقة لما ورد فى محضر الضبط، وإن كان قد تحفظ على ما ذكره الرائد «أحمد المصرى» بشأن قصيدة «موال الفول واللحمة» التى وصفها الضابط بأنها تهاجم «الأوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد» بينما لم يجد المحقق فيها - كما ذكر فى محضره - «أى نقد موجه للسلطة».

وتلفت العبارتان النظر لعدم انطباق التوصيفات الواردة فيهما، على أى مصطلح قانونى إذ لا يوجد فى القانون المصرى، جريمة اسمها «مهاجمة الاوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد» أو «نقد السلطة»، ولكن مثل هذه التعبيرات غير المنضبطة قانونا، كانت تشيع آنذاك فيما أجرى من تحقيقات مع الأدباء المثقفين، على نحو كان يدفع حتى بعض أعضاء النيابة العامة، للوقوع فى خطأ استخدامها، من دون أن يتنبهوا إلى ذلك الخلل.

وابتداء من ٥ فبراير ١٩٧٧، بدأت النيابة العامة تستمع إلى أقوال شهود الإثبات فى القضية، وكان أول الذين استمعت إليهم، هو «محمد عز الدين عنتر» - الطالب بكلية هندسة عين شمس - الذى قدمته مباحث أمن الدولة ليشهد على ما سمته «معلومات عن الندوات والمؤتمرات التى اقيمت بجامعة عين شمس فى الفترة السابقة على أحداث الشغب التى وقعت يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وجاء فى أقوال هذا الشاهد فيما يتعلق بـ «أحمد فؤاد نجم» والشيخ «إمام» واقعة واحدة، خلاصتها أن «أسرة التقدم» بكلية - هندسة عين شمس - كانت قد دعت قبل شهرين - أى فى منتصف نوفمبر ١٩٧٦ - إلى ندوة لمناقشة قضية الديمقراطية فى مصر، حضرها «كمال الدين رفعت» - المتحدث الرسمى باسم حزب التجمع الوطنى التقدمى - و«صلاح عيسى» الصحفى، والشاعر «أحمد فؤاد نجم»، والشيخ «إمام عيسى»، اللذان اشتركا - فى أعقاب الندوة - فى إلقاء أشعار وتقديم أغنيات سياسية ذكر الشاهد من بينها «بيانات على تذكرة مسجون» و«بيان هام»[4] و«ممنوع من السفر» ووصفها بأنها «تهاجم السلطة»، وأضاف «إن نجم كان يقلد الرئيس السادات بطريقة تهكمية خلت الحاضرين يضحكوا .. وردا على سؤال من المحقق قال الشاهد إن هدف

«نجم» و«إمام» كان إثارة الحاضرين على السلطة وتشكيكهم فيها،(٥) وتحريضهم عليها والتهكم على الحكومة والرئيس السادات.

وفي اليوم التالي - ٦ فبراير ١٩٧٧ - استمع محمد عمر - وكيل النيابة - إلى أقوال محمد حاتم محمود زهران - رئيس قسم الحركة بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - الذي وصفه خطاب لمباحث أمن الدولة بأنه «أحد مصادرها السرية في متابعة النشاط السري والمعادي»، وقد اتضح فيما بعد أنه الشاهد الرئيسي في القضية، قد سرد في أقواله وقائع عديدة، للتدليل على أن فريقا من الشيوعيين، من أعضاء «حزب العمال الشيوعي المصري» وغيره من المنظمات الشيوعية، كانوا يخططون لما وقع بالفعل يومي ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وذكر أن من بين أشكال هذا التخطيط، الدعوة لعقد ندوات سياسية بالجامعة لإثارة الطلاب، مثل ندوة الأسر التقدمية بكلية هندسة عين شمس وأسبوع الجامعة والمجتمع بجامعة القاهرة، وأمسيات شعرية وسياسية بمختلف الكليات، وأضاف أنهم «كانوا يستدعون عدلي فخري،(٦) و«حمدي عيد»، و«أحمد فؤاد نجم» و«إمام عيسى»، لحضور هذه الاجتماعات» وأضاف «بالنسبة لعدلي فخري كان «حمدي عيد» و«سمير عبد الباقي»، وهو شاعر صديق لحمدي عيد - يؤلفان له الأغنيات والقصائد التي تحض على الصراع الطبقي، وتحرض طبقة الكادحين - على حد قولهم - على الطبقات الأخرى، وكان «سمير عبد الباقي» يصطحب معه دائما إلى الجامعة وإلى التجمعات الشعبية، «حمدي عيد» و«عدلي فخري»، ويقوم «عدلي بالغناء وحمدي بإلقاء الشعر، أما «الشيخ إمام» فإن «أحمد فؤاد نجم» هو و«زين العابدين فؤاد» كانا يؤلفان له القصائد لكي يلقيها في الجامعات والتجمعات الشعبية. وكان نجم يقوم بإلقاء قصائد معادية للنظام والتهجم على السيد رئيس الجمهورية، ولا أستطيع أن أقول إن كانوا أعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري أو أي أحزاب سرية أخرى».

وعندما مثل «نجم» يوم الأربعاء ١٢ فبراير ١٩٧٧، أمام المحقق، ليواجه بأقوال الشهود، كان مصحوبا - كذلك - بمذكرة معلومات قدمتها مباحث أمن الدولة، تتضمن ما يلي:

«أحمد فؤاد نجم. شاعر من كوادر «حزب العمال الشيوعي المصري» النشطة له نشاط بارز ومكثف في مجال الدعاية والترويج لأفكار ومخططات حزب العمال الشيوعي المصري بين مختلف القطاعات الجماهيرية، وخاصة قطاعي الطلبة والعمال من خلال دأبه على حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي يتم عقدها، وترتكز على التعرض

بالنظام وسياسته واتهامه بالخيانة والمطالبة بإسقاطه. دأب على تأليف القصائد الشعرية المناهضة التى تعرض بالنظام والقيادات السياسية وتنادى بإسقاطه والترويج لهذه القصائد بين مختلف القطاعات الجماهيرية. استغل فترة الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين، فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فى إلقاء قصائده المناهضة خلال مؤتمرات وندوات الدعاية الانتخابية لهم. من الأعضاء المؤسسين لجمعية «كتاب الغد» التى تسيطر عليها عناصر تنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى. سبق ضبطه والحكم عليه فى العديد من القضايا الشيوعية، آخرها القضية رقم ١٠/ ١٩٧٥ حصر أمن دولة عليا «تنظيمات شيوعية».

وكان واضحا أن ما ورد بالمذكرة، يتناقض مع ما ورد فى أقوال الشاهد الرئيسى فى القضية «حاتم زهران»، الذى أنكر أن تكون لديه أية معلومات حول صلة «نجم» بجمعية «كتاب الغد»، كما كان يتناقض ـ كذلك ـ مع التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة ذاتها فى قضية عام ١٩٧٥، إذ لم يثبت من تلك التحقيقات أن لـ «نجم» صلة بـ «جمعية كتّاب الغد»، وفضلا عن أن المعلومات التى قدمتها أجهزة الأمن، فى تلك القضية كانت تربط بين الجمعية، وبين تنظيم اسمه «اليسار الجديد» وليس «حزب العمال الشيوعى» فإن «نجم» على عكس ما ورد فى المذكرة، لم يكن قد سبق الحكم عليه فى أية قضية شيوعية.

ولابد أن المحقق قد أدرك مدى التناقض والتضارب فى أقوال الشهود وفى معلومات أجهزة الأمن عن المتهم «أحمد فؤاد نجم»، عندما مثل أمامه فى الساعة الواحدة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٣ يناير ١٩٧٧، حيث دار التحقيق على النحو التالى:

اسمى أحمد فؤاد نجم سابق سؤاله

المحقق: ما قولك فيما قرره حاتم زهران؟

أحمد فؤاد نجم: من المعروف أننى شاعر هذا الوطن، وأن شعرى هو نبض هذا الشعب، وأننى معروف ليس على مستوى مصر فحسب، بل على مستوى العالم، وأننى كما أتلقى دعوات لإلقاء شعرى من جميع قرى مصر ومدنها، فإننى أيضا أتلقى نفس الدعوات من سائر أنحاء العالم وحضورى لتلك الندوات ليس جريمة يعاقب عليها القانون(٧).

المحقق: هل تعرف حاتم زهران؟



نجم يدير طلمبة الأسرة فى منزل العباسة

أحمد فؤاد نجم: لا .. وأنا شخصية عامة ويمكن أن أقابل آلافا من مثل هذا الشخص، ولا أعرفهم بالضرورة.

المحقق: وما صلتك بكل من «إمام عيسى» و«حمدى عيد» و«سمير عبد الباقى» و«زين العابدين فؤاد» و«عدلى فخرى».

أحمد فؤاد نجم: إمام عيسى هو صديقى ورفيق كفاحى الفنى، ويقيم معى فى نفس المسكن منذ خمسة عشر عاما .. وأسمع عن شاعر يسمى «حمدى عيد» و«سمير عبد الباقى» هو أحد الشعراء الشرفاء فى مصر ويشرفنى أنه صديقى وزميلى وأيضا «زين العابدين فؤاد». أما «عدلى فخرى» فهو ملحن ومغن وطنى شريف، وفى المرات القليلة التى استمعت فيها إليه أعجبت به أشد الإعجاب فهو يغنى لمصر، وليس للسح الدح امبو، وأما بالنسبة لـ «صلاح عيسى» فقد كان معتقلا معى فى ١٩٧٥ بسجن طره، وأنا أشهد أنه من أشرف العناصر الوطنية ومن ألمع الصحفيين الذين تفخر بهم مصر وشعبها.

المحقق: كما قرر حاتم زهران، أن «صلاح عيسى» كان يحضر تلك الندوات ويجهر بأنه

من الشيوعيين ويندد بالمسئولين ويحض الشعب على ضرب النظام العام والنضال من أجل الشيوعية[٨].

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أحضر ندوات سياسية لكى أستمع إلى «صلاح عيسى» أو سواه، فأنا حينما أحضر الندوات، يتحول الجميع إلى مستمعين والندوات التى أحضرها هى ندوات فنية فقط.

المحقق: ألم يحدث أن أثير فى إحدى تلك الندوات أى تحريض على القيام بمناهضة النظام القائم والحض على محاربته؟

أحمد فؤاد نجم: لا .. وإجابتى السابقة تقطع بذلك!

المحقق: وما سبب ما قرره «حاتم زهران»؟

أحمد فؤاد نجم: يسأل فى ذلك هو نفسه

المحقق: هل هذه المضبوطات تخصك «عرضناها عليه»

أحمد فؤاد نجم: بالنسبة لقصيدة الشعر بعنوان «موال الفول واللحمة» فهى تخصنى، وما عدا ذلك فهو مجرد دس رخيص من مباحث أمن الدولة، التى دأبت على الزج بى فى كل القضايا التى تحاول تلفيقها للوطنيين لتغطية إفلاسها وفشلها فى القيام بواجبها نحو حماية أمن هذا الشعب من المستغلين واللصوص والسماسرة والمهربين وعملاء المخابرات المركزية الذين يتولون أخطر المواقع الآن فى كل مؤسسات الإعلام وغيرها، رغم الاعتمادات الباهظة التى تنفق على هذا الجهاز فى بلد يعانى شعبه من القهر والجوع ويكاد لا يجد قوت يومه.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أريد أن أتوجه بالسؤال إلى النيابة: هل هى جادة بالفعل فى توجيه هذه الاتهامات التافهة إلىّ.. وهل هناك أى صلة لما يسمى بالتنظيمات الشيوعية أو أعمال التخريب أو المظاهرات؟

وهل تجد النيابة العامة نفسها مرتاحة الضمير، وهى تأمر بانتهاك حريتى ومسكنى فى منتصف الليل والقبض علىّ وإيداعى السجون التى لا تصلح لمعيشة الكلاب. وهل هناك مبرر قانونى لاستمرار حبسى بعد أن اتضح للنيابة تفاهة تحريات المباحث، وتفاهة

الاتهامات الموجهة إلىّ.. إننى لا أملك إلا أن أقول فى النهاية لأعضاء النيابة، وأنا أعتقد أنهم - برغم قيود الوظيفة - أناس وطنيون.. إن ما يقومون به اليوم، هو قهر لمصر، وإذلال لمصر، ومهانة لمصر، وسوف لا يغفر التاريخ لكل من شارك فى هذه المهازل وكل من حاول كتابة أو تمثيل أو إخراج هذه المسرحية الهزلية. وفى النهاية ثقوا أن مصر قادمة، مصر الحرة النظيفة الشريفة المتحررة .. وسوف تسقط كل قلاع القهر، وسوف يبقى هذا الشعب كما استطاع أن يبقى سبعة آلاف عام، بالرغم مما مرّ عليه من ظلم وقهر.

ولتسمح لى النيابة أن أعطيها نموذجا من شعرى المجرّم، المدان:

مصر يا أمة يا بهيه/ يا أم طرحه وجلابيه/ الزمن شاب وانت شابه/ هوّا رايح وانت جايه/ جايه فوق الصعب ماشيه/ فات عليكى ليل وميه/ واحتمالك هوّا.. هوّا../ وابتسامتك../ هيه...هيه/ تضحكى للصبح يصبح../ بعد ليلة ومغربية/ تطلع الشمس تلاقيكى/ معجبانيه وصبية/ يا بهيه..[٩]

وبهذه الكلمات، أغلق المحقق محضره.. بعبارة «اقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم.. ويعاد المتهم إلى السجن».

(١٣)

ويبدو أن أجهزة الأمن، أدركت أن ما قدمته حتى ذلك الحين للتدليل على اشتراك «نجم» فى التحريض على مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، لا يرقى إلى مستوى الدليل أو حتى القرينة، فظلت تبحث عن أحدهما، إلى أن عثرت على ما ظنته يصلح لذلك ، فكتب اللواء «حسن أبو باشا» مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة آنذاك، ووزيرها فيما بعد مذكرة مؤرخة فى ٢ إبريل ١٩٧٧، إلى رئيس نيابة أمن الدولة، يخطره فيها بأن «الماركسى أحمد فؤاد نجم» المحبوس على ذمة القضية رقم ١٠٠/١٩٧٧ حصر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا[١١] تنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى المودع فى سجن طره، قد قام بتأليف «قصيدتين مناهضتين» أثناء وجوده بالسجن، الأولى بعنوان «رسالة رقم ١ من سجن طره» والثانية بعنوان «كل ما تهل البشاير»، وقالت المذكرة إن «القصيدتين تتركزان فى الإشادة بأحداث الشغب والتخريب الأخيرة، وإزكاء حدة الصراع الطبقى ومهاجمة السلطة والادعاء بأن الأحداث الأخيرة كانت نتيجة لما أسماه بإذلال السلطة

للجماهير وتجويعها إياهم» وختم «اللواء أبو باشا» مذكرته بالاشارة إلى أنه «أمكن الحصول على نص القصيدتين، وبإجراء المضاهاة الفنية المبدئية ثبت أنهما محررتان بخط الماركسى أحمد فؤاد نجم»(١٢)

وأرفق اللواء «أبو باشا» مذكرته، بصورتين فوتوغرافيتين قال إنهما للقصيدتين المذكورتين».

وكان «نجم» قد كتب بالفعل بعد يومين فقط من القبض عليه، قصيدة بعنوان «رسالة رقم ١ من سجن طره» ونجح فى تهريبها من السجن، حيث تداولها المعجبون بشعره، ونشرتها صحف عربية، وقد صاغها على شكل رسالة إلى زوجته «عزة بليغ»، التى لم يكن قد مضى على زواجه منها سوى أقل من سبعة أشهر، واستهلها بالإشارة إلى ظاهرة حملات اعتقال المعارضين التى تصادف أن يفتتح بها كل عام جديد، فإذا بالسجن فى الحركة الأولى من القصيدة، يأخذ دلالة مختلفة فهو ليس مكانا يطبق عليه الظلام، أو يحيطه الخوف، ولكنه بشارة لميلاد النور«كل ما تهل البشاير/ من يناير كل عام/ يدخل النور الزنازن/ يطرد الخوف/ والظلام/ يانسيم السجن ميل/ ع العتب وارمى السلام/ زهر النوار/ وعشش فى الزنازين الحمام». لكن السجن يسترد طبيعته الأصلية فى الحركة الثانية من القصيدة، كحوت أو تابوت يعيش الشاعر بين فكيه، ليكشف عبر رصد هذا التناقض مبرر سعادته به، رابطا بينه وبين ماحدث فى ١٨ و١٩ يناير «من سكون السجن صوتى/ نبض قلبى/ من تابوتى/ بيقولو لك ياحبيبتى/ كلمتى/ من بطن حوتى/ سلمى لى ع الحبايب/ ياحبيبتى/ سلمى لى/ كل حبٌ/ وله نصيبه من سلامى/ بلغى لى/ احضنى العالم عشانى بين عيونك/ وابعتى لى/ نظرة/ منها أشوف حبايبى/ واشفى قلبى/ واسأليلى/ كل عالم فى بلدنا/ كل برج وكل مادنه/ كل صاحب من صحابنا/ كل عيل من ولادنا/ حد فيهم شاف علامه/ من علامات القيامة/ قبل ماتهل البشاير/ يوم تمنتاشر يناير/ لما قامت مصر قومه/ بعد ماظنوها/ نومه/ تلعن الجوع والمذله/ والمظالم والحكومة»

وتمزج القصيدة، فى الحركة الثالثة والأخيرة منها، بين الحركتين الأولى والثانية فالسجن لايثير الضجر ولا الأسى ولا يصبح حوتا أو تابوتا، طالما أن الشعب مستيقظ خارجه يواصل الدفاع عن حقوقه فى الحياة «سلمى لى ع الولاد السمر/ خضر العمر/ فى عموم الحوارى/ سلمى لى ع البنات/ المخطوبين فى المهد لسرير الجوارى(١٣)/ واسأليلى بالعتاب/ كل قارى فى الكتاب/ حد فيهم/ كان يصدق/ بعد جهل وبعد موت/

إن حس الشعب يسبق / أي فكر / وأي صوت / هي دي مصر العظيمة / ياحبيتي / هي دي مصر / اللي فضّلتي في هواها / عشنا / على ألف قصر / هي دي يا عزة مصر»..

وكانت القصيدة - كما ورد في أقوال «نجم» بعد ذلك - مكتوبة على غلافين داخليين لعلبتين من علب السجائر، وهي الوسيلة التي يلجأ إليها المسجونون لتدبير ورق الكتابة الذي لا تجيز لهم لوائح السجون استخدامه إلا في حالات خاصة، يخضع ما يكتبونه فيها لرقابة إدارة السجن، وهذا هو السبب في أن مذكرة اللواء «أبو باشا» اعتبرتها قصيدتين واحدة بعنوان «رسالة رقم ١ من سجن طره» والثانية بعنوان «كل ما تهل البشاير» مع أن الأول هو عنوان القصيدة و الثاني هو مطلع القصيدة نفسها..

ويلفت النظر في أقوال «نجم» التي ستَرد فيما بعد - بشأن هذه الواقعة، إشارته إلى أن هناك قصيدة ثانية، عرضت عليه وصفها بأنها «قصيدة مداعبة لزوجته» مما يرجح أنه كانت هناك بالفعل قصيدة ثانية، لم تشر إليها مذكرة «اللواء أبو باشا»، ولم يرد إليها ذكر في المحضر الذي حرره الأستاذ عزت عمران - وكيل النيابة المحقق - يوم الأحد ١٧ أبريل ١٩٧٧ وأفرده للاطلاع على المذكرة ومرفقاتها، وقد اكتفى فيه، بعد تلخيص المذكرة، بالإشارة إلى ما اعتبره «إشادة بأحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧» من أبياتها، ثم استدعى «نجم» في اليوم التالي ١٨ أبريل ١٩٧٧ - لكي يواجهه - كما جاء بصدر المحضر - «بما ضبط من قصيدتين، شعريتين وجد بهما ما يوحي بالإثارة والتمجيد بأحداث ١٨ يناير»، حيث دار التحقيق على النحو التالي:

اسمي أحمد فؤاد نجم (سابق سؤاله)

المحقق: هل القصيدتين المضبوطتين كتبتا بخطك ومن شعرك (عرضناهما عليه)

أحمد فؤاد نجم: القصيدتين من شعري، ولكن بالنسبة للقصيدة الأولى المعنونة «رسالة رقم ١ من سجن طره يوم ٢٣ / ١ / ١٩٧٧»، فهذه القصيدة من شعري فعلا، وكتبت بعد أحداث ١٨ يناير خارج السجن قبل القبض علي، وأضيف عليها العنوان، وهو عبارة «رسالة رقم ١ من طره يوم ٢٣ / ١ والتوقيع.. وأما الخط المحرر به العنوان[١٤]، فليس خطي ولم أكتب على غلاف علبة سجائر كما هو واضح من الصورة، بل كنت قد حررتها على ورقة بيضاء في منزلي وليس هناك معنى لإرسالها من السجن لأني كنت قد تركتها في منزلي على ورقة بيضاء. وبالنسبة للقصيدة الثانية فهي بخطي وهي قصيدة مداعبة لزوجتي[١٥]

المحقق: وما قصدك من كتابة هاتين القصيدتين؟

أحمد فؤاد نجم: أما القصيدة الأولى فهى انفعال صادق بالأحداث، وهذا حق أى شاعر أو فنان، وأما القصيدة الثانية - كما سبق أن أوضحت - فهى قصيدة مداعبة لزوجتى وهذا أيضا حق لكل فنان أو شاعر.

المحقق: ورد فى أبيات القصيدة الأولى ما يأتى «كل عالم فى بلدنا/ كل برج وكل مادنه/ كل صاحب من صحابنا/ كل عيل من ولادنا/ حد فيهم شاف علامة/ من علامات القيامة/ قبل ما تهل البشاير/ يوم ١٨ يناير/ لما قامت مصر قومه/ بعد ما كانت فى نومه/ تلعن الجوع والمذله/ والمظالم والحكومة/ سلملى لى ع الولاد السمر/ خضر العمر فى عموم الحوارى».. فهل كنت تقصد من تلك الأبيات تمجيد أحداث ١٨ يناير.

أحمد فؤاد نجم: حينما نزلت الجماهير إلى الشارع دفاعا عن أقواتها وحاجاتها الضرورية فإنما كانت تستعمل بذلك حقا مشروعا لها للتعبير عن مشكلاتها ورأيها فى هذه المشكلات، خصوصا وأجهزة الإعلام وكل قنوات الدعاية تملكها وتتحكم فيها الحكومة التى أصدرت تلك القرارات الاقتصادية المجحفة وغير المسئولة والتى عدلت عنها بشكل غير مفهوم.. فى هذه الحالة أنا مع الجماهير، ولكنى لست مع التخريب الذى حدث يوم ١٩ يناير، بل وأطالب أجهزة الأمن بالعمل الجدى لتقديم الفاعل الحقيقى - وهو ليس الجماهير على أى حال - إلى العدالة، ليلقى جزاءه، والقصيدة تمجيد لانتفاضة الشعب يوم ١٨ يناير وليس التخريب الذى حدث يوم ١٩ يناير كما ذكرت.

المحقق: ألم تقصد من كتابة هذه القصيدة، إثارة الجماهير؟

أحمد فؤاد نجم: هذه الرسالة حررتها بمنزلى الذى لم أبارحه إبان المظاهرات لمرضى، ولم يطلع عليها أحد، ولم أقصد نشرها حتى يكون من ورائها أى إثارة، بل هى مجرد عواطف وانفعالات شخصية[١٦].

المحقق: ورد بالقصيدة الثانية[١٧] الأبيات الآتية «كل ماتهل البشاير/ من يناير كل عام/ يدخل النور الزنازن/ يطرد الخوف والظلام/ يانسيم السجن ميل/ ع العتب وارمى السلام/ زهر النوار/ وعشش/ فى الزنازين الحمام».. فما قصدك من كتابة تلك الأبيات.

أحمد فؤاد نجم: هذه الأبيات كانت بداية لملحمة أنوى كتابتها عن شاعر تركيا العظيم «ناظم حكمت» الذى قضى فى زنازين السجون خمسة وعشرين عاما من عمره المبارك..

المحقق: وما ارتباط ذلك من يناير كل عام؟

أحمد فؤاد نجم: اعتقل ناظم حكمت خمسة وعشرين عاما متواصلة ثم أفرج عنه ليعود للسجن ستة شهور من كل عام لمدة عشر سنوات وكان يقبض عليه دائما مع بداية العام الجديد، حتى يحرم من الاحتفال برأس السنة، وهذا هو المقصود من الأبيات المذكورة.

المحقق: وأين أصل تلك الأبيات؟

أحمد فؤاد نجم: كنت سايبه في بيتى عند القبض على.. وتسأل عنه مباحث أمن الدولة لأنهم وقت القبض على، قاموا بعملية تفتيش فى منزلى ولم أعلم أى شىء عن الأشياء التى ضبطت بمنزلى.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أطالب بالافراج عنى فقط..

وفى أعقاب ذلك أقفل المحضر، بقرار من المحقق بإعادة «نجم» إلى محبسه كما كان، «مع استعجال موافاتنا بأصل القصيدتين المضبوطتين» وحتى انتهاء القضية، لم تقدم أجهزة الأمن هذا الأصل لأنه لم يكن لديها والغالب أن الشخص الذى اعتمد عليه «نجم» فى تهريب القصيدتين، قد قدمهما إليها، فصورتهما، وأعادت إليه الأصل، حتى لا يثور حوله الشك..

(١٤)

وكان التحقيق قد شمل شاعرين آخرين من شعراء العامية، هما «سمير عبدالباقى» و«زين العابدين فؤاد» استنادا إلى الوقائع نفسها التى وردت فى أقوال شاهد الإثبات الرئيسى «محمد حاتم زهران»، وهى حضور الاجتماعات العامة والندوات الطلابية، وإلقاء قصائد شعرية مناهضة تحث على الصراع الطبقى وهدم النظام الاجتماعى، وتندد بسياسة الدولة وتحرض على كراهية نظام الحكم.

والظاهر أن النيابة العامة التى كانت تحقق القضية، لم تكن تنظر إلى مثل هذه الوقائع نظرة جدية، أو تجد رابطا حقيقيا بينها وبين التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير، وهو ما يؤكده أن التحقيق مع «نجم» بشأن قصيدة «رسالة رقم ١ من السجن» بدا أقرب ما

يكون إلى الشكلية، على عكس التحقيق الذى أجرى معه من قبل حول قصيدة «شرفت يا نيكسون بابا» الذى حاول المحقق أثناءه أن يستنطق صور القصيدة وعباراتها لكى تنطبق عليها نصوص قانون العقوبات، كما أن النيابة لم تهتم بسؤاله عن قصائد أخرى وردت عناوينها على لسان شاهد الإثبات باعتبارها قصائد مناهضة، ومنها «ممنوع من السفر» و«بيان هام» - التى أصبحت فيما بعد موضوعا لقضية مستقلة - وغيرها..

وكان ذلك ما فعلته النيابة، حين واجهت الشاعرين الآخرين بما ينسبه إليهما «حاتم زهران» ومذكرة تحريات مباحث أمن الدولة، من دون أن تدير مناقشة حول نصوص القصائد التى وردت عناوينها فى شهادة الشاهد وتحريات المباحث، وقد نفى «سمير عبد الباقى» الاتهام قائلا إنه لا يعرف هذا الشاهد الموتور، ولا يعرف أهليته للحكم على أعمال الشعراء والأدباء، وأنه يرفض اعتبار الشعر تهمة، لأن ذلك شىء لم يحدث فى تاريخ العالم إلا تحت حكم «هتلر» و«فرانكو»، وهذا لا يليق بمصر ويشينها لأنها صانعة الحضارة وأصل الفن.

وكان الشاعر الثالث «حمدى عيد» الوحيد الذى ذكر شاهد الاتهام مطلع قصيدة من شعره، كان يمكن أن تكون موضوع تحقيق واتهام - لا يختلف عن الاتهام الذى وجه لـ «نجم» بعد ذلك عن قصيدة «بيان هام» - وهى قصيدة كان قد كتبها بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس السادات، ورددها بعد ذلك - كما جاء فى أقوال حاتم زهران - فى عشرات الندوات، ويقول هذا المطلع، «فى عيد ميلادك يا صاحب السعادة/ح نشرب جميعا كيزان قهوة سادة/ ونطفى شموعك / وندعى إلهك / يحن علينا ويقطعها عادة/ إذا كان جميع الخلف يبقى زيك/ فيارب تستر/ وتلغى الولادة» لكن «حمدى» - وبالتالى شعره - لم يكن موضع أى تحقيق، لأنه ظل هاربا طوال فترة التحقيق والمحاكمة، كما أن سلطات الاتهام لم تتخذ من المطلع دليلا من أدلة اتهامه.

وبصدور قرار الاتهام فى القضية انتقل نجم من قسم التنظيمات الشيوعية فيها إلى قسم التحريض على أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ واسقطت النيابة الاتهام الذى وجهته إليه أجهزة الأمن بأنه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى، إذ لم تجد دليلا عليه، ووجهت إليه، مع ثلاثة وخمسين آخرين من المتهمين، الاتهام بـ «أنهم أذاعوا عمدا بيانات وشائعات كاذبة ومغرضة وبثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم، وحرضوا علانية على كراهيته والازدراء به، عن طريق إصدار مجلات الحائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة وإلقاء الأشعار فى الاجتماعات والندوات العامة، وبترديد

الهتافات والشعارات المناهضة فى المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية، وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعية والتنديد بمختلف سياساتها والطعن فى قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها، على نحو من شأنه إثارة البغضاء ضد النظام القائم وتكدير السلم العام، وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على أفراد الجمهور تشتمل على التحريض والإثارة سالفى البيان، وكان ذلك فى زمن الحرب».

وكان معنى ذلك أن النيابة تطلب تطبيق المادتين ١٠٢ مكرر، و ١٧٤ أولا من قانون العقوبات، التى تصل العقوبة فيهما إلى الحبس أو إلى السجن مدة لا تجاوز خمس سنوات، وغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة جنيه.

وفى التدليل على ذلك ، استند قرار الاتهام إلى ثلاث وقائع:

الأولى : التحقيقات التى أجرتها النيابة مع «نجم» بشأن قصيدتى «شرفت يا نيكسون بابا» و«ع اللى حاصل فى الحواصل» فى القضية رقم ٥٠١ / ١٩٧٤ حصر أمن دولة عليا، التى تدل على «قيام المتهم بنشاط معاد لنظام الحكم القائم، يتمثل فى تأليف قصائد وأزجال مناهضة تشتمل على التحريض والإثارة ضد السلطة يروجها عن طريق الإلقاء والغناء فى ندوات علانية، تم تسجيل بعضها، وهو يتضمن تعريضا بالسلطة الشرعية وتنديدا بسياساتها وتهجما على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بأسلوب مقذع مثير يحتوى على الكثير من عبارات السباب والشتائم».

الثانية : واقعة تأليفه لقصيدة «رسالة رقم ١ من سجن طره» أثناء حبسه على ذمة التحقيق فى قضية التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير، التى تدل على «مواصلة المتهم لنشاطه المعادى فى مواجهة السلطة عن طريق تأليف وترديد الأشعار المناهضة لها».

الثالثة : ما جاء بشهادة كل من «حاتم زهران» و «محمد عز الدين عنتر» من أن المتهم دأب فى غضون سنة ١٩٧٦ على حضور ندوات واجتماعات بالجامعة وسواها، حيث كان يلقى فيها قصائده وأزجاله المثيرة بهدف بث الكراهية للنظام والسلطة الشرعية».

ويلفت النظر أن النيابة العامة استبعدت قضية عام ١٩٧٥ التى اتهم فيها «نجم» بالانضمام إلى التنظيم الشيوعى الوهمى الذى أطلق عليه اسم «اليسار الجديد».

وبعد أكثر من ثلاث سنوات على وقوع أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ نظرت خلالها القضية أمام إحدى دوائر محكمة أمن الدولة العليا، برئاسة المستشار «حكيم منير صليب»



أحمد فؤاد نجم يطل من شرفة منزل أسرته فى العباسة على الحقول التى كان يعمل بها فى طفولته

صدر فى ١٩ إبريل ١٩٨٠ ـ الحكم فيها ليقضى بالسجن ثلاث سنوات على ثمانية من المتهمين وبالحبس لمدة سنة واحدة، على ثمانية آخرين، وببراءة بقية المتهمين وعددهم ١٦٠، كان من بينهم «أحمد فؤاد نجم.»

واستندت حيثيات الحكم بالبراءة إلى قاعدة عامة، فسرت بها المحكمة مواد الإحالة ـ وهما المادتين ١٠٢ أولا و١٧٤ ثانيا من قانون العقوبات ـ على أساس أن «التحريض على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به، ليس هو المخالفة فى الرأى أو الخصومة الحزبية التى تفرضها الحياة العامة» .. وفى ضوء ذلك ناقشت أدلة الاتهام التى قدمتها النيابة العامة ضد «نجم» فأهدرت الدليل الأول، وهو تحريات مباحث أمن الدولة بشأنه ـ كما أهدرتها بشأن كل المتهمين بالقضية ـ بسبب عدم الكشف عن المصادر التى جمعتها، وعدم مثول المرشدين الذى نقلوها إلى أجهزة الأمن أمام المحكمة لكى يقسموا اليمين ، ويدلوا بأقوالهم أمامها، لكى يتاح للدفاع عن المتهمين مناقشتهم ، وللمحكمة تقييم مدى صدق هؤلاء المرشدين أو كذبهم. وقالت حيثيات الحكم، إن «هذه التحريات لا تنهض دليلا أو قرينة قبل المتهم ولا تعدو كونها مجرد استدلالات لا تصلح وحدها لتكون عقيدة المحكمة فى شأن ما نسب إليه».

وأهدرت المحكمة كذلك الدليل الثانى الذى قدمته النيابة ضد «أحمد فؤاد نجم» ،وهو

أقوال الشاهدين «محمد حاتم زهران» و «محمد عز الدين عنتر»، كما أهدرتهما بالنسبة لكل المتهمين، على أساس أنهما شهادتان تحوطهما الريبة، ولا تدعوان للاطمئنان إلى نزاهتهما أو حيدتهما وتشوبهما عوامل الضعف والوهن، وتتسمان بمجافاة العقل والمنطق.

ولم يبق من أدلة الاتهام ضد «أحمد فؤاد نجم» سوى القصائد الثلاث التى اتخذت موضوعا للاتهام وهى «شرفت يا نيكسون بابا» و «ع اللى حاصل فى الحواصل» اللتان أنشدهما «الشيخ إمام» فى السهرة التى عقدت بمنزل «سيف الغزالى» فى ليلة ٥ يوليو ١٩٧٤، وقامت مباحث أمن الدولة - بعد استئذان النيابة العامة - بتسجيلهما، واعترف كل من «نجم» و«إمام» بأنهما من تأليفه، وقصيدة «رسالة رقم ١ من طره» التى ألفها فى ٢٣ يناير ١٩٧٧ بعد القبض عليه بتهمة التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير وتضمنت تحبيذا لما حدث فى هذين اليومين.

ومع أن المتهم - كما قالت حيثيات الحكم - قد «أقر بتأليف القصائد التى يلقيها أحيانا بنفسه، أو يتغنى بها الشيخ «إمام محمد عيسى»، أو غيره من المغنين والتى سجلت على أشرطة يتداولها الناس» إلا أن المحكمة لم تعتبر هذه القصائد - من حيث الشكل - دليلا على إدانته، واستندت فى ذلك إلى أن «القصائد التى أقر بإنشادها سواء فى الأمسية الشعرية بمسكن «سيف الغزالى» أو التى عقدت فى مسكنه بعطفة حوش قدم، لم يتحقق لإنشادها ركن العلانية، كما عرفته المادة ١٧١ من قانون العقوبات، لأن نشاط المتهم فى الأمسيتين قد وقع فى مكان خاص ولم يجر ترديد لهما بإحدى وسائل الطبع الميكانيكية.

وانتقلت حيثيات الحكم لتقييم الاتهام المنسوب للقصائد التى أنشدها بالندوات، سواء فى كليات الجامعة أو سواها من الأماكن العامة، أى التى يتوافر فيها ركن العلانية، فقد ناقشت المحكمة هذه القصائد من حيث موضوعها، وقالت إنه «لم يقم دليل من الأوراق تطمئن إليه المحكمة على أن الأقوال التى رددها المتهم قد تضمنت أخبارا كاذبة أو إشاعات مغرضة، أو حضا على كراهية النظام القائم أو الازدراء به. وفضلا عن ذلك كله فإن كلمات القصائد التى نسبت إلى المتهم، وطبقا لما هو وارد فى أوراق الدعوى، حافلة بالمتشابهات والرمزيات لدرجة أن النيابة العامة قد وصفت واحدة من هذه القصائد، بالغموض وهى قصيدة «كلمة بمناسبة زيارة ابن الهرمة» كما استوضحت المتهم فى كثير من الأسئلة عما يقصده بهذه العبارة أو تلك مما ورد فى قصائده، مما يشعر بأن المعنى فيه خفاء ويحتاج للشرح، أو مشبه ويحتمل التأويل، وما دامت قصائد المتهم هى على هذا المنوال من النسيج اللفظى، فلا ينبغى بحال اعتصار كلماتها لانتزاع دليل منها على مناهضة المتهم للنظام

القائم وعلى قيامه بالتحريض على كراهيته والازدراء به، وينبغى حملها على حقيقتها باعتبارها كلمات شاعر اتسم بجموح الخيال، ولا عجب فى ذلك فالشعراء فى كل واد يهيمون، والظاهر من أمر المتهم، أنه من قبيل هؤلاء الشعراء، مما يجعل المحكمة تضرب صفحا عما أسند إليه، إذ لا جريمة فيه طبقا للمادتين ١٠٢، ١٧٤ أولا من قانون العقوبات، ويتعين من ثم القضاء ببراءة المتهم الثامن والخمسين بعد المائة مما أسند إليه!

وكان قد مضى على «نجم» ـ حين صدر هذا الحكم ـ أكثر من عام، وهو مختف عن أعين الشرطة، التى كانت تسعى فى إثره، لكى ينفذ حكما أصدرته المحكمة العسكرية المركزية، فى ٢٥ مارس ١٩٧٨ . يقضى بحبسه لمدة عام بسبب قضية أخرى، هى قضية قصيدة «بيان هام» التى يثير الدهشة، ـ وربما الذهول ـ أنها كانت من بين القصائد التى ورد ذكرها فى تحقيقات قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ولم تجد فيها محكمة أمن الدولة جريمة، واعتبرتها كغيرها، «كلمات شاعر يتسم بجموح الخيال» وينتمى لفصيلة «الشعراء الذين هم فى كل واد يهيمون».

هوامــش

(١) نص المذكرة فى ملف قضية ١٨ و ١٩ يناير الجزء الثالث وراجع أيضا كتاب حسين عبد الرازق : مصر فى ١٨ و ١٩ يناير الطبعة الثانية القاهرة ١٩٨٥، وكتاب د. عصمت سيف الدولة : دفاع عن الشعب: دار الكلمة بيروت ١٩٨٠

(٢) إشارة إلى طعن فى قرار منع نجم من السفر فى صيف ١٩٧٦، أقيم أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة .

(٣) الحبس الاحتياطى العادى، لا تزيد مدته على ١٥ يوما يتم تجديده بقرار من النيابة العامة مرتين فقط، ولا يجوز مده إلا بقرار من محكمة الموضوع، أما الحبس المطلق فهو سلطة استثنائية للنيابة العامة تعفيها من تحديد مدة الحبس .

(٤) قصيدة «بيان هام» هى القصيدة التى حكم على نجم بسببها بالحبس لمدة عام ..

(٥) لاحظ الدفاع عن نجم وعن غيره من المتهمين فى قضية ١٨و١٩ يناير، أن شهود الإثبات، لا يروون فى أقوالهم وقائع، بل يصنفون الاتهامات، واستدل على ذلك بأن هناك من لقنهم الشهادة .

(٦) ضمن التنويعات على ظاهرة نجم إمام، فى تلك الفترة شكل الشاعر المعروف سمير عبد الباقى، وصديقه عدلى فخرى وهو مهندس ثنائيا، كان يقدم أغانى سياسية يكتبها الاول ويلحنها ويغنيها الثانى، وقد رحل عدلى فخرى عن دنيانا خلال عام ٢٠٠٠ .

(٧) تكررت عبارات الفخر على لسان نجم فى أكثر من تحقيق من التحقيقات القضائية التى أجريت معه، على نحو يوحى بأنه «طريقة قاجومية» للتأثير المعنوى على المحقق .

(٨) الواقعة غير صحيحة، والحقيقة التى ذكرتها فى محضر التحقيق معى فى القضية ذاتها، هى أننى كنت أطالب بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب للجميع وبلا أى قيود أو تمييز، وهو لا يزال موقفى إلى اليوم.

(٩) هذه أول مرة، يسجل فيها «نجم» نقدا لتحقيقات النيابة، والفقرات التى سجلها فى التحقيق من قصيدته «بهية» التى كتبها أثناء اعتقاله بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧١ .

(١٠) يلاحظ أن نجم قد عدل هنا عن عزوفه عن إبداء الرأى فى أحداث ١٨و١٩ يناير كما فعل فى بداية التحقيق .

(١١) يستخدم مصطلح«محضر تحقيق» لترقيم التحقيقات، فإذا صدر قرار اتهام فى القضية أخذت رقما آخر .

(١٢) تستعين أجهزة الأمن بخبراء فى الخطوط، كجزء من نشاطها، ولكن المحاكم لا تأخذ إلا بتقارير الخبراء الذين تنتدبهم للمضاهاة .

(١٣) يشير نجم هنا إلى اتساع نطاق مشاركة طالبات الجامعات المصرية آنذاك فى المظاهرات السياسية.

(١٤) الإشارة إلى «عزه بلبع» زوجة الشاعر آنذاك، التى فضلت أن تشاركه حياته البائسة ، على حياتها المرفهة نسبيا .

(١٥) لو صح استنتاجنا، فإن القصيدة الثانية التى ضبطت، ولم يتناولها التحقيق هى قصيدة «أغنية هزار» ويقول فى مطلعها «عزوز النوز كوا النوز ـ مناخيرك ـ مش قد الكون ـ مع ذلك دايما تتعارك ـ مع نجمك مع إنه يجوز ـ ييجى مره يزرجن ـ ويلبك على أم دماغك بالشوز».

(١٦) إجابة نجم هنا تتسم بدرجة من الحذر القانونى غير المعهود فيه ، لأن نشر القصيدة أو إذاعتها ، هو الذى يعتبر مخالفة للقانون ، إما كتابتها فلا عقوبة عليها، والغالب أن المحقق قد تدخل فى صياغة الإجابة، وهى ظاهرة كانت تتكرر مع نجم وغيره ، فى سياق تعاطف بعض أفراد النيابة العامة مع المتهمين .

(١٧) هذا استمرار للخطأ الذى اعتبر القصيدة الواحدة اثنتين ويلاحظ أن نجم لم يحاول تصحيحه.



الفصل السادس

عواصف نوفمبر

(١٥)

كان «نجم» قد ظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق فى قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، حوالى تسعة أشهر إلى أن قبل القضاء تظلمه من أمر الحبس فكان من أواخر المتهمين فى القضية الذين غادروا السجن بقرارات إفراج مؤقت، ولم يكن قد تبقى منهم - على مشارف العام الدراسى الجامعى ١٩٧٧ / ١٩٧٨ - سوى عدد قليل، على الرغم من أن «الرئيس السادات» لم يكف - طوال العام - عن الهجوم العصبى المتواصل على المخربين اليساريين الذين حرضوا على انتفاضة الحرامية متوعدا بأن يظل يطاردهم حتى آخر الأرض.

ومع أن حملة الاعتقالات الواسعة التى أعقبت أحداث يناير، كانت قد حققت هدفها، وكفلت للحكومة عاما جامعيا خاليا من المنغصات بعد القبض على كل العناصر النشطة من الطلاب، وانشغال الباقين بالاهتمام بأمور المسجونين من زملائهم إلا أن العام الدراسى الجديد - بدأ فى ١٥ أكتوبر ١٩٧٧ - وقد غادر معظم هؤلاء السجن، وعادوا إلى كلياتهم، على نحو أشاع مناخا من التربص والتوتر بين الحكومة والمعارضين لها من طلاب الجامعات.

وكانت الحكومة قد اعتمدت - منذ أحداث يناير ١٩٧٧ - سياسة أمنية جديدة، هى سياسة الأمن الوقائى التى تقوم على إجهاض أى نشاط للمعارضين وهو فى مرحلة التخطيط له، قبل أن يتحول إلى حركة، وأصدرت تعليمات صريحة إلى مديرى الجامعات وعمداء الكليات، بتطبيق النظم الجامعية تطبيقا صارما لإعادة الانضباط بين طلاب الجامعات، وفضلا عن ذلك فقد أصدر الرئيس السادات فى أعقاب أحداث يناير قرارات



بقوانين أجرى عليها استفتاء شعبيا، تقضى برفع عقوبة التحريض على تعطيل الدراسة أو العمل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، بينما كانت العناصر النشطة من الطلاب تشعر بالقلق على ما اعتبرته حقوقا فى الحركة و حريات التعبير، حصلت عليها الحركة الطلابية خلال السنوات العشر التى تلت هزيمة ١٩٦٧.

وقد عكس هذا التربص نفسه فى محاولات قام بها كل من الطرفين، لاختبار قوة الآخر، فبعد أيام من بدء العام الدراسى، استأنفت الأسر الطلابية نشاطها، وبدأت فى إصدار معلقاتها بينما تشددت السلطات الجامعية فى تطبيق النظم التى كانت تقضى بمصادرة كل معلقة لم يراجعها اتحاد الطلاب، ويمهرها بخاتمه، لكى تحول دون خروج هذه «المعلقات» على «الخط الأحمر» الذى يثير الخروج عليه المشكلات، بعد أن علق الرئيس السادات فأس المسئولية عما سماه «رزالات الطلاب وسخافتهم» فى رقبة مدراء الجامعات وعمداء الكليات وطالبهم فى اجتماعات متعددة، عقدها معهم، بفرض الانضباط فى الجامعة وأصبح نجاحهم فى ذلك مقياسا لولائهم ومحكا لمدى استحقاقهم لمناصبهم.

فى هذا المناخ استأنفت أسرة «التقدم» بكلية الهندسة بجامعة عين شمس نشاطها الذى توقف فى معظم شهور العام الدراسى المنقضى، نتيجة للقبض على مقررها «مجدى بلال» الطالب بالسنة النهائية، وعلى عدد من أعضائها النشطين ضمن المتهمين بالتحريض على

أحداث ١٨ و ١٩ يناير. وبالإفراج عنهم استعادت الأسرة، التى تأسست فى العام الدراسى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ - حيويتها، وبعد أربعة أيام فقط من بداية العام الدراسى استهلت موسم نشاطها الثالث فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٧ بإصدار معلقاتها، التى ركزت كالعادة - وطبقاً لما ذكره، فيما بعد، «حسين خلوصى» رئيس مكتب النظام بالكلية - على صعوبة الحياة فى مصر، واتهمت الحكام بأنهم يعيشون فى رغد بعيداً عن حياة الناس ومشكلاتهم ومتاعبهم، فضلاً عن تعليقها الحاد على خبر نشرته الصحف عن ورود اسم الرئيس السادات ضمن قائمة تضم الرجال العشرة الأكثر أناقة فى العالم، فقد أصدرت خلال الأسابيع الثلاثة التالية ما يقرب من ١٤ معلقة كان من بين عناوينها التى تدل على موضوعاتها، «نداء إلى طلاب كليتنا» و«أزيحوا الأقنعة الزائفة» و«بيان صادر عن المعتقلات السياسات بسجن القناطر الخيرية» و«المحاكم العسكرية وسيادة القانون».

ولأن الأسرة، طبقاً لما ذكره فيما، بعد المقدم «جمال أبو ذكرى» الضابط بمكتب الطلاب بمباحث أمن الدولة - كانت تضم العناصر الماركسية بالكلية - فقد ترصد العاملون بمكتب النظام بالكلية لمعلقاتها، ولما لم يكن من حقهم أن يقوموا بأنفسهم بنزع أية معلقات تلافياً لحدوث مشاحنات بينهم وبين الطلبة، فقد كانوا يكتفون بإبلاغ عميد الكلية «الدكتور محمد محمد الهاشمى»، عن المعلقات غير المصدق على نشرها من اتحاد الطلبة، فيكلف أحد وكلاء الكلية أو أساتذتها للتفاهم مع الطلبة على احترام الاتفاق بين الإدارة والاتحاد، على أن يكون الأخير هو الجهة المنوط بها التصريح بنشر أية معلقة.

ومع أن العاملين بمكتب النظام كانوا يتبعون - نظرياً - إدارة الكلية، إلا أنهم كانوا يحتفظون بصلات قوية بمكتب الطلاب، بمباحث أمن الدولة، مكنته من أن يصور عن بعد معلقات الأسرة، التى كان مكتب النظام يلفت نظرهم إليها، حتى تلك التى كان يعتمدها الاتحاد، إذ كان من رأى أجهزة الأمن أن هذا الاعتماد، لا يضفى عليها صفة الشرعية، لأن الاتحاد كان يعتمد نشر معلقات غير ملتزمة تتضمن «إسفافاً» و «إثارة» فضلاً عن أن هذه الأجهزة كانت تتهم الاتحاد بالتواطؤ مع الأسرة، وقد ذكر المقدم «أبو ذكرى» أن الذى كان يعتمد معلقات الأسرة من أعضاء الاتحاد، هو الطالب «محمد شريف أحمد مراد» وهو من العناصر التى تدعى الناصرية وتهاجم رئيس الجمهورية، وسبق اتهامه بالتحريض على مظاهرات الطعام فى ١٨ و ١٩ يناير وقيادة بعضها، وهو ما دفع العميد إلى الأمر برفع بعض المعلقات التى كان الاتحاد كان قد اعتمدها، واجتمع بأعضائه ليلفت نظرهم إلى أن القواعد المتفق عليها بشأن حدود النشر، يجرى الخروج عليها.

وفى مواجهة ما تعرضت له معلقات الأسرة من مصادرة، فقد خصصت أحد أعضائها - وهو الطالب «مدحت عز الدين» - لحراسة هذه المعلقات، حتى لا يقوم أحد بنزعها، - ثم لجأت - خاصة حين لا تستطيع الحصول على اعتماد الاتحاد لبعضها إلى أسلوب العرض الخاطف، بتعليق مقالاتها على الحائط لمدة ربع ساعة أو نصف ساعة، بالقرب من ممر الصحافة - الذى يواجه الكافيتريا - ثم ترفع بعد ذلك ليعاد تعليقها فى فترات احتشاد الطلبة، وبذلك تحمى المعلقات من المصادرة، وتفلت من مطاردات مكتب النظام، ومن المساءلة أمام إدارة الكلية، خاصة أن المعلقات، لأسباب أمنية، كانت توقع باسم الأسرة، وليس بأسماء كتاب المقالات، كما أنها لم تكن تكتب عادة بخطوطهم.

ورغم ذلك لم ييأس «حسين خلوصى» - رئيس مكتب النظام - فترصد هو وأحد معاونيه على مقربة من بعض المعلقات، إلى أن شاهدا أحد الطلبة وهو يرفعها من مكانها، وتبعاه حتى أحد ممرات الكلية البعيدة عن زحام الطلبة، ثم استوقفاه وطلبا إليه التوجه إلى مكتب العميد، كما طالباه أن يثبت شخصيته واتهماه بأنه ليس من طلاب الكلية، ولكن الطالب رفض، وتمكن من الإفلات، بعد أن ترك لهما ما كان يحمله من معلقات، وبطاقته الشخصية التى تبين منها أن اسمه «عمرو سوكه»، وأنه طالب بالسنة الإعدادية، وعندما اطلع العميد على المعلقات استدعى الطالب ولفت نظره إلى خروجها على الحدود المتفق عليها، وهدده بالإحالة إلى مجلس تأديب وصادر المعلقات.

وقد أثار هذا التصرف أعضاء الأسرة الذين احتجوا لدى العميد على سلوك رجال الأمن مع الطالب، ولكن العميد لم يتخذ ضدهم أى إجراء، مما أدى إلى مزيد من توتر العلاقات بين الطرفين، ودعا أعضاء الأسرة إلى الاعتقاد بأن هناك تمييزا ضدهم، وفى اليوم التالى علقوا أربع مجلات يهاجمون فيها مكتب الأمن وعميد الكلية، ويعترضون على تهجم موظفى النظام على الطالب «عمرو سوكه».

فى بداية نوفمبر ١٩٧٧ كتب مقرر أسرة التقدم - الطالب «مجدى بلال» - طلبا باسم عميد الكلية، لإقامة ندوة شعرية غنائية بمناسبة بدء العام الدراسى، تعقد بمدرج فلسطين - أكبر مدرجات الكلية - فى غير أوقات الدراسة، ويحييها كل من الشاعر «أحمد فؤاد نجم» والملحن والمغنى الشيخ «إمام عيسى» ، على أن تعقد فى الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم الاثنين ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، وكان الطلب مستوفيا من الناحية الشكلية إذ كان مختوما بخاتم الاتحاد، ومعتمدا من رائد الأسرة الدكتور «أحمد شوقى عبدالغنى»، الأستاذ المساعد بالكلية...

وبعد يومين من تقديم الطلب استدعى العميد رائد الأسرة، وأبلغه بعدم موافقته على إقامة تلك الندوة وطلب إليه إقناع أسرة التقدم بالعدول عن عقدها، لكن أعضاء الأسرة أصروا على عقد الندوة، واعتبروا رفض العميد لعقدها، تعنتًا معهم وتحيزا ضدهم، ودللوا على ذلك بالحرية الممنوحة لبقية الأسر، إذ كانت الجماعة الإسلامية بالكلية تقيم معرضا للكتاب في جزء من الكافيتريا، وتعلق بعض المعلقات، وتنظم محاضرات في المدرجات، كما أن أسرة أخرى كانت قد نظمت حفلة غنائية أحياها المطرب «محمد نوح». وأعاد رائد الأسرة عرض الأمر على العميد مشيرا عليه بالموافقة على إقامة الندوة، توقيا للصدام مع الطلاب، خاصة أن هذه الندوة كانت قد أقيمت في العام السابق دون أن ينتج عنها شيء يخشى منه، لكن العميد نقل عن سلفه الدكتور «أحمد شاكر» قوله إنه وافق على إقامة ندوة مشابهة في العام الماضي، ظنا منه أنها ستمضي بهدوء، إلا أنه ندم على سماحه بها، بعد أن استمع إلى ما قيل فيها.

وأقنعت التطورات التي حدثت في الموقف السياسي، آنذاك، العميد بصواب مخاوفه إذ كان الرئيس السادات قد أعلن في خطاب ألقاه يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧، عن استعداده لكي يسافر إلى «إسرائيل» بحثا عن السلام وتتالت ردود الفعل المعارضة لهذه الخطوة وكان من بينها مقال بتوقيع «أسرة التقدم» بعنوان «الذهاب إلى الكنيست ليس شجاعة .. لكنه تخاذل وخيانة» علقت بجانب مطعم الكلية، أردفته بآخر بعنوان «مرحبا بالسيد بيجين في القاهرة» كانت كافية لكي يتمسك العميد برفضه التصريح للأسرة بعقد الندوة، رغم تدخلات رئيس اتحاد الطلاب ومقرر اللجنة الثقافية، ورائد الأسرة لإقناعه بأنهم يتحملون المسئولية عن أي خروج عن النظام، مما اضطر رائد الأسرة لإبلاغه بأنه سيتغيب عن الكلية في الوقت المحدد لانعقادها، لأنه يتوقع أن «تؤدي محاولات منع الندوة إلى اضطراب في صفوف الطلبة».

لم تتراجع الأسرة عن موقفها، وحمل مقررها «مجدي بلال» دعوة رسمية ممهورة بتوقيعه ومعتمدة من رئيس الاتحاد، ومختومة بخاتمه موجهة إلى الثلاثي «نجم» والشيخ «إمام» و«عزة بليع»، وأبلغ أولهم - الذي تسلم منه الدعوة - أن هناك مخططا لمنع الندوة، وأنه لا يستبعد أن تحرض أجهزة الأمن بعض الطلاب للقيام باستفزازت أثناءها تتخذ ذريعة لهذا الإلغاء، لكن «نجم» أعلن له موافقته على الحضور رغم ذلك.

ولأن عقد الندوة كان قد أصبح موضوعا للتحدي بين الأسرة وبين السلطات الرسمية، فقد كثفت الأسرة من حملة الدعاية عن موعد الندوة ومكانها، لتضمن حشد جمهور من

الطلاب بحضرها، ولكى تعوض ما كان موظفو الأمن يمزقونه من الإعلانات، ولجأ عميد الكلية إلى حيلة مشروعة لكى يمنع عقد الندوة، فدفع أحد أساتذة الكلية إلى التقدم بطلب لكى يلقى محاضرة إضافية على طلبة السنة الثانية فى الوقت المحدد للندوة وفى المدرج الذى اختير لانعقادها فيه، وأعلن عن ذلك، كما أصدر أمرا علق على باب الكلية، يقضى بعدم السماح لأشخاص من خارجها بدخولها إلا لأعمال مصلحية أو لمهمة معلومة، وبعد موافقة الإدارة والتأكد من شخصيته. وردت الأسرة على ذلك بتكثيف إعلانات الدعاية، خاصة فى صباح اليوم المحدد لعقدها، مما دفع العميد لكى يعلق إعلانا فى ذلك اليوم نفسه، يطلب فيه من أعضاء أسرة التقدم مقابلته للأهمية القصوى قبل الحادية عشرة صباحا، لكنهم لم يستجيبوا للدعوة التى كانوا يعرفون موضوعها .... وفى العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم، توجه «عمرو سوكه» ... ـ عضو الأسرة ـ إلى مقر إقامة «أحمد فؤاد نجم» وزوجته آنذاك «المطربة عزة بلبع» والملحن المغنى الشيخ «إمام عيسى» فى حارة «حوش قدم» بالغورية ليصحبهم إلى الكلية.

(١٦)

فى اللحظة التى وصل فيها الطالب عمرو سوكه ـ عضو أسرة التقدم بكلية الهندسة بجامعة عين شمس ـ إلى حارة حوش قدم، لكى يصحب الثلاثى «نجم» و«إمام» و«عزة بلبع» إلى الكلية، كان الدكتور «محمد محمد الهاشمى» ـ عميد الكلية ـ يرأس اجتماعا لمجلسها، والغالب أنه تلقى أثناء الاجتماع اتصالا هاتفيا، ينبهه إلى التوتر السياسى الذى يسود البلاد، بعد التطورات المتلاحقة التى كشفت عن أن «الرئيس السادات» كان جادا حين أعلن استعداده لزيارة القدس المحتلة، على نحو يتطلب مراقبة الحالة فى الجامعة تحسبا لحركة احتجاج طلابية ضد الزيارة..

وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والنصف حين غادر العميد قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتبه، لكى يستدعى «حسين خلوصى» ـ رئيس مكتب النظام بالكلية ـ فيشدد عليه بضرورة منع كل الغرباء من دخول الكلية إلاّ إذا كان لعمل مصلحى، وبعد التأكد من ذلك، من دون أن يشير صراحة إلى اسمى «نجم» و«الشيخ إمام». ولكن «خلوصى» الذى كان حريصا على أن يتلقى تعليمات واضحة، وذكر للعميد أنه لاحظ ـ وهو فى طريقه إلى مكتبة العميد ـ تكثيف الإعلانات عن الندوة التى دعت إليها أسرة التقدم متسائلا عما إذا

كان هذا المنع يشمل المدعوين للحديث فيها، أكد له العميد - من دون تفاصيل - أن المنع يشمل الجميع.

استدعى «خلوصى» - بواب الكلية - وأبلغه بالتعليمات، وزيادة فى الاحتياط كلف أحد معاونيه، وهو «ماهر عبد الله» بالوقوف إلى جوار البوابة، بحكم معرفته بالعناصر «المندسة» من غير طلاب الكلية التى تعودت التردد عليها وخاصة الشيخ «إمام» و«أحمد فؤاد نجم» وبعد لحظات ظهر إلى جوار البوابة مجموعة من طلبة أسرة التقدم، فى طليعتهم مقررها «مجدى بلال» - الطالب بالسنة النهائية - الذى توجه مباشرة إلى «ماهر عبد الله» يسأله عما إذا كان العميد قد أصدر قرارا بمنع «نجم» و«الشيخ إمام» من الدخول إلى الكلية، فأحاله إلى «خلوصى»، الذى أجابه بالإيجاب على سؤاله، مؤكدا له أن العميد قد أمر بإلغاء الندوة، وبمنع المشاركين فيها من دخول الكلية، وبعد مناقشة متوترة، قال له «مجدى بلال» فى ختامها - طبقا لما قاله «خلوصى» بعد ذلك فى التحقيقات.

الشيخ إمام ح يخش الكلية غصبا عنكم وعن العميد.. واحنا ح نعرف ندخله ازاى!.

وكانت المناقشة الحامية لاتزال دائره بالقرب من باب الكلية، حين وقفت أمامه فى الثانية عشرة ظهرا سيارة أجرة نزل منها الطالب «عمرو سوكه» وبصحبته «الشيخ إمام» و«عزة بلبع»، فاعترض «حسين خلوصى» و«ماهر عبد الله» طريقهما، ومنعاهما من الدخول فازداد غضب أعضاء الأسرة، الذين أصروا على إدخالهم، وحتى لايتكاثف الزحام عند البوابة عرض عليهم «خلوصى» أن يستضيف فى مكتبه كلا من «الشيخ إمام» و«عزة» إلى أن يستأذن المسئولون عن الأسرة العميد ليسمح لهما بالدخول .. ولكنهم تكاثروا عليه، ودفعوه بأيديهم، وركله «مجدى بلال» فى قصبة ساقه، حتى يكف عن اعتراضهم، واصطحبوا الشيخ «إمام» و«عزة»، وتوجهوا بهما إلى الكافيتريا فى انتظار الموعد المحدد للندوة، وهو الواحدة والنصف.

ولما كان مستحيلا على رئيس مكتب النظام أن يطارد المندسين فى فناء الكلية، وبين زحام الطلبة تلافيا لإثارتهم، فقد توجه «خلوصى» على الفور، إلى مكتب العميد، حيث أخبره بما جرى.. وفى أثناء ذلك وصل «نجم» إلى الكلية بسيارة أجرة أخرى - إذ لم تكن السيارة التى استقلها «إمام» تسع سوى ثلاثة أفراد - وكان الوضع قد هدأ عند البوابة، فلم يعترض طريقه أحد، ووجد فى انتظاره أحد أعضاء الأسرة، قاده إلى الكافيتيريا، فيما اعتبره - المقدم «أبو ذكرى» مسئول مكتب الطلاب بمباحث أمن الدولة فى أقواله التى أدلى بها فيما بعد فى التحقيق - محاولة لحشد الطلبة لحضور الندوة.

ومع أن السبب الحقيقي كان يعود إلى أن المدرج الذي ستعقد فيه ـ وهو مدرج «فلسطين» ـ كان لايزال مشغولا بإحدى المحاضرات، إلا أن تفسير المقدم «أبو ذكرى» لم يكن بعيدا عن الصواب، فقد انتهز منظمو الندوة، الفرصة، وألحوا على الشيخ «إمام» أن يسمعهم أحد ألحانه، وكان لايزال يدوزن العود، حين وصل «نجم»، وما كاد ينضم إلى المنضدة التي يجلسان عليها، حتى ظهر الدكتور «محمد الهاشمي» عميد الكلية وبصحبته «حسين خلوصي» رئيس مكتب النظام، حيث أمر الطلبة المحتشدين في الكافتيريا بأن ينصرف كل منهم إلى محاضرته مؤكدا أن الندوة غير شرعية لأنه اعترض على إقامتها، ونصحهم بالابتعاد عن منظمي الندوة، الذين وصفهم بأنهم من الطلبة المشاغبين غير المنتظمين في الدراسة، وخاطب «الشيخ إمام» طالبا إليه الانصراف حتى لاتضطر الكلية لإبلاغ الشرطة بأنه قد اقتحمها واعتدى على موظف الأمن، فثار الطلبة لما اعتبروه إهانة لضيوفهم ولهم، وقال رئيس أسرة التقدم «مجدي بلال» للعميد: اشمعنى الأسرة بتاعتنا تعلوا فيها كده، واشمعنى محمد نوح لماجه ماحدش منعه.. ولما الغلبان اللي بيغني للفقراء ييجي يغني لهم، عاوزين تمنعوه.. أنا ح أقاضي الكلية لأن ده تدخل في حرية نشاطنا!.

وحين لم يجد العميد جدوى من المناقشة، عاد إلى مكتبه، واتصل بالشرطة ليبلغها بما حدث، فطلبت إليه إرسال «حسين خلوصي» إلى قسم شرطة الوايلي ـ الذي تتبعه الكلية إداريا ـ حيث حرر بلاغا بما وقع عليه من اعتداء، واتهم عددا من الطلبة، بإحداث الإصابات، التي وصفها التقرير الطبي الصادر عن مستشفى الدمرداش، بأنها «كدمة في فروة الرأس وقصبة القدم اليمنى يحتاج علاجها أقل من ٢١ يوما».

وبعودة الهدوء إلى الكافتيريا، بعد انصراف العميد، عاود الطلبة الإلحاح على «نجم» بأن يلقي عليهم إحدى قصائده الجديدة، التي كتبها خلال فترة حبسه على ذمة التحريض على أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، في محاولة لتعويض ما فقده الحشد بعد تهديد عميد الكلية، فاستجاب لهم وألقى قصيدته «العنبره»، وهي تجربة متميزة، استلهمها «نجم» من احتفالية تعود نزلاء السجون أن يقوموا بها في مناسبة الإفراج عن أحدهم أو عودة أحد نزلائه القدامى إليه، بعد تغريبه شهورا في سجون أخرى، وتبدأ عادة ليلا بعد إغلاق الزنازين، حيث يقف منظم الحفل ومقدمه، عند نافذة زنزانته، وينادي «عنبر.. كله يسمع» وبعد أن يحيي حراس الليل المنوط بهم الحراسة أمام أبواب العنابر، في إيماءه تجمع بين الاستئذان والتحية، يتواصل النداء تأكيدا للدعوة، واطمئنانا إلى وصولها إلى كل أدوار السجن أو عنابره، وذلك بالنداء على أدوار السجن أو عنابره بأرقامها، فهو ينادي عنبر

واحد حيث يوجد المحكوم عليهم فى جرائم الثأر، وعنبر اثنين حيث يقيم المحكوم عليهم فى جرائم النشل والسرقة، وعنبر ثلاثة حيث يسكن تجار المخدرات، وعنبر أربعة حيث يسكن المتهمون فى الجرائم السياسية، مضيفا صفة على كل دور «واحد يافل/ اثنين ياورد/ ثلاثة يا أجدع ناس حشاشة/ أربعة يازين شباب الحركة الوطنية».. وحين يطمئن إلى أن الجميع قد تنبه إلى النداء، يصوغ الخبر فى عبارات تقول مثلا: نعرفكم يا إخوان أن أخوكم المعلم عبد المعطى المنوفى خارج بكره إفراج من تأبيدة ٢٥ سنة جدعنة...»، ثم يبدأ البرنامج، بأن يقدم كل عنبر برقية تهنئة، أو أغنية تناسب المقام أو موالا شعبيا، أو نكتة جديدة..

فى قصيدته - التى كتبها فى ٢٢ مايو ١٩٧٧ - يستخدم «نجم» شكل العنبرة لكى ينسج فى داخله مشاعره، ومشاعر رفاقه من سجناء قضية ١٨، ١٩ يناير موظفا كل الفنون الفولكلورية التى تستخدم عادة فى العنبرة، فهو يبدأها بالنداء على العنبر. ثم بموال يعبر عن إصراره على مواقفه مهما لقى فى سبيلها «عنبر.. كله يسمع/ شخشخت بالزهر/ ما نصفيش ولا مرَّه/ وراهنت بالمهر والبقشيش/ على مرَّه» ثم يحيى حراس السجن، ساخرا منهم، لأنهم لايقلون إجراما عمن يحرسونهم، لا فارق بينهم إلا فى الملابس «والسجن الحر وإن كان مرّ/ ولامّره/ فكرنى بالتوبه من دى النوبه/ بالمرّه/ بعد مساء الخير/ على حرس الليل/ كنجى برنجى تشنجى/ كلّه لبط ولومانجى/ بس البدله بتفرق/ والعيب ع المخزنجى».

وينتقل الشاعر بعد ذلك إلى شكل من أشكال الموال الدينى مما يعرف فى فنون الأدب الشعبى - من حيث الشكل - بـ «المردوف»، حيث يطرح فى مطلعه قضيته - أو بعبير أهل الفن يفرش لها - ثم يفصلها فى الحركات التالية. وقضية الشاعر، هى أنه يؤمن بأن الله خلق الإنسان حرا كريما، يأبى الظلم، لذلك فهو يصبر على كل مايجرى له، واثقا بأن ميزان العدالة الالهية، سوف ينصب يوما، وآنذاك سوف يسترد حريته..

«الأولة للنبى/ والثانية أيوب/ والثالثة غربتى/ والرابعة المكتوب/ والخامسة اللى افترى حتما يبات مغلوب»، وبعد هذه «الفرشه» يبدأ فى تناول كل مفردة من مفرداتها «الأولة يانبى يامحرر الإنسان/ يا بلسم المبتلى.. ياتجدة الغلبان/ كرمت صنف البشر/ عن طايفة الحيوان/ ورفعت سيف الهدى/ عالى على الطغيان/ وغسلت أرض العرب/ من بقعة الأوثان/ وزعقت يا أمتى/ فى سائر الأزمان/ الظلم يوم لو حكم/ والحق يوم لوهان/ يحرم عليكى المطر/ والفىّ والعمران/ تسرح بحورك عطش/ ف الزرع

والإنسان / ويجر فيكى الحنش / وتحوِّم الغربان / ترمى الخراب ع الجبل / والسهل والوديان / النور يفور فى السما / وجه القمر مايبان / والشوف يضيع فى العمى / الضلمة والأحزان / والخوف يطيح فى البشر / من قسوة السجان / الناس تخاف بعضها / وتخوف السلطان»

بعد النبى الذى حذر من تحكم الظالم ومن هوان الحق، يأتى دور أيوب:

«والتانية قلت أنا أيوب .. وأنا مثلين / أيوب ومهما ابتلى / أيوب يروح لى فين؟/ أيوب صبر كام سنة ؟/ أيوب صبر له يومين / طلعت عليه القصص / وأتنادى بالاسمين / عدوه من الأنبيا / والصالحين لاتنين / .

«وأنا اللى صبرى هنا / جوه اللومان صبرين / صبرى على خلفتى / من عزوتى والبين / وصبر تانى على / حكم الزمان يا عين / الندل فينا حكم / والندل حكمه شين / حكم البقر فى البشر / بشريعة القرنين / وحق تربة نبى / طه كحيل العين / هلبت يوم يتنصب / بدل الميزان اثنين / وأنظر بعين الرضا / للعدل فى الميزانين».

وتأتى المفردة الثالثة، لتكمل جوانب القضية التى يطرحها قضية الحق المظلوم السجين المصادر:

«والثالثة غربتى / فى عالم الأندال / الندل فيه احتمى / والحر فيه انطال / والواطى لما اعتلى / اجرّ له كام طبال / والشحط والبلطجى واللص والمحتال / والكوديا لبست شنب/ واتحزمت بعقال / ومين يحب النبى / سقفه كمان يا عيال / الرقص دار فى البلد/ عمال على بطال/ واللحم لما انكشف / غطى على اللى اتقال / لا سمعنا صوت فى النغم / ولا شعر فى الموال/ خنقوا الكلام فى الغنا / والرنة فى الخلخال».

وتعود القصيدة بعد هذا الطرح للقضية، إلى الشكل التقليدى للنداء الذى تبدأ به العنبرة، فتعيد صياغته ليتناغم مع ما سبقه، وما سوف يتلوه، فالأرقام هنا ليست أرقام عنابر، ولكنها إشارات لقيم ولمشاعر ومواقف، «واحد يا موحد الواحد / اثنين يا سيدنا الحسين / ثلاثة يا سوّ الشماته / أربعة يا حبر المطبعة / خمسة يا عزمى ياحى / ستة يا بكره يا جى / سبعة يا قلبى يا مايل / ثمانية يا شوق الزمايل / تسعة يا دنيا يا واسعة / عشرة يا خاين يا حشرة» ثم يتلو ذلك الخبر اليقين «أعرفكم جميعا إن السجن سور / وأعرفكم جميعا إن الفكرة نور / وعمر النور ما يعجز يقزح ألف سور / وعمر السور ما يقدر يحجز بنت حور / وأعرفكم جميعا إن الظلم شايخ / وأعرفكم جميعا إن ما لهش

اكره / وأعرفكم جميعا / إنه ح يبقى ذكرى / وأعرفكم جميعا إن الثورة فكرة / وأبشركم جميعا / إن الوعدة بكره / وأبشركم جميعا / إن الوعد بكره / والنور عندنا وعندكم / يا حبايب».

(١٧)

وكانت الساعة قد بلغت الواحدة والنصف حين انتهى نجم من إلقاء قصيدته وانتهت المحاضرة التى كان أحد أساتذة الكلية يلقيها فى مدرج فلسطين فزحف الجمع المحتشد فى الكافتيريا إلى المدرج يحتلونه قبل أن تغلق إدارة الكلية أبوابه أو تشغله بإحدى محاضرات الدراسة لتعويق عقد الندوة .. وخلال دقائق كان المدرج قد امتلأ عن آخره بالطلبة، ودخل الثلاثى «إمام» و«نجم» و«عزة» فاستقبلهم الطلبة بعاصفة من التصفيق الحار.

ومع أن إدارة الكلية كانت قد سحبت الكهرباء عن المدرج فتعطلت مكبرات الصوت عن العمل، إلا أن الندوة بدأت فى موعدها، وافتتحت بكلمة ألقاها الطالب «مجدى بلال» - مقرر الأسرة المنظمة لها - أشار فى بدايتها إلى محاولات تعويق عقدها، وحذر من الاستجابة لاية استفزازات قد يتعرض لها جمهور الندوة تحولها إلى مشادة تنتهى بإفشالها، وطالب الجميع بالهدوء ثم دعاهم للوقوف دقيقة حدادا على روح زميلهم «زهير إسماعيل حميدة» الطالب بالسنة الثانية قسم عمارة، قائلا إنه قد «استشهد تحت أنقاض عمارة الظاهر التى انهارت فى الأسبوع نفسه وراح ضحية للفقر والإهمال فى هذا البلد».

واستأنف «مجدى بلال» بعد ذلك كلمته قائلا :

- بلغنا الآن أن السيد الدكتور عميد الكلية اتخذ القرارات الآتية :

١ - نظرا لما تقوم به أسرة التقدم من نشاط غير مرغوب فيه بالكلية ومحاولاتها الدائمة الإخلال بالنظام التعليمى بالكلية برغم تحذيرى السابق، لذلك تقرر إلغاء هذه الأسرة وتبليغ القرار لكل من رائد الأسرة ومقررها ورئيس اتحاد الطلبة.

٢ - إحالة الطلبة الآتية أسماؤهم لمجلس التأديب بالجامعة لقيامهم بأعمال مخالفة للنظام بالكلية ومحاولتهم تحريض الطلبة وإثارتهم وهم : مجدى بلال وعادل بلال ومدحت عبد الجواد، ومدحت مصطفى وعمرو سوكه.

هو ده القرار اللى بلغنا دلوقت .. السيد عميد الكلية بيعتبر دعوتنا للشاعر نجم والفنان

الشيخ إمام، إخلالا بنظام الجامعة ولا يعتبر زيارة الفنان محمد نوح ورواد شارع الهرم للجامعة إخلالا بالنظام، وفى الوقت اللى بيسمح فيه لجميع الأسر والتجمعات بممارسة جميع الأنشطة تعاقب أسرة التقدم على ما تنشره من آراء سياسية فى ممر الصحافة، وعلى أنها تدافع عن الديمقراطية فى مصر، وعن حق كل مواطن فى مصر فى أن يقول رأيه.

واستطرد مقرر الأسرة «مجدى بلال» يقول إن حل الأسرة وتقديم ستة من الطلاب إلى مجلس التأديب لن يرهبهم خاصة وأنه قرار مخالف للائحة التى تقصر الإحالة للتأديب على حالة واحدة، هى قيام الطالب بمخالفة أخلاقية داخل الجامعة أو خارجها، وأعلن أن الأسرة باقية وصحفها ستواصل الصدور، وأنها ستتصدى لقرار وقف نشاطها بمساندة من جماهير الطلاب والأساتذة الديمقراطيين الذين تثق بأنهم سيرفضون القرار، وأنها ستلجأ للقضاء للطعن عليه.

وربط «مجدى بلال» بين محاولات منع الندوة - التى تعودت الأسرة أن تقيمها فى هذا الموعد من كل عام، احتفالا ببدء العام الدراسى الجديد وبين انتفاضة يناير ١٩٧٧، منتقدا الموقف الذى اتخذه النظام حين رفض الاستجابة لمطالب الجماهير بإقالة وزارة «ممدوح سالم» لمسئوليتها عن إصدار قرارات رفع الأسعار، واستصدر - بدلا من ذلك - قوانين ٤ فبراير ١٩٧٧ الإرهابية التى تنص على معاقبة كل من يتظاهر أو يحرض على تعطيل الدراسة فى المدارس والجامعات بالأشغال الشاقة المؤبدة، وقال: إن الجماهير فقدت الثقة فى هذا النظام القمعى برمته بعد قوانين فبراير.

وفى تفسيره لمواقف النظام السياسية على الصعيدين الديمقراطى والوطنى، قال مقرر الأسرة إنه موقف طبقى، فهو نظام يخضع لسيطرة طبقة تملك كل شىء وتسلب ثروات الشعب وتمص دماءه، ويسعى لقمع كل القوى الوطنية والديمقراطية دفاعا عن مصالح هذه الطبقة، بل ويفرط - بضغط منها - فى التراب الوطنى ويقدم كل يوم تنازلا تلو الآخر، للإمبريالية والصهيونية العالمية، كان آخرها عرضه المبتذل بالذهاب للكنيست فى مناورة رخيصة اسمها السلام، مع أن السلام ابن شرعى للقوة.

وفى ختام كلمته، حيا «مجدى بلال» شهداء ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، والمعتقلين على ذمة قضية انتفاضية يناير، وأكد استمرار الكفاح من أجل الديمقراطية وأوسع الحريات السياسية، وهتف بحياة الحركة الطلابية وكفاح الشعب المصرى..

وبعد أن طلب «مجدى» من الطلبة أن يلتزموا الهدوء حتى يستمتعوا بغناء «الشيخ إمام»، خاصة بعد سحب الميكروفونات من القاعة، قدم إليهم «أحمد فؤاد نجم» الذى قال:

-كل سنة وانتو طيبين .. الأول قبل ما نبدأ الندوة . إحنا شرفتنا «أسرة التقدم» بموافقة اتحاد الطلبة إنها دعتنا لكى نقيم ندوة هنا- واحنا دايما تحت أمر الشباب من الطلبة والعمال. وما بنا خدش ٥٠٠٠ جنيه ولا ١٩٠٠ جنيه ولا حاجة من دى .. وبنيجى نلبى الدعوة وبندفع الثمن غالى . لما خرجت من السجن آخر مرة، العقيد «ثروت القداح»- مسئول مكتب مكافحة الشيوعية بمباحث أمن الدولة بالقاهرة- قال لى : انت بتروح الجامعة من غير دعوات. وهى دى المشكلة اللى بينى وبين المباحث المشكلة اللى دَفعتنى اكثر من ١٣ سنة من عمرى داخل السجون . الدعوة أهيه يا ثروت ياقداح .. وعملاءك موجودين يقولوا لك إن احنا جايين بدعوة، المسألة مش خوف ولكن علشان ما حدش يقول لنا اننا خرجنا على النظام.

السيد عميد الكلية استقبلنا بطريقة لا تليق بنا. وقال للشيخ إمام: أنا ح اعتقلك لأنك ضربت الضابط. الشيخ إمام ضرب الضابط؟ «ضحكات من الحاضرين» ؟! إزى بعضه واحنا إن شاء الله برضه لما يبقى فينا قوة ح نضرب الضابط .

وقبل ما نبدأ الندوة باستسمحكم أنى أتوجه بالتحية إلى الطلبة والفنانين والعمال الوطنيين المعتقلين فى سجون الاستئناف وأبو زعبل وطره على ذمة انتفاضة يناير، ح نبدأ الندوة بقصيدة جديدة عنوانها « العنبره » وهى مأخوذة من تراث السجون ..»

وبعد أن انتهى «نجم» من إلقاء قصيدة «العنبرة» تحدث عن ظروف القبض عليه على ذمة التحقيق فى قضية التحريض على ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، مؤكدا ما قاله فى التحقيق من أنه لم يغادر منزله خلال هذين اليومين ، ولم ينل شرف هذه المشاركة، وأشار إلى أن كثيرين ممن قبض عليهم وحبسوا احتياطيا على ذمة التحقيق فى هذه القضية، يحصلون على قرارات بالإفراج المؤقت عنهم ، ولكن رئيس الجمهورية يستخدم الرخصة التى يمنحها له القانون فى الاعتراض على قرارات الإفراج، مما يترتب عليه إعادة نظر التظلمات فى قرارات الحبس أمام دوائر معينة تصدر عشرات القرارات باستمرار الحبس، حتى أصبحت عبارة «باستمرار» مثار تندر المحبوسين وهيئات الدفاع عنهم ، ورجال القضاء .. وفى أعقاب ذلك ألقى «نجم» قصيدة «باستمرار» وهى واحدة من أربع قصائد كتبها إبان حبسه احتياطيا على ذمة التحريض على انتفاضة يناير وقد وظف فيها قرارات «استمرار الحبس» للسخرية من حالة استمرار الفساد والضمير والنفاق التى تعيش فيها البلاد

فالشلة بتهيش باستمرار / والوضع ملبش باستمرار / والأزمة بتكبر باستمرار / «......» / وإن رحت محاكم باستمرار / وعديم الذمة باستمرار / ف الآخر يحكم باستمرار»..

وبانتهاء الافتتاحية الشعرية جاء الدور على «الشيخ إمام» الذى غنى أغنيتين من تأليف «نجم» هما «هلىٌ يا شمس البشاير» و «عن موضوع الفول واللحمة». ثم غنت «عزة بلبع» أغنية «هما مين وأحنا مين» لتأتى الوجبة الشعرية الثانية، حتى يتاح للشيخ «إمام» فرصة يريح فيها صوته وبعد أن ألقى نجم قصيدة «إن قلت كلمة لم تخاف» تصاعدت الأصوات تطلب منه إلقاء قصيدة «بيان هام» لكن مقدم الندوة همس فى أذنه بشىء، قال على إثره :

- أنا ح أسيب مكانى لشاعر من عندكم ، وح أقول لكم برضه اللى انتوا عايزينه . أقدم لكم «محمد فتحى» شاعر هندسة عين شمس. يتفضل :

ووقف أحد طلبة الكلية فألقى قصيدة قصيرة يقول فيها:

ما زال الدم المصرى على تربة سيناء معجونا بالرمل !

ما زالت ذكرى دير ياسين

ما زال صراخ الأطفال ببحر البقر يدوى فى الآذان !

ما زالت كل النسوة تندب قتلى الجولان ومصانعنا بأبى زعبل

وأنت تسير إلى المستر «بيجين» محمولا فوق بساط من خزى وهزيمة

ولنتساءل: هل تعجن من دم الشهداء هدايا لأحبابك فى إسرائيل

هل تأخذ طفلا ممصوص العود من الفقر يقدم وردا للمستر«بيجن»

هل سوف تغامر بمحاكمة الشرفاء أمام لصوص العالم فى تل أبيب !

مولاى افعل ما شئت وقل ما شئت ..

ما عاش «.....» إن لم أصرخ فى وجهك .

رغم البطش .. ورغم الذل:

اذهب يا خائن هذا الشعب ولا ترجع !



أحمد فؤاد نجم، مع زينب: آخر العنقود

وبعد تصفيق فاتر، مبعثه ركاكة القصيدة التى دفع كاتبها ثلاث سنوات من عمره سجنا ثمنا لها . قال «نجم»: دلوقتى مع «الشيخ إمام» .. فى أغنية نهديها لزملائنا فى السجون . وكانت الأغنية هى «شيد قصورك» وأردفها الشيخ بأغنية «كلمتين لمصر» وفى أعقابهما تصاعدت أصوات فى المدرج ، تطلب قصيدة «بيان هام» فألقاها «نجم» ليشترك «الشيخ إمام» و«عزة» بعد ذلك فى غناء قصيدة «البحر بيضحك ليه» ، ثم يختم «إمام» الندوة، كما تعود ، بإنشاد أغنية : جيفارا مات !

(١٨)

وكانت الساعة قد بلغت الرابعة عصرا ، حين انتهت الندوة .. وغادر الجميع «مدرج فلسطين» من دون أن يحدث أى حادث يكدر السلم العام.

ومع ذلك فبعد ساعتين من انتهاء الندوة، كان المقدم «جمال أبو ذكرى» الضابط بمباحث أمن الدولة ـ يتقدم ببلاغ إلى نيابة أمن الدولة، يشير فيه إلى أن الطلبة الماركسيين بكلية الهندسة بجامعة عين شمس ، شكلوا أسرة جامعية باسم «التقدم» تقوم بإصدار مجلات حائط، وإقامة ندوات تتضمن تشهيرا بالنظام القائم وتنديدا بسياساته وأنهم

وجهوا الدعوة إلى الشاعر «أحمد فؤاد نجم» ، والمغنى الكفيف «إمام عيسى» المعروفين بعدائهما للنظام الحالى، لإقامة ندوة غنائية بالكلية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٧، وأعلنوا عن ذلك بمجلة حائط قاموا بتعليقها تضمنت قصائد معادية للشاعر المذكور، فضلا عن بعض المقالات التى تهاجم السلطة السياسية وتتهمها بالقمع والاستبداد وممالأة الاستعمار وإسرائيل ، وأمكن تصوير بعض القصائد والمقالات التى حوتها المجلة ، فى صور فوتوغرافية أرفقت بالبلاغ . واستطرد البلاغ يشير إلى قرار عميد الكلية بمنع إقامة الندوة، ومنع الشاعر والمغنى المذكورين من دخول الكلية «غير أنهما حضرا ومعهما السيدة «عزة بليع» زوجة «أحمد فؤاد نجم» واقتحموا الكلية بمساعدة نفر من الطلبة من أعضاء أسرة التقدم هم : «مجدى فرج»، «بلال مدحت كامل» و«عادل فرج بلال» و«مدحت عز الدين عبد الجواد» و«عمرو سوكه» و«على عبد الغفار الخفيف» و«يحيى عدلى حسين» و«منى مُعين غبريال» و«محمد فتحى محمود» و«عمرو عباس حلمى» وهو طبيب منتدب لمستشفيات جامعة عين شمس، واشتبكوا مع مراقبى النظام واعتدوا عليهم بالضرب مما أدى إلى إصابة أحدهم وهو «حسين خلوصى» الذى قام بإبلاغ قسم الوايلى عن الواقعة»

واسترسل البيان مشيرا إلى وقائع الندوة ، فذكر أن الثلاثى «نجم» و«إمام» و«عزة»، ألقوا وأنشدوا خلالها «جملة قصائد معادية» ذكر عناوينها وأن «مجدى بلال» ألقى خطابا هاجم فيه إدارة الكلية، كما ألقى الطالب «محمد فتحى» قصيدة «مناهضة» ذكر عنوانها دون نصها.

وأرفق المقدم «جمال أبو ذكرى» بالمحضر ، ورقة صغيرة صادرة عن مكتب رئيس الجامعة، تفيد برفع الامر إلى الأمن العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من هم خارج الجامعة على أن تتخذ الجامعة ما تراه مناسبا بشأن من يتبعونها منهم.

لم تأخذ نيابة أمن الدولة العليا مأخذ الجِّد بلاغ المقدم «جمال أبو ذكرى» بشأن ما وصفه البلاغ بأنه «اقتحام المدعو الشيخ إمام عيسى وأحمد فؤاد نجم وعزة بليع الحرم الجامعى بكلية هندسة عين شمس، واقتحام مدرج فلسطين أثناء الدراسة واعتداؤهم - بمعونة بعض الطلاب - على موظفى الأمن، وإلقاؤهم خطبا مثيرة وقصائد وأغنيات مناهضة، وإلقاء أحد الطلاب قصيدة تتناول شخص رئيس الجمهورية». والغالب أن النيابة العامة كانت قد بدأت تضيق بما تقدمه إليها مباحث أمن الدولة من بلاغات تبذل فى تحقيقها مجهودا، ووقتا ثم يتضح فى النهاية أنها غير جديه، أو تضطر - بسبب ظروف الملاءمة السياسية - لعدم تحريك الدعوى العمومية فيها. وهو ما حدث لكل البلاغات التى سبق أن تلقتها بشأن الثنائى «أحمد فؤاد نجم» و«الشيخ إمام عيسى».

وفضلا عن أن اتهام ملحن ضرير ضئيل القامة مثل «الشيخ إمام»، وشاعر ضعيف البنية مثل «أحمد فؤاد نجم»، وزوجته «عزة بلبع»، باقتحام الجامعة، بدا أمرا باعثا على الضحك، فقد كان معظم الذين تضمن البلاغ أسماءهم، ومنهم «نجم» وطلبة الكلية من الذين وردت أسماؤهم في قرار الاتهام الخاص بقضية التحريض على أحداث يناير ١٩٧٧، الذي نسب إليهم وقائع مشابهة لتلك التي وردت في البلاغ، وهو ما كان يعني - من الناحية القانونية - أن البلاغ يتضمن وقائع تشير إلى استمرارهم في ممارسة نشاط مؤثم، من النوع نفسه الذي أحيلوا إلى المحاكمة بسببه، وأن التحقيق فيه، سينتهي بإضافة هذه الوقائع إلى ملف قضية ١٨و١٩ يناير، التي كانت قد أحيلت بالفعل إلى محكمة الجنايات ، ولم تشرع بعد في نظرها..

وربما لهذه الأسباب كلها تصرفت نيابة أمن الدولة في البلاغ الذي تلقته في الثامنة من مساء يوم السبت ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ بإيقاع أبطأ من المعتاد، فعلى غير العادة لم يعرض على رئيس النيابة إلا في اليوم التالي، وعلى غير العادة لم يأمر رئيس النيابة «يوسف دراز» بضبط وتفتيش المتهمين، بل أشر على البلاغ فقط باستدعائهم واستدعاء الشهود....

وكان واضحا أن إيقاع نيابة أمن الدولة البطيء، كان يتناقض مع إيقاع الأحداث اللاهث والمتوتر في تلك الأيام، إذ كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق لإتمام زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة، وهو ما رفع درجة التوتر السياسي على صعيد العالم والمنطقة وفي داخل مصر إلى الذروة.

والغالب أن ذلك قد أضفى على الواقعة التي كانت توصف آنذاك بأنها «محاولة اقتحام كلية الهندسة بجامعة عين شمس» طابعا أكثر خطورة، وأصبح القبض على المتهمين فيها أكثر إلحاحا وهو ما دفع مباحث أمن الدولة للتغاضي عن الشكليات القانونية التي كانت تحرص عليها عادة، فقررت أن تلقي القبض على الثلاثي «نجم» و«إمام» و«عزة» وأن تفتش منزل «حوش قدم»، على الرغم من أن تأشيرة رئيس النيابة كانت تقتصر على استدعائهم فقط، من دون ضبط أو تفتيش!!

وبدلا من إرسال مخبر من قسم شرطة الدرب الأحمر- الذي يتبعه مسكنهم - لكي يستدعيهم، كما يحدث عادة في الحالات المشابهة، توجهت - في الصباح الباكر من يوم الأربعاء ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ - حملة تضم ثلاثة من الرواد هم «محمد عزت العقبي»

و«مصطفى موسى» و«إبراهيم أنور»، وأحد المخبرين، إلى المنزل، فلم تجد الشيخ إمام فى حجرته، إذ كان قد توجه فى اليوم السابق - بالمصادفة - إلى قريته «أبو النمرس» لكى يزور أهله، ولم تجد الحملة «نجم» و«عزة» فى حجرتهما - التى تقع فى جناح آخر من المنزل نفسه - إذ كانا بالصدفة قد أمضيا ليلتهما فى منزل أحد أصدقائهما. وكانت الساعة قد بلغت السابعة حين قررت الحملة الانصراف فى الوقت الذى ظهر فيه «نجم» و«عزة» فى مدخل شارع الغورية، فعادوا معهما إلى المنزل وقاموا بتفتيش، الغرفة التى يقيمان فيها، وكان هدفهم هو الحصول على مجموعة من الشرائط تضم تسجيلات للحفلات التى يشتركان فيها مع «الشيخ إمام»، وهو ما قاومه الاثنان، وانتهت المناقشة بينهم وبين الضباط على الاكتفاء بضبط عشرة شرائط، حرصوا على أن يكون من بينها الشريطين اللذين سجلت عليهما الحفلة، التى نظمتها أسرة التقدم بكلية الهندسة بجامعة عين شمس وأقيمت قبل يومين.

وبعد ساعات من ذلك بدأ «يوسف دراز» - رئيس نيابة أمن الدولة العليا - التحقيق بالاستماع إلى« شهادة «حسين خلوصى» - رئيس مكتب النظام بالكلية - الذى روى الواقعة على النحو الذى عرضناه من قبل، وإن كان قد حرص على إضافة اسم «نجم» ضمن «فرقة الاقتحام» - التى كانت تقتصر من قبل على «عزة» و«الشيخ إمام» وأعضاء أسرة التقدم من الطلاب وفى مقدمتهم «مجدى بلال». وفى تفسيره لسبب قرار العميد بمنع الندوة، وأمره بالحيلولة بين الشيخ إمام وبين دخول الكلية قال إن «هذا الرجل كان يتردد على الكلية خلال السنوات الماضية لينشد أغانى لا يقبلها أى شخص ضد الدولة ورئيسها ويردد ألفاظا بذيئة مخلة بالآداب العامة».

وكان لافتا للنظر أن اثنين من معاونى «حسين خلوصى» هما «كامل محمد حسن» و«ماهر عبد الله» - كانا فى الوقت نفسه يدليان بشهادتيهما أمام «إبراهيم الهنيدى» وكيل النيابة، فينفيان مشاركة كل من «نجم» و«إمام» و«عزة» فى عملية الاقتحام التى قام بها - طبقا لأقوالهما - أعضاء أسرة التقدم بالكلية!

وفى اليوم التالى استمع «الهنيدى» - كذلك - إلى أقوال الطلبة المتهمين حول ظروف الواقعة، وقد أنكروا جميعا عضويتهم بأسرة التقدم، وأنكر بعضهم حضور الندوة من الأصل، وأكد الذين حضروها أنهم لم يسمعوا فيها هجوما على شخص رئيس الجمهورية».

(١٩)

وفى اليوم نفسه - الخميس ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ - استمع «محمد عمر» رئيس نيابة أمن الدولة العليا إلى أقوال «نجم»، حيث دار التحقيق على النحو التالى: (١)

اسمى أحمد فؤاد نجم

المحقق: متى توجهت إلى كلية هندسة عين شمس؟

أحمد فؤاد نجم: يوم ١٤ نوفمبر حسب الموعد المحدد فى الدعوة، حوالى الساعة ١٢ ظهرا.. خرجت من «الغورية»، إلا أن أول تاكسى صادفنا كان ٣ راكب، فركب الشيخ «إمام» وزوجتى «عزة»، والطالب الذى جاء لاصطحابنا، ثم لحقت بهم أنا فى تاكسى آخر، فوصلت إلى الكلية بعدهم بقليل وسألت الطلبة عن المدرج الذى سيغنى فيه «إمام»، فافهمنى بعضهم أنهم موجودون بالكافيتريا لحين انتهاء المحاضرة فى المدرج المزمع إقامة الندوة فيه، فتوجهت إلى الكافيتريا ووجدت «إمام» و«عزة» جالسين وحولهما عدد كبير من الطلبة فجلست لحين استدعائنا للمدرج. وقبل أن نهم بالقيام مباشرة فوجئت برجل يرتدى بدلة ونظارة طبية يقول للشيخ إمام: اسمح لى يا شيخ إمام أن أقبض عليك لأنك ضربت الضابط.. فضج الحاضرون بالضحك. وتوجهنا فورا إلى المدرج، حيث ستقام الندوة.

وفى بداية الندوة، وأثناء تقديم أحد الطلبة للندوة فهمت أن المباحث تريد إفشال الندوة.. وهذا من كلام الطالب الذى أحضر لى الدعوة لحضورها، قبل اليوم الذى عقدت فيه بعدة أيام، وهو الذى كان يقدم الندوة، وعلى ما أتذكر اسمه مجدى، ولا أعرف باقى اسمه وهو طالب وعضو بأسرة التقدم كما فهمت (٢). وفورا أدركت أن المباحث يمكن أن تزج بى فى قضية ملفقة، كما تفعل معى دائما على مدى خمسة عشر عاما.. فأخرجت الدعوة من جيبى وبأعلى صوتى وجهت الخطاب إلى السيد العقيد «ثروت القداح» رغم أنه لم يكن موجودا فى الندوة، ولكنى أعرف أن عملاءه، لاتفوتهم مثل هذه التجمعات، وقلت فى كلامى: أنا حضرت من البيت للجامعة بدعوة رسمية بموافقة اتحاد الطلبة لأن السيد «ثروت القداح» يوم خروجى من القضية ١٠٠ لسنة ١٩٧٧، قال لى: حتى لا نقبض عليك لا تدخل الجامعة بغير دعوة، وأنا أطلب من السيد المحقق طلب الشريط المسجل عليه

الندوة، وهو ضمن مضبوطاتى وأعتقد أنه موجود بالمباحث. وبعد ذلك انصرفنا بهدوء من الندوة، ولم يحدث أى شيء خلاف ذلك..

المحقق: متى وصلتك الدعوة لحضور الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: قبل موعد الندوة بخمسة أيام تقريبا.. وقد أحضرها لى الطالب الذى كان يقدم الندوة ويدعى مجدى ولا أعرف باقى اسمه

المحقق: من الذى حضر لاصطحابك إلى الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: طالب آخر لا أعرف اسمه، وجائز يكون إمام يعرف اسمه

المحقق: ألم يعترضك أحد من موظفى النظام بكلية الهندسة عند دخولك؟

أحمد فؤاد نجم: أبدا ولم أر أى موظف على باب الكلية والذى دلنى على الكافيتريا بعض الطلبة عندما سألت عن المدرج اللى فيه الندوة، وقالوا لى إن «إمام» و«عزة» فى الكافتيريا إلى أن يخلو المدرج لبدء الندوة..

المحقق: ما الذى دار فى الكافتيريا أثناء وجودك فيها؟

أحمد فؤاد نجم: لم يدر أى شيء سوى أن بعض الطلبة الملتفين حولنا ونحن جلوس طلبوا منى أن أسمعهم أحدث قصائدى، وقد أسمعتهم بالفعل قصيدة «العنبرة»(٣)، وهى القصيدة التى بدأت بها الندوة، وهى مسجلة على الشريط المضبوط لدى أثناء القبض عليّ، وبعد أن انتهيت، ونحن نستعد للذهاب للمدرج حضر أبو نضارة، وأنا لا أعرف من هو ولا أعرف اسمه، وقال لـ «إمام» اسمح لى أقبض عليك..

المحقق: اذكر لنا الأبيات التى تضمنتها تلك القصيدة.

أحمد فؤاد نجم: القصيدة طويلة جدا، وهى مأخوذه من التراث الفنى داخل السجون المصرية. ومطلعها يقول «عنبر كله يسمع/ شخشخت بالزهر مانصفنيش ولامرّه/ وراهنت بالمهر والبقشيش على مرّة/ والسجن للحر وإن كان مُرّ ولامرّة/ فكرنى بالتوبه من دى النوبة بالمرّه».. والقصيدة مسجلة على الشريط المضبوط بمعرفة الضابط «عزت» بمباحث أمن الدولة.

المحقق: هل تتضمن هذه القصيدة تنديدا أو هجوما على سياسة الدولة.

أحمد فؤاد نجم: لم أتعرض في هذه القصيدة ولا في غيرها من قصائدي التي لا تحصى ولا تعد [٤] لسياسة بعينها ولا لنظام بعينه، وإنما شعري يهاجم الظلم والاستبداد في أي مكان وزمان، والذي على رأسه بطحه يحسس عليها، ولا أعتقد أن وظيفة مباحث أمن الدولة أو نيابة أمن الدولة هي حماية التخلف والظلم والاستبداد من أقلام الشعراء والفنانين الشرفاء.

المحقق: من الذي كان حاضر بالكافيتريا عند إلقائك قصيدة «العنبرة»؟

أحمد فؤاد نجم: عدد مهول جدا من الطلبة لا يفوقه إلا عدد الطلبة الذين كانوا بالمدرج، ولا أعرف أسماء الطلبة.

المحقق: ألم يحضر الدكتور «محمد الهاشمي» ويعلنكم بعدم موافقته على إقامة هذا المؤتمر؟

أحمد فؤاد نجم: لم يحدث.. ولم أره مطلقا، كل ما حدث أن الشخص أبو نضاره، وهذا لا يمكن أن يكون دكتورا لأنه تحدث بشكل مثير للسخرية.. والحقيقة أن أول ما تبادر إلى ذهني هو أن يكون هذا الرجل مخبر المباحث العامة[٥]، ثم إن الدكتور عميد الكلية لو كان لا يريد هذا المؤتمر، فهل كان من المقبول أن يتوجه إلينا ليطلب منا أنا و«إمام» و«عزة» إنهاء المؤتمر.. وهل هذا في مقدورنا من وجهة نظر عميد كلية الهندسة، ونحن ضيوف بالكلية ولا شأن لنا بالأمر، وكان عليه أن يمنع اتحاد الطلبة بما له من سلطات عليهم، وأنا أتحدى العميد أن يتعرف علي إذا كان قد أتى وحدثني بالفعل!

المحقق: وما الذي دار في الندوة وما دورك فيها؟

أحمد فؤاد نجم: قدمنا على المنصة الطالب مجدي الذي كان قد احضر لنا الدعوة في الغورية، وألقى كلمة الأسرة التي يلقونها عادة قبل الندوات الفنية [٦]، وأنا حضرت عشرات من هذه الندوات في السنوات الماضية، ثم بدأنا نقدم برنامجنا الشعري والغنائي على امتداد الندوة، التي استمرت حوالي الساعتين فيما عدا فقرات كان يقدمها شعراء وفنانون من طلبة الكلية، وقد انتهت الندوة بهدوء ولم يحدث خلال الندوة أي إثارة أو تحريض، وإلا لما خرج آلاف الطلبة من المدرج بمنتهى الهدوء.

المحقق: ما هي الموضوعات التي تعرض لها مجدي في الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: فى الواقع أنا لم ألق بالا لكلمة الأسرة لأنى كنت منهمكا مع «إمام» و«عزة» فى إعداد البرنامج الشعرى.

المحقق: ما هو البرنامج الذى قدمتموه فى الندوة.. ودور كل منكم فيه؟

أحمد فؤاد نجم: نحن نقدم شكلا من أشكال المسرح الغنائى الشعبى تتخلله الأغنية والقصيدة والموسيقى.. وأنا الذى كتبت الكلمات وإمام يلحنها، ويؤديها و«عزة» تؤدى بعضها وتشترك معى فى الكورس الذى يرد خلف «إمام».

المحقق: ما هى القصائد التى ألقيتها فى الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: ثلاث قصائد تقريبا، منها قصيدة «العنبرة» التى أشرت إليها، وقصيدة «باستمرار» وقصيدة «بيان هام». وكل هذه القصائد تحتوى على النقد الاجتماعى وإبراز روح الشعب المصرى الساخرة فى مواجهة سلبيات ومتاعب الحياة كما هو الحال بالنسبة لجميع أشعارى التى تعبر عن وجهة نظرى فى الحياة، ولست أرى جرما فى هذا، لا على الصعيد المحلى ولا العالمى على طول تاريخ الأدب والفن والثقافة الإنسانية.

المحقق: ما هى الأبيات التى تتضمنها قصيدة «باستمرار»؟

أحمد فؤاد نجم: هى تتناول تسلط أجهزة الأمن على بعض عناصر القضاء وهم قلة ولله الحمد، لمدّ مدّة حبس من ترى الأجهزة فيهم خطرا على أوضاعها وامتيازاتها وهذا المدّ يأتى من دون سند من قانون أو منطق، وأذكر من هذه القصيدة، وهى مسجلة على الشريط «وتروح فى محاكم باستمرار / من صنع الحاكم باستمرار / ح تلاقى «المرسى»[٧] باستمرار / محطوط على كرسى باستمرار / يسمع أقوالنا باستمرار / ويرق لحالنا باستمرار / ويخش مداولة باستمرار / مع أمن الدولة باستمرار / يفتح جواباتهم باستمرار / ويشوف طلباتهم باستمرار / وتعود الجلسة باستمرار / بالخلقة المالسة باستمرار / والعالم لَمّة باستمرار / يستنوا اللمة باستمرار / وعديم الذمة باستمرار / ف الآخر يحكم باستمرار».

أما قصيدة «بيان هام» فهى أولى محاولاتى لكتابة المسرح الشعرى (٨)، وهى تبرز التناقضات بين أقوال وأفعال بعض الحكام، وهى مكتوبة سنة ١٩٧٤ (٩).. وسبق أن ألقيتها فى ندوات لا تحصى ولا تعد، وهذه القصيدة تبرز بشكل ساخر عدم استقامة الأمور، حينما يفسد الحكم ويعم الظلم وينتشر الدجل فى المجتمع، ولذلك هى تبدأ بـ «هنا

شقلبان/ محطة حلاوة زمان/ من القاهرة ومن كردفان/ ومن كل بلد مستباحه بفعل السياحة مع الأمريكان»..

وأيضا غنينا لشباب مصر ومستقبلها أغنيات متفائلة تحمل الثقة بالغد والأمل فى الشباب مثل «هلى يا شمس البشاير» و«كل عين تعشق حليوة»..

المحقق: ما الدور الذى قامت به زوجتك عزة فى الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: قدمت أغنية خاصة بها على ما أعتقد واشتركت معنا فى البرنامج والأغنية هى «البحر بيضحك ليه» وهى من كلمات الشاعر «نجيب سرور» وهى أغنية عادية.

المحقق: وما الدور الذى قام به إمام فى الندوة...؟

أحمد فؤاد نجم: قام بغناء الأغانى التى هى من ألحانه أيضا.

المحقق: هل قمت بتأليف القصائد المعنونة «ذكريات مسجون» و«مباحث أمن الدوله» و«دور.. دور يا دبور» و«صبر أيوب» و«جيفارا مات» و«شيد قصورك فى المزارع» «هما مين واحنا مين»؟(١٠)

أحمد فؤاد نجم: «ذكريات مسجون» و«مباحث أمن الدولة» و«دور.. دور يا دبور»، هذا كلام فارغ، ليس من الشعر فى شىء، ولا يمكن لشاعر كبير مثلى أن يتجنى على فنه، ونفسه ويتدنى إلى هذا المستوى، أليس من العار أن يأتى الجيل الذى يلينا ليرى كيف يدمر الشعر والأدب على يد من لا علاقة لهم لا بالأدب ولا الشعر لأنهما باقيان وسوف تزول دولة الأجهزة، كما زالت من قبلها دول كثيرة..

المحقق: هل تعرف الطالب «محمد فتحى محمود»؟(١١)

أحمد فؤاد نجم: أنا أتذكر هذا الاسم.. وأتذكر أن هذا الطالب ألقى قصيدة بعد أن طلب منى منظمو الندوة أن أقدمه باعتباره شاعرا من كلية الهندسة.

المحقق: ألم يلق هذا الطالب قصيدة بعنوان «سيدى القيصر» فى الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: مش متذكر العنوان.. ومش فاكر موضوعها..

المحقق: هل بك أية إصابات؟

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: أنت متهم ببث الدعايات المثيرة واقتحام الجامعة وتعطيل الدراسة بها بالقوة[١٢].

أحمد فؤاد نجم: محصلش بث الدعايات المثيرة.. وأنا أقدم شعرا منتشرا في جميع أنحاء العالم ويتمتع باحترام معظم شعراء العالم الغربي والشرقي، ومسألة اقتحامي للجامعة بالقوة هي ادعاء كاذب إلى حدّ الابتذال.. وهل أملك أنا القوة التي تمكنني من اقتحام الجامعة رغم رفض العميد والإدارة للندوة كما يدعون.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أطلب من النيابة إخلاء سبيلي فورا لمضي أكثر من المدّة القانونية لحبسي على ذمة مباحث أمن الدولة حيث إنه قبض عليّ في السابعة من صباح يوم ١٦ نوفمبر، ولم أقدم للنيابة إلا الآن..

ولم تخرج أقوال «عزة بلبع» ـ التي أدلت بها في اليوم نفسه وفي ذات المحضر ـ عن أقوال «نجم» فقد قالت إنها عندما وصلت إلى مبنى الكلية كانت تسحب «الشيخ إمام»، وأنها وجدت مجموعة تتناقش عند الباب، ولكنها لم تسمع شيئا من نقاشهم وأن أحدا لم يعترضها فتقدما نحو الكافيتريا، وبعد قليل لحق بهما «نجم». وردا على أسئلة من المحقق، ذكرت كلمات الأغاني التي أنشدتها منفردة، وهي «البحر بيضحك ليه» و«وهما مين واحنا مين»، وذكرت أنها لم تتبين كلمات قصيدة «سيدي القيصر»، إذ كانت مشغولة بالاستعداد للغناء.. وفي ختام التحقيق وجه إليها المحقق نفس التهمة «بث الدعايات المثيرة وتعطيل الدراسة في الجامعة».

وفي اليوم نفسه أصدر رئيس النيابة قرارا بإخلاء سبيل «عزة بلبع» والطالبة «منى معين»، وبحبس«أحمد فؤاد نجم» وخمسة من طلبة الكلية هم «عادل فرج» و«مدحت كامل» و«علي الخفيف» و«عمرو سوكه» و«يحيى عدلي». وبضبط وإحضار بقية المتهمين، ومنهم «الشيخ إمام» وعدد آخر من الطلبة كان في مقدمتهم «مجدي بلال» مقرر الأسرة الذي كان قد اختفى عن الأنظار.

والظاهر أن «نجم» كان واثقا بأنه ليس في وقائع حضوره للندوة، أو فيما ألقى فيها من أشعار وأغان ما يمكن أن يكون مؤثما، وأن الأمر كله مجرد تحرش قانوني مما تعود عليه،

وهذا هو ما يفسر تكراره الإشارة إلى شريطي التسجيل اللذين قام بنفسه بتسجيلهما لوقائع الندوة، وحصل عليهما الرائد «محمد عزت العقبي». عندما ذهب لاستدعائه لكي يمثل أمام النيابة، وهو ما كان موضوعا للتحقيق فيما بعد، إذ أصر الرائد «العقبي» على أن «نجم» هو الذي سلمه الشريطين بنفسه باعتبارهما يحملان دليل براءته من تهمتي الإثارة والتحريض، ويتضمنان توثيقا كاملا لكل ما قيل في الندوة، بينما ذكر «نجم» ـ وأيدته في ذلك «عزة» ـ أن الرائد «العقبي» قام بالتفتيش، إلى أن عثر على الشريطين، وهي رواية لو صحت، لبطل الدليل الذي يمكن اتخاذه من الشريطين، لأن الرائد «العقبي» لم يكن يحمل إذنا بالضبط ولا بالتفتيش. والغالب أن الروايتين كانتا صحيحتين، فقد قام الرائد «العقبي» ـ الذي كان يقود الحملة ـ ومساعدوه، بالتفتيش، وفي أثنائه سلمه «نجم» الشريطين، لكي ينقذ ما لديه من تسجيلات من المصادرة من جانب، ولظنه أن ما هو مسجل عليهما، دليل براءة، لا دليل إدانة، وهو ما تؤكده إشارات «نجم» المتعددة في أقواله إليهما، واستشهاده بما يحتويانه.. على نحو يتضمن في ثناياه إقراره ـ جزئيا ـ بصحة رواية «الرائد العقبي»..

والحقيقة أن الأمور كانت قد أصبحت أكثر تعقيدا مما ظن «نجم»... فبعد خمسة أيام من الندوة، ويومين من إدلائه بأقواله، قام الرئيس السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ برحلته الشهيرة إلى القدس المحتلة، ليكون أول رئيس دولة عربية، يزور ـ علنا ـ إسرائيل، والقى خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي، لتنقلب الأوضاع في المنطقة العربية.. ومع أن الزيارة كانت قد أحدثت صدمة في الشارع المصري، بسبب المفاجأة، إلا أنها لم تستثر معارضة شعبية متحركة يخشى منها، خاصة وأن العناصر الحركية المعارضة ـ وكانت في الأغلب الأعم من الناصريين والشيوعيين ـ كانت قد التزمت موقف الدفاع، بسبب الحملة التي شنت عليها في أعقاب أحداث ١٨و١٩ يناير..

لكن ذلك لم يدفع إدارة الرئيس السادات للكسل، إذ كانت سياسة الأمن الوقائي التي اتبعتها منذ تلك الأحداث، قد أثبتت جدواها، وكانت مقتضيات تلك السياسة قد دفعتها للعودة إلى سياسة محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية استثناء من السياسة التي اتبعها الرئيس عبد الناصر في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وظل الرئيس السادات يأخذ بها حتى صيف ١٩٧٧، عندما اختطفت مجموعة من تنظيم ديني متطرف هو «جماعة المسلمين» ـ المعروف إعلاميا بـ «جماعة التكفير والهجرة» ـ وزير أوقاف سابقا هو المرحوم الدكتور «محمد حسين الذهبي»، واتخذته رهينة لحين الاستجابة لقائمة طويلة من المطالب من بينها

الإفـراج عن المسـجـونين من أعـضـائهـا، والسـمـاح لهـا بالدعـوة لأفكارها على شـاشـة التليفزيون، ولما لم تستجب الحكومة لهذه المطالب قامت بقتله، في واقعة كانت الأولى من نوعها في تاريخ الجريمة السياسية المصرية، أثارت استياء شعبيا واسعا، استندت إليه الحكومة في تقديم المتهمين بالتخطيط للجريمة وتنفيذها إلى محاكمة عسكرية..

وكانت أجهزة الأمن تتابع - في صيف العام نفسه (١٩٧٧) - عددا من خلايا تنظيمين شيوعيين سريين هما «الحزب الشيوعي المصري» و«حزب العمال الشيوعي المصري»، كانت قد نشطت على الرغم من أن حملة يناير ١٩٧٧ كانت قد طالت بعض خلاياهما. وفي ٢٨ سبتمبر ألقت هذه الأجهزة القبض على أكثر من خمسين من أعضاء التنظيمين، وبعد ثلاثة أيام أنهت نيابة أمن الدولة خلالها التحقيق الابتدائي مع المتهمين، أصدر الرئيس «السادات» قرارا جمهوريا بإحالة القضية إلى القضاء العسكري، فيما فهم بأنه محاولة للتوازن، وإشارة إنذار إلى كل من يعنيهم الأمر من المعارضين، سواء كانوا من اليمينيين أو اليساريين، بأن المثول أمام القضاء العسكري، المعروف بسرعة إجراءاته وبشدة أحكامه في حالة اقتناعه بالإدانة، وارد بالنسبة لهم جميعا..

وكان قد مضى حوالي أسبوعين على ندوة كلية الهندسة قضاهما «نجم» في سجن الاستئناف مع الطلبة الخمسة المتهمون معه في قضية «اقتحام كلية الهندسة»، من دون أن يستدعي أحدهم لاستكمال التحقيق، حين تقرر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧، إحالة القضية إلى القضاء العسكري، بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٧، ونشر القرار في العدد ٤٦ تابع (أ) من الجريدة الرسمية الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٧٧، ونص على أن «يحال إلى القضاء العسكري التحقيق الخاص بواقعة اقتحام كلية الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٥/١١/١٩٧٧، وأحداث شغب وتعطيل الدراسة والاعتداء على بعض العاملين فيها والمتهم فيه أحمد فؤاد نجم وآخرون»..

هوامش

(١) النص الوارد هنا، لأقوال أحمد فؤاد نجم فى قضية قصيدة «بيان هام» - القضية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ جنح عسكرية إدارة المدعى العام العسكرى - وكل ما يتعلق بما ننشره عن وقائع هذه القضية يستند إلى نسخة خطية، بعض صفحاتها أصل، والأخر نسخة كربونية زرقاء لهذا الأصل. وهى نسخة الاطلاع التى تعود المحامون أن ينسخونها من أصل التحقيقات لكى يستعينوا بها فى إعداد مرافعاتهم. وكان مكتب المحامى الكبير «أحمد نبيل الهلالى» هو الذى يتولى الدفاع عن «نجم» فى هذه القضية، وقد عرفت خطه فى معظم أوراق النص، الذى حصلت عليه فى حينه من المرحوم عبد الله الزغبى المحامى الذى كان يشترك فى الدفاع مع «الهلالى». ومع أن نسخة الاطلاع التى يعتمد عليها المحامون تكون أحيانا ناقصة أو تتضمن مختصرات، إلاّ أن الأستاذ «الهلالى» معروف بدقته الشديدة، وعلى ذلك يمكن الاطمئنان إلى أن النص الذى ننشره أقرب ما يكون إلى النص الأصلى للوثيقة.

(٢) تعمد «نجم» هنا، إغفال معرفته الوثيقة بـ «مجدى بلال» مقرر «أسرة التقدم»، ففضلا عن أن الأسرة كانت تدعوه هو والشيخ إمام فى بداية كل عام دراسى لندوة مشابهة، فقد كان «مجدى» - الذى شارك فى قيادة المظاهرة التى خرجت من كلية الهندسة بجامعة عين شمس يوم ١٨ يناير ١٩٧٧، احتجاجا على قرارات رفع الأسعار - ضمن المحبوسين على ذمة التحقيق فى قضية التحريض فى سجن أبو زعبل، وأمضى فيه مع «نجم» حوالى ثمانية أشهر.

(٣) ذكر الشيخ إمام فى أقواله فى هذه القضية أن القصيدة التى ألقاها «نجم» فى الكافتيريا هى «كلمتين لمصر»، ولكن أقوال «نجم» و «عزة» تتطابقان فى أنها قصيدة «العنبرة» وهو أقرب للمعقولية.

(٤) العبارة من مبالغات «نجم» المشهورة، وهى من الأساليب الفاجومية للتأثير على المحقق، إذ الواقع أن قصائده تحصى وتعد..

(٥) ركز كل من «نجم و«إمام» و«عزة» فى أقوالهم على أنهم لم يتعرفوا على شخص عميد الكلية عندما طلب إليهم الانصراف، ومن الواضح أن ذلك كان على سبيل الدفاع، وحتى لا يواجهوا بتهمة أن السلطة الشرعية فى الكلية أبلغتهم بعدم رغبتها فى إقامة الندوة، ومع ذلك تحدوها واشتركوا فى تلك الندوة.

(٦) نص الكلمة وارد فى ص ١٥٩ وص ١٦٠، وقد اعتمدنا فى نشر وقائع ما جرى فى الندوة، وما ألقى فيها من كلمات على لسان مجدى ونجم والشاعر محمد فتحى محمود، على التفريغ الذى قامت به مباحث أمن الدولة للشريطين اللذين تضمنا تسجيلا لوقائعها، قام به «نجم» نفسه.

(٧) اسم أحد المستشارين الذين كانوا يصدرون قرارات استمرار الحبس بوفرة، وهو اسم مستعار، كان النص الأصلى للقصيدة يحمل اسمه الحقيقى، والظاهر أن أحدا نبه «نجم» إلى خطأ ذلك من الناحية

القانونية، والحقيقة أن «نجم» لم يتنبه إلى أن ما قاله فى محضر التحقيق من «تسلط أجهزة الأمن على بعض عناصر القضاء» يمكن أن يوقعه تحت طائلة القانون. وكانت نيابة أمن الدولة تتغاضى عن كثير من مثل هذه الأقوال تقديراً منها لظروف المتهمين.

(٨) ليس ذلك صحيحاً تماماً، فمن محاولات «نجم» السابقة لكتابات القصائد الدرامية قصيدته «ورقة من ملف القضية».

(٩) كتبت قصيدة «بيان هام» سنة ١٩٧٦، والظاهر أن «نجم» ظن أنه بتبكير التاريخ، يمكن أن ينجو من المساءلة عن القصيدة، بحكم أنه ألقاها كثيراً.. ولم يحاسبه أحد.

(١٠) لم نفهم مغزى السؤال، إذ لم يرد فى أوراق القضية ما يدل على ضبط قصائد بهذه العناوين لدى «نجم»، فضلاً عن أن الرائد محمد عزت العقبى لم يحرر محضر ضبط أو تفتيش لنجم، لأنه لم يكن مخولاً بذلك من النيابة أصلاً. وكان كثيرون ممن تفتنهم بساطة شعر «نجم» يحاولون تقليده، بقصائد ركيكة كانوا يعطونها له، أو يعرضونها على الشيخ إمام ليغنيها، فتضبط لديه. والقصائد الأربع الأخيرة الواردة فى السؤال من تأليف «نجم».

(١١) هو الطالب محمد فتحى محمود الذى ألقى قصيدة «رسالة إلى سيدى القيصر» فى الندوة، واتهم فيها الرئيس السادات بالخيانة لسفره إلى القدس المحتلة، وقد قدمه نجم فى الندوة باعتباره طالباً بكلية هندسة عين شمس، ثم تبين أنه طالب بكلية الطب بالجامعة نفسها وكان لايزال ـ حتى ذلك الحين ـ هارباً.

(١٢) هذا التوصيف للاتهام، وخاصة عبارة اقتحام الجامعة وتعطيل الدراسة بها بالقوة، يجعل الواقعة من الجرائم التى صدر بشأنها القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، وهو قرار أصدره الرئيس السادات فى ٤ فبراير ١٩٧٧، يشدد العقوبات على جرائم التظاهر وتعطيل الدراسة فى الجامعات والمصانع لتصل إلى الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة ويلاحظ أن المحقق لم يتطرق إلى نص القصائد، ولم يناقش «نجم» فيها، وهو ما يعكس إحساس نيابة أمن الدولة بتفاهة الوقائع، ولعل هذا كان أحد أسباب إحالة القضية إلى القضاء العسكرى.

الفصل السابع
البحث عن تهمة

(٢٠)

فى ٣ ديسمبر ١٩٧٧، وبعد أسبوعين من تاريخ القرار الجمهورى بإحالة «التحقيق فى واقعة اقتحام كلية الهندسة بجامعة عين شمس وأحداث الشغب وتعطيل الدراسة المتهم فيها أحمد فؤاد نجم إلى القضاء العسكرى»، بدأت النيابة العسكرية التحقيق، الذى استغرق شهرين ولم ينته إلا فى ٢٩ يناير ١٩٧٨ بصدور قرار الاتهام، وهى فترة طويلة نسبياً بالقياس إلى ما كان معروفاً عن النيابة العسكرية من إيقاع سريع فى إنهاء تحقيقاتها..

وكان من بين أسباب ذلك، أن النيابة العسكرية - حرصاً منها على قانونية إجراءاتها - لم تشرع فى التحقيق إلا بعد أن وصلها عدد الجريدة الرسمية الذى نشر فيه القرار الجمهورى الذى ينيط بها التحقيق فى القضية.. وهو ما لم يحدث إلا فى ٦ ديسمبر ١٩٧٧، مع أن القرار والعدد مؤرخان فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٧، مما يدل على أن نية إحالة القضية للقضاء العسكرى قد سبقت توقيع الرئيس السادات عليه، بأكثر من أسبوعين، لا شك أنه كان مشغولاً خلالهما بالاستعدادات لزيارة القدس المحتلة، ثم بالزيارة ذاتها، وما أعقبها من ردود أفعال عربية ودولية.

ولم يكن عدد الجريدة الرسمية الذى نشر فيه القرار، قد وصل إلى النيابة العسكرية بعد، حين أخطرها سجن ليمان طره بأن المتهمين الستة المحبوسين احتياطياً على ذمة القضية - وفى مقدمتهم «نجم»[1] - قد أضربوا عن الطعام، اعتباراً من وجبة عشاء يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧، حتى ينقلوا من ليمان طره إلى سجن آخر. وقد استمر هذا الإضراب لمدة عشرة أيام، وانتهى فى ١٠ ديسمبر ١٩٧٧، عندما مثل المضربون أمام العقيد «محمد

عبدالعزيز شهاب» - رئيس النيابة العسكرية - الذى حرر محضراً ذكر فيه أنه «أسدى إليهم النصح بتناول الطعام قبل استجوابهم» فوعدوا بالعدول عن إضرابهم بمجرد عودتهم إلى ليمان طره، وطلبوا إرجاء اخذ أقوالهم لمدة يومين، حتى تكون حالتهم الصحية قد تقدمت، فيستطيعوا الادلاء بها على الوجه الصحيح. وأضاف «نجم» - ووافقه بقية المتهمين - بأنهم بعد أن «تأكدوا من جدية النيابة العسكرية فى الاستجابة لمطالبهم العادلة لم يعد الاضراب ذا موضوع»(٢).

وفى الموعد المحدد جاء «نجم» بموقف جديد، إذ ما كاد يمثل أمام المحقق، يوم الاثنين ١٢ ديسمبر ١٩٧٧، حتى سجل فى محضر التحقيق أنه «يرفض الإجابة عن أى سؤال، ويمتنع عن أى كلام لحين الفصل فى دعوى قضائية أقامها بواسطة محامية - منذ حوالى أسبوعين - يخاصم فيها السيد رئيس الجمهورية» وأضاف نجم - طبقاً لما جاء فى محضر العقيد شهاب أنه «لا يعنى أى شىء بهذا الامتناع عن الإدلاء بأقواله، وأنه يكن للنيابة العسكرية كل التقدير والاحترام، وأنه مصمم على إثبات ذلك». وهو نفس ما قاله بعده بقية المهتمين المحبوسين على ذمة التحقيق من طلاب كلية الهندسة بجامعة عين شمس.

وعلى الرغم من ذلك فقد قرر رئيس النيابة العسكرية، فى اليوم نفسه، الإفراج عن «نجم» والطلاب الخمسة بضمان بطاقاتهم الشخصية أو العائلية.

وكان الإفراج عن «نجم» على ذمة التحقيق مؤشراً على أن النيابة العسكرية لن تصدر قرارات بحبس المتهمين احتياطياً كما فعلت نيابة أمن الدولة، وهو ما شجع خمسة من المتهمين الهاربين - وعددهم ستة كان من بينهم «الشيخ إمام» - على تسليم أنفسهم للنيابة العسكرية التى أفرجت عن أربعة منهم على الرغم من بعضهم قد امتنع عن الإجابة عن أسئلة المحقق.. وكان «مجدى بلال» - مقرر أسرة التقدم - آخر من مثل أمام المحقق من المتهمين الهاربين وفى محضر التحقيق معه - الذى أجرى فى ١١ يناير ١٩٧٨ - نفى كل صلة له بالاسرة، أو بالندوة، أو بواقعة الاعتداء على موظف الأمن، وأنكر أن الخطبة التى افتتحت بها الندوة بصوته، ومع أنه لم يقاطع التحقيق كما فعل غيره فقد كان الوحيد الذى أصدر رئيس النيابة قراراً بحبسه احتياطياً لمدة خمسة عشر يوماً، أمر بالإفراج عنه فى نهايتها ليتمكن من أداء امتحانات نصف العام(٣).

وكان الوحيد الذى ظل هارباً حتى قرب انتهاء المحاكمة هو «محمد فتحى محمود» طالب كلية الطب الذى ألقى قصيدة «رسالة إلى مولاى القيصر».

ولم تفتّ مقاطعة معظم المتهمين للتحقيق فى عضد النيابة العسكرية التى ركزت جهدها على مناقشة شهود الإثبات مناقشة دقيقة ومطولة، لاكتشاف حقيقة الواقعة، والتوصل إلى تكييف قانونى صحيح للتهمة، وتحديد مسئولية كل متهم من المتهمين!

وكان شاهد الاتهام الرئيسى هو المقدم«جمال أبو ذكرى» أحد المسئولين آنذاك عن مكتب الطلاب بمباحث أمن الدولة ـ الذى أبلغ النيابة عن الواقعة، وذكر فى أقواله أمام النيابة العسكرية ـ التى أدلى بها فى أول يناير ١٩٧٨ ـ أنه الذى أشرف على جمع التحريات عنها.. وحاول فيها أن يصور الواقعة على النحو الذى تتحول فيه من مجرد ندوة طلابية إلى مؤامرة شيوعية كبرى تستهدف تهيئة المناخ لأحداث مشابهة لما جرى يومى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧. فقد بدأت الأحداث ـ طبقاً لما قال ـ بسعى«نجم»، عقب الإفراج عنه على ذمة المحاكمة فى «قضية التحريض على أحداث يناير» ومعه «إمام عيسى»، للاتصال بعناصر ماركسية من طلاب جامعة عين شمس، فى مقدمتها الطالب«مجدى بلال» ـ مقرر أسرة التقدم بكلية الهندسة، الذى كان محبوساً معه على ذمة قضية يناير ـ حيث تم«الاتفاق» بينهم على«استئناف نشاطهم فى إثارة القواعد الطلابية ضد النظام القائم».

واعتبر المقدم«أبو ذكرى» الندوة التى نظمتها أسرة التقدم، ودعت«نجم» و«إمام» و«عزة» للغناء فيها، تنفيذاً لأحد بنود هذا الاتفاق، الذى وضع موضع التطبيق منذ بداية العام الدراسى، وكان من مظاهر ذلك ما أصدرته الأسرة من صحف حائطية«تهاجم السيد رئيس الجمهورية وقراراته وتصريحاته وتشكك فيه»، مؤكداً أن الهدف من إقامة الندوة كان«مهاجمة سياسة الدولة وتعطيل الدراسة وإثارة الطلاب». وأضاف أن الأسرة قررت تحدى قرار العميد بمنع الندوة، وتمكين«نجم» و«إمام» من دخول الكلية بالقوة، حتى لو أدى الأمر لضرب موظفى النظام ـ أو حتى العميد ـ وأنها استعانت فى ذلك بطلاب ماركسيين من كليات أخرى، مكنوهم من اقتحام الكلية والدخول بالقوة وتوجهوا بهم فى«مظاهرة» إلى كافتيريا الكلية، حيث وقف«نجم» على إحدى المناضد وألقى بيانات تهاجم سياسة الدولة، حتى تجمهر الطلاب حولهم، فقادوهم فى«مظاهرة» تردد هتافات عدائية اقتحمت مدرج فلسطين«الذى كان مشغولاً بالمحاضرات».

وفى تصويره لوقائع الندوة قال المقدم«أبو ذكرى» إن«مجدى بلال» ألقى بياناً«هاجم فيه رئيس الجمهورية واتهمه بالخيانة»، وإن«نجم» ألقى بعض مؤلفاته «التى تهاجم الرئيس وتثير القواعد الطلابية»، وأضاف أن«نجم» كان يحاول تقليد صوت الرئيس عند إلقائه لبعض الخطب بصورة مثيرة، وأن«إمام» و«عزة» رددا أغنيات من تأليف«نجم» تنقد

النظام الحالى وسياسة الدولة، كما قام«محمد فتحى محمود» ـ الطالب بكلية الطب ـ بإلقاء«قصيدة تتهم الرئيس بالخيانة وتحرض الطلاب على الثورة ضد النظام».

وأضاف المقدم«أبو ذكرى»، أن عميد الكلية أخطره رسمياً بواقعة قيام«نجم» والعناصر الماركسية بالكلية باقتحامها بالقوة، والتجمهر وإثارة الطلاب واقتحام مدرج فلسطين الذى كان مشغولاً بالدروس، وتعطيل الدراسة، ولما كانت هذه الجرائم ينطبق عليها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، الذى تم الاستفتاء عليه، فقد قام بإبلاغ النيابة.

لكن أقوال المقدم«أبو ذكرى» ما لبثت أن فقدت تماسكها ومنطقيتها أمام أسئلة المحقق التى دفعته للإدلاء بوقائع تتناقض مع ما شهد به شهود آخرون، من المحسوبين على جهات الأمن، فقد ذكر أن معلوماته تؤكد أن كلاً من«نجم» و«إمام» و«عزة» قد اشتركوا فى ضرب «حسين خلوصى» ـ رئيس مكتب النظام بالكلية ـ بينما كان«حسين خلوصى» نفسه، ومعاونوه من شهود الواقعة قد حصروا واقعة الضرب فى طلبة الكلية، بينما أكد بعضهم أن«نجم» لم يكن قد وصل أساساً إلى باب الجامعة حين وقعت الواقعة.. بل إن أقوال المقدم«أبو ذكرى»، قد تناقضت ـ كذلك ـ مع بعضها البعض، فقد أعاد ـ فى نهايتها ـ تصنيف المتهمين سياسياً، بشكل يختلف عما جاء فى بدايتها، فبعد أن كان الجميع شيوعيين يعملون بالتنسيق معاً، فرق المقدم«أبو ذكرى»، بين«نجم» و«إمام» و«عزة» فاعتبرهم «مناهضين» قاصراً وصف«الشيوعيين» على الطلاب المنتمين لأسرة التقدم وحدهم[٤].

وكان واضحاً من سياق التحقيق أن تهمة اقتحام الجامعة بالقوة، وتعطيل الدراسة لا تقوم عليها أدلة كافية، فقد أكد جميع الشهود، أن الثلاثى«نجم» و«إمام» و«عزة» قد استجابوا لدعوة رسمية وجهت إليهم من الجهة التى تملك توجيهها ـ وهى اتحاد الطلاب ـ قدمتها«عزة بليبع» إلى المحقق أثناء إدلائها بأقوالها ـ فى ٧ يناير ١٩٧٨ ـ فأرفقها بالمحضر. صحيح أن عميد الكلية كان قد ألغى الندوة، إلا أن الشك كان يحيق بمدى مشروعية هذا الإلغاء، وهو ما عبر عنه الدكتور «أحمد شوقى عبدالغنى» ـ رائد الأسرة ـ الذى قال فى التحقيق إنه ليس متأكداً أن من حق عميد الكلية منع الندوة، وفضلاً عن ذلك، فإن إصرار الأسرة على إقامتها، على الرغم من قرار العميد، هو أمر لا شأن للضيوف ـ الذين وجهت إليهم الدعوة للغناء فيها ـ به، إذ لم يعترفوا بأنهم علموا به، أو تعرفوا على شخص العميد عندما أبلغهم به..

وكانت واقعة اقتحام المدرج وتعطيل الدراسة ـ كذلك ـ محل شك، إذ كانت الأسرة قد

حددت موعد الندوة، بعد الاطلاع على جدول المحاضرات، وتأكدت أن المدرج سيكون خالياً فى ذلك الموعد، وحصلت على موافقة الاتحاد على إقامتها، قبل أن يدفع العميد أحد أساتذة الكلية، لطلب شغل المدرج فى الموعد نفسه، بمحاضرة إضافية، فيما كان واضحاً أنه محاولة من إدارة الكلية للحيلولة دون انعقادها، دون أن تكون هناك حاجة فعلية إلى تلك المحاضرة الإضافية، على نحو قلل من مصداقية الزعم بأن الطلبة قد عطلوا الدراسة..

وفى مواجهة ضعف الأدلة على تهمتى الاقتحام وتعطيل الدراسة، اتجه المحقق إلى التركيز على الجانب الآخر من وقائع الاتهام، وهو الخطب والقصائد المثيرة التى ألقيت أثناء الندوة ذاتها، وكان الدليل الوحيد الذى يملكه على ما دار فيها هو شريطا التسجيل اللذان قام«نجم» بتسجيلهما أثناءها على جهاز التسجيل الخاص به، وحصل عليهما الرائد«محمد عزت العقبى» عندما ذهب لاستدعائه للمثول أمام نيابة أمن الدولة العليا، وأرسلتهما مباحث أمن الدولة إلى النيابة، ثم قامت بتفريغ محتوياتهما بناء على طلبها.

لكن المحقق لم يكن يستطيع أن يعتمد على هذين الشريطين كدليل اتهام على ما دار فى الندوة، لأن الرائد «العقبى» كان قد حصل عليهما بطريق غير قانونى هو تفتيش الحجرة التى كان يقيم فيها«نجم» و«عزة» من دون أن يحصل على إذن بذلك من نيابة أمن الدولة، التى كلفته باستدعائهما وليس بضبطهما وتفتيشهما.. ولأن الرائد «العقبى» كان يدرك العطب القانونى فى تصرفه، فقد أكد فى أقواله، أن«نجم» هو الذى قدم له الشريطين بنفسه، وهو ما يعنى أنه أذن له بالتفتيش، بينما أكدت«عزة بلبع» فى أقوالها، أن الرائد«العقبى» قام بتفتيش الغرفة، وكان مصراً على ضبط كل ما بها من شرائط تسجيل، وأنه لم يعدل عن ذلك إلاّ بعد أن قدم له«نجم» الشريطين اللذين سجلت عليهما الندوة.

وفى محاولة لتخطى هذه العقبة سعى المحقق للحصول على إقرار من الشهود، واعتراف من المتهمين، بما تضمنه التسجيل من وقائع، فعرض تفريغ محتوياته على أثنين من أساتذة الكلية كانا قد شهدا دقائق من الندوة، واستمعهما نص التسجيل ذاته، ليستخرجا وقائع الدقائق التى استمعا إليها، فتعرفا عليها، ثم عرض التفريغ وأدار الشريط، بعد ذلك على المهتمين الذين لم يقاطعوا التحقيق وكان الوحيد من بينهم الذى تنبه لمناورة المحقق هو«مجدى بلال» الذى أنكر تماماً كل صلة له بالندوة، ونفى أن يكون قد نظمها أو حضرها أو افتتحها بكلمة، فكان طبيعياً أن ينكر.كذلك.أن الصوت الذى أسمعه إياه المحقق.مما ورد على شريط التسجيل.هو صوته، أو أن يكون قد قال الكلام الذى ورد به.

ومع أن«نجم» كان قد قاطع التحقيق ورفض الإجابة عن أسئلة النيابة العسكرية، إلاّ أنه كان قد اعترف ضمناً - في أقواله أمام نيابة أمن الدولة - بأنه قام بتسجيل الندوة، على شريطين حصل عليهما الرائد«العقبي» عندما قبض عليه، لكن ذلك لم يكن يشكل إقراراً بمحتويات الشريطين، وهو ما اعتمد فيه المحقق على أقوال«الشيخ إمام» و«عزة بلبع» اللذين لم يتنبها لمناورته، إذ الغالب أن الجميع - بمن فيهم«نجم» - لم يكونوا يتصورون أن من بين وقائع الندوة، ما يمكن أن يكون دليل اتهام من أى نوع.

(٢١)

وكان«الشيخ إمام» قد ظل مختفياً - بعد الندوة - حوالى سبعة أسابيع، ولم يظهر إلاّ بعد أن تأكد أن النيابة العسكرية، تتجه إلى عدم حبس المهتمين فى القضية احتياطياً، ليمثل أمام المحقق (٥) النقيب سيد نصر، صباح يوم الخميس ٥ يناير ١٩٧٨، الذى سأله عن التهمة المنسوبة إليه فأنكرها، ثم دار التحقيق على النحو التالى:

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك؟ (أفهمناه)

الشيخ إمام عيسى: فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ حضرت ندوة أقامتها«أسرة التقدم» بكلية الهندسة بجامعة عين شمس. وكان ذلك بناء على دعوة مختومة معتمدة من اتحاد الطلبة ورائد الأسرة. وفور وصولى إلى الكلية اصطحبنى الطلبة إلى الكافيتريا وانتظرنا بها لحين إنهاء المحاضرات بالمدرج الذى كان محدداً لإقامة الندوة، ثم توجهنا بعد ذلك للمدرج وأقيمت الندوة رغم أن التيار الكهربائى قطع عمداً بمعرفة المباحث وانتهت الندوة بعد حوالى ٣ ساعات، ولم يحدث أن قيل فيها أى شىء يهاجم سياسة البلاد الحالية أو سياسة رئيس الجمهورية، ثم انصرفنا بعد ذلك. والذى كان يمنعنى من الحضور إلى النيابة فى الفترة الماضية أننى كنت متغيبا ببلدتى «أبو النمرس» بالجيزة.

المحقق: ما هى علاقتك بأعضاء أسرة التقدم بهندسة عين شمس؟

الشيخ إمام عيسى: لا توجد أى علاقة خاصة بينى وبينهم، لكن بصفتى فنانا فأنا ألبى أى دعوة من أى جهة أو فرد من الشعب.

المحقق: قررت أنك قد دعيت إلى تلك الندوة فكيف تأكدت من أنه توجد دعوة بذلك وأن تلك الدعوة كانت مختومة ومعتمدة من جهات الاختصاص..(٦) وكيف وصلت إليك تلك الدعوة؟

الشيخ إمام عيسى: حين وصول الدعوة لم أكن موجوداً بالمنزل وبعد عودتي إليه أخبرني «نجم» بها وقرأتها على زوجته «عزة»، وهما يقيمان معي بنفس العنوان، وأكدت لي أن الدعوة موجهة من أسرة التقدم بالكلية لي ولنجم ولعزة، وأنها كانت موقعة من رائد الأسرة والاتحاد ومختومة بخاتم الاتحاد.

المحقق: كيف توجهت إلى مكان الندوة يوم ١٤/ ١١/١٩٧٧ ومن الذي كان يرافقك؟!

الشيخ إمام عيسى: خرجنا نحن الثلاثة من المنزل بقصد أن نستقل أحد التاكسيات إلى مكان الكلية ثم صادفنا تاكسي به راكب وعرض علينا أن يركب اثنان منا مع الراكب فركبت أنا و«عزة» على أن يلحق بنا «نجم»..(٧) وبالفعل ذهبنا بالتاكسي إلى الكلية ودخلنا إلى الكافتيريا أنا و«عزة» وبعد ذلك لحق بنا «نجم».

المحقق: ألم يرافقك أحد الطلبة بالكلية أثناء الطريق من المنزل إلى الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل استقبلك على باب الكلية أحد طلبة الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: جاء بمحضر المباحث المحرر والمقدم جمال أبو ذكرى أن ثلاثتكم توجهتم للكلية في وقت واحد يصاحبكم «مجدي بلال» بينما قررت غير ذلك فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: الذي قلته هو الصدق.

المحقق: كم مضى من الوقت بين استقراركم في الكافتيريا وحضوركم؟

الشيخ إمام عيسى: بعد خمس دقائق.

المحقق: كيف تمكنت أنت و«عزة» من دخول بوابة الكلية، وهل كانت هناك معارضة في دخولكما؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحصل شيء من ذلك، ولم تكن هناك أي معارضة وفور وصولنا إلى الكلية كان هناك بعض الطلبة في انتظارنا ودخلنا من الباب إلى الكافتيريا دون أن يعارضنا أحد أو يسأل عن اتجاهنا.

المحقق: ألم يعترض موظفو الأمن على باب الكلية على دخولكم بصفتكم غرباء عن الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحصل.

المحقق: ألم يعتد أحد الطلبة على موظفى الأمن بالبوابة بقصد إفساح الطريق لكم للدخول؟

الشيخ إمام عيسى: كلا.

المحقق: قرر «حسين خلوصى» موظف النظام أنه اعترضكم أثناء دخولكم وأن الطلبة تكاثروا عليه حينذاك لمنعه من أداء وظيفته وأن بعضهم قد اعتدى عليه بالضرب وهما «مجدى» و «عمرو سوكة» وتمكنا بمساعدة بقية الطلبة من إفساح الطريق لدخولكم.

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث ذلك.

المحقق: قرر «حسين خلوصى» فى التحقيقات أمامنا أنه تقابل معك لحظة دخولك الكلية وحاول إدخالك إلى مكتبه الملاصق للبوابة لحين التصريح لك بالدخول تنفيذا لأوامر عميد الكلية فتكاثر الطلبة وأبعدوه عنك فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: هل دارت أى مناقشة بين «حسين خلوصى» أو أحد موظفى النظام وبينك لحظة دخولك الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لا

المحقق: هل دارت أى مناقشة بينه وبين أحد الطلبة فى تلك الأثناء؟

الشيخ إمام عيسى: لم أر شيئاً من ذلك.

المحقق: من اصطحبك من الطلبة عند دخولك الكلية حتى مكان الكافتيريا؟

الشيخ إمام عيسى: كثيرون لا أنكر أسماءهم.

المحقق: ما الذى حدث أثناء تواجدكم بالكافتيريا عندما حضر إليكم العميد؟

الشيخ إمام عيسى: حضر العميد بالكافتيريا ووجه إلىّ الحديث قائلاً: إيه اللى جابك هنا. فقلت له إننى جئت بناء على دعوة رسمية ولم أتطفل بالمجىء. ولم يكن «أحمد نجم» قد حضر بعد: وحضر فى تلك الأثناء وأبرز الدعوة التى جئنا بمقتضاها. ولم أسمع أى مناقشة بين العميد والطلبة فى تلك اللحظة.

المحقق: أين تلك الدعوة؟

الشيخ إمام عيسى: لدى«نجم».

المحقق: هل طلب العميد منكم الانصراف من الكافتيريا وعدم إقامة الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: قرر العميد أنه توجه إليكم بالكافتيريا وطلب منكم عدم إقامة تلك الندوة لعدم الموافقة عليها من إدارة الكلية فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: كما قرر أنه قال لك: أنت ضربت الضابط، وأنا سوف أعتقلك. كما طلب منكم عدم إقامة الندوة.

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث

المحقق: كما شهد بذلك أيضاً«حسين خلوصي» موظف النظام بالكلية الذى قرر أنه كان يرافق عميد الكلية فى تلك اللحظة؟

الشيخ إمام عيسى: غير صحيح.

المحقق: ألم تحدث أى مناقشة بين عميد الكلية وبين«نجم»؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: متى كان وصولكم إلى مبنى الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: تقريبا حوالى ١٢,١٥ ظهراً.

المحقق: ما الوقت الذى قضيتموه فى الكافتيريا؟

الشيخ إمام عيسى: حتى الواحدة والنصف، حين انتهت المحاضرة فى المدرج الذى انتقلنا إليه.

المحقق: ما الذى كنتم تفعلونه فى الكافتيريا طوال ذلك الوقت؟

الشيخ إمام عيسى: كنا فى انتظار إخلاء المدرج، وفى هذه الأثناء ألقى«نجم» إحدى القصائد.

المحقق: ما مضمون تلك القصيدة؟

الشيخ إمام عيسى: كانت تحمل تغزلاً فى مصر وشعب مصر وهى بعنوان«كلمتين لمصر» وهى من تأليفه.

المحقق: عندما انتقلتم من الكافتيريا إلى المدرج هل كانت به دراسة قائمة؟

الشيخ إمام عيسى: لا ،حيث لم ندخل إلا بعد انتهاء الدراسة تماماً.

المحقق: ما الذى دار في الندوة تفصيلا بدءا من لحظة دخولكم حتى انتهائها؟

الشيخ إمام عيسى: كل ما دار فى الندوة عبارة عن إنشاد أغان من تلحينى وغنائى وبعض قصائد ألقاها«نجم» وكلها من تأليفه، بما فى ذلك الأغانى.

المحقق: هل اشترك معك فى أداء تلك الأغانى أى أحد؟

الشيخ إمام عيسى: كان يشترك معى«عزة» و«نجم» وكل المدرج.

المحقق: هل اشترك أحد مع«نجم» فى إلقاء تلك القصائد؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: ألم يتكلم فى الندوة أى أحد بخلافك أنت و«نجم» و«عزة»؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: ألم يشترك فى إقامة تلك الندوة أحد من الطلبة؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل كنتم تحملون جهاز تسجيل لتسجيل ما يدور فى الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق : هل تعودتم علي تسجيل الندوات التي تدعون إليها؟.

الشيخ إمام عيسى : نعم

المحقق: هل سجلتم بالفعل ما دار بندوة ١٤ نوفمبر؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: من الذى قام بتسجيلها؟

الشيخ إمام عيسى: أحد الطلبة كان يتولى تلك المسألة وكان ماسك الريكوردر وبيسجل وأنا شخصياً لا أعرفه.

المحقق: كم شريطاً استغرق تسجيل الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف على وجه التحديد.

المحقق: ما نوع الشرائط التى استخدمت فى ذلك؟

الشيخ إمام عيسى: أيضاً لا أعرف.

المحقق: ولمن الجهاز الذى استخدم فى التسجيل وكذا الشرائط التى استخدمت؟

الشيخ إمام عيسى: تخص«أحمد فؤاد نجم».

المحقق: وهل سلمت تلك الشرائط والجهاز إلى«أحمد فؤاد نجم» فور انتهاء الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق : وهل نقلها معه إلى المنزل؟

الشيخ إمام عيسى : نعم

المحقق: وهل استمعت فيما بعد إلى هذه التسجيلات؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: وما معلوماتك عن تسليم تلك الشرائط فيما بعد من«أحمد فؤاد» إلى مباحث أمن الدولة؟

الشيخ إمام عيسى: أنا سمعت بعد حضورى أن الشرائط قد أخذها رجال المباحث.

المحقق: هل حضر أحد من رجال المباحث تلك الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف.

□ □ □

ويبدو أن المقدم جمال أبوذكرى أدرك، قبل أن تستدعيه النيابة، للإدلاء بأقواله فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧، أن ما لديه من أدلة على واقعة اقتحام «الشيخ إمام» و«نجم» و«عزة بلبع»

لكلية الهندسة وتعطيل الدراسة، لا يكفى لإثبات هذا الاتهام، وكان ذلك هو ما دفعه فى أقواله، للتركيز على ما ألقى بالندوة من قصائد وأغان وخطب تهاجم رئيس الجمهورية وتتهمه بالخيانة.

وأشار بأصابع الاتهام فى هذا الصدد إلى «نجم» قائلاً إنه ألقى بعض مؤلفاته التى تهاجم الرئيس وتثير القواعد الطلابية، من دون أن يحدد عناوينها، ومركزا على قصيدة «بيان هام» التى ألقاها الشاعر - كما قال - بطريقة تعمد فيها تقليد صوت الرئيس السادات - عند إلقائه لبعض الخطب بصورة مثيرة .. والأدق أنها كانت صورة ساخرة - كما أشار فى أقواله كذلك البيان الذى ألقاه «مجدى بلال» - مقرر الأسرة - وقصيدة «رسالة إلى مولاى القيصر» التى ألقاها طالب الطب «محمد فتحى» وتضمنتا اتهاما للرئيس بالخيانة .. أما «إمام» و«عزة» فقد نسب إليهما أنهما «رددا بعض الأغانى من تأليف نجم الذى تنتقد النظام الحالى وسياسة الدولة».

وكان ذلك أحد أهم الأسباب التى دفعت المحقق لمحاولة الحصول على إقرار من «إمام» ثم من «عزة» بتطابق ما ورد فى شريطى التسجيل مع ما جرى فى الندوة بالفعل بعد أن أصبح هذان الشريطان هما دليل الاتهام الرئيسى.. فما كاد ينتهى من الجزء الأول من استجوابه للشيخ «إمام»، الذى أنكر خلاله الشيخ كل ما يتعلق بواقعة الاقتحام، حتى انتقل إلى الجزء الثانى والأهم، وهو الحصول على إقرار من الشيخ بصحة ودقة التسجيل وكان الشيخ قد استنفد كل جهده، فى صد ما كان يعتبره الاتهام الرئيسى، فلم ينتبه إلى المناورة، التى سجلها «النقيب سيد نصر» وكيل النيابة العسكرية فى محضره على النحو التالى:

(ملحوظة) قمنا بقراءة بعض مقتطفات من محضر التفريغ الذى ورد إلينا والخاص بالأشرطة التى سجلت عليها الندوة، وسألناه التعرف على ما دار منها بالندوة من مواد، وعن الأشخاص الذين تولوا تقديمها أو إلقاءها، فقرر أن الخطبة التى قدمت بها الندوة والتى تبدأ بعبارة«إحنا ح نعمل الندوة وح نعمل مؤتمراتنا بعد كده وح نعمل كل حاجة وح نقول الكلمة الحرة الشريفة من أجل مصر الكادحين ومن أجل مصر الشعب المناضل» والتى انتهت برجاء من شخص المتكلم بالتزام الهدوء، فقرر أنها قد ألقيت فعلاً فى الندوة عند تقديمها وألقاها أحد الطلبة ولكنه لا يعرفه وهى الخطبة التى تبدأ من صفحة ١ بمحضر التفريغ حتى صفحة ٤ . كما قرر أن الكلمة التى تلت تلك الخطبة قد ألقيت أيضاً فى الندوة وأن الذى ألقاها«أحمد فؤاد نجم» وألقى بعدها قصيدة بعنوان«العنبرة» وتبدأ بعبارة«عنبر كله يسمع» وتنتهى بعبارة«وابشركم جميعاً أن الوعدة بكرة، والنور عندنا

وعندكم يا حبايب». وهى التى تأخذ صفحتى ٦ و٧ فى محضر التفريغ. كما قرر أيضاً أن ما تلى ذلك من كلام ألقاه أيضاً «أحمد فؤاد نجم» وتبعه بقصيدة مطلعها «الشلة بتهيش باستمرار» وهى الواردة بالصفحة رقم ٨ فى محضر التفريغ. كما قرر أنه - أى المتهم الماثل أمامنا (الشيخ إمام عيسى) - قد تلى ذلك بغنوة مطلعها «هلى ياشمس البشاير» وكان يرددها خلفه السيدة «عزة» والمجموعة. ثم غنوة أخرى مطلعها «عن موضوع الفول واللحمة» وأنه قد قام بأدائها بمفرده. والغنوتان تأخذان نصف الصفحة ٩ من المحضر المشار إليه. ثم قرر أن أغنية «همـا مين واحنا مين» والتى تقع فى صفحة ١٠ قد غنتها السيدة «عزة» وأنه قد عمل هو و«أحمد فؤاد نجم» ككورس لها وأن تلك الأغنية من تلحينه هى وجميع الأغانى التى ألقيت فى الندوة. كما قرر أن القصيدة التى مطلعها «إن قلت كلمة لم تخافه» قد ألقيت أيضاً فى الندوة، وأن الذى ألقاها هو «أحمد فؤاد نجم» وهى من تأليفه. كما قرر أيضاً أن القصيدة التى تبدأ بعبارة «رسالة إلى مولاى القيصر» قد ألقيت أيضاً فى الندوة، وأن الذى ألقاها شخص لا يعرفه وقد قدمه «أحمد فؤاد نجم» إلى الحاضرين... وهى القصيدة التى تقع فى صفحة ١١ من المحضر المشار إليه. وتعرف أيضاً على الأغنية التى يقول مطلعها «شيد قصورك على المزارع» وقرر أنه هو الذى غناها بمساعدة المجموعة وأنها من تلحينه ومن تأليف «أحمد فؤاد نجم». كما تعرف أيضاً على أغنية «كل عين تعشق حليوة» وأنه قد ألقاها فى الندوة بمفرده، وأنها من «تأليف أحمد فؤاد» ومن تلحين الشيخ إمام وهى التى تقع فى صفحتى ١٢، ١٣. كما تعرف أيضا على قصيدة «بيان هام» التى تبدأ بعبارة «هنا شقلبان» وقرر أن الذى ألقاها هو «أحمد فؤاد نجم» وأنها من تأليفه وهى القصيدة التى تقع فى الجزء الأخير من صفحة ١٣ وما يليها وتقع فى حوالى صفحتين ونصف الصفحة. كما تعرف أيضاً على أغنية «البحر بيضحك ليه» وقرر أنها قد ألقيت فى الندوة وألقاها هو و«عزة» والمجموعة وأنها من تلحينه ومن تأليف «نجيب سرور» كما تعرف على أغنية «جيفارا مات» وقرر أنها ألقيت فى الندوة، وأنه هو الذى قام بأدائها تساعده المجموعة، وأنها من تلحينه وتأليف «أحمد فؤاد نجم». و(تمت الملحوظة).

المحقق: هل ألقيت فى الندوة أى مواد أخرى من قول أو أغنية بخلاف ما عرضناه عليك الآن؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل كل القصائد والأغانى التى جاء ذكرها وقيلت فى الندوة من تأليف «أحمد فؤاد نجم»؟

الشيخ إمام عيسى: كل ما قيل فى الندوة من قصائد وأغان من تأليف«أحمد فؤاد نجم» فيما عدا الخطبة التى افتتحت الندوة، والقصيدة التى ألقيت بعنوان«رسالة لمولاى القيصر» وكذا أغنية«البحر بيضحك ليه» فهى ليست من تأليفه. كما أن كل تلك الأغانى التى ألقيت فى الندوة هى من تلحينى.

المحقق: قررت أن«أحمد فؤاد نجم» أثناء تواجدكم بالكافتيريا قد ألقى قصيدة بعنوان«كلمتين لمصر» فهل هى ذات القصيدة التى قمت بغنائها بالندوة والتى تبدأ بمطلع«كل عين تعشق حليوة»؟

الشيخ إمام عيسى: لا .. فإن ما قصدت أنه قيل بالكافتيريا هى أغنية أخرى ألقاها «أحمد فؤاد نجم» بعنوان«بهية» وتبدأ بمطلع «مصر يامة يابهية» وهذه الأغنية لحنتها وقيلت فى فيلم«العصفور».

المحقق: نلاحظ فى قصيدة«بيان هام» عند سماعنا للشريط المسجلة عليه الندوة أن«فؤاد نجم» يحاول فيها تقليد صوت وطريقة أداء رئيس الجمهورية لخطبه وبياناته بشكل يحمل نوعاً من الإساءة فهل ذلك هو المعنى المقصود من تلك القصيدة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: وما المعنى الذى يقصده الشاعر من قصيدة«هما مين واحنا مين»؟

الشيخ إمام عيسى: يقصد موقف الحكام من الشعب وبيان ذلك الموقف.

المحقق: هل سبق لك إحياء أى ندوات فى كليات أخرى خلاف تلك الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.. وعدد تلك الندوات لا يدخل تحت حصر فى جميع جامعات مصر.

المحقق: وهل تتلقى أى مقابل نظير ذلك؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لا أطلب ولا أرفض.

المحقق: هل تلقيت أى مقابل نظير إقامة ندوة كلية هندسة عين شمس يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٧؟

الشيخ إمام عيسى: لا .. وهم عرضوا مقابلا ولكنى لم أقبل.

المحقق: هل أخذ «أحمد فؤاد نجم» أو السيدة «عزة» مقابلا نظير ذلك؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف.

المحقق: هل سبق اتهامك فى قضايا مشابهة؟

الشيخ إمام عيسى: سبق اتهامى فى إحدى القضايا اثناء زيارة الرئيس نيكسون لمصر وكان سبب ذلك أننى تغنيت بأغنية من تأليف «أحمد فؤاد نجم» وكان موضوعها يشجب الزيارة وهذه القضية حفظت.

المحقق: هل لك أى اتجاه سياسى؟

الشيخ إمام عيسى: ليس إلا حب مصر وشعب مصر.

المحقق: ما الذى تعرفه عن الاتجاهات السياسية لبقية المتهمين؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لا أعرف غير «أحمد فؤاد نجم» والسيدة «عزة» واتجاههما هو ذات اتجاهى وهو حب مصر وشعب مصر.

المحقق: أنت متهم ببث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وأيضاً بالجهر والصياح والغناء لإثارة الفتن فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث وكل ما حدث قلته بالتحقيق.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

وما يلفت النظر هنا بشدة أن «الشيخ إمام» الذى بدا فى الجزء الأول من التحقيق شديد الحذر إلى حد التزمت، وحريصا على إخفاء معلومات لا أهمية لها، مثل واقعة مصاحبة الطالب «عمرو سوكة» له ولـ «عزة بلبع» وهما فى طريقهما إلى الكلية، قد تخلى عن حذره تماما حين أقر بأن «أحمد فؤاد نجم» كان يلقى قصيدة «بيان هام» بطريقة يقلد فيها صوت وأداء رئيس الجمهورية لخطبه بشكل يحمل نوعا من الإساءة إلى الرئيس، وهو ما اتخذته المحكمة فيما بعد، أحد الأدلة التى استندت إليها فى إدانة «نجم».

ولم يخرج محضر استجواب «عزة بلبع»، الذى تم يوم السبت ٧ يناير ١٩٧٨، عن هذا السياق، سواء فى أسئلة المحقق، التى دارت حول وقائع اقتحام الكلية، ووقائع ما جرى فى

الندوة، أو فى إجابات «عزة» التى تطابقت إلى حد كبير مع إجابات «الشيخ إمام» فيما عدا اختلافات طفيفة كان لا مفر منها لكى تتطابق أقوالها أمام النيابة العسكرية مع أقوالها أمام نيابة أمن الدولة، من بينها أنها - على عكس «الشيخ إمام» - لم تنكر أن أحد الطلبة الذين لاتعرفهم قد صحبها إلى الكلية، وقد نفت«عزة» فى أقوالها كل ما يوحى بأنها - و«الشيخ إمام» و«نجم» - قد اقتحموا الكلية أو شاركوا فى الندوة عنوة، وكانت قد ركزت جهدها هى الأخرى فى نفى واقعة الاقتحام، فلم تنتبه إلى مناورات المحقق، الذى انتقل إلى واقعة الاتهام الرئيسية، فعرض عليها محضر تفريغ شريطى التسجيل اللذين تضمنا وقائع الندوة، فلم تتردد فى الإقرار بصحته، إلا أنها نفت معرفتها بالشاب الذى ألقى قصيدة«رسالة إلى مولاى القيصر»، ونفت أن يكون قد جرى فى الندوة أو قيل فيها ما يمثل أى خروج عن النظام، كما نفت علمها بالاتجاهات السياسية لأسرة التقدم، ورفضت الإجابة عن سؤال عن اتجاهها السياسى.

ولم يكن ذلك كله فى رأى المحقق مهما، وقد عبر عن الاتجاه الجديد الذى بدأ التحقيق يتخذه فسألها السؤال نفسه الذى سأله للشيخ إمام قائلاً:

تلاحظ لنا عند سماع الأشرطة المسجلة عليها الندوة، أن زوجك ألقى قصيدة«بيان هام» بطريقة كان يحاول بها تقليد طريقة السيد رئيس الجمهورية فى إلقاء الخطب والبيانات، بهدف السخرية منها، فهل هذا هو المعنى المقصود من تلك القصيدة..

وتخلصت«عزة» من الإجابة عن السؤال، قائلة: هذا معنى يسأل عنه زوجى. ولكنه يلقى قصائده بطريقة كاريكاتورية .

وفى ختام التحقيق معها، وجه إليها المحقق، نفس التهمة التى وجهها للشيخ «إمام» ولبقية المتهمين وهى« بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة والجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتن».

وانتهى التحقيق مع «الشيخ إمام» بالإفراج عنه بضمان محل إقامته، وهو ما حدث - كذلك مع «عزة».

(٢٢)

بعد شهرين من بدايته فى ٣ ديسمبر ١٩٧٧، أنهت النيابة العسكرية التحقيق فى القضية فى ٢٩ يناير ١٩٧٧، فاستبعدت ستة من ١٣ متهما تناولتهم التحقيقات، من

بينهم ثلاثة من طلبة الكلية ذاتها، رأى المدعى العام العسكرى أن مجرد وجودهم ببوابة الكلية أو بالكافتيريا فى ذلك اليوم، لا يعنى بالضرورة أن يكون لهم دور فى الإعداد للندوة، وقال إن حضور بعضهم للندوة لا يقيم أى صلة بينهم وبين ما قيل وما أذيع فيها، إذ إنها لقاء عام، أما بالنسبة للثلاثة الآخرين - وهم من غير طلبة الكلية - فقد ذكر القرار أنه «لا يوجد فى الأوراق أى دليل يشير إلى اشتراكهم فى الندوة سوى تحريات مباحث أمن الدولة التى لا ترقى إلى مرتبة الدليل».

وهكذا اقتصر قرار الاتهام، على سبعة متهمين، احتل «نجم» و«إمام» و«عزة» المراتب الثلاث الأولى بينهم، وتوسط «مجدى بلال» - مقرر الأسرة - عقدهم، واحتل «محمد فتحى» - الشاعر الذى كتب قصيدة «رسالة إلى مولاى القيصر» - المرتبة الخامسة، أما المرتبة الأخيرة، فقد احتلها طالبان من طلبة الكلية، هما «عمرو سوكة» و«مدحت عزالدين عبدالجواد» اللذان اتهما بحيازة - أو حراسة - الملصقات التى كانت أسرة التقدم تصدرها، والتى وصفها قرار الاتهام بأنها تتضمن عبارات وأشعارا من قبيل الدعايات المؤثرة على سكينة واستقرار جماهير الطلبة باستعدائهم على الحكومة، وعلى الأجهزة والمؤسسات المختلفة بالدولة، ومن شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

واختص القرار الطالب «عمرو سوكه» بتهمة أخرى، بالاشتراك مع «مجدى بلال» هى قيامهما بالاعتداء على أحد الموظفين العموميين ومقاومته بالعنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها - هو «حسين خلوصى» موظف الأمن بالكلية مما نتج عنه إصابات استلزمت علاجا أقل من ٢١ يوما..

وقصر قرار الاتهام الواقعة المنسوبة إلى «الشيخ إمام» و«عزة بلبع» على التهمة التى كان المحقق قد واجههما بها فى ختام التحقيق معهما، وقد وجهها كذلك إلى ثلاثة آخرين من المتهمين هم «نجم» و«محمد فتحى» و«مجدى بلال» نسب إليهم جميعا أنهم جهروا بالصياح والغناء لإثارة الفتن بإلقاء خطب وقصائد وأغان تتضمن عبارات تتسبب فى إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلاب وتستعديهم على الحكومة وأجهزة الدولة.

وفضلا عن أن قرار الاتهام قد استبعد تهمة محاولة اقتحام الكلية وتعطيل الدراسة بها، - والتى نص عليها القرار الجمهورى بإحالة القضية للقضاء العسكرى - فيما كان مفاجأة سيئة لجهات جمع الاستدلالات، فقد أضاف تهمتين متداخلتين، شكلتا مفاجأة لهيئة الدفاع عن المتهمين:

كانت الأولى هى تهمة إهانة رئيس الجمهورية بالقول والصياح علنا، وقد وجهت إلى «نجم» لقيامه بتأليف قصيدة بعنوان «بيان هام»، ألقاها فى ندوة عامة، «وقلد فى إلقائها - كما جاء فى قرار الاتهام - صوت الرئيس وطريقة أدائه لبياناته وخطبه بصورة فيها كثير من السخرية مشككا موضوعيا فى أمانة الرئيس ونزاهته».

وكانت التهمة الثانية، هى تهمة «القذف فى حق الرئيس»، وقد وجهت لطالب الطب «محمد فتحى محمود»، لأنه قام بإلقاء قصيدة - ألقاها فى ندوة عامة - نعت فيها الرئيس بالخيانة.

وفى المصطلح القانونى هناك فارق بين تهمة «إهانة الرئيس» وتهمة «القذف فى حق الرئيس»، سوف نتعرض له، عندما يثور الجدل حوله، فى جلسات المحاكمة.

وطلبت النيابة تطبيق ثمانى مواد من قوانين العقوبات على المتهمين هى المواد.

١٠٢ التى تعاقب بالجهر بالصياح أو بالغناء لإثارة الفتن، بالحبس مدة لا تزيد على سنة.

و١٠٢ مكرر التى تعاقب على إحراز مطبوعات تتضمن بث دعايات مثيرة بالحبس حتى ثلاث سنوات.

و١٣٦ و١٣٧ وتعاقبان على التعدى على الموظفين العموميين، بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور، ترتفع إلى مدة لا تزيد على سنتين إذا اقترن هذا التعدى بالضرب أو نشأ عنه جرح.

و١٧٩ وهى تعاقب كل من أهان رئيس الجمهورية بإحدى طرق العلانية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

و ٣٠٢ التى تعاقب على القذف فى حق الموظف العام بالحبس بين عامين وخمس سنوات.

فما الذى أثار كل هذا الغضب من قصيدة «بيان هام»؟ وما الذى تقوله بالضبط؟

(٢٣)

تنقسم قصيدة «بيان هام» إلى قسمين رئيسيين، يتقمص الشاعر فى الأول منهما، دور

مذيع الربط في إذاعة تحمل اسم «محطة إذاعة حلاوة زمان»، التي تبث برامجها من عاصمة تحمل اسم «شقلبان»، حيث يسترعي انتباه المواطنين إلى أن «شحاتة المعسل» - زعيم الدولة التي تنطق المحطة بلسانها - سوف يلقي بيانا هاما، يرد به على ما يشغل المواطنين، ليتقمص الشاعر - في القسم الثاني من القصيدة - شخصية الزعيم، وهو يلقي هذا البيان الهام على شعبه.

ومع أن صوت الشاعر، يختفي تماما من القسمين، ليحل محله صوت المذيع ثم صوت الزعيم، اللذين يتحدثان إلى الشعب، كلٌ بأسلوبه وصوره وتراكيبه اللغوية، إلا أن الشاعر يتعمد أن يحاكي أسلوب كل منهما، بشكل كاريكاتوري ساخر، يفضح حقيقة الطريقة التي يفكران بها، والأسلوب الديماجوجي الذي يخاطبان به الشعب.

وهكذا تبدأ القصيدة، بمقطع نتعرف فيه على «الدولة / العاصمة» التي تبث منها تلك المحطة، على لسان المذيع، الذي يخاطبنا فيقول« هنا شقلبان / محطة إذاعة حلاوة زمان / من القاهرة / ومن كردفان / وسائر بلاد العرب / واليابان / ومن فنزويلا / وأيضا إيران / ومن أي دار / أو بلد مستباحه / بفعل السياحه / مع الأمريكان».

ومن ذلك نعرف أن المذيع لا يتحدث إلينا من بلد محدد على الخريطة، ولكن من نمط معين من النظم السياسية التي تدور في فلك السياسة الأمريكية، والتي كانت شائعة آنذاك في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأن «شقلبان» ليس اسم هذه الدولة أو اسم عاصمتها، ولكنه وصف لأوضاعها التي انقلبت ولحكامها الذين يتشقلبون كمهرجي السيرك وينتقلون من اليسار إلى اليمين، ومن الشرق إلى الغرب، ومن الدفاع عن الاستقلال إلى الارتماء في أحضان الاستعمار.

وينتقل المذيع في المقطع الثاني من هذا القسم من القصيدة، ليعرفنا بالمحطة التي يذيع منها، وبالمدرسة الإعلامية والسياسية التي تعبر عنها، فيواصل الكلام قائلا «هنا شقلبان / محطة إذاعة حلاوة زمان / نقدم إليكم بكل اللغات / مراسح وسيما وجميع الفنون / صحافة ومنابر وتليفزيونات / وخطبا في جوامع / وجبنه وزتون / ونقزح ونركب جميع الموجات / ونبحث ونفهم في كل الشئون / ودايما نلعلع في كل الحالات / ولا حدّ سامع / ولا يحزنون / وتسمع، ما تسمع / دا ما يهمناش / لأن احنا أصلا بناكل بلاش / فخليك في نفسك / وما تخليناش / نسلّط عليك القلم واللسان».

من ذلك نعرف أننا لسنا أمام محطة إذاعة محددة، في بلد معينة، ولكننا أمام نظام

إعلامي وثقافي متكامل، ومنظومة ايديولوجية، تخدم نظاما سياسيا، يؤمن بأن الشعوب قد خلقت بآذان من دون ألسنة، وأن الحكام قد خلقوا بألسنة من دون آذان، وأن العلاقة بينهما تقوم على قاعدة: الحكام يتكلمون والشعوب تسمع، وهم يتكلمون في كل شيء، ويديرون كل شيء، لأنهم وحدهم الذين يحتكرون - ويفهمون - كل شيء، من المسرح والسينما والتليفزيون، إلى الصحافة والأحزاب السياسية والعظات الدينية، ويسيطرون على كل شيء، من مؤسسات الثقافة والفنون، إلى محلات البقالة التي تبيع الجبن والزيتون، ويركبون جميع الموجات والموضات السياسية، وهم يتكلمون دائما وبشكل متواصل، لذلك لم يكن صدفة، أن تحمل المحطة - وربما الدولة - اسم «محطة إذاعة حلاوة زمان»، وهو اسم ينقلنا على الفور إلى الاحتفالات الشعبية المصرية بموالد أولياء الله الصالحين، التي تجمع كل المتناقضات، ويختلط فيها كل شيء بأي شيء: المتصوفون باللصوص، وباعة المسابح والأحجبة، بباعة الحشيش والأفيون، والفقهاء بالمجاذيب، وتباع فيها أنواع من الحلوى الرديئة، يخدع بائعوها الأطفال، فيزعمون بأنها حلاوة زمان التي تحمل أصالة الماضي، ثم يتضح أنها صنعت بطريقة بدائية، وتختلط بكمية وافرة من الجراثيم.

وكما يحدث عادة في تلك الموالد، فإن ما يعني إذاعة - وسياسة - حلاوة زمان، هو أن يظل صوتها يلعلع، بصرف النظر عن أهمية، أو تناقض ما تبثه من إذاعات، أو ما تتخذه من قرارات، وبصرف النظر عن انصراف المستمعين عنها، فرضاء الجمهور، ليس من بين مبررات حصول الذين يعملون بها على مرتباتهم، وإذا كان من حق المستمعين ألا يسمعوا، فليس من حقهم أن يشغلوا أنفسهم بغير ما يخصهم، وهو احتمال، اضطر المذيع إلى أن يتقمص شخصية الزعيم، لينذر المستمعين إلى أن التعامل معهم في حالة عزوفهم عن الاستماع إلى البيان الهام، سوف يكون بالقلم واللسان، أي بالصفعات والشتائم.

أما وقد تعرفنا على «شقلبان»، ثم على «محطة إذاعة حلاوة زمان»، فقد آن الأوان، لكي يعرفنا المذيع - أو بمعنى أدق الشاعر الذي يبدو أنه انتزع الميكروفون من المذيع - بصاحب «البيان الهام» الذي يقدم له، لذلك يستأنف الحديث قائلا «هنا شقلبان / محطة إذاعة حلاوة زمان / يسر الإذاعة / وما يسركوش / بهذه المناسبة / وما بندعيكوش / نقدم إليكم / ولا تقرفوش / شحاته المعسل / بدون الرتوش / شبندر سماسرة بلاد العمار / معمر جراسن للعب القمار / وخارب مزارع / وتاجر خضار / وعقبال أملتك / أمير الجيوش / ما تقدرش تنكر / تقول ما اعرفوش / ما تقدرش أيضا / تقول ما اسمعوش / شحاته المعسل / حبيب

القلوب/ يزيل البقع/ والهموم والكروب/ يأنفس/ يأفين/ يبلبع حبوب/ ويفضل يهلفط/ ولا تفهوش/ وتفهم ما تفهم/ دا ما يهمناش/ لأن انت فاهم/ وعامل طناش/ ح تنكر وتحلف/ ح أقول لك بلاش/ ح تتعب دماغنا/ وتتعب كمان».

وهكذا نتعرف ـ في هذا المقطع ـ على شخصية تحمل اسما مضحكا يدل على وضاعة الأصل وتواضع البيئة، ويخلو من أي وقار يتناسب مع الدور الذي يقوم به، كزعيم سياسي، ويهيئنا للاستماع إلى خطاب فكاهي يقدمه مهرج في سيرك، وليس زعيم دولة .. وبسبب تداخل صوت الشاعر مع صوت المذيع، تنتاب الأخير حالة مفاجئة من الرغبة في العبث، فيقرر أن يقدم لنا الزعيم على حقيقته، ومن دون رتوش، مفاخرا بمظاهر فساده السياسي، التي اعتبرها ـ لجهله أو لوقاحته ـ مناقب تستحق التباهي بها .. ولم لا؟ ألا يتحدث من «شقلبان»، التي انقلبت فيها المعايير، فأصبحت لا تعرف لها رأسا من قدم، ولا تميز بين ما يدعو للفخر وما يجلب العار. لذلك تباهي إذاعتها الأمم بأن زعيمها تاجر من أبناء السوق، الذين يجمعون المال من أي سبيل. يستوى لديه أن يحقق هذا الهدف عن طريق «تعمير» أماكن لعب القمار، أو عن طريق «تخريب» المزارع .. وهو سمسار عالمي، وتاجر للخضار، وأمير للجيوش وهي إذاعة لا تجد في مثالب الزعيم الأخلاقية، ما يدعوها للخجل منها، فهو يدخن الحشيش، ويتعاطى الأفيون، ويتناول الحبوب المخدرة، وتلك ـ في وهمها ـ ميزة تضفى على تصرفاته مسحة من خفة الظل، تمكنه من إزالة الهموم والكروب وحتى البقع .. ولأنه في حالة خدر مستمرة، فهو دائما «يهلفط» ـ أي يقول كلاما لا رابط بينه، ولا معنى له، ولا يفهمه أحد من الناس، وهو أمر لا يعنيه، ولا يعنى إذاعته، إذ هو يعتقد أن الناس يفهمونه، حتى لو تظاهروا بغير ذلك، أما الذي يرفضه، ويحذر منه، فهو أن يتجاسر أحد من الناس فيسأله عن معنى ما يقوله، لأن الأسئلة تتعبه، وذلك هو الخطأ الذي يحذر المذيع الشعب من الوقوع فيه، قبل الاستماع إلى البيان الهام، فدوره هو أن يسمع، لا أن يتكلم أو يسأل .. مهددا إياه ـ للمرة الثانية ـ بأن الخروج عن هذه التعليمات، سوف يعرضه لمتاعب هو في غنى عنها.

أما وقد تعرفنا في المقاطع الثلاثة الأولى من قصيدة «بيان هام» على «شقلبان» و«محطة إذاعة حلاوة زمان» ومن ثم على الزعيم «شحاته المعسل» ـ فلنتعرف على مبرر إذاعة هذا البيان الهام .. فقد اكتشف الزعيم أن الرعية، التي يحكمها استنادا إلى قانون يعطيه وحده، حق الكلام واستخدام اللسان، ولا يترك لها إلا حق الاستماع واستخدام الآذان، قد خرجت على هذا القانون، وأنها تتناقل فيما بينها أقاويل عما كان يظنه مستورا من أخباره وهذا ما يدفع المذيع.

- فى المقطع الرابع والأخير من القسم الأول من القصيدة، لأن يكشف لنا عن «الظرف التاريخى» الذى يدعو الزعيم «شحاته المعسل» لالقاء بيانه الهام، فيقول «هنا شقلبان / محطة إذاعة حلاوة زمان / لأن المخبى ظهر واستبان / وكل المسائل بدت للعيان / وطلعت حكاوى ونزلت كمان / عن التهريبيه / وعن كيت وكان / وعن محسوبية / وعن الغبان / ظهر فى المدينة / كأنه الطوفان / وغرّق مراكب / وسوّح غيطان / وبعض المراكب / ح تغرق كمان / وأزمة مساكن / وأزمة أمان / وعالم بياكل / فى عالم جعان / وريحة مؤامرة / فى جو المكان / مخطط خيانة / مع الأمريكان / لذبح العشيرة / وحرق الجيران / وفيه ناس بترغى / ولازم بيان / كما أبلغونا / جميع الودان / لهذا وذاكا / وتلكم كمان / نقدم إليكم / عروسه وحصان / شحاته المعسل / وهذا البيان».

وبذلك نصل إلى نقطة الذروة، فالحالة فى «شقلبان»، تعكس درجة عالية من التوتر الاجتماعى والسياسى، الذى يهدد استقرارها، فقد انتشر الفساد، وتعددت مظاهر الخراب، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وشملت الأزمات المأوى والطعام والأمان، وازدادت الريبة فى وطنية النظام وشاع الاعتقاد بأنه ينفذ مخططا أمريكيا ضد مصالح شعبه ومصالح جيرانه، فلم يعد هناك مفر من أن يواجه الزعيم «شحاته المعسل» ذلك كله، ببيان يلقيه، يضع النقاط على الحروف.

لكن المذيع الذى يختلط صوته بصوت الشاعر، لا يقصر فى لفت نظرنا، قبل أن ينهى القسم الأول من القصيدة، إلى نوع البيان الذى سوف نستمع إليه، وطبيعة الزعيم الذى يتحدث إلينا، فيدمج بين الاثنين، وبين دمى من الحلوى الرخيصة، تباع فى الموالد الشعبية على صورة عروسة للبنت، وحصان للولد، فلا ينقلنا فحسب إلى تلك الموالد التى تزدحم بالمتناقضات، وتختلط فيها الكلمات فتصبح بلا معنى، بل وينبهنا كذلك، إلى أن الزعيم، سوف يتعامل معنا، كما لو كنا أطفالا سذجا، يسهل الضحك عليهم، بذلك الذى سوف يقوله فى «بيانه» - أو حصانه - الهام.

تلك حقيقة نكتشفها بوضوح، بمجرد الاستماع إلى ديباجة البيان الهام، الذى يستهله الزعيم «شحاته المعسل» بعبارة تقول «بسم الله / سلامٌ عليكم / وسلمون وموز / وأما المسائل فهنجف ولوز / فيا أخوتى ويا أخوات / إليكم بيانى / كما هو آت». وفضلا عن أن هذا الاستهلال للبيان، يكشف عن أن الزعيم ليس فى وعيه الكامل إذ لا ترابط فى كلامه، ولا صلة بين السلام الذى يحيى به المستمعين، وبين سمك السلمون وفاكهة الموز اللذين

يلقيهما ـ كذلك ـ عليهم .. فقد صادر الزعيم على المطلوب، وبدأ البيان بما كان ينبغى أن ينتهى به، مؤكدا أن الأحوال «هَنْجَف» ـ أى طيبة جدا ـ ولذيذة مثل اللوز.

ولأن الزعيم «شحاته المعسل»، ليس لديه ما يرد به على ما أشيع عن فساد حكمه، وتفريطه فى حقوق البلاد، فضلا عن أنه لا يقبل من حيث المبدأ، أن يستجوبه أحد، فإنه يواصل تكرار نفيه لكل ما يشاع من دون تحديد لواقعه، لذلك يبدأ المقطع الثانى من البيان بطمأنة الجماهير إلى أن «جميع المسائل/ تمام التمام/ وكل الكلام دا/ مجرد كلام/ فصبرا جميلا/ ولا تقلقوش/ وشغل الضغاين أنا ما اقبلوش/ مافيش أى حاجة/ علىّ الطلاق والعتاق بالتلاته/ مافيش أى حاجة/ وقدّر كمان إن فيه أى حاجه/ مافيش أى حاجه/ وعيب إن عيّل يسوق السماجة/ ويعمل لى باللو/ ويعمل ديباجه».

ليست المشكلة فى رأى الزعيم هى وقائع الفساد والتخريب والتفريط التى تشاع عنه وعن معاونيه، والتى يستوى لديه أن تكون صحيحة أو لا تكون، لكنها مشكلة هؤلاء الحاقدين الذين تمتلئ قلوبهم بالضغينة، والذين يحسدونه على ما بيده من سلطة، وما يتمرغ فيه من نعيم، فيحرضون «العيال» من طلاب الجامعات على إثارة الضجيج، مع أن الأمر لا يستحق كل هذا اللجاج، لأن الفساد ـ فى رأى «شحاته المعسل» ـ هو أساس الحكم، ونهب المال العام قدر تاريخى لا يستطيع حاكم أن يفلت منه، فهو ليس أكثر فسادا ممن سبقوه، أو ممن يزاملونه ويعاصرونه من الحكام، وهو ما يعلنه بصراحة قائلا «أنا بطبعى ضد السماسره الكبار/ بحكم المنافسة/ وحكم الجوار/ لكن مش ف طبعى/ إنى اعمل فضيحة/ لواحد زميلى هبش كام صفيحة/ ما كل الزمايل بتهبش صفايح/ وكل اللى جاى/ ماشى زى اللى رايح/ فيا أيها الشعب صهين تفلعص/ مساء التنفس/ مساء الروايح».

أما وذلك هو الحال، فقد كان طبيعيا أن يختم الزعيم المقطع الثانى من بيانه، بدعوة الشعب لأن «يصهين» ـ أى يهمل كل ما يستمع إليه ـ حتى يستطيع أن «يفلعص» ـ أى يهرب من مشاكله ـ وأن يحييه بعبارة «مساء التنفس/ مساء الروايح» التى يتبادلها الحشاشون فى جلسات المزاج، مما يؤكد لنا، ما سبق للمذيع أن أخبرنا به، من أنه دائما «بيأنفس/ يأفين/ يبلبع حبوب/ ويفضل يهلفط/ ولا تفهموش»، ويفسر لنا سبب انتقاله المفاجئ ـ فى المقطع الثالث من البيان، إلى نموذج آخر من تلك «الهلفطة».

يتذكر «شحاته المعسل» ـ المخدر الذى يتكلم بطريقة تيار الوعى، أو بمعنى أدق، تيار

اللاوعى. فجأة ومن دون أية مناسبة يقتضيها السياق، إحدى زياراته الخارجية، يرويها قائلا «أخويا الأمير بزرميط الإيرانى/ بعت لى السنة دى/ عزمنى ودعانى/ أنا قبلت طبعا/ ورحنا العزومة/ وكانت وليمة/ ما تحصلش تانى/ دا إيه المحمّر/ وإيه المكمرّ/ وإيه المشمّر/ وإيه الصوانى/ أنا دماغى تعبت/ ولفت صراحة/ من الفخفخة/ والهنا الاصفهانى/ هناك يعنى مثلا/ إذا شربت طافيه/ تمز بكوارع/ وبسطرمة ضانى».

وهكذا خيب الزعيم توقعات جماهير الشعب، بأنه سوف يحدثهم عن طبيعة العلاقات السياسية بين «شقلبان» و«أصفهان» - أو إيران - ويكشف عن أسرار المفاوضات التى جرت بينه وبين أخيه الأمير «بزرميط» الإيرانى، كما هو منتظر من «بيان هام» يذيعه رئيس دولة فى ظروف سياسية متوترة إلا أن «شحاته المعسل» - بسبب «هلفطته» وعدم تقديره لما يجب أن يقال وما يجب ألا يقال، وخلطه بين ما يجوز أن تتضمنه البيانات السياسية، وما لا يجوز أن يقال إلا فى جلسات تعاطى الحشيش، استطرد إلى هذا الوصف المفصل لما تناوله من طعام، ليكشف عن أنه نشأ وهو يعانى من الجوع، على نحو يفقده القدرة على المقاومة وعلى التفكير إذا ما وجد أمامه أنواعا فاخرة من الطعام.. وحالة من الحرمان، جعلته ينظر للسلطة السياسية، باعتبارها وسيلة تمكنه من أن يعوض حرمانه، ويعيش الحياة المرفهة التى افتقدها فى طفولته وشبابه.. وبسبب هذا الولع بالحياة المرفهة أصبح «شحاته المعسل» ضعيفا أمام الفساد، الذى يتذكر فجأة، أنه الموضوع الذى دفعه لإلقاء بيانه، فيعود من سرحته الطويلة مع «الهنا الاصفهانى»، ليقول «ما شفتش هناك/ ناس بتحقد عليهم/ ولا ناس بتشتم/ فلان الفلانى/ لأنه اشترى عزبتين من شطارته/ وحكمة إدارته/ وطلع مبانى»، ثم تغلبه ذكريات هذه الرحلة التى لا تنسى، فيستأنف روايته قائلا «وبعد العزومة استلمنا الهدايا/ مفضض، ومُذهب/ وقز وقيشانى/ وطبعا أخويا الأمير/ قال حاجة/ ح أقولها لكو طبعا/ إذا الوقت ناسب».

لكن الوقت الذى لم يكن مناسبا لكى يتضمن البيان الهام، شيئا مما قاله «أمير إيران» لأخيه «زعيم شقلبان» كان مناسبا جدا لكى يكرر «شحاته المعسل» حملته ضد الحاقدين، الذين يعارضونه، ويشيعون أنباء كاذبة ومغرضة عن فساد نظامه، ولكى يكرر تهديده لهم «ح يطلع لى عيل/ بدون أى حاجة/ ويعمل لى قُلحس/ ويقعد يحاسب/ دا حقد اشتراكى أنا ما اقبلوش/ ولو هو أبنى أنا ما اعتقوش».. وفى المقطع الرابع والأخير من البيان، يعود «شحاته المعسل» لتكرار المحاور الرئيسية له فهو يكذب كل ما يشاع عن نظامه بكلام مرسل لا يهتم بتفاصيل الاتهامات ولا يعنى بالرد على وقائعها، اكتفاء باتهام



نجم يرحب بصديق له فى أحد شوارع «العباسة»

المعارضين الذين يوجهونها إليه، بأنهم لا يتحدثون بلسانهم، ولا يدافعون عن مصالح البلاد، ولكنهم يستعيرون أفكارهم من الفوضويين الذين يسعون لإشاعة الدمار، والحاقدين المغرضين الذين يريدون إقصاءه عن السلطة والحلول محله فيها، مؤكدا أنه لن يتركها لهم «كلام عن سماسرة/ كلام عن دعاره/ حاجات مش صحيحة/ جمل مستعارة/ وعايزين يخلوا البلد أردغانه/ وعايزينى أسيب البلد/ من زمان/ وأنا مش ح سلم/ وأسيب الأمانة/ ولا بالبوليس والنيابة كمان».

أما الشعب، الذى طالبه من قبل بأن «يصهين» حتى «يفلعص»، فهو يعود ـ تحت وطأة «التنفس» و«الروايح» ـ لمطالبته بأن يصبر فى انتظار تحقيق الأوهام التى يشيعها، والتى لا تبعد كثيرا عن الفخفخة والهنا الأصفهانى اللذين أطنب فى وصفهما «فيا أيها الشعب كمل جميلك/ وصبرا/ وألزم ح تيجى المصارى/ وتاكل وتشرب/ تبع ما يأتيلك/ وتغرق فى بحر العبيد والجوارى/ وترسم حياتك حسب ما يرائيلك/ وتملا الحوارى/ فساقى وقصارى/ تسبح بحمدك/ وتشكر جميلك/ بفضل الزبالة/ وطفح المجارى».

ويصل «شحاته المعسل» ـ فى ختام بيانه الهام ـ إلى ذروة يكشف فيها عن طبيعة هذا النمط من النظم السلطوية البطريركية التى يجمع فيها الزعيم، بين دور وسلطات رئيس

الدولة، وسلطات رب العائلة، فيغتصب السلطة، ويبقى بها على الرغم من سخط الشعب، ويفرض تقسيما صارما للعمل، يقضي بأن يقرر هو لينفذ الشعب، وأن يتكلم ويلتزم الناس الصمت والهدوء، ذلك ما يحرص على أن يؤكده بوضوح «ختاما «سلاما»/ وآخر «كلاما»/ ضرورا/ يسود الهدوء والوئاما/ فماذا وإلا/ ح أطربقها والـلا/ واهرب فلوسى/ وأسافر قواما/ سلام عليكم وسلمون وموز/ بصفتي رئيسا/ وأبا «وجون».

هوامــش

(١) بدأ اثنان من الطلاب الإضراب عن الطعام فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ ولحق بهما «نجم» بعد يومين، وهذا هو الإضراب الوحيد عن الطعام الذى دخله «نجم» رغم تعدد مرات حبسه، التى شهدت إضرابات مماثلة ، كان زملاؤه يعفونه منها بسبب إصابته بقرحة فى المعدة.

(٢) نشأت فكرة الإضراب عن الطعام، بين المتهمين فى قضية «نجم» وفى القضية اليسارية الأخرى التى قبض على المتهمين فيها فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ ، لأنهم أودعوا فى ليمان طره، فى العنبر نفسه الذى أودع فيه أعضاء جماعة التكفير والهجرة، الذين كانوا يحاكمون آنذاك بتهمة خطف وقتل المرحوم الشيخ الذهبى وكانوا يعاملون معاملة سيئة، انسحبت على بقية المحبوسين معهم، وهو ما دفع المتهمين فى القضايا اليسارية إلى الإضراب لطلب نقلهم إلى سجن آخر، يمكن أن تكون المعاملة فيه أفضل، وهو ما استجابت إليه النيابة العسكرية التى نقلتهم بالفعل.

(٣) كانت إدارة الجامعة، قد أصدرت قرارا بفصل «مجدى بلال»، وأربعة من زملائه، ولكنهم طعنوا فى القرار، وقررت الجامعة السماح لمن يحل موعد امتحاناته منهم بدخول الامتحان، حرصا على مستقبلهم ، وهو ما اتبع مع «مجدى» الذى كان طالبا بالبكالوريوس.

(٤) لا شك أن المقدم «أبو نكرى» كان متأثرا، فى ذلك، بما انتهت إليه تحقيقات النيابة فى قضية ١٨و١٩ يناير إذ لم تجد دليلا على انضمام «نجم» إلى أى تنظيم شيوعى، كما ذكرت مذكرة المباحث عنه، فأدرج ضمن المتهمين بالتحريض .

(٥) كان العقيد «محمد عبد العزيز شهاب الدين» رئيس النيابة العسكرية ، هو الذى بدأ التحقيق فى القضية لكنه طبقا لما ورد فى أوراقها دخل المستشفى فاستكمل النقيب «سيد نصر» التحقيق منذ جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٦) الإجابة ليست صحيحة، إذ إن الراكب الثالث فى التاكسى كان الطالب «عمرو سوكة» والغالب أن «الشيخ إمام» أراد أن يخفى هذه الحقيقة .

(٧) السؤال منطقى : إذ كيف استطاع «الشيخ إمام» وهو كفيف أن يتأكد من أن الدعوة مختومة ومعتمدة..



الفصل الثامن

بيان هام فى المحكمة العسكرية

(٢٤)

فى الظاهر تبدو قصيدة «بيان هام» منبتة الصلة تماما بالأوضاع والشخصيات المصرية فى ذلك الحين .. فالبيان يذاع من «محطة إذاعة حلاوة زمان» التى تبث برامجها من «جمهورية شقلبان» وليس من محطة إذاعة جمهورية مصر العربية التى تبث برامجها من «القاهرة» وهو بيان يلقيه الرئيس «شحاتة المعسل» رئيس هذه الجمهورية وزعيم شعبها، لا الرئيس السادات.

لكن الرمز فى القصيدة كان شفافا لا يصعب على كل من يقرؤها، أن يرده إلى أصله.. فالإشارات إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فى جمهورية شقلبان، كالتهريب والمحسوبية والفساد والسمسرة، كانت قريبة جدا مما كان المعارضون للرئيس «السادات» ينسبونه إلى إدارته، وبناء البيان،قريب جدا من بيانات الرئيس «السادات»، التى كانت يستهلها عادة بكلمتين فقط من البسملة هما «بسم الله» كما يتسم مثلها بكثرة الخروج عن الموضوع، والخضوع لإغراء الارتجال، كما أنه يتطابق من حيث الرؤية، مع ما تعود «الرئيس السادات» أن يرد به على معارضيه، مسفها كل ما يقولونه، ومكذبا إياه، ومشككا فى دوافعهم، فهم حاسدون يريدون الحلول محله، حاقدون على ما حباه الله به من سلطة متحذلقون يرددون كلاما، لا هم يفهمونه، ولا هو يفهمه، يستعيرون معارضتهم وأفكارهم من خارج الحدود، وَيرون الواقع أسود وينظرون إليه بنظرة متشائمة، بسبب حسدهم وحقدهم، فى حين أن كل شىء على ما يرام، ولا توجد أية مشكلة، وحتى لو وجدت فلا مشكلة فى وجود وتفاقم المشكلات والأزمات.. وفضلا عن أن الشاعر قد ضمن قصيدته وقائع كانت قريبة من الذاكرة آنذاك، كالرحلة التى قام بها

«الرئيس السادات» إلى طهران، حيث زار صديقه الإمبراطور «محمد رضا بهلوى» - شاه إيران السابق - فقد كان «نجم» يتعمد فى كل مرة وكل ندوة يلقى فيها القصيدة .. بما فى ذلك ندوة أسرة التقدم بكلية هندسة عين شمس .. أن يقلد صوت «الرئيس السادات» المميز وهو يلقى خطبه وبياناته .. على نحو يزيل أى لبس، فى أنه يقصده بالفعل بشخصية «شحاته المعسل».

وكان ذلك هو الأساس الذى استندت إليه النيابة العسكرية فى توجيه تهمة إهانة رئيس الجمهورية إلى «نجم» عندما بدأت المحكمة العسكرية المركزية برئاسة المقدم أحمد عبد الله حسين - فى ٢٣ فبراير ١٩٧٨ - تنظر القضية فى حضور ستة من المتهمين السبعة، إذ كان المتهم الخامس - وهو طالب الطب محمد فتحى محمود - لا يزال هاربا .. وتشكلت هيئة الدفاع من ثلاثة من كبار المحامين، هم «أحمد نبيل الهلالى» - الذى تولى الدفاع عن أربعة متهمين هم «نجم» و«إمام» و«مجدى بلال» و«مدحت عز الدين».. و«عبد الله الزغبى» الذى ترافع عن ثلاثة متهمين هم «عزة» والطالبان «محمد فتحى محمود» و«عمرو سوكه»، واقتصر دور «مصطفى كامل منيب» المحامى على الاشتراك مع «الهلالى» فى الدفاع عن «أحمد فؤاد نجم».

وفى مرافعته أمام المحكمة، ثم فى مذكرة قدمها بدفاعه، استعرض ممثل النيابة النقيب «سيد نصر إبراهيم» الوقائع التى نسبتها مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة للمتهمين، فاستبعد منها كل ما يتعلق بما نسب إلى «أسرة التقدم» - كهيئة اعتبارية - من اتهامات بعد أن كشف التحقيق عن أنها «أسرة شرعية قامت بالكلية بعد تصديق وموافقة إدارتها، وتحت إشرافها، فضلا عن أن الأوراق قد خلت تماما مما يشير إلى اشتراك المتهمين أو بعضهم فى أى تنظيم أو تجمع آخر».

واستبعدت النيابة - كذلك - تهمة اقتحام حرم الكلية، لأن المتهمين «دخلوها بموجب دعوة رسمية من أسرة التقدم معتمدة ومختومة بخاتم اتحاد الطلاب، وموجهة للمتهمين ممن يملكون توجيهها إليهم». واستبعد قرار مرافعة النيابة - كذلك - تهمة تعطيل الدراسة، «لأن ما قرره عميد الكلية فى هذا الصدد، من أن المدرج كان قد خصص لأحد الأساتذة فى الوقت الذى عاصر انعقاد الندوة، أمر ليس متصورا أن يكون معلوما بالضرورة لدى طلبة أسرة التقدم، أو لدى باقى المتهمين المدعوين خاصة وأن اختيارهم لموعد إقامة الندوة كان بعد انتهاء آخر محاضرة مقررة بالمنهج الدائم، فضلا عن أن تلك الأمور، هى أمور داخلية تخضع للمساءلة الجامعية».

وفى ختام مرافعتها قصرت النيابة العامة طلباتها على تطبيق مواد الاتهام التى وردت فى قرار الإحالة.

ولأنه لم يكن هناك تناقض بين المراكز القانونية للمتهمين، فقد قامت خطة الدفاع فى القضية - التى تولى العبء الأكبر منها «نبيل الهلالى» - على أساس تقديم مجموعة من الدفوع الشكلية والموضوعية تشملهم جميعا.

وكان أول هذه الدفوع، هو الدفع بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر القضية التى أحيلت إليه استنادا إلى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وتنص هذه المادة على سريان أحكام هذا القانون على «الجرائم» المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - أى على الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل - على أن تحال إلى القضاء العسكرى بقرار من رئيس الجمهورية.. وتعطى المادة نفسها للرئيس - متى أعلنت حالة الطوارئ - الحق فى أن يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر.

واستند الدفع إلى أن المادة بنصها ذاك، قد أعطت الرئيس رخصة إحالة «جرائم معينة» ولم تعطه رخصة إحالة قضية بذاتها .. فالقرار الجمهورى الذى يصدر استنادا إلى هذه المادة، لابد وأن يحيل أنواعا معينة من الجرائم - كالتجسس أو الإرهاب أو إثارة الفتن - بصورة عامة وشاملة لجميع الأفراد المرتكبين لهذا النوع من الجرائم إلى القضاء العسكرى .. أما إحالة قضية معينة، أو أفراد معينين إلى القضاء العسكرى، فهو - فى رأى الدفاع - مخالفة صريحة لنص المادة.

وفرق الدفاع فى هذا الصدد، بين «الجريمة» و«القضية» فهما - فى رأيه - مصطلحان قانونيان متميزان لكل منهما مدلوله القانونى الخاص، فالجريمة «فعل مؤثم مجرد قائم بذاته، وهو حقيقة قانونية لها وجودها المستقل، حتى لو لم يرتكب هذا الفعل شخص معين فى زمان معين...» أما «القضية» فهى «إجراء قانونى يتولد عن قيام شخص أو أشخاص بالذات بارتكاب فعل مؤثم طبقا لقانون معين».

وفى التدليل على ذلك ذكر الدفاع أن رئيس الجمهورية قد التزم - بشكل دائم وثابت - بهذا التفسير السليم بعبارة «جرائم» وأن جميع الاوامر والقرارات التى صدرت بإحالة الجرائم إلى القضاء العسكرى نصت على جرائم بنوعها، وليس على قضايا معينة، أو أشخاص معينين، وأضاف «إن التسليم لرئيس الجمهورية بحق إحالة قضية معينة إلى

القضاء العسكرى بعد انعقاد الاختصاص بالتحقيق فيها للنيابة العمومية، التى شرعت بالتحقيق فيها - كما هو الحال فى القضية المنظورة - ينطوى على إهدار لأكثر من مادة من مواد الدستور، ويعتبر تدخلا محظورا فى شئون القضاء، وإهدارا لقاعدة أصولية من قواعد القانون، وهى عدم سريان القرارات الإدارية إلا على ما يقع بعد تاريخ صدورها، ثم إن إحالة هذه القضية وحدها إلى القضاء العسكرى دون سائر القضايا المتعلقة بذات الجريمة، من شأنه أن يهدر قاعدة دستورية أخرى، هى قاعدة المساواة بين المواطنين أمام القانون والقضاء!

واستخلص الدفاع من ذلك كله، أن القضاء العسكرى ليس مختصا بنظر الدعوى لعدم صدور قرار جمهورى بإحالة الجرائم المنسوبة إلى المتهمين إليه، ولأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٧٧، الصادر بإحالة بعض الجرائم إلى القضاء العسكرى، لم ينص على إحالة الجرائم المنصوص عليها فى قرار الاتهام، وهى جرائم إهانة - والقذف فى حق - رئيس الجمهورية والجهر بالصياح لإثارة الفتن والاعتداء على موظف عمومى، إلى القضاء العسكرى.

واستند الدفاع - كذلك - إلى التناقض الظاهر بين نص القرار الجمهورى ونص قرار الاتهام، فيما يتعلق بتاريخ حدوث الجريمة، ونوعها، فالقرار الجمهورى قد أحال إلى القضاء العسكرى واقعة «اقتحام كلية الهندسة بجامعة عين شمس يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ وأحداث شغب وتعطيل الدراسة والاعتداء على بعض العاملين بها» بينما قرار الاتهام يتحدث عن وقائع وقعت بين أول و١٤ نوفمبر ١٩٧٧، ولم يرد به ذكر لواقعة اقتحام الكلية أو تعطيل الدراسة بها، بل ينسب إلى المتهمين وقائع أخرى منها إهانة رئيس الجمهورية والقذف فى شخصه وحيازة محررات وبث دعايات مثيرة والجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن، ولفت النظر إلى أن الواقعة الوحيدة التى يشترك فيها القرار الجمهورى مع قرار الاتهام، هى واقعة الاعتداء على موظف عمومى المنسوبة للطالبين «مجدى بلال» و«عمرو سوكه» ومشيرًا إلى أنه «حتى فى هذه الحالة لا تجوز محاكمتهما أمام القضاء العسكرى، لأن قرار الاتهام يحدد تاريخ حدوث الواقعة بيوم ١٤ نوفمبر، بينما يحدد القرار الجمهورى التاريخ بيوم ١٥ نوفمبر».

وكان من الدفوع الشكلية التى وجهها الدفاع كذلك، الدفع بعدم جواز محاكمة طالب الطب «محمد فتحى محمود» بتهمة القذف فى حق رئيس الجمهورية، لأن الدعوى الجنائية فى جرائم القذف لا تتحرك - طبقا للمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - إلا بناء على

شكوى يتقدم بها المتضرر إلى النيابة العامة، ولا يوجد فى الأوراق ما يدل على أن الرئيس السادات قد تقدم بشكوى أو طلب تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم، بسبب إلقائه لقصيدة «رسالة إلى مولاى القيصر»..

وفى الموضوع بدأ «أحمد نبيل الهلالى» دفاعه عن «أحمد فؤاد نجم» و«الشيخ إمام عيسى» بمقدمة قال فيها: إن الذى يقف اليوم فى قفص الاتهام .. ليس الشاعر نجم ولا الفنان إمام، فالذى يحاكم اليوم فى هذه القضية هو الفن الشعبى العريق: الشعر والغناء الشعبى الأصيل وروح هذا الشعب الساخرة المرحة التى لن تنطفئ أبدا. إن أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام عيسى، امتداد خلاق لطراز من الشعراء والأدباء عرفتهم مصر معبرين دائما عن وجدان أمتهم وآلامها، امتداد خلاق لـ «يعقوب صنوع» و«عبد الله النديم» و«بيرم التونسى» ويبدو أن التاريخ فى هذا البلد يحلو له أن يكرر نفسه .. فها هو «نجم» و«إمام» يلاحقان اليوم كما تعرض للملاحقة من قبل يعقوب صنوع وعبد الله نديم وبيرم التونسى .. إن كل هؤلاء الشعراء والفنانين الأفذاذ قد دفعوا بسخاء أحلى سنوات العمر ثمنا للكلمة الحرة .. والنقد البناء والالتزام بقضايا الوطن والشعب، لذلك عاشوا سنوات وسنوات ملاحقين مطاردين مشردين .. إلى أن رد لهم الشعب والتاريخ اعتبارهم. وأجمع المؤرخون ونقاد الأدب على أنهم قيمة عظمى فى تاريخنا الأدبى .. بل وتاريخنا الوطنى.

وفى تحديده للإطار القانونى لتهمتى «إهانة رئيس الجمهورية» و«الجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتنة» اللتين وجهتهما النيابة إلى «نجم»، ووجهت الثانية منهما إلى الشيخ «إمام» و«عزة»، طالب «الهلالى» بالتمييز بين النقد وبين القذف والإهانة، مشيرا إلى أن «الإقرار بحق النقد وممارسته هو معيار التقدم فى أى أمة من الأمم» وهو ما جسدته المادة ٤٧ من الدستور المصرى التى تنص على أن النقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

وأكد الدفاع على أنه لا يشترط لكى يكون النقد بناء ومشروعا أن يأتى على هوى المجتمع، فمن حق الناقد أن ينفرد برأى خاص به ولو خالف سائر البشر ما دام صادقا فيما يبديه من آراء .. «فالتاريخ يعلمنا .. أن الرأى الذى يبدو مسرفا فى الخطأ اليوم، قد يكون هو الصحيح غدا .. وأن الذى كان صحيحا بالأمس هو بذاته الخاطئ اليوم».

وتوقف «أحمد نبيل الهلالى» أمام شكل من أهم أشكال النقد، وهو «النقد الساخر» أو الكاريكاتير والشعر والزجل الفكاهى والمقالة الساخرة، فنقل عن الدكتور «محمد عبد الله»

في كتابه «في جرائم النشر» قوله «إن الأمم التي تفقد حاسة الفكاهة وإدراك الجوانب المضحكة في الناس والأشياء تفقد جانبا مهما من حياتها الروحية ويضعف فيها صفاء التفكير ودقة وزن الأمور والقدرة على التمييز «ويضيف الدكتور «محمد عبد الله «أن من السمات الواضحة لنظم الحكم السياسة المطلقة التي تكبل العقول والأرواح، ضيقها بالفكاهة والدعابة، وذلك لخلوها من السماحة وحجرها على حرية الرأي».

وانتقل «الهلالي» في دفاعه، من التأكيد على أن حق النقد ـ بما في ذلك النقد الساخر ـ هو حق دستوري وديمقراطي ـ إلى التأكيد على أن كل نقد وخاصة كل نقد سياسي ـ لابد وأن ينطوي على قدر من القذف والسب أو الإهانة، وفي هذه الحالة يعتبر القذف مباحا والسب مباحا والإهانة مباحة لأن النقد السياسي في الأصل يستهدف صالح المجتمع .. ولذلك فهو صورة من صور الدفاع الشعبي عن مصلحة المجموع .. واستند في ذلك إلى المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي تعفى من العقوبة «كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة الإسلامية، التي توجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وفي تحديده لمراتب حق النقد المباح، قال الدفاع : إن هناك ـ طبقا للقانون والفقه والقضاء ـ ثلاث مراتب من النقد، أكثرها محدودية هو نقد الشخص العادي، الذي من حقه أن يترك وشأنه، تتلوها مرتبة يتسع فيها هذا الحق هي نقد الموظف العمومي، الذي تجيز المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الطعن في أعماله بشرط توافر حسن النية وإثبات حقيقة كل فعل أسند إليه وارتباط ما يسند إليه بأعمال وظيفته.

أما المرتبة الثالثة وهي نقد رجال السياسة وكبار المسئولين، فقد ذهب «نبيل الهلالي» إلى أن مداها يتسع إلى أقصى حد، ويتناسب طرديا مع تعدد وجسامة المسئوليات التي يتولاها رجل السياسة.

فالشخص الذي يعتقد أنه جدير بحكم المواطنين ليس له الحق في إقامة الحواجز والخنادق حول حياته الخاصة، أو أن يتمتع بالحماية القانونية ضد النقد التي يتمتع بها آحاد الناس الذين لا يمارسون سلطة عامة على غيرهم، وهو حين يرشح نفسه للنيابة عن البلاد، وللتصرف في مصالح العباد، يتعرض عن علم لأن يرى كل أعماله هدفا للطعن والانتقاد، ولأن يصبح اعتباره السياسي مباحا للمناقشة والبحث والشك والإنكار، ويصبح مستحيلا تحصينه ضد النقد، أو حماية اعتباره السياسي بجزاء جنائي يوقع على ناقديه، لأن هذه الحماية لو فرضت لعطلت نظام الحكم الديمقراطي.

وفى ختام هذا الجزء من مرافعته، قال «نبيل الهلالى» : أما وقد انتهينا إلى أن هناك تناسبا طرديا بين جسامة مسئوليات الرجل السياسى وبين ما يتحمله من وطأة حرية الفكر، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل تسرى هذه القاعدة حتى على رئيس الجمهورية؟ أم أن القانون يسبغ عليه وضعا متميزا وحماية خاصة.. وفى إجابته عن هذا السؤال قال الدفاع إن رؤساء الجمهوريات فى الدول الديمقراطية لا يتمتعون بحصانة خاصة تميزهم عن سائر الأشخاص العامة، وحق نقدهم وتناول اعتبارهم السياسى حق قائم ومكفول.. وضرب على ذلك مثلا بما تعرض له الرئيس الأمريكى «نيكسون» من حملات صحفية عندما انفجرت «فضيحة ووتر جيت» .. وقال إن الوضع فى مصر ـ من الناحية القانونية ـ لا يختلف عنه فى أمريكا: فرئيس الدولة فى مصر رئيس منتخب .. أى أنه يعرض نفسه على المواطنين لتجديد الثقة فيه أو حجبها عنه .. ومن حق أى مواطن ـ أى ناخب ـ أن يتناوله بالنقد، وأن يقيم اعتباره السياسى.

ورئيس الجمهورية فى مصر ـ بحكم الدستور ـ قابل للمحاكمة الجنائية والسياسية ومن تجوز محاكمته تجوز معاقبته، وتجوز بالتالى محاسبته ونقده.

وقانون العقوبات المصرى يسمح بنقد رئيس الجمهورية وتوجيه اللوم إليه، إذ كانت المادة ١٨٠ من قانون العقوبات المصرى، تعاقب بالحبس كل من يوجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته، فألغيت هذه المادة عام ١٩٥٨، وبالتالى لم تعد هناك عقوبة على لوم رئيس الجمهورية.

وكانت المادة ١٧٩ من القانون نفسه، تنص على أن ذات «الملك مصونة لا تمس» وتعاقب على «العيب فى الذات الملكية»، لكن هذه المادة ألغيت كذلك فى عام ١٩٥٨، فلم تعد هناك جريمة اسمها «العيب فى ذات رئيس الجمهورية» وحلت محلها جريمة أخرى هى «إهانة رئيس الجمهورية».

وحتى عندما عاقب المشرع على تهمة «إهانة رئيس الجمهورية» جعل الحد الأقصى للعقوبة على ذلك، الحبس سنتين، وهى عقوبة أقل من العقوبة المقررة على إهانة مجلس الأمة، التى تصل إلى ثلاث سنوات، وأقل من عقوبة القذف فى حق الموظف العام، التى تصل إلى سنتين مع غرامة حدها الأقصى ٢٠٠ جنيه.

وفضلا عن ذلك كله، فإن حق نقد ولى الأمر، حق مقرر بمقتضى الشريعة الإسلامية، بل إن هذا النقد قد مورس تجاه الرسول «ﷺ»، فقد نقده «عمر بن الخطاب» عندما قبل

شروط صلح الحديبية، وكان الناس ينقدونه فى توزيع الصدقات، على نحو جاوز حد اللياقة أحيانا ووصل إلى حد الغمز واللمز، ولكنه لم ينفر منهم، حتى لا يتخذ الأمراء من نفوره، مسوغا لمنع الناس من إبداء آرائهم، فكان عليه السلام يتحمل مرارة ذلك ويأخذهم بالرفق، خشية أن يفتح باب الأذى لمن يجيء بعده.

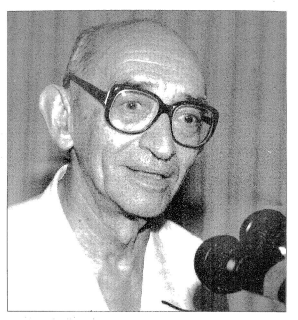
(٢٥)

فى القسم الثانى من دفاعه عن «نجم» انتقل «أحمد نبيل الهلالى» للتدليل على انتفاء أركان «جريمة إهانة رئيس الجمهورية، فقال إن الفعل المادى فى جريمة الإهانة، يتمثل فى وقوعها فى مواجهة المجنى عليه، ونقل عن «الدكتور رياض شمس» - فى كتابه «حرية الرأى» - قوله إن «الإهانة هى السب أو القذف الموجه لشخص عام أو هيئة عامة، فى أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها، ويشترط فيها أن تقع فى مواجهة المجنى عليه، لما فى المواجهة من إهدار للهيبة وإحراج للشخص العام، واستهتار بالسلطة العامة التى يمثلها».

ودلل الدفاع على ذلك بحكم لمحكمة النقض، جاء به أنه «إذا جاز أن تتحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف العام، أو إلى الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء، فى غير حضور المجنى عليه، فذلك مشروط بأن تصل الإهانة بالفعل إلى علم الموظف أو الهيئة، أو أن يكون المتهم قد قصد إلى هذه الغاية.

وفضلاً عن أن السيد رئيس الجمهورية - كما استطرد «أحمد نبيل الهلالى» - «لم يكن مدعوا لحضور الندوة، ولا حاضراً فيها، كما لم تصل الإهانة المزعومة إلى علمه، بدليل أنه لم يشر فى القرار الجمهورى الذى أصدره بإحالة القضية إلى القضاء العسكرى إلى هذه التهمة، فإن النيابة لم تقم الدليل على توافر القصد الجنائى وسوء النية لدى «أحمد فؤاد نجم»، وهو شرط قضت به محكمة النقض حين ألغت حكما لمحكمة الجنايات بإدانة صحفى اتهم بسب وإهانة رئيس مجلس النواب وأحد الوزراء، قائلة إنه من الخطأ افتراض سوء القصد لمجرد نشر العبارات، إذ كان يتوجب على المحكمة التى أصدرت حكم الإدانة أن تبحث الظروف جميعها لتتبين ما إذا كان الناشر أراد منفعة البلاد، أو أنه فقط أراد الإضرار بالأشخاص الذين طعن عليهم.

وأضاف «الهلالى» يقول: إن أحكام محكمة النقض، تذهب إلى أن الطعن فى الخصوم السياسيين يجوز قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن فى موظف معين، وأن المناقشات



أحمد نبيل الهلالى

العمومية مهما بلغت من الشدة فى النقد لأعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها - بهذه الطريقة - أن تكون لها رأياً صحيحاً فى الحزب الذى تثق به وتؤيده.

وفى تفنيده للأفعال التى ساقتها النيابة للتدليل على ارتكاب «أحمد فؤاد نجم» لجريمة إهانة رئيس الجمهورية، قال الدفاع إن أحداً من الشهود، لم يشهد بأنه سمع بأذنيه أو شاهد بعينيه فى الندوة، أحداً يهين رئيس الجمهورية أو يقذف فى حقه، وأن المتهم نفسه،

نفى بشكل قاطع - فى أقواله أمام نيابة أمن الدولة العليا - أن يكون قد استهدف حاكماً معيناً أو مسئولاً معيناً بقصيدة «بيان هام»، فضلاً عن أن القصيدة ذاتها نشرت فى ديوان مطبوع ومتداول فى الأسواق.

وتوقف «الهلالى» أمام الدليل الوحيد الذى ساقته النيابة، للربط بين مضمون القصيدة وبين شخص الرئيس، وهو ما استنتجه ضابط مباحث أمن الدولة الذى قام بتفريغ الشريط، ليتساءل «هل يمكن الجزم بسلامة هذا الاستنتاج الصادر من شخص لم يحضر الندوة ولم يشاهد نجم وهو يلقى القصيدة وكوّن رأيه من مجرد الاستماع للشريط».. وأضاف: أن هذا الشريط يمكن التلاعب به، وإدخال مؤثرات صوتية عليه توحى بهذا التقليد المزعوم، خاصة وقد ثبت من التحقيقات أن المباحث ضبطت الشريط يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ وظلت تحتجزه عن نيابة أمن الدولة أولاً ثم عن النيابة العسكرية ثانياً، لمدة شهر كامل، ولم تقدمه إلى سلطات التحقيق إلا فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٧، وفضلاً عن ذلك فإن ضبطه جاء وليد إجراءات قبض وتفتيش باطلة لعدم صدور إذن من النيابة بالضبط أو بالتفتيش، إذ أن الإذن الذى أصدرته نيابة أمن الدولة لمباحث أمن الدولة كان يقضى فقط باستدعاء «نجم» و«إمام» و«عزة» وغيرهم من المتهمين، وليس بضبطهم أو تفتيشهم.

وحتى لو صحت الواقعة، فإن التقليد الهزلى للشخصيات العامة - كما استطرد «نبيل الهلالى» - ليس فى حد ذاته إهانة، فهناك مسارح سياسية فى دولة كبيرة مثل فرنسا وبريطانيا مخصصة للاسكتشات والمسرحيات الساخرة التى تسخر من الملكة ورئيس الجمهورية والمسئولين ورجال الأحزاب، ولا يعتبر النقد الكاريكاتورى للشخصيات العامة فى الدول المتقدمة إهانة، وإنما هو من قبيل النقد المرح المباح..

وفى دفاعه ضد التهمة الموجهة إلى طالب الطب الشاعر «محمد فتحى محمود» الذى نسبت إليه النيابة تهمة «القذف فى حق رئيس الجمهورية»، لأنه نسب فى قصيدته «رسالة إلى مولاى القيصر» تهمة «الخيانة»، قال «الهلالى»: إن أحكام القضاء قد استقرت على أن من حق أى مواطن أن ينتقد السياسة الخارجية لأى مسئول أو أى حكومة حتى لو وصل النقد إلى نسبة الخيانة إليه، ودلل على ذلك بحيثيات حكم صدر فى عام ١٩٢٥ ببراءة الدكتور «محمد حسين هيكل بك» - رئيس تحرير جريدة «السياسية» لسان حال «حزب الأحرار الدستوريين» المعارض آنذاك - من تهمة القذف فى حق رئيس الوزراء «سعد باشا زغلول» بمقال اتهمه فيه بالخيانة وممالأة الإنجليز، باعتبار أن «سعد» من «رجال السياسة المعرضة أعمالهم بحكم طبيعة وظائفهم للنقد السياسى مادام هذا النقد لايتناول

أشخاصهم»، كما استشهد كذلك بحيثيات حكم آخر صدر فى عام ١٩٤٧، قضى ببراءة صحفى، اتهم بالقذف فى حق رئيس الوزراء «إسماعيل صدقى باشا» وصفه فيه بأنه «ذو ماض أثيم» وأنه «مفرط فى حقوق مواطنيه، متآمر مع الإنجليز»، جاء بها «أن هذه الألفاظ لا يقصد منها السب أو القذف، بل هى نقد لموقف خصم سياسى إزاء سياسة البلاد ومصلحتها العليا التى توجب أن يدلى كل برأيه فى المسائل العامة التى تمس كيان الجماهير، والكاتب لا يحاسب على نظره وتقديره لموقف غيره مادام هذا النقد كان للمصلحة العامة ولم يقصد منه مجرد القدح»..

..واستطرد أحمد نبيل الهلالى قائلا:

ومن جهة أخرى فإن نعت الخصوم السياسيين بالخيانة، أصبحت ـ شئنا أم أبينا ـ لغة العصر والذى بدأ هذه السنّة المنكودة، هى الحكومة ذاتها، وكبار المسئولين، وبديهى أن البادى أظلم، فالصحف تطالعنا صباح مساء بتصريحات تقال بدون حساب على لسان كبار المسئولين تنسب لكل القوى المعارضة لسياسة الحكومة تهمه العمالة والخيانة.. فالشيوعيون عملاء خونة، واليسار عميل وخائن، وجماعة التكفير والهجرة عميلة وخائنة، وحتى حزب التجمع الوحدوى ـ وهو حزب شرعى ـ عميل وخائن.. وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية خونة وعملاء.. بل وحتى حين اختلف قادة ثورة يوليو فيما بينهم «فى مايو ١٩٧١»، حاكم بعضهم البعض الآخر بتهمة الخيانة.. أما وقد أصبحت تهمة الخيانة عملة مصرحا بتداولها فى سوق السياسة المصرية، فلا يجوز العقاب على استخدامها، فإذا كان ولابد من هذا العقاب، فلا مفر أن نسوق كل الذين يتداولون هذه العملة إلى قفص الاتهام، وأن نحاكم المسئولين الذين يتهمون خصومهم السياسيين بالخيانة.

وفى القسم الثالث من مرافعته، انتقل «أحمد نبيل الهلالى» إلى تحليل قصيدة «بيان هام» باعتبارها جسم الجريمة المنسوبة إلى الشاعر «أحمد فؤاد نجم» فقال:

لو أننا استعرضنا القصيدة، مقطعاً بعد آخر، وبيتاً بعد بيت، بحثاً عن أية علاقة، أو شبه علاقة، بين ما ورد فيها، وبين السيد رئيس الجمهورية، فإننا لا نجد من ذلك شيئاً، ولذلك فإن الإهانة الحقيقية، للسيد الرئيس تتجسد فى محاولة أجهزة الأمن والنيابة العسكرية، الربط بين شخصية «شحاتة المعسّل» ـ المشار إليها فى القصيدة ـ وبين شخص رئيس الجمهورية..

واستند الدفاع إلى أحكام القضاء، التى استقرت، على أنه لا يجوز محاسبة الكاتب على جملة، أو كلمة مفصولة عن سياق العمل الفنى، وأن العبرة ـ فى تأثيم العمل الأدبى ـ بالمعنى

الإجمالي له، وليس بالمعنى اللفظى لكل عبارة على حدة، وأضاف: ولو نظرنا إلى قصيدة «بيان هام» فى مجملها، لاستطعنا أن نقطع بأنها لا تقصد حاكماً بذاته، أو مسئولاً بعينه، أو بلداً محدداً على الخريطة، إذ هى نقد عام مبهم، لأجهزة الإعلام، ولمظاهر الفساد فى أى بلد، وفى أى زمان، يقطع بذلك مطلع القصيدة الذى يقول: «هنا شقلبان / محطة إذاعة حلاوة زمان / من القاهرة / ومن كردفان / وسائر بلاد العرب واليابان / ومن فنزويلا وأيضا إيران»، وهذا كله كلام عام ومجرد ومبهم، يؤكد ما قاله «نجم» فى التحقيق من أنه «لم يتعرض فى هذه القصيدة ولا فى غيرها من قصائده، لسياسة بعينها ولا لنظام محدد، وأن شعره يهاجم الظلم والاستبداد فى أى زمان ومكان».

واستدل «الهلالى» على صحة استخلاصه، بحكم أصدرته محكمة الجنح المستأنفة عام ١٩٠٩ ببراءة مواطن هتف بعبارة «يسقط حكم الفرد»، فقدمته النيابة إلى المحكمة بتهمة «التطاول على مسند الخديوية»، وجاء فى حيثيات الحكم بالبراءة «أن النداء عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة، فضلاً عن أن حكومة مصر ليست حكومة فردية».. ثم أضاف: إن القانون المصرى فى قضايا القذف والسب والإهانة، يشترط أن تعين عبارات السب والقذف والإهانة الشخص المقذوف فى حقه، سواء بذكر اسمه صراحة، أو حرف منه، أو كنيته، أو اسم مستعار ـ قد يكون اشتهر به، أو صفة أو عمل أو حادث يتميز به، أو بنشر صورته، أو الإشارة إليه بما يتميز به، وينفرد به عن غيره.

واستطرد أحمد نبيل الهلالى «يقول:ـ إن من حق الدفاع أن يسأل جهات الأمن، والنيابة العسكرية: من أين استقت استنتاجها بأن شخصية «شحاتة المعسّل» ـ المشار إليها فى القصيدة ـ ترمز إلى شخص رئيس الجمهورية.. وما الدليل على سلامة هذا الاستنتاج؟.. إن القصيدة لم تذكر رئيس الجمهورية لا بالاسم ولا بالوظيفة ولا بالأحرف الأولى من الاسم، ولا بالكنية، ولا باسم الشهرة، ولا بالاسم الذى يستعيره رئيس الجمهورية لمنتجاته الفكرية أو المادية، فللسيد الرئيس عدة مؤلفات متداولة فى السوق، وهى جميعاً لا تحمل توقيع «شحاتة المعسّل»، والسيد رئيس الجمهورية ينشر مذكراته فى مجلة «أكتوبر» بتوقيع «أنور السادات» وليس «شحاتة المعسل» ومادام الادعاء قد عجز عن إقامة الدليل المقنع من واقع القصيدة، وليس من انطباع شخص أو فرد أو جهة أمن، على أن القصيدة تنصرف إلى رئيس الجمهورية فإن أحمد فؤاد نجم ليس مطالباً بتفنيد هذا الاتهام، ولا تفسير مقصده، ومع ذلك فقد بادر «أحمد فؤاد نجم» فى أقواله أمام النيابة، إلى إيضاح أن شعره ينصرف إلى عيوب وأمراض.. لا إلى أشخاص وأفراد بالذات.

وفى محاولة للتاكيد أن قصيدة «بيان هام» تحتمل أكثر من تفسير، قدم الدفاع تحليلاً لها، يستند إلى أن هناك احتمالاً بأن يكون المقصود بها، هو انتقاد ظاهرة «القطط السمان». وهو وصف، كان الدكتور «رفعت المحجوب» قد أطلقه فى عام ١٩٧٤، على بعض المسئولين الذين استغلوا مواقعهم وسياسة الانفتاح الاقتصادى، ليكسبوا الثروات على حساب استغلال المال العام، وكان «المحجوب» أيامها يشغل منصب «الأمين» الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى. وهو ما استند إليه «أحمد نبيل الهلالى» الذى تساءل: لماذا لا يكون «شحاتة المعسل» رمزا لفئة طفيلية فى المجتمع تتمتع بحصانة ضد الحساب والعقاب، أو يكون اسماً حركياً لأبطال السمسرة والعمولات والاختلاسات والتجارة فى السوق السوداء، وأضاف: إن الدليل على ذلك واضح فى مطلع القصيدة، التى تعرف «شحاتة المعسل» بأنه «شهبندر سماسرة بلاد العمار/ معمِّر كراسى للعب القمار/ وخارب مزارع وتاجر خضار» فإذا كان لدى النيابة تفسير آخر، فمن حقنا أن نسألها: ما علاقة السيد رئيس الجمهورية بأى من هذه الصفات؟!

وفند الدفاع الاستنتاج الذى ذهبت إليه أجهزة الأمن، والنيابة، بأن الشاعر قصد بشخصية «شحاتة المعسِّل» الإيماء إلى شخص الرئيس «السادات»، قائلاً: إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن تصور «المجنى عليه» بأنه المقصود بالشخصية الشريرة فى كتاب معين، لا يكفى لمساءلة المتهم جنائياً، إذ يتوجب على المجنى عليه، أن يثبت أن المتهم قد قصده بما كتب، وأن يثبت كذلك أن الذين يقرءون هذا الذى كتب، ممن يعرفونه، يمكن أن يستخلصوا من المكتوب أنه هو المعنى بتلك الشخصية.

وأضاف أن العبارة ليست برأى المجنى عليه، وما قد يثور فى نفسه من مشاعر عند سماعه بعبارة يظن نفسه المقصود بها، كما أن المحك فى هذا الصدد، ليس هو التفسير الذى يخرج به الشخص المتعمق فى الفهم، أو الذى يخرج به الشخص سطحى المعرفة، فالتفسير الموضوعى للنص، من حيث تعيين شخص يدعى أن عملاً رمزياً قد قصده بالتحديد، هو ما يفهمه من الشخص العادى فى مثل البيئة التى حدث فيها القول بما تشمله من أعراف وتقاليد وظروف وأوضاع .. أما والقصائد الرمزية - ومنها قصيدة «بيان هام» - تحمل أكثر من تفسير، فإن تعدد التفسيرات، يولد بالضرورة الشك حول التفسير المؤثم - الذى أخذت به أجهزة الأمن - وهو ما يحتم تبرئة «أحمد فؤاد نجم»، إذ من المسلم به - فى مجال القانون الجنائى - أن الشك يفسر لصالح المتهم.

واستند «أحمد نبيل الهلالى» إلى عدد من أحكام القضاء التى صدرت بتبرئة عدد من رسامى الكاريكاتير كانوا قد اتهموا بالقذف والسب فى حق وزراء ورؤساء وزارات فى

مراحل تاريخية مختلفة، وطالب بقياس قصيدة «بيان هام» ـ بحكم أنها «قصيدة ساخرة» ـ على الأحكام فى قضايا الكاريكاتير، التى استقرت على أن العبرة فى محاسبة الفن الساخر ـ كالكاريكاتير ـ ليست بالمعنى المباشر، الذى قد يعطى انطباع الإهانة أو القذف وإنما العبرة بالمعنى البعيد العام المجرد الذى قصد إليه صاحب العمل الفنى.

وتوقف «الهلالى» فى ختام تحليله لقصيدة «بيان هام» عند عبارة وردت فى قرار الاتهام، تنسب إلى نجم أنه «شكك موضوعياً فى أمانة الرئيس ونزاهته»، فقال إن مصطلح «موضوعيا» يستخدم فى لغة السياسة بمعنى «بدون قصد» فلو قيل إن سياسياً معيناً يخدم الاستعمار فهذا معنى يختلف عن وصفه بأنه «يخدم الاستعمار موضوعيا» إذ إن صفة الموضوعية هنا، تنفى عن هذا السياسى، تعمده خدمة الاستعمار، أما والأمر كذلك، فقد انتفى الركن المعنوى للجريمة، حتى لو اعتمدنا التفسير الذى ذهبت إليه النيابة، من أن «شحاتة المعسِّل» هو الرئيس، فمادام الشاعر لم يقصد التشكيك فى أمانة الرئيس ونزاهته، فلا جريمة.

وأضاف الدفاع، أنه أجهد نفسه فى البحث عن فقرة أو بيت يكون قد ورد فى القصيدة، يسوغ للنيابة أن تستنتج منه، ما استنتجته، فلم يجد سوى عبارة «أنا بطبعى ضد السماسرة الكبار / بحكم المنافسة وحكم الجوار / لكن موش فى طبعى إنى أعمل فضيحة/ لواحد زميلى هبش كام صفيحة».. ثم قال: فإذا سلمنا بأن هذا الكلام يقصد به الوضع فى مصر بالتحديد، فهو لا يخرج عن أن يكون نقداً لتراخى الحكومة فى ملاحقة القطط السمان وكبار المختلسين والمضاربين وأبطال الصفقات العديدة التى تتحدث عنها الحكومة ذاتها كل يوم: صفقة بوينج.. صفقة هضبة الأهرام. فضيحة اتحاد زراعى تعاونى... إلخ.. مما يقطع بأن هذا الكلام لا ينصرف إلى رأس الدولة، رئيس الجمهورية.. إن «شحاتة المعسل» يقول فى كلامه «لو واحد زميلى هبش كام صفيحة».. وهو ما يعنى أن له زملاء.. أى أنداداً.. ومبلغ علمنا أن دستور مصر لا يجعل لرئيس الجمهورية نداً أو زميلاً، لأنه لا يجيز أن يكون فى مصر أكثر من رئيس جمهورية، وبالتالى ينتفى الزعم بأن شحاتة المعسل هو الرئيس..

واستند «الهلالى» إلى ما كان قد أثير خلال تلك الفترة، حين وقف فضيلة الشيخ «محمد متولى الشعراوى» ـ وكان آنذاك وزيراً للأوقاف ـ يرد على سؤال لأحد النواب، عن انحرافات كانت منسوبة لأحد المسئولين الكبار فى وزارته، فإذا به يشكو لمجلس الشعب من أنه ـ بسبب التضامن الوزارى ـ عجز عن أن يحيله إلى التحقيق، على الرغم من تيقنه من أنه



عزّة بلبع

ارتكب مخالفات مالية صارخة، وقال «الهلالى» ساخراً: لماذا لا تكون قصيدة «بيان هام» قد استلهمت هذه الواقعة التى تدل على أن بعض المسئولين فى الحكومة يعرقلون مقاومة الفساد، لأن «ليس من طبعهم أن يعملوا فضيحة، لواحد زميلهم هبش كام صفيحة».

وفى تفنيده للتهمة الثانية وهى الجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتن، التى وجهتها النيابة لـ«نجم» و«إمام» و«عزة» و«مجدى بلال» و«محمد فتحى محمود» طالب بضرورة رسم خط فاصل بين معارضة سياسة الدولة، وهى حق مشروع، وبين إثارة الفتن، وهى فعل مؤثم. وأضاف: إن الفقه القانونى قد استقر على أن الفتنة هى المقاومة المسلحة للسلطات الشرعية، وأن وقائع الندوة موضوع الاتهام، قد خلت تماماً من أية فتنة أو دعوة لإثارة الفتنة، إذ إن أحداً لم يدع فيها إلى حمل السلاح ضد الحكومة.. وتساءل ساخراً: من المضحك حقاً أن ينسب إلى المتهمين الخمسة الأوائل، أنهم ألقوا خطباً وقصائد وأغانى تتضمن عبارات تتسبب فى إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة.. فأى قلق هذا الذى يمكن أن يثيره نقد هادف بنّاء ساخر كالذى ورد فى قصيدة «موال الفول واللحمة» التى ألقاها «نجم» فى الندوة، وهى تقول: «عن موضوع الفول واللحمة / صرح مصدر قال مسئول / إن الطب اتقدم جداً / والدكتور محسن بيقول / إن الشعب المصرى خصوصاً / من مصلحته يقرقش فول / حيث إن الفول المصرى عموماً / يجعل من البنى

آدم غول/ (....)/ يا دكتور محسن يا مزقلط/ يا غير مسئول/ حيث انتوا عجول العالم/ والعالم محتاج لعقول/ ما رأى جنابك وجنابهم/ فى واحد مجنون بيقول/ إحنا سيبونا نموت باللحمة/ وانتوا تعيشوا وتاكلوا الفول»..

وأكد «الهلالى» فى ختام مرافعته، ان كل ما قيل فى الندوة لا يتضمن أية إثارة للفتن، فالهجوم على حكومة «ممدوح سالم»، والإشارة إلى ضرورة تخليها عن الحكم والتنديد ببعض ما استصدرته من قوانين، هو كله، مما يدخل فى نطاق النقد المباح الذى لا عقاب عليه.

(٢٦)

لم تستغرق محاكمة «نجم» وزملائه أمام المحكمة العسكرية المركزية سوى أسبوع واحد، وفى ٢٥ مارس ١٩٧٨ أصدرت المحكمة حكمها وهو يقضى:

- أولاً: بمعاقبة المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة سنة واحدة نظير ما نسب إليه فى تهمتى إهانة رئيس الجمهورية والجهر بالصياح لإثارة الفتن.

- ثانياً: بمعاقبة المتهم الرابع «مجدى عبدالحميد فرج بلال» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاثة أشهر نظير ما نسب إليه فى الاتهام الثانى «الجهر بالصياح لإثارة الفتن» وبراءته من الاتهام الأول المسند إليه «الاعتداء على موظف عام أثناء قيامه بأداء واجبات وظيفته».

- ثالثاً: بمعاقبة المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مالية قدرها مائة جنيه نظير ما نسب إليه «القذف فى حق رئيس الجمهورية، والجهر بالصياح لإثارة الفتن».

- رابعاً: ببراءة كل من «إمام محمد أحمد عيسى» و«عزة حامد مرسى بليع» مما نسب إلى كل منهما «الجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتن».

- خامساً: براءة «عمر ومحمد سوكة» مما نسب إليه فى الاتهام الأول المسند إليه «وهو الاعتداء على موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته» وبعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى بالنسبة للاتهام الثانى الموجه إليه «وهو حيازة محررات تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام».

ـ سادساً: بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى بالنسبة للاتهام المسند إلى المتهم السابع «مدحت عزالدين عبدالجواد» وهو «حيازة محررات تتضمن بث دعايات مثيرة».

لخصت حيثيات الحكم فى القضية ـ وهى تقع فى ٣٢ صفحة من قطع الكوارتو ـ وقائع الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق، وما استبان لها مما أجرته من تحقيق، فتوقفت أمام ما جرى فى الندوة، حسب ما هو مبين بتفريغ الشريطين، وحسب ما استمعت إليه، ووصفت الخطبة الافتتاحية التى ألقاها الطالب «مجدى بلال» بأنها «تحمل فى مجموعها تنديداً بسياسات النظام القائم»، ولاحظت أن الطالب «محمد فتحى محمود» كان يلقى قصيدة «رسالة إلى مولاى القيصر» بانفعال شديد، وأنه ردد بعض الألفاظ والعبارات التى تقذف فى حق السيد رئيس الجمهورية وتنعت سيادته بالخيانة، وهو الوصف الذى كرره عدة مرات.

وجاء فى تلخيص المحكمة للوقائع أن «أحمد فؤاد نجم» ألقى ـ ضمن ما ألقاه من أشعار فى الندوة ـ قصيدة «بيان هام» التى «شملت عبارات تهكمية وتنديدا بالسياسة الحاضرة. كما كان يقلد ـ أثناء إلقائها ـ صوت السيد الرئيس عندما يلقى سيادته ببياناته وخطبه، الأمر الذى حدا بالحاضرين إلى أن يضجوا بالضحك، وأن يستعيدوا المتهم لبعض مقاطع القصيدة، فكان يستزيدهم منها. وأضافت المحكمة «أن كلا من المتهمين نجم وإمام وعزة قد أقروا بأن الشريطين اللذين سجلت عليهما وقائع الندوة، يتضمنان وقائعها كاملة».

وبعد أن استعرضت حيثيات الحكم مذكرة النيابة، ومرافعة الدفاع عن المتهمين، بدأت بالرد على الدفوع التى أثارها الدفاع، فرفضت الدفع بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى، ورفضت طلبه وقف نظرها لحين الطعن فى دستورية المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التى أحيلت بمقتضاها إلى القضاء العسكرى، واستندت فى رفضها إلى أن المحكمة الدستورية العليا سبق أن حكمت بدستورية تلك المادة، كما رفضت ـ كذلك ـ طلب الدفاع عن المتهم الخامس «محمد فتحى محمد» عدم قبول نظر دعوى القذف فى حق الرئيس المنسوبة إليه، لأن المتضرر ـ وهو الرئيس ـ لم يتقدم بشكوى ضده طبقاً لقانون الإجراءات، لأن المادة التاسعة من هذا القانون، استثنت جرائم القذف فى حق الموظفين العموميين من شرط الحصول على إذن أو طلب أو شكوى من المجنى عليه.

ثم قدمت المحكمة العسكرية المركزية لأسباب حكمها ببيان حاد اللهجة، قالت فيه «وحيث إنه وقبل أن ندلف فى أسباب تلك الدعوى، نود أن نبين بادئ ذى بدء أنه لا يظن

أحد أن إحالة مثل هذه القضية بما حوته من وقائع إلى القضاء العسكرى إنما يقصد بها فى المقام الأول وأد الإبداع الفنى، أو مصادرة حرية الرأى بوسيلة أو بأخرى، إذ إنه لا يغيبن عن الجميع أن الفنانين على اختلاف أنواعهم، ما كرموا مثلما كرموا فى هذا العهد، وما أقيمت لهم أمسيات فنية معتنى بها على أعلى المستويات فى الدولة إلا بعد ثورة التصحيح» وتحفظت حيثيات الحكم، قائلة: إن الفن والإبداع الذى يستحق الاحترام والتقدير إنما هو الفن الذى ينبنى على إرهاف الحس وحسن الكلم، لا إرهاص التطاول.

وبعد أن استعرضت حيثيات الحكم مظاهر الاحتفاء بحرية الرأى فى ظل «ثورة التصحيح» قالت: «إن الحرية التى تستحق أن توصف بذلك، ليست حرية النقد الهدام أو التطاول أو السب أو الإهانة أو غير ذلك، مما يقع تحت طائلة التجريم، بل الحرية تكمن فى النقد البناء الذى يقصد به إصلاح شئون الدولة، والوصول بها إلى أعلى متطلبات الكمال والنظام وعلو المثال».. وأكدت الحيثيات أن من أحيل إلى المحاكمة من المتهمين، لم يمثل أمام المحكمة بصفته فناناً أو شاعراً مبدعاً أو خلاقاً، لأن حمل هذه الصفات ليس مؤثماً فى ذاته، بل هو محل تكريم وتقدير وإجلال من الدولة ورئيسها «على ألا ينحدر بسلوكه إلى مستوى السوقة والدهماء، كما أنه يجب أن يكون بحسه المرهف وفنه المبدع بعيداً عن التردى فى هاوية الديماجوجية، فإن فعل فلا يلومن إلا نفسه، إذ لا مكان فى دولة العلم والإيمان لحاقد أو موتور».

وعبرت المحكمة عن أسفها «على ما قيل فى ندوة عقدت فى ربوع الجامعة التى أعدت لتلقين الشباب من الطلبة الخلق قبل العلم، فانقلب ذلك وانحدر إلى إلقاء إسفاف من القصائد والألفاظ التى ما كان يجب أن تقال».

وانتقلت حيثيات الحكم بعد ذلك، إلى تهمه إهانة رئيس الجمهورية الموجهة إلى «أحمد فؤاد نجم» ولأن التشريع المصرى جاء خلوا من تعريف لها، فقد اعتمدت المحكمة تعريف العلامتين «جارو» و«باريه» لها بأنها «تعد على نحو مهين، ذو صفة ماسة بالشرف أو بالكرامة يرتكب بالقول أو بالإشارة أو التهديد على موظف أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسبب تأديتها». وأضافت: «وحيث من الثابت أن المتهم الأول وأثناء إلقاء قصيدته كان يقلد فى بعض مقاطعها صوت السيد رئيس الجمهورية فى طريقة أدائه لخطبه وبياناته، الأمر الذى كان يثير الضحك والهرج بين صفوف من حضر من جموع الطلبة على نحو تعتبره المحكمة ماساً بشعور وكرامة السيد رئيس الجمهورية».. وحيث إن القصد الجنائى فى جريمة الإهانة «يلحق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها من إدراك لمعناها، فضلاً عن أن

جهر المتهم بعبارات الإهانة فى مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن يكونون فيه يكفى لتوافر العلانية فى جريمة الإهانة».. وحيث إنه «من الثابت أيضاً من أقوال المتهم الثانى المدعو إمام عيسى - أمام النيابة العسكرية - حين سئل عما إذا كان المتهم الأول عند إلقائه لتلك القصيدة كان يقصد بها تقليد صوت السيد الرئيس وبشكل يحمل نوعاً من الإساءة أجاب إيجاباً».

وأضافت المحكمة، أنه ثبت لها من سماع شريط الندوة، أن المتهم كان يتعمد تقليد صوت الرئيس وطريقة أدائه بطريقة تدعو إلى السخرية والتهكم على سيادته، وأنها وجدت من كل ذلك، ما يؤكد تهمة إهانة رئيس الجمهورية عن قصد وتعمد، وكان ذلك فى مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا فيه، «وحيث إن ما أتاه المتهم ليس فناً أو شعراً أو إبداعاً كما ذهب الدفاع، بل هو إسفاف وسخرية برئيس دولة، مما يتعين معه عقابه».

وانتقلت المحكمة إلى التهمة الثانية الموجهة للشاعر «أحمد فؤاد نجم» أيضاً.. وهى تهمة الجأر بالصياح لإثارة الفتن، فذكرت أنها أدانته فيها «تأسيساً على ما ثبت لديها من سماع ما ألقاه من أشعار واستقرائها لها، وبما صاح به ذلك المتهم، وجهر به من العقوبات التى شملتها تلك القصائد التى قام بإلقائها وسط جموع من الشباب والتى استبان منها أنها تشتمل على عبارات وألفاظ وجمل، من شأنها أن تثير جواً من القلق وعدم السكينة، بين من تواجد من الطلبة بالندوة».

ولأن الاتهامين المسندين إلى «نجم» مرتبطان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة - كما ذهبت المحكمة - فقد طبقت عليه أحكام المادة ٣٢ عقوبات، ووقعت عليه عقوبة واحدة، وهى عقوبة الجريمة الأشد.

أما بالنسبة للتهمة الأولى الموجهة للمتهم الخامس «محمد فتحى محمود» صاحب قصيدة «رسالة إلى مولاى القيصر» فقد أدانته المحكمة بتهمة القذف فى حق رئيس الجمهورية، بعد أن ثبت لديها توافر أركان الجريمة فى قصيدته، لأنه «قد تفوه بلفظ الخيانة مرات عدة ملصقاً إياها ومسندها لشخص السيد رئيس الجمهورية، وفى مكان مفتوح وأمام جمع غفير من الطلبة عالماً علم اليقين أن تلك الأمور التى نسبها إليه، لو كانت صحيحة لأوجبت احتقار المقذوف فى حقه عند بنى أهله».

أما بالنسبة للاتهام الثانى المسند لذات المتهم وهو الجهر بالصياح لإثارة الفتن فقد

أدانته المحكمة بارتكابه كذلك «تأسيساً على ما تفوه به من عبارات وألفاظ فيها من القذف والإثارة القدر الكبير، وصاح بها وجهر في مواجهة شباب من الطلبة مثيراً إياهم بعبارات تتسبب في إثارة جو من القلق وعدم السكينة، وما أدل على ذلك وأبعد من أن ينعت رئيس جمهوريته بأقذع الألفاظ وأحقرها، طاعنا إياه بأسوأ ما يطعن فيه حاكم وقائد، الأمر الذي حدا بالمحكمة وفي معرض تقييم ما أتاه لأن تحكم عليه بالحد الأقصى المقرر لما اقترفه ليكون ردعاً وتأديباً له وزجراً لأمثاله ممن تسول لهم أنفسهم أن يأتوا بمثل ما أتاه.

وبرأت المحكمة الشيخ «إمام عيسى» و«عزة بلبع»، استناداً إلى أنها بعد أن استمعت إلى شريطي الندوة، تبين لها «أنهما قد تغنيا ببعض القصائد والأزجال لم تتبين منها المحكمة احتواءها على ما يمكن تجريمه، أو أن ما تغنيا به، فيه ما يثير الفتن أو جوا من القلق، وإن كان فيها شيء من النقد وقوارص الكلم، إلا أن ذلك لا يخرج على كونها نقدا مباحا لبعض الأوضاع، ومن ثم تخرج من نطاق التأثيم، خاصة أن بعض هذه القصائد سبق نشره في مجلات أسبوعية وكتب تباع في الأسواق».

وأدانت المحكمة الطالب «مجدي بلال» في تهمة الجأر بالصياح لإثارة الفتن، استناداً إلى العبارات التي وردت في الخطبة التي افتتح بها الندوة، والتي استقر في يقين المحكمة بأنها «تسببت في إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة لاستعدائها لهم على الحكومة ومؤسسات الدولة»، ولكنها برأته من تهمة التعدي على «حسين خلوصي»، رئيس مكتب النظام بكلية الهندسة - كما برأت شريكه في التهمة الطالب «عمرو سوكة» لتشككها في صحة الواقعة، بسبب تضارب أقوال المجني عليه وأقوال الشهود حول تفاصيلها.. كما حكمت بعدم اختصاصها بنظر تهمة حيازة محررات تتضمن بث دعايات مثيرة، التي وجهتها النيابة إلى الطالبين «عمرو سوكة» و«مدحت عبدالجواد»، لأنها لم ترد في القرار الجمهوري الذي أحال القضية إلى القضاء العسكري، فضلاً عن أنها وقعت في تاريخ سابق على الواقعة التي أحيلت إليه..

وكما بدأت المحكمة أسباب الحكم ببيان، فقد ختمتها - كذلك - ببيان قالت فيه: «وحيث إنه وبعد أن وضحت المحكمة وقائع هذه الدعوى منتهية إلى ما انتهت إليه، قاضية بما اطمأن إليه وجدانها فإنها تذكر بأن وقائع تلك الدعوى وما حوته من أبعاد وأحداث إن هي إلا من قبيل مهاترات وقوارص الكلم التي بدرت من بعض طلبة الجامعة وتحت سقفها وداخل حرمها ومن جماعة اجتمعت واتفقت على أن تكون المعارضة وتسفيه الساسة والسياسيين هو أسلوبهم والقدح والذم والإسفاف والسخرية غرضهم وغايتهم،

منتهجين فى ذلك أسلوب الخطب لإثارة كوامن الشباب مستغلين حميته واندفاعه ليسوقوه ضد مصالح البلاد، فبدلاً من أن ينكب كل منهم على دراسته وعمله ومستقبله كى ينهى مرحلة من مراحل حياته، وهى مرحلة العلم والتعلم ترك ذلك وانصرف إلى سماع الغناء البذىء والألفاظ التافهة التى لا تزيد علماً.. ولا تربى أدباً»!

وبهذه العبارات.. انتهت القضية، وأغلقت الملفات القضائية للشاعر «أحمد فؤاد نجم» الذى ظل هارباً من تنفيذ الحكم حوالى ثلاث سنوات إلى أن تم القبض عليه، أثناء حمله سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة، ليقوم بتنفيذ الحكم الصادر بسجنه، وبعد قليل من مغادرته السجن، بعد أن نفَّذ العقوبة، غادر مصر استجابة لدعوة كانت قد وجهت إليه، ليغيب خارج مصر، أكثر من ست سنوات..



وثيقـــــة
حيثيات الحكم فى قضية «بيان هام»

المحكمة العسكرية المركزية

المنعقدة علناً بجهة العباسية سعت (ساعة) ١٠٠٠

(العاشرة صباحاً) يوم السبت الموافق ٢٥/٣/١٩٧٨.

برئاسة المقدم أحمد عبدالله حسن.

وممثل النيابة النقيب سيد نصر إبراهيم.

وأمانة سر الرقيب أول سيد محمد أبوالحسن.

أصدرت الحكم الآتى بيانه: فى القضية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ جنح عسكرية إدارة المدعى العام العسكرى المتهم فيها كل من:.

١ - أحمد فؤاد نجم ويقيم ٢ عطفة حوش قدم بالدرب الأحمر.

٢ - إمام محمد أحمد عيسى: ويقيم ٢ عطفة حوش قدم بالدرب الأحمر.

٣ - عزة حامد مرسى بلبع: وتقيم ٢ عطفة حوش قدم بالدرب الأحمر.

٤ - مجدى عبدالحميد فرج بلال: ويقيم بمدينة نصر/ الحى السابع بلوك ١٧ شقة.

٥ - محمد فتحى محمود: هارب.

٦ - عمرو محمد سوكة: ويقيم ٦ شارع الأمل/ ميدان تريومف بمصر الجديدة.

٧ - مدحت عز الدين عبدالجواد: ويقيم ٣٩ شارع عبدالحميد أبوهيف بمصر الجديدة.

وحضر مع المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» للدفاع عنه الأستاذ/ أحمد نبيل الهلالى المحامى موكلاً..

وحضر مع المتهم الثانى «الشيخ إمام عيسى» للدفاع عنه كل من الأستاذين/ مصطفى كامل منيب وأحمد نبيل الهلالى المحاميين موكلين..

وحضر مع الثالث «عزة بلبع» للدفاع عنها الأستاذ/ عبدالله الزغبى المحامى موكلاً..

وحضر مع الرابع «مجدى بلال» للدفاع عنه الأستاذ/ أحمد نبيل الهلالى المحامى موكلاً..

وحضر مع الخامس «محمد فتحى محمود» للدفاع عنه الأستاذ/ عبدالله الزغبى المحامى موكلاً..

وحضر مع السادس «عمرو سوكة» للدفاع عنه الأستاذ/ عبدالله الزغبى المحامى موكلاً..

وحضر مع السابع «مدحت عبدالجواد» للدفاع عنه الأستاذ/ أحمد نبيل الهلالى المحامى موكلاً..

وحيث إن النيابة العسكرية تتهمهم..

أنهم بجهة دائرة قسم الوايلى بالقاهرة «كلية هندسة عين شمس» فى الفترة من أول أكتوبر حتى ١٤ نوفمبر عام ١٩٧٧..

* المتهم الأول: «أحمد فؤاد نجم»

أهان رئيس الجمهورية بالقول والصياح علناً بأنه قام بتأليف قصيدة بعنوان «بيان هام» وألقاها فى ندوة عامة حضرتها جموع من طلبة كلية الهندسة - جامعة عين شمس، وتضمنت هذه القصيدة تقليداً لصوت الرئيس ولطريقة أدائه لخطبه وبياناته بصورة فيها كثير من السخرية، ومشككاً موضوعياً فى أمانة الرئيس ونزاهته.. وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

* المتهم الخامس: «محمد فتحى محمود»

قذف فى حق رئيس الجمهورية بأن قام بإلقاء قصيدة سياسية بذات الندوة نعت فيها الرئيس بالخيانة.. وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

*** المتهمان الرابع والسادس: «مجدى بلال وعمرو سوكة»**

اعتديا على أحد الموظفين العموميين وقاوماه بالعنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها واقترن هذا الاعتداء بضربه بأن قام المتهم الرابع بركل المجنى عليه «حسين خلوصى» موظف أمن كلية الهندسة جامعة عين شمس فى ساقه، وقام السادس بدفعه فى صدره بقصد تمكين المتهم الثانى من الدخول إلى الكلية بالقوة حال قيام الموظف المذكور بمنعه من الدخول تنفيذاً لتعليمات صدرت إليه من عميد الكلية فى هذا الشأن ونتج عن هذا الاعتداء الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى استلزمت علاجاً أقل من ٢١ يوماً..

وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

*** المتهم السادس: «عمرو سوكة»**

حاز محررات تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة بأن ضبطت معه بعض الملصقات المنسوبة إلى أسرة التقدم بكلية الهندسة جامعة عين شمس والتى تتضمن عبارات وأشعاراً تعد من قبيل الدعايات المؤثرة على سكينة واستقرار جماهير الطلبة باستعدائها على الحكومة وعلى الأجهزة والمؤسسات المختلفة بالدولة..

على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

*** المتهم السابع: «مدحت عز الدين»**

حاز محررات تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة بأن قام بحراسة الملصقات المنسوبة إلى أسرة التقدم بكلية الهندسة جامعة عين شمس أثناء تعليقها بردهات الكلية والتى تتضمن عبارات وأشعاراً تعد من قبيل الدعايات المؤثرة على سكينة واستقرار جماهير الطلبة باستعدائها على الحكومة وعلى الأجهزة والمؤسسات المختلفة بالدولة..

وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

*** المتهمون من الأول إلى الخامس «نجم - إمام - عزة - مجدى - فتحى محمود - مدحت»:**

جهروا بالصياح والغناء لإثارة الفتن بأن قاموا جميعاً بإلقاء خطب وقصائد وأغان

بالندوة التى أقيمت فى كلية الهندسة جامعة عين شمس، والتى دعيت إليها جماهير الطلبة بالكلية وتتضمن هذه الخطب والقصائد عبارات تتسبب فى إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة باستعداء هذه الجماهير على الحكومة وأجهزة ومؤسسات الدولة.. وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

وطالبت النيابة العسكرية بعقابهم بموجب المواد ١٠٢، ١٠٢ مكرر، ١٣٦، ١٣٧/ ١، ١٧١، ١٧٩، ٣٠٢، ٣٠٣ من قانون العقوبات. بعد تلاوة قرار الاتهام وسماع الدعوى على النحو المبين تفصيلياً بمحضر الجلسة المرفق بأوراق الدعوى.

الوقائع

من حيث إن القضية قد أحيلت إلى المحكمة باعتبار أنها تشكل واقعة تعد واقتحام لكلية الهندسة جامعة عين شمس بقصد تعطيل الدراسة بها وإحداث شغب بها، إلا أن المحكمة قد استبان لها مما أجرته من تحقيق وما اطلعت عليه من أوراق أن الواقعة تكمن فى أن كلا من المتهم الأول والثانى (نجم وإمام) قد تلقيا دعوة رسمية من أسرة التقدم بكلية الهندسة جامعة عين شمس معتمدة ومختومة بخاتم اتحاد الطلاب لإقامة ندوة بها بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٧٧ وألصقت على جدار الكلية إعلانات وملصقات تفيد ذلك وتفيد تحديد موعد ومكان وأسماء المدعوين إلى تلك الندوة. ولدى علم عميد الكلية بهذا الأمر استدعى رائد الأسرة «الدكتور أحمد شوقى» وطلب منه منع إقامة تلك الندوة لأمور تتعلق بأمن الكلية ومنع حدوث أى مشاغبات نتيجة لإقامة تلك الندوة، كما قام العميد بإصدار تعليماته إلى موظفى النظام بالكلية لمنع دخول أى من الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالإعلانات وهما المتهمان الأول والثانى «نجم وإمام»، وإذ جاء موعد حضور المتهم الثانى «الشيخ إمام» وهو كفيف البصر بصحبة المتهمة الثالثة «عزة بليع» ومعهما أحد الطلبة «عمرو سوكة» ونزولهم من عربة أجرة أمام باب الكلية، وعندما هموا بالدخول تعرض لهم السيد «حسين خلوصى» موظف النظام بالكلية وأفهمهم أنه ممنوع الدخول لغير الطلبة وطلب منهم الانتظار بغرفة مجاورة للبوابة ريثما يبلغ العميد، إلا أن بعضاً من الطلبة الذين تواجدوا بجوار البوابة انتظاراً لقدوم المتهمين تدخلوا فى الأمر دافعين الموظف سالف الذكر ومفسحين الطريق أمام المتهمين حيث توجها إلى كافيتريا الكلية وانتظرا بها، إلى أن لحق بهما المتهم الأول - الذى حضر بعدهما - هذا وقد التف حولهم لفيف من طلبة الكلية

انتظاراً لانتهاء الدراسة بأحد مدرجات الكلية وهو مدرج «فلسطين» وريثما يخلى ذلك المدرج. وفى تلك الأثناء قدم عميد الكلية إلى الكافيتريا حيث تجمع الطلبة والمتهمون وطلب من كل غريب عن الكلية أن ينصرف خارجها، وعندما لم يجد آذاناً صاغية من أحد ترك الجمع الذى تحرك إلى المدرج المذكور حيث بدأت وقائع الندوة حوالى سعت ١٣٣٠ «الواحدة والنصف بعد الظهر» يوم ٤ / ١ / ١٩٧٧. وقد بدأها - حسبما هو مبين بتفريغ الشرائط المرفقة، وحسبما استمعنا إليها - الطالب «مجدى عبدالحميد بلال» بإلقاء كلمة ندد فيها بأسلوب المسئولين بالكلية. ثم تطرق بعد ذلك لما أسماه بانتفاضة ١٨ و١٩ يناير الشعبية متحدثاً عن تمسك النظام القائم بحكومة السيد/ «ممدوح سالم» مطالباً الشعب بإسقاطها، وخروج ذلك النظام بما أسماه قوانين ٤ فبراير الإرهابية وبالمحاكم العسكرية، وانتقل فى حديثه مقرراً أن النظام يفرط فى التراب الوطنى ويقدم كل يوم تنازلاً تلو الآخر للصهيونية والإمبريالية وآخرها عرض مبتذل بالذهاب إلى الكنيست الإسرائيلى..

والخطبة فى مجموعها تحمل تنديداً بسياسة النظام القائم، وقد تلا ذلك إلقاء الشعر والغناء من كل من المتهمين الأول «نجم» والثانى «إمام» والثالثة «عزّة» والمتهم الخامس «فتحى»، حيث كان المتهم الثانى «إمام» والمتهمة الثالثة «عزّة» يتغنيان بألحان من تأليف الثانى «إمام» وشعر المتهم الأول «نجم» فتارة يغنى الثانى «إمام» وتردد خلفه الثالثة «عزة» وتارة أخرى تغنى الثالثة «عزّة» ويردد خلفها الثانى «نجم» وهكذا، ثم قام المتهم السادس «محمد فتحى محمود» بإلقاء قصيدة عنوانها «رسالة إلى مولاى القيصر» وبانفعال شديد مردداً بعض الألفاظ والعبارات التى تقذف فى حق السيد رئيس الجمهورية وتنعت سيادته بالخيانة ومكرراً تلك العبارة عدة مرات، ثم توالت بعد ذلك أحداث الندوة إلى أن قام المتهم الأول وألقى قصيدة - ضمن ما ألقى - بعنوان «بيان هام» شملت عبارات تهكمية وتنديداً بالسياسة الحاضرة، كما كان يقلد - أثناء إلقائها - صوت السيد الرئيس عندما يلقى سيادته بياناته وخطبه، الأمر الذى حدا بالحاضرين إلى أن يضجوا بالضحك وأن يستعيدوا المتهم لبعض مقاطع القصيدة حيث كان يستزيدهم منها، هذا وقد انصرف الحاضرون بعد انتهاء وقائع تلك الندوة..

هذا وقد أبلغت الشرطة بتلك الأحداث كما قام السيد «حسين خلوصى» موظف النظام بالكلية بتحرير محضر بقسم شرطة الوايلى عن واقعة اعتداء بعض الطلبة عليه أثناء دخول المتهم الثانى «الشيخ إمام» والمتهمة الثالثة «عزّة بليع» للكلية. وقد حررت مذكرة من مباحث أمن الدولة وتم استدعاء المتهمين الأول والثانى والثالثة «نجم وإمام وعزّة» بمعرفة مباحث أمن الدولة حيث استحصل على الشرائط المرفقة بالدعوى والمسجل بها - بمعرفة

المتهمين - وقائع الندوة حيث أقر كل من المتهمين الثلاثة الأول - نجم وإمام وعزّة - أن تلك الشرائط وما سجل عليها إن هى إلا وقائع الندوة كاملة وكان ذلك بعد أن تم عرض التفريغ الذى تم لها عليهم.

هذا وكان قد حدث قبل أسبوعين تقريباً من وقائع تلك الندوة أن علقت بعض المعلقات والملصقات غير المعتمدة من اتحاد الطلبة متضمنة انتقادات للساسة والسياسيين وللأوضاع الحاضرة بالبلاد، الأمر الذى كان يدفع بالمسئولين إلى نزعها، حيث انتهت النيابة العسكرية إلى اتهام المتهمين السادس والسابع - «عمرو سوكة» و«مدحت عبدالجواد» - بحيازة تلك الملصقات بحسبان أن السادس - عمرو - ضبط ومعه بعض منها والسابع - مدحت - قام بحراستها أثناء تعليقها، وقد التقطت لتلك الملصقات صور فوتوغرافية بمعرفة أجهزة الأمن وهى المرفقة بأوراق الدعوى.

وقد اضطلعت نيابة أمن الدولة بالتحقيق فى تلك الوقائع حيث باشرت التحقيق بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٧٧ وذلك بسؤال بعض من الشهود إلى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٧٧ بإحالة ذلك التحقيق والخاص بواقعة اقتحام كلية الهندسة/ جامعة عين شمس يوم ١٥/ ١١/ ١٩٧٧ وأحداث شغب وتعطيل الدراسة والاعتداء على بعض العاملين بها والمتهم فيه «أحمد فؤاد نجم» وآخرون إلى القضاء العسكرى، حيث باشرت النيابة العسكرية تحقيقها بناء على ذلك بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٧٧ والأيام التالية..

النيابة

وحيث إن النيابة العسكرية قد طالبت بالجلسة بتطبيق مواد الاتهام على المتهمين كل حسب الاتهام المسند إليه وأفردت بذلك مذكرة نوجز أهم النقاط الواردة فيها ونحيل إليها فيما عدا ذلك، وإذ أوردت عدة ملاحظات أهمها:

إن أسرة التقدم هذه هى أسرة شرعية قامت بالكلية بعد تصديق وموافقة إدارة الكلية وتحت إشراف تلك الإدارة، كما وأن الأوراق قد خلت تماماً مما يشير إلى اشتراك المتهمين أو بعضهم فى أى تنظيم أو تجمع آخر، إذ إن تحريات إدارة مباحث أمن الدولة جاءت خلوا مما يشير إلى ذلك وانحصرت تلك التحريات فى أن المتهمين لهم ميول يسارية، هذا وقد اردفت النيابة فى مذكرتها قائلة بأن المتهمين قد دخلوا إلى حرم الجامعة بموجب دعوة

رسمية لحضور الندوة من «أسرة التقدم» معتمدة ومختومة بخاتم اتحاد الطلاب، الأمر الذى توافر معه جميع مظاهر الرسمية.

وقد وجهت تلك الدعوة للمتهمين ممن يملك توجيهها، وأما فيما يتعلق بواقعة اقتحام الطلبة والمتهمين لمدرج فلسطين بالكلية فقد أوردت النيابة فى مذكرتها المرفقة أن ما قرره عميد الكلية فى هذا الصدد من أن المدرج كان قد خصص لأحد الأساتذة فى الوقت الذى عاصر انعقاد الندوة فهذا أمر غير متصور أن يكون معلوماً بالضرورة لدى طلبة «أسرة التقدم» أو لدى باقى المتهمين المدعوين، خاصة أن اختيارهم لموعد إقامتها كان بعد انتهاء آخر محاضرة مقررة بالمنهج الدائم، فضلاً عن أن تلك الأمور هى أمور داخلية تخضع للمساءلة الجامعية.

وانتهت النيابة إلى أن التحقيقات لم تسفر عن أن المتهمين حين دخولهم للمدرج قد عطلوا أية دراسة قائمة به، هذا وقد انتهت النيابة فى مذكرتها إلى أن المتهمين قد قاموا بارتكاب ما أسند إليهم فى قرار الاتهام وعلى التفصيل الذى أوردته المذكرة والتى نحيل إليها.

الدفاع

وقد دفع الدفاع الحاضر عن المتهمين، الأول «نجم» والثانى «إمام» والرابع «مجدى» والسابع «مدحت عزالدين»، بدفع مفاده عدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى الحالية، كما دفع بعدم دستورية المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية لمخالفتها للمادتين ٦٨ و١٤٨ من الدستور واللتين تنصان على أن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى.. ومن ثم فإن القاضى الطبيعى فى دعوانا هذه هو القاضى العادى، كما طلب الدفاع عن ذات المتهمين براءتهم مما نسب إليهم وأودع مذكرة بأسباب دفاعه نحيل إليها.

وقد دفع الدفاع الحاضر عن المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» بعدم قبول نظر الدعوى بالنسبة للاتهام الأول المسند إليه ذلك لخلو الأوراق من أى شكوى أو طلب مقدم من السيد رئيس الجمهورية ضد المتهم وكما تقضى بذلك المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية، وقد طلب براءته مما نسب إليه تأسيساً على الأسباب التى أوردها فى مذكرته المودعة أوراق الدعوى.

وقد طلب الدفاع عن المتهمين الثانى «إمام» والثالثة «عزة» والسادس «مدحت» براءتهم، تأسيساً على ما أورده بمذكرته التى نحيل إليها.

المحكمة

حيث إنه بالنداء على المتهمين حضروا جميعاً، ومن ثم فقد أصبح الحكم حضورياً فى حقهم..

وحيث إنه بمواجهة المتهمين كل على حدة بما نسب إليه بقرار الاتهام أنكروا جميعاً.

وحيث إنه فيما يتعلق مما دفع به الدفاع من دفوع فى متن تلك الدعوى فإنه من الثابت أن التحقيق فى وقائع هذه الدعوى أحيل إلى القضاء العسكرى طبقاً للقرار الجمهورى سالف البيان وطبقاً لما ورد فى نص المادة السادسة فى فقرتها الثانية من قانون الأحكام العسكرية، والتى أعطت الحق لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكرى أياً من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر، فإن القانون قد حدد سلفاً القاضى الذى ينظر تلك الوقائع وهو تحديد له أصله فى صحيح القانون، ومن ثم ففى تلك الأحوال يعد اختصاص القضاء العسكرى بالوقائع التى تحال إليه طبقاً للقانون منعقداً وقائماً، الأمر الذى يعد اختصاص القانون العسكرى اختصاصاً طبيعياً طبقاً لنصوص القانون المعمول بها.

وحيث إنه وإذ شمل القرار الجمهورى إحالة تحقيق شرعت فيه النيابة العامة إلى القضاء العسكرى، فإنه من البديهى أنه يقصد بذلك إحالة ما اشتملت هذا التحقيق من وقائع وجرائم، فمن غير المتصور أن يكون قد أحال أوراقاً إلى جهة قضائية تختص بها دون أن يحيل فى ذات الوقت ما تشمله تلك الأوراق من جرائم، وإلا لكان ذلك عبثاً لا طائل من ورائه، ومن ثم فقد رفضت المحكمة ذلك الدفع.

ومن حيث إنه فيما يختص بما أثاره الدفاع عن المتهم الأول ـ «أحمد فؤاد نجم» ـ والثانى ـ «الشيخ إمام عيسى» ـ والرابع «مجدى بلال» والسابع «مدحت عز الدين عبدالجواد» ـ فى عجز مذكرته من طلب بإيقاف السير فى الدعوى لتمكينه من رفع دعوى بعدم دستورية المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية، فإنه مما لا شك فيه، أن واقعات تلك الدعوى قد أحيلت إلى القضاء العسكرى استناداً إلى الفقرة الثانية من تلك المادة، وإذ كانت هذه

الفقرة قد سبق وأن صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بدستوريتها، وذلك فى حكميها الصادرين فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ٥ ورقم ١ لسنة ٧ دستورية، الأمر الذى رأت معه المحكمة أن هذا الدفع غير جدى ولا يقصد به غير تعطيل الفصل فى الدعوى، لذلك فقد قضت المحكمة برفضه.

وحيث إن ما دفع به دفاع المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» من عدم قبول نظر الدعوى بالنسبة لهذا المتهم، وذلك لخلو أوراق الدعوى من أى شكوى مقدمة من السيد رئيس الجمهورية ضد المتهم، فإن المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية قد استثنت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ عقوبات من شرط الحصول على الإذن أو الطلب أو الشكوى من المجنى عليه لتحريك الدعوى إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة، وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة فيجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة لتقديم شكوى أو طلب أو إذن، ومن ثم فإن اتخاذ إجراءات التحقيق فى هذه الدعوى لا يشترط قبل البدء فيه الحصول على شكوى مسبقة من المجنى عليه أو طلب منه، أما رفع الدعوى فإن قرار السيد رئيس الجمهورية الصادر بإحالة هذا التحقيق إلى القضاء العسكرى إنما هو تحريك منه لهذه الدعوى وطلب منه باتخاذ الإجراءات القانونية فيها، إذ إن ما ثار فيها من وقائع إنما قدمه بصفته رئيساً للجمهورية، والقرار الصادر منه قد صدر بهذ الصفة، كما وأن القانون لم يشترط شكلاً معيناً أو صيغة بعينها للشكوى أو الطلب المتوقف على أياً منهما رفع الدعوى، ومن ثم فقد رفضت المحكمة هذا الدفع.

وحيث إنه وقبل أن ندلف فى أسباب تلك الدعوى نود أن نبين بادئ ذى بدء أنه لا يظنن أحداً أن حالة مثل هذ القضية بما حوته من وقائع إلى القضاء العسكرى إنما يقصد بها فى المقام الأول وأد الإبداع الفنى أو مصادرة حرية الرأى بوسيلة أو بأخرى، إذ إنه لا يغيبن عن الجميع أن الفنانين على اختلاف أنواعهم ما كرموا مثلما كرموا فى هذا العهد، وما أقيمت لهم أمسيات فنية معتنىً بها على أعلى المستويات فى الدوله إلا بعد ثورة التصحيح، وما منحوا مثلما منحوا من درجات فخرية وتقديرية عالية تكريماً لهم وتشجيعاً مثلما يحدث فى ذلك العهد، وما هذا إلا لكى تدفع حركة الفن لتتواءم مع الظروف الحرجة التى مرت وتمر بها الدولة فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل نضالها السياسى. ومما لاشك فيه أن الفن والإبداع الذى يستحق الاحترام والتقدير إنما هو الفن الذى يبنى على إرهاف الحس وحسن الكلم لا إرهاص التطاول، وأن المتتبع لمسار الثورة منذ قيامها لا يستطيع إلا أن

يسلم أنه لم يكن فى الدولة فى يوم من الأيام حرية فكر مثلما هى عليه الآن ولا حرية رأى أكثر مما هى فيه حالياً، فقد غُصَّت الصحف على اختلاف أنواعها بالنقد للدولة فى جميع المجالات، وعلى هذا الدرب سارت مناقشات مجلس الشعب وسمح بإصدار صحف المعارضة التى تعددت فيها المنابر وتباينت. كل ذلك جاء تطبيقاً لما نص عليه الدستور من حرية الرأى والفكر وحرية النقد. ولكن لابد للحرية هذه كى تستحق أن توصف بذلك أن تكون فى حدود الإطار الذى يجعلها منظمة بنّاءة إذ إن الحرية ليست حرية النقد الهدام أو التطاول أو السب أو الإهانة أو غير ذلك مما يقع تحت طائلة التجريم، بل الحرية تكمن فى النقد البناء الذى يقصد به إصلاح شئون الدولة والوصول بها إلى أعلى متطلبات الكمال والنظام وعلو المثل.

ومن حيث إنه يضاف إلى ذلك كله أن من أحيل للمحاكمة قد أحيل إليها لأنه قد خرج عن الخط الذى يجب على الفرد العادى التزامه فى سلوكه وأخلاقياته، ولم يمثل بصفته فناناً أو شاعراً مبدعاً أو خلاقاً إذ إن حمل أىّ من تلك الصفات ليس مُجَرِّماً فى حد ذاته بل هو محل تكريم وتقدير وإجلال من الدولة ورئيسها، إلا أن من يستحق هذا كله يجب ألا ينحدر بسلوكه إلى مستوى السُّوقة والدهماء بل يجب أن يترفع عن توافه الأمور ويلتزم الجادة ولا ينحرف عن الصواب وإلا فقد عوامل الاستحقاق والإجلال والتكريم، كما وأنه يجب أن يكون بحسه المرهف وفنه المبدع بعيداً عن التردى فى هاوية الديماجوجية فإن فعل فلا يلومن إلا نفسه فلا مكان فى دولة العلم والإيمان لحاقد أو موتور..

وإذ تأسف المحكمة على ما قيل فى تلك الندوة والتى عقدت فى ربوع حرم الجامعة التى أعدت لتلقين الشباب من الطلبة الخلق قبل العلم فانقلب ذلك وانحدر إلى إلقاء إسفاف من القصائد والألفاظ التى ما كان يجب أن تقال وما كان لشباب أن يتردى فيها، ومن ثم فقد ارتأت المحكمة أن تدلى بدلوها وتجتهد بجهدها لاستيضاح حقيقة تلك الوقائع وتقول كلمتها فيها..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الأول المسند إلى المتهم الأول - أحمد فؤاد نجم - وهو إهانة رئيس الجمهورية بالقول والصياح علناً بأن قام بتأليف قصيدة بعنوان «بيان هام» وألقاها فى ندوة عامة حضرتها جموع من طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس فإنه بادئ ذى بدء فإنه يجب أن نعرف المقصود بالإهانة، وقد جاء التشريع المصرى خلواً من تعريف لها، وإنما عرفها العلامة «جارو» بأنها تعد على نحو مهين، وعرفها أيضاً «باريه» بأنها

اصطلاح نوعى يشمل كل تعد ذى صفة ماسة بالشرف أو الكرامة يرتكب بالقول أو بالإشارة أو التهديد على موظف أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسبب تأديتها، وذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى القول بأنه لا يشترط فى الإهانة أن تكون لها صفة القذف أو السب وإن كان يلزم أن تتضمن معنى الاعتداء والإخلال بالكرامة أو الهيبة، ومن ثم أدخلت فى حكم الإهانة كل تعد أياً كان نوعه ابتداء من القذف الشديد إلى مجرد القول الماس بالكرامة حتى التى تكون فى الظاهر غير مهينة ولكنها تتضمن - بالنظر للظروف التى صدرت فيها - معنى القذف أو السب أو السخرية أو التهكم أو الاستهتار وقد ذهبت محكمتنا العليا إلى أنه لا يشترط فى توافر الإهانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين، بل يكفى أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة.. (نقض ٢١/٣/١٩٥٥/ الأحكام س٦/ صفحة ٦٨).

وحيث إنه من الثابت أن المتهم الأول - أحمد فؤاد نجم - وأثناء إلقاء قصيدته سالفة البيان كان يقلد فى بعض مقاطعها صوت السيد رئيس الجمهورية ولطريقة أدائه لخطبه وبياناته، الأمر الذى كان يثير الضحك والهرج بين صفوف من حضر من جموع الطلبة، الأمر الذى اعتبرت المحكمة أن ما أتاه ذلك المتهم يعد ماساً بشعور وكرامة السيد رئيس الجمهورية.

وحيث إن القصد الجنائى فى جريمة الإهانة يلحق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها مع إدراك لمعناها فضلاً عن أن جهر المتهم بعبارات الإهانة فى مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع مما يكونون فيه يكفى لتوافر العلانية فى جريمة الإهانة..

وحيث إنه فضلاً عن ذلك يجب أن يكون الجانى قد قصد الفعل وتعمده..

وحيث إنه من الثابت أيضاً من أقوال المتهم الثانى المدعو «إمام عيسى» بالنيابة العسكرية حيث سئل عما إذا كان المتهم الأول عند إلقائه لتلك القصيدة كان يقصد بها تقليد صوت السيد الرئيس وبشكل يحمل نوعاً من الإساءة أجاب إيجاباً.

وحيث إنه من الثابت من سماع المحكمة لشرط الندوة تبين أن المتهم أن يتعمد تقليد صوت الرئيس وطريقة أدائه بطريقة تدعو إلى السخرية والتهكم على سيادته..

وحيث إنه من جماع ما سبق فإن المحكمة قد وجدت مما اقترفه المتهم الأول لقصيدة «بيان هام» ما يثير إهانة لرئيس الجمهورية عن قصد وتعمد وكان ذلك فى مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا فيه..

وحيث إن ما أتاه المتهم واقترفه فى تلك الجريمة ليس هو بفن أو شعراً أو إبداع كما ذهب الدفاع، وإنما هو إسفاف وسخرية برئيس دولة..

وحيث إنه بذلك وقد اكتملت أركان الجريمة الأولى المسندة إلى المتهم الأول مما يتعين معه عقابه..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الثانى المسند إلى المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» فإن المحكمة قد أدانته أيضاً فيه تأسيساً على ما ثبت لديها من سماعها واستقرائها لوقائع الندوة وبما صاح به ذلك المتهم وجهر ومن العبارات التى شملتها تلك القصائد التى قام بإلقائها وسط جموع من الشباب والتى استبان منها أنها تشتمل على عبارات وألفاظ وجمل من شأنها أن تثير جواً من القلق عدم السكينة بين من تواجد من الطلبة بالندوة، الأمر الذى تعد معه وقائع الاتهام الثانى ثابتة فى حقه ركناً ودليلاً.

وحيث أن ما نسب إلى المتهم الأول فى الاتهامين المسندين إليه يعدان مرتبطان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة، الأمر الذى أعملت معه المحكمة أحكام المادة ٣٠٢ عقوبات ووقعت عليه عقوبة واحدة وهى عقوبة الجريمة الأشد.

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الأول المسند إلى المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» وهو جريمة قذف السيد رئيس الجمهورية بأن ألقى قصيدة سياسية نعت فيها سيادته بالخيانة فإن المحكمة قد أدانته فى ذلك الاتهام، إذ إنه من الثابت أن لجريمة القذف خمسة أركان:

الأول: هو العلانية. والثانى: هو القصد الجنائى الذى يتحقق بعلم القاذف بأن ما أسنده إلى المقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً وأدبياً، فالقانون لا يتطلب فى جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكتفى بتوافر القصد العام الذى يتحقق متى أذاع القاذف، الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف فى حقه أو احتقاره عند الناس، والركن الثالث: هو الإسناد أى لصق الأمور الشائنة ونسبة المعايب إلى المقذوف سواء كان ذلك إنشاء أو ابتداء على سبيل التوكيد من تلقاء نفس القاذف أم إخباراً على سبيل التوكيد، والركن الرابع: وهو تعيين الواقعة وتعيين المقذوف، والركن الأخير: وهو الضرر الذى لم تشترط فيه المادة ٣٠٢ عقوبات وصفاً معيناً فى الواقعة المسندة، إذ يعد قاذفاً من أسند لغيره أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسنده إليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه، ومن المعلوم أنه لا يشترط للعقاب على القذف

أن يتعرض المقذوف فعلاً للعقاب أو الاحتقار، فالقانون يعاقب على مجرد الإسناد صحت وقائعه أم كانت كاذبة..

وحيث إنه من الثابت أن المتهم الخامس قد تفوه بلفظ الخيانة مرات عدة ملصقاً إياها ومسندها لشخص السيد رئيس الجمهورية وفى مكان مفتوح وأمام جمع غفير من الطلبة عالماً علم اليقين أن تلك الأمور التى أتاها لو كانت صحيحة لأوجبت احتقار المقذوف فى حقه عند بنى أهله، الأمر الذى رأت المحكمة أن أركان الاتهام الأول المسند للمتهم ثابت فى حقه ركناً ودليلاً..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الثانى المسند لذات المتهم فإن المحكمة قد أدانته أيضاً تأسيساً على ما قرره وتفوه به من عبارات وألفاظ فيها من القذف والإثارة القدر الكبير وصاح بها وجهر فى مواجهة شباب من الطلبة مثيراً إياهم بعبارات تسببت فى إثارة جو من القلق وعدم السكينة، وما أدل على ذلك وأبعد من أن ينعت رئيس جمهوريته فاقذع الألفاظ وأحقرها طاعناً إياه باسوأ ما يطعن فيه حاكم وقائد، الأمر الذى حدا بالمحكمة وهى فى معرض تقييم ما اتاه كى توقع عليه عقوبة القانون أن تحكم عليه بالحد الأقصى المقرر لما اقترفه ليكون ردعاً وتأديباً له وزجراً لأمثاله ممن تسول لهم أنفسهم أن يأتوا بمثل ما أتاه هذا المتهم..

وحيث إن المحكمة قد تأكدت من صحة نسبة هذا الاتهام إلى ذلك المتهم وذلك من واقع التسجيل والتفريغ المرفق إذ تقدم المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» وقدم المتهم الخامس «محمد فتحى» لجموع الحاضرين وقدمه باسمه على أنه «شاعر هندسة عين شمس» وترك له الحديث كى يلقى سوء البيان، إلا أن ذلك لا يقدح من صحة نسبة الاتهام إلى المتهم والذى تبين أنه أحد طلبة كلية الطبّ إذ إن الندوة كانت فى رحاب كلية الهندسة ويحضرها بعض طلبتها وآخرين من كليات أخرى، الأمر الذى قد يكون قد اختلط على المتهم الأول وقدمه على أنه من طلبة الهندسة..

وحيث إن المحكمة قد أعملت فى حقه أحكام المادة ٣٠٢ عقوبات لارتباط ما ارتكبه من جرائم ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ووقعت عقوبة واحدة.

وحيث إنه بالنسبة إلى الاتهام الأول (الاعتداء على موظف عمومى) المسند إلى المتهم الرابع - مجدى بلال - وكذا الاتهام الأول المسند إلى المتهم السادس - عمرو سوكة - فإن المحكمة قد برأت كلا منهما مما نسب إليهما بعد أن تشككت فى صحة إسناد هذا الاتهام

إليهما بالصورة التى أوردها وقررها وصورها المجنى عليه «حسين خلوصى» وذلك أن تلك الواقعة قد ابتدأت ببلاغ مع شرطة النجدة بحدوث مشاجرة بكلية الهندسة انتقل على إثر هذا البلاغ ضابط مباحث قسم الوايلى وأفرد محضراً بذلك ذكر فيه أنه توجه إلى حرم الجامعة حيث تبين له أن المشاجرة كانت بين المدعو «حسين خلوصى» - موظف النظام بكلية الهندسة - وبين بعض من الطلبة حدده الأخير بخمسة قاموا بضربه فى صدره وأجنابه وظهره وضلوعه وكل أجزاء جسمه وأورى بأن ضلوعه تؤلمه حتى تاريخ تحرير المحضر وطلب تحويله إلى الكشف الطبى الذى جاء نتيجته أنه مصاب بكدمة بفروة الرأس وقصبة الرجل اليمنى ويحتاج إلى علاج أقل من ٢١ يوماً - وفى قول آخر له عندما سئل بمعرفة نيابة أمن الدولة قرر أن الطلبة الخمسة اعتدوا عليه بالضرب وحدد الطالب «مجدى بلال» مقرراً بأنه دفعه فى صدره - وفى قول ثالث له أمام النيابة العسكرية قرر بأن من اعتدى عليه اثنان فقط هما المتهم الرابع «مجدى بلال» الذى ركله فى رجله وليس فى صدره والمتهم السادس «عمرو سوكه» - وفى قول أخير له أمام المحكمة قرر بأن المتهم السادس - عمرو - دفعه فى صدره والمتهم الرابع - مجدى - دفعه بقدمه فى قصبة ساقه ويحتمل أن تكون رجل ذلك المتهم لامست رجله عن عمد أو بدون عمد.

وحيث إن التقرير الطبى الذى حرر عن إصابة المدعو «حسين خلوصى» قد جاء به أنه مصاب بكدمة فى فروة الرأس وقصبة الرجل والثابت من أقوال المجنى عليه أن أحداً على الإطلاق لم يعتد عليه فى منطقة رأسه، الأمر الذى تشككت المحكمة أيضاً فى صحة ما ورد بالتقرير الطبى..

وحيث إن شهود الواقعة أيضاً جاءت أقوالهم متضاربة ومختلفة مع المجنى عليه ذلك أن الشاهد «كامل محمد حسن» - الموظف بالكلية - والذى كان متواجداً بمكان الواقعة وزمانها قرر أمام المحكمة بأنه لم يشاهد سوى شخص لم يحدده دفع المجنى عليه فى صدره، فضلاً عن أنه سبق وأن قرر أمام النيابة بأنه لم يشاهد أى اعتداء يقع على المجنى عليه ولم يقم أحدهم بضربه.. كما جاء بأقوال الشاهد «ماهر عبدالله» والذى تواجد أيضاً على مسرح الوقائع قرر أنه حال حضور المتهمين إلى الكلية حاول زميله المجنى عليه إدخال المتهم الثانى - الشيخ إمام - إلى مكتبه بجوار البوابة، فتصدى له المتهم الرابع - مجدى بلال - ودفعه وتمكن بعض من الطلبة من تخليص المتهم الثانى وإدخاله إلى الكلية إلا أنه أضاف بأنه لم يشاهد المتهم الرابع - مجدى - ولا غيره من الطلبة وهو يعتدى على المجنى عليه بالضرب أو بالركل أو باللكم..

وحيث إنه من جماع ما سبق فإن المحكمة لم تشأ أن يطمئن يقينها إلى صحة اعتداء المتهمين الرابع والسادس (مجدى وعمرو) على المجنى عليه بالصورة التى وردت بعبارات الاتهام فضلاً عن عدم تحديد معالم وأبعاد تلك التهمة، الأمر الذى حدا بالمحكمة إلى أن تتشكك فى صحة نسبة تلك الواقعة في حق المتهمين ومن ثم فقد برأتهم المحكمة مما نسب إليهم..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الثانى المسند إلى المتهم الرابع (مجدى بلال) فإنه من الثابت من تحريات مباحث أمن الدولة أن الطالب الذى قام بتقديم هذه الندوة هو الطالب «مجدى بلال» المتهم الرابع وتأيَّد ذلك بما قرره المتهم الأول بالتحقيقات من أن الطالب الذى قدم الندوة هو طالب يدعى «مجدى» وإذ جاء الدكتور «أحمد شوقى» رائد الأسرة والمهندس «أمل شاكر» وقررا أسماء أعضاء أسرة التقدم ولم يذكر أن بينهم طالب يدعى «مجدى» سوى الطالب «مجدى بلال».

وحيث أن من الثابت أيضاً من أقوال كل من «حسين خلوصى» و«ماهر عبدالله» تواجد «مجدى بلال» المتهم الرابع على مسرح الاحداث بدءاً من واقعة البوابة حتى تواجده فى تجمع الكافيتريا، هذا بالإضافة إلى أن رائد الاسرة قد تعرف على المتهم الرابع بمجلس القضاء حينما سئل وطلب منه أن يحدد الطلبة الذين ذهبوا إليه بطلب عقد الندوة لعرضها على عميد الكلية، هذا بالإضافة إلى أنه من مناظرة الدعوة التى قدمتها المتهمة الثالثة «عزة بليع» بالتحقيقات والمرفقة بالدعوى تلاحظ أن التوقيع المنسوب إلى مقرر الأسرة يقرأ بوضوح «مجدى عبدالحميد»، الأمر الذى يتبين معه أن المتهم الرابع هو الذى كان يقدم الندوة ملقياً بالخطبة الافتتاحية الذى ثبت من استقراء التقرير الخاص بشرائط التسجيل أنها بدأت باحتجاج أسرة التقدم على بعض قرارات عميد الكلية ثم تطرق الحديث إلى ما أسماه بانتفاضة ١٨، ١٩ يناير الشعبية ومطالباً بإسقاط حكومة السيد «ممدوح سالم» ثم انتقل بعد ذلك مقرراً أن نظام الحكم يفرط فى التراب الوطنى ويقدم تنازلات للصهيونية والإمبريالية إلى آخر ما قرره وصاح به وجهر به أمام جموع الحاضرين من الطلبة، الأمر الذى يستبين للمحكمة جلياً أن ما اقترفه ذلك المتهم ما هو إلا محاولة منه لإحداث الفرقة والانقسام بين صفوف الحاضرين بالندوة متسبباً فى إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة لاستعدائهم على الحكومة ومؤسسات الدولة، الأمر الذى أدانت معه المحكمة ذلك المتهم فيما أسند إليه..

وحيث إنه بالنسبة لما أسند للمتهم الثانى والمتهمة الثالثة - «إمام» و «عزة» - فإن المحكمة قد برأتهما من الاتهام المسند إليهما ذلك أن المحكمة وقد استمعت إلى شريطى الندوة وباستقرائها لتفريغهما تبين أن المتهمين قد تغنيا ببعض القصائد والأزجال لم تتبين

احتوائها على ما يمكن تجريمه أو أن ما تغنيا به فيه ما يثر الفتن أو جو من القلق وأن كان فيها شيء من النقد وقوارص الكلم إلا أن ذلك لا يخرج عن كونها نقد مباح لبعض الأوضاع، ومن ثم تخرج عن نطاق التجريم خاصة أن بعض هذه القصائد سبق نشرها فى مجلات أسبوعية وكتب تباع فى الأسواق.

وحيث إنه لا يفوتنا أن ننوه عن واقعة ضبط الشرائط فأيا ما كانت الطريقة التى استحصل بها على تلك الشرائط، إلا أن المتهمين الثانى «إمام عيسى» والثالثة «عزة بلبع» - قد أقرا بأن ما ورد بالشرائط وتفريغها هو ما قيل فى الندوة تحديداً، الأمر الذى أصبح الدليل المستمد من الشرائط وتفريغها دليل مستقل بذاته مستوحى من وقائع اعتراف المتهمين بصحة ما ورد بهما.

وحيث إنه وبالنسبة للاتهام الثانى المسند إلى المتهم الثالث «عمرو سوكة» والاتهام المسند إلى المتهم السابع «مدحت عبدالجواد» وهو حيازة المحررات، فإن المحكمة ومن استقرائها لأورق الدعوة تتبين أن وقائع تلك التهمة قد حدثت قبل أسبوعين من تاريخ عقد الندوة وأن تلك التهمة لا ارتباط بينها وبين الوقائع الذى أمر السيد رئيس الجمهورية إحالة تحقيقها إلى القضاء العسكرى.

وحيث إن مناط اختصاص القضاء العسكرى هو اختصاص لا يجوز التوسع فيه ومن ثم فإن جاءت النيابة العسكرية وأحالت وقائع لم يشملها القرار الجمهورى وقعت فى تاريخ سابق لها وغير مرتبطة بها لا من قريب ولا من بعيد فإن اختصاص القضاء العسكرى يصبح غير منعقد فى تلك الوقائع لعدم وجود سند بذلك من القانون، الأمر الذى لم تجد المحكمة مندوحة من الحكم بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر تلك الوقائع.

وحيث إنه وبعد أن وضحت المحكمة وقائع هذه الدعوة منتهية إلى ما انتهت إليه قاضية بما اطمئن إليه وجدانها، فإنها تذكر بأنه وقائع تلك الدعوى وما حوته من أبعاد وأحداث إن هى إلا من قبيل مهاترات وقوارص الكلم التى بدرت من بعض طلبة الجامعة وتحت سقفها وداخل حرمها ومن جماعة اجتمعت واتفقت على أن تكون المعارضة وتسفيه الساسة والسياسيين هو أسلوبها والقدح والذم والإسفاف والسخرية غرضها وغايتها منتهجين فى ذلك أسلوب الخطب لإثارة الطلاب. فبدلاً من أن ينكب كل منهم على عمله ومستقبله كى ينهى مرحلة من مراحل حياته وهى مرحلة العلم والتعلم ترك ذلك واتجه وسار انتهج منهج الاستهزاء والتشكك وانصرفوا إلى سماع الغناء البذيء والألفاظ التافهة التى لا تزيد علماً وتربى آدماً.

ـ فلهذه الأسباب:

الحكم

بعد الاطلاع على مواد الاتهام والمادة ٦/ق.أ.ح ـ قانون الأحكام العسكرية ـ والمادة ٣٠٢ عقوبات والمادة ٢٣٠/أ.ح «أحكام عسكرية» حكمت المحكمة حضورياً بالآتى:

أولاً: بمعاقبة المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» بالحبس مع الشغل والنفاذ مدة سنة واحدة نظير ما نسب إليه.

ثانياً: بمعاقبة المتهم الرابع «مجدى عبدالحميد فرج بلال» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاثة أشهر نظير ما نسب إليه فى الاتهام الثانى وبراءته من الاتهام الأول الذى أسند إليه.

ثالثاً: بمعاقبة المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مالية قدرها ١٠٠ جنيه نظير ما نسب إليه.

رابعاً: براءة كل من «إمام محمد أحمد عيسى» و«عزة حامد مرسى بلبع» مما نسب إلى كل منها.

خامساً: براءة «عمرو محمد سوكة» مما نسب إليه فى الاتهام الأول المسند إليه وبعدم اختصاص القضاء العسكرى فى نظر الدعوى بالنسبة للاتهام الثانى المسند إليه وهو حيازة المحررات.

سادساً: عدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى بالنسبة للاتهام المسند إلى المتهم السابع «مدحت عزالدين عبدالجواد».

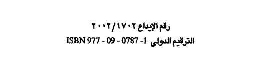
سابعاً: بمصادرة أشرطة التسجيل المضبوطة موضوع الدعوى.

ـ صدر هذا الحكم وقرئ علناً بالجلسة بجهة العباسية فى ١٩٧٨/٣/٢٥.

التوقيـع

مقدم/ أحمد عبدالله حسن

رئيس المحكمة العسكرية المركزية


رقم الإيداع ١٧٠٢/٢٠٠٢
الترقيم الدولى ISBN 977 - 09 - 0787 -1

شاعر تكدير الأمن العام

يطل بنا الأستاذ صلاح عيسى بأسلوبه الرشيق على الملفات القضائية للشاعر المعارض الكبير أحمد فؤاد نجم، مستعينا بالمصادر الرسمية والصحف ليأخذنا فى رحلة صحفية شيقة. يتناول فى الجزء الأول منها تاريخ ما يسمى «بالجرائم التعبيرية»، مثل الشعر والأغانى والأفلام والمسرحيات والقصص، وما تعرض له الفنانون فى مصر فى العصر الحديث منذ بيرم التونسى وطه حسين إلى يوسف شاهين. ثم يعرض لنا قصة حياة أحمد فؤاد نجم غير العادية بتفاصيلها الممتعة. ثم يتناول ما تعرض له هذا الشاعر المعارض من مضايقات وحملات من السلطة أدت إلى التحقيق معه فيما عرف بقضية «نيكسون بابا» عام ١٩٧٤، وموال «الفول واللحمة» عام ١٩٧٧. وملحق بالتحقيقات حيثيات الحكم فى قضية قصيدة «بيان هام».

عمل صحفى من الدرجة الأولى، وجزء مجهول وممتع من تاريخ الشعب المصرى.





www.shorouk.com